

الدكتور شوقي عطيه

facebook.com/musabaqat.wamaarifa

الحكماء في لبنان

من الواقع السياسي إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي



دارنسن

أبو عبدو البخل

الدكتور شوقي عطيه

المكان في لبنان

من الواقع السياسي إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي



دار نون

- الناشر: دار نلسن للنشر
- جميع حقوق التأليف والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف
- تصميم وإخراج الكتاب: كارينا ويزاين- السويد
- الإشراف والإخراج الفني: دار نلسن- السويد- لبنان
- طبع في بيروت - الطبعة الأولى 2014
- البريد الإلكتروني: darnelson@hotmail.com

المؤسس يوسف سلامة (١٩٢٥-٢٠٠٠)



دار نلسن

الفهرس

٥	الفهرس
١١	إهداء
١٣	مقدمة
١٨	في الإشكالية
٢١	الفصل الأول: النظريات والترابط الديموغرافي الاقتصادي
٢٢	التيار الأول: أثر حجم السكان في الاقتصاد
٢٢	١-١- النظريات التشاؤمية
٢٢	توماس مالتوس: السكان والغذاء
٢٤	البيو - مالتوسية: نادي روما
٢٧	١-٢- النظريات التفاؤلية
٢٩	١-٣- النظريات الحيادية
٢٩	التيار الثاني: أثر تركيب السكان على الاقتصاد
٣٣	الفصل الثاني: التطور الديموغرافي ونظام الحكم في لبنان
٣٥	١- مرحلة الإمارة (قبل ١٨٤١)
٣٨	٢- سكان لبنان في مرحلة القائمةقاميتين (١٨٤٠-١٨٦١)
٤٠	٣- سكان لبنان في عهد المتصرفية (١٨٦٠-١٩٢٠)
٤٤	٤- سكان لبنان في مرحلة الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٣)
٥٢	٥- سكان لبنان في فترة الاستقلال (١٩٤٣-١٩٧٥)
٥٥	٦- مرحلة الحرب اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠)
٥٦	٧- الفترة الحديثة (١٩٩٠-٢٠١٠)
٦٢	٨- التطور الديموغرافي في لبنان الحديث
٦٤	٩- خلاصة
٦٥	الفصل الثالث: الطوائف في لبنان وحدات سياسية
٦٥	١- من الجغرافيا إلى التاريخ

٦٨	٢- تشكل العائلات - الطوائف في لبنان
٦٨	٢-١- الوردة بين الأشواك
٦٩	٢-٢- إمامة الدروز
٧٠	٢-٣- نهج الإمامة
٧١	٢-٤- أهل السنة
٧١	٢-٥- الرأي القويم
٧٢	٣- من العائلة إلى الطائفة
٧٦	٤- من الطائفة إلى النظام الطائفي
٧٨	٥- الملحقات، التوازن والمحاصصة
٨٦	٦- ضبط الخلل بالميثاق
٨٩	٧- خلاصة
٩٣	الفصل الرابع: التحولات الديموغرافية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
٩٣	١- التأثير الاجتماعي - الاقتصادي على الحركة السكانية
٩٤	١-١- نمط الانتاج والحركة السكانية
٩٤	١-٢- نظام الالتزام
٩٥	١-٣- تحسين الوضع الاجتماعي - الاقتصادي
٩٨	١-٣-١- التغير الديموغرافي
١٠١	١-٣-٢- خلل "الملحقات"
١٠٣	٢- الوضع الديموغرافي وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية (١٨٦٤-١٩١٤)
١٠٣	٢-١- التأثير الديموغرافي في الجنوب
١٠٦	٢-٢- التأثير الديموغرافي في الشمال
١١٢	٢-٣- التأثير الديموغرافي في الجبل
١١٦	٣- التأثير الديموغرافي في لبنان
١١٧	٤- من العام إلى الخاص
١١٩	الفصل الخامس: العمر والجنس لسكان لبنان
١١٩	١- نسبة الذكور والإناث في لبنان
١٢٢	٢- نسب الذكورة في لبنان

١٢٤.....	٣- الأعمار المتوسطة والوسطة
١٢٧.....	٤-التوزيع النوعي والعمرى
١٣١.....	٥-هرم الأعمار
١٣٧.....	الفصل السادس: الإقامة والمساكن
١٣٧.....	١-الإقامة
١٤٨.....	٢-واقع الأسر
١٥٥.....	٣-المساكن في لبنان، المساحة والشكل
١٦٣.....	الفصل السابع: الخصائص التربوية للسكان
١٦٣.....	١-متابعة الدراسة
١٦٧.....	٢-المستوى الدراسي
١٧٥.....	٣-مستوى الأمية
١٧٨.....	٤-المؤسسات الدراسية
١٨٥.....	الفصل الثامن: العمل والعمال في لبنان
١٨٥.....	١-الوضع المهني في لبنان
١٩٦.....	٢-الوضع في المهنة
٢٠٠.....	٣-نوع المهن
٢٠٩.....	الفصل التاسع: الدخل في لبنان
٢٠٩.....	١-توزع المداخيل حسب المحافظات والأقضية
٢١٣.....	٢-التوزع النوعي والعمرى للمداخيل
٢١٥.....	٣-تأثير الوضع التربوي على توزع المداخيل
٢١٩.....	٤-الوضع المهني والدخل
٢٢٥.....	٥-الطائفة والدخل
٢٣١.....	الفصل العاشر: الحماية الاجتماعية في لبنان
٢٣٢.....	١-توفر الضمان بين السكان
٢٣٨.....	٢-المستفيدين والمؤسسات الضامنة
٢٤٨.....	٣-الضمان الاجتماعي عند الإناث وريث المنازل

٢٥٠	٤- الحماية الاجتماعية عند الطوائف
٢٥٥	الفصل الحادي عشر : المهاجرون اللبنانيون الحاليون
٢٥٦	١-نوع الهجرة
٢٦٣	٢-أسباب الهجرة
٢٧١	٣-مكان الهجرة
٢٨١	الفصل الثاني عشر : حركة السكان في لبنان
٢٨١	١-العمر عند الزواج
٢٩١	٢-الولادات والخصوبة
٢٩٥	٣-تحديد النسل
٣١١	استنتاجات عامة
٣١٧	لائحة الجداول الاحصائية
٣٢٤	لائحة الرسوم البيانية
٣٢٧	المصادر والمراجع
٣٣٣	الهوامش

هذا الكتاب، في الأصل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، نوقشت في العام ٢٠١٢ في الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية أمام لجنة مؤلفة من الأساتذة، ابراهيم مارون مشرفاً، علي بزي، علي الموسوي، جورجيت تنوري وسونيا ييطار أعضاء. نال المؤلف بنتيجتها شهادة الدكتوراه بدرجة جيد جداً.

إهداء

إلى أبي وأستاذي وصديقي عاطف،

كل ما أنا عليه هو نتيجة لدعمك وتحفيزك وتأنيبك وغضبك ومحبتك.

ما أمنيتي إلا أن أتمكن من متابعة ما بدأت به من مسيرة علمية وفكرية.

إلى أمي الحبيبة كاملة،

إلى أخي وسام وأختي زينة...

إلى رفاق غيروا في دربي وتفكيري...

أهدي عملي الأول هذا...

مقدمة

كان لبنان على مرّ التاريخ، خاضعاً لتغيرات وتقلبات في الصيغة والمساحة أحدثتها التحولات الديموغرافية والسياسية. لقد كان الشكل الأبرز هو الاقطاعات ذات الطابع الطائفي بعد أن قصدت الأقليات الدينية جبل لبنان للعيش والاحتماء فيه، وذلك بسبب وعورة أراضيه مما يشكل صعوبة في ملاحقتهم. وهكذا قدم الموارنة من بلاد الشام في القرن الخامس واتخذوا جبل لبنان موطناً لهم. والدروز أيضاً اختاروا الجبل اللبناني للحماية التي أمنها لهم.

أحسّت هذه المجموعات أن انتماءها الديني هو سبب اضطهادها. ولن يكون سبب توحيدها إلا بتوحد أصحاب الانتماء نفسه. هذا الحس بالاضطهاد أدى إل تآلف وترابط المتتمين إلى الطائفة الدينية الواحدة بحيث شكلوا مجموعات بشرية متماسكة في وجه الخارج الذي أصبح يتم التعاطي معه حسب انتمائه الطائفي من باب الشعور بالذات ولحظ وجود الآخر المختلف. إلا أن هذه الطوائف توحّدت في القرن السابع عشر تحت راية الإمارة رغم اختلافاتها الدينية وذلك بفضل الحنكة السياسية للأمرء الذين قاموا بهذا الأمر.

وهكذا استطاع فخر الدين الثاني أن يوحد الإمارة ويبعد الضغط المباشر للسلطنة العثمانية لأكثر من أربعين سنة، قبل أن تقتله تلك السلطنة. واتباع الأمير، من أجل هذا التوحيد، سياسة تعتمد على الأمن والازدهار الاقتصادي والتسامح الديني. وقد استخدم بشير الثاني الشهابي الحنكة السياسية للمحافظة على إمارته، بعد تنصر الشهابيين الذين أحسوا بالتزايد العددي وتوسع النفوذ السياسي للموارنة، وذلك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وعندما استتب الأمر له إثر وفاة الجزار، عمد إلى إبعاد أقربائه أولاً، وخصومه ثانياً. وبعد أن نفذ المهمة الأولى بنفسه، أوكل المهمة الثانية إلى الشيخ بشير جنبلاط من أجل إخضاع الدروز ليكونوا تحت إمرة شخص واحد.

إلا أن الشيخ جنبلاط حاول الالتفاف على الأمير الشهابي، مما دفع بالأخير إلى

احتياح منطقته وتدمير قصره.

هذا الأمر خلق عداء بين الموارنة والدروز. ذلك أن الصراع على السلطة السياسية بين الأمير والشيخ، وحسم هذا الصراع لصالح الأمير، لم يبق في إطاره السياسي بسبب الاختلاف الديني بين المتنافسين. فتحوّلت الخصومة السياسية مباشرة إلى خصومة طائفية. وربما يعود التمثيل المتين بين السياسة والطائفة في لبنان الصيغة والميثاق والطائف إلى تلك الفترة. وبدأت الخصومة الطائفية تتحول إلى عداء مستحكم بين الدروز والموارنة. وهو لم يبدأ إلا باعتباره عداء للأمير الشهابي الذي كسر شوكتهم بالقضاء على شيخهم الجبلاطي.

اشتد العداء بين الدروز والموارنة إبان الحملة المصرية عام ١٨٣١. وهي الحملة التي رجب بها الموارنة لأن الباشا المصري كان مقرباً من فرنسا، حليفة الموارنة التاريخية. أما الدروز فقد أظهروا العداء للمصريين منذ البداية.

وهكذا، بدأ تاريخ الاستعانة بالخارج ضد خصوم الداخل. ومنذ ذلك الحين، طبع هذا التوجه الصراع اللبناني اللبناني، بحيث أصبحت كل طائفة تعمل على الاستعانة بدولة خارجية لمساعدتها ضد الطائفة الأخرى، في حين كانت كل دولة معنية بالسلطنة العثمانية، على أتم الاستعداد للتدخل، عملاً بنظام الملل العثماني والامتيازات الأجنبية، دعماً لسياساتها الاستعمارية. والتدخل هذا لم يكن أكثر من نصرة هذه الطائفة أو تلك إبان احتدام المواجهات.

تزايدت هذه الخلافات واستعرت وخاصة في أيام بشير الثالث الشهابي الذي عين عام ١٨٤٠، إلى أن وصلت إلى الانفجار في حرب أهلية طائفية عام ١٨٤١ ولاحقاً عام ١٨٦٠. وبرز في حيه الصراع بين الموارنة، أصحاب الغلبة العددية، والدروز الذين أصبحوا أقلية، وخصوصاً بعد هجرة، وتهمجير، الكثيرين منهم إبان الأزمة مع بشير الشهابي الثاني. نشأ بعد هذه الأحداث الطائفية، نظام القائمقاميتين الذي يتيح لكل طائفة أن تحكم نفسها بنفسها كحل لمشكلة الاختلاط الديموغرافي الطائفي - السياسي. إلا أن نتيجة هذا الأمر كانت زيادة الهوة بين الطائفتين، ما دفع بالسلطنة العثمانية والدول الأوروبية إلى التشاور لإقرار نظام جديد لتلافي هذا الشرخ الكبير. نتج عن هذا التشاور وضع نظام المتصرفية عام ١٨٦١، الذي رسخ السلوك الطائفي للحكم. فهو بدل أن ينظر إلى أبناء جبل لبنان كلبنانيين - وذلك ليس عن قصد منه أو من واضعيه، بل لأن العصر والناس فيه ما وصلوا بعد إلى بلورة مفهوم الوطن والمواطن والانتماء الوطني أو القومي - نظر إليهم كأبناء طوائف وملل لكل منها حقوقها الخاصة. منذ ذلك الحين تركزت الطائفية السياسية في لبنان.

كان الموارنة أكبر المتضررين من هذا النظام الذي انتقص من سلطتهم ووضعها في يد تركي مسيحي غير لبناني. أما الدروز، وإن أبدوا لا مبالاة، فقد أعاد لهم النظام الجديد الكثير من الحقوق التي فقدوها عبر التاريخ، وخاصة إبان حكم الأمير بشير الثاني.

في البداية، كان النظام يقيم التوازن في التمثيل بين الطوائف كلها، إلا أن امتعاض الموارنة، ورفضهم التعاون مع المتصرف، دفع هذا الأخير إلى التعديل في النظام الداخلي. هذا التعديل أدى إلى تمثيل الطوائف كل حسب عددها. فنال الموارنة بذلك أكبر عدد من المقاعد في مجلس الإدارة.

وهكذا، تكرست العلاقة ليس بين عدد الطوائف وتمثيلها في الحكم فحسب، بل أيضاً بين العدد السكاني للطائفة وحجم تمثيلها. وهذا ما جعل الطائفة الأكبر عدداً، الأكثر تأثيراً في النظام السياسي.

استمر العمل في نظام المتصرفية إلى أن علقه جمال باشا الجزائر عام ١٩١٥. وفي سنة ١٩٢٠ أُنشئ إعلان دولة لبنان الكبير ليعيد خلط الأوراق كافة. فلم يعد الصراع بين موارنة ودروز، بل دخل السنة والشيعية بشكل واسع في هذا الصراع.

وبعد إعلان الدولة الجديدة بضم أقضية جديدة إلى جبل لبنان الذي أصبح "لبنان الكبير" تغير التوزيع السكاني الطائفي وازدادت المساحة حوالي ثلاثة أضعاف. إلا أن ما يهمنا من هذه الزيادة السكانية والجغرافية تغير التركيبة الطائفية، وخاصة مع دخول طائفتين بتقلهما العددي بشكل مباشر إلى هذه التركيبة. فالشيعية والسنة كانوا أقلية، ويمكننا أن نستنتج هذا الأمر من عدد المقاعد التي شغلها كل من طائفتيهما في مجلس إدارة المتصرفية وهو مقعد واحد لكل منهما من أصل اثني عشر مقعداً، في مقابل أربعة مقاعد للموارنة وثلاثة للدروز واثنين للأرثوذكس وواحد للكاتوليك. وهكذا تحولت نسب توزيع الطوائف من: ٥٧% للموارنة و ١٢% للدروز في أيام المتصرفية، إلى ٣٢,٧% للموارنة و ٢٠,٥% للسنة، و ١٧,٢% للشيعية و ٧,٢% للدروز^١. وهكذا وجد الموارنة أنفسهم أمام ثلاث طوائف كبيرة بدلاً من واحدة واثنين تنافسها فعلياً من الناحية العددية. فولد هذا الوضع تيارين أساسيين في لبنان: التيار العروبي وهو مؤلف بأكثرته من السنة الذين استنكروا الانفصال عن سورية، ووجدوا أنفسهم، للمرة الأولى في تاريخهم، محكومين من قبل المسيحيين. وتمحورت توجهات هذا التيار الوحدوي تارة بين الوحدة مع سوريا، وطوراً الوحدة العربية الشاملة، سيما في زمن الناصرية. وفي الحرب اللبنانية، كان هذا التيار من أبرز المدافعين عن الفلسطينيين وقضيتهم.

أما التيار الثاني الذي كان مناهضاً للأول، كان أيضاً منادياً بالكيان اللبناني، والوضع اللبناني المميز. وتآلف بأكثرية الساحقة من الموارنة والمسيحيين على وجه الاجمال. وهذه الاختلافات في الانتماء بين اللبنانيين كانت إحدى أسباب النزاعات التي حصلت عام ١٩٥٨، وعام ١٩٧٥ (الحرب اللبنانية).

وكان مجلس النواب، منذ وضع الدستور اللبناني الأول عام ١٩٢٦، قد قُسم بين المسلمين والمسيحيين على أساس التوزيع الطائفي النسبي. وعليه، كانت نسبة المسيحيين في ذلك الوقت ٦ من ١١، وبالطبع، نسبة المسلمين ٥ من ١١. لهذا أتت كل المجالس النيابية، لغاية اتفاق الطائف من أضعاف الرقم ١١ مقسمة بنسبة ٦ للمسيحيين و ٥ للمسلمين. أما الوظائف الإدارية، فقد تم أيضاً، ومنذ أيام الانتداب، تقسيمها على الطوائف. إلا أن الدستور لم يلحظ صراحة توزيع المهام على الطوائف بالتحديد، ولكن السلطة الفرنسية للمتدبة كانت تنظر إلى لبنان باعتباره دولة مسيحية في وسط عربي، وبالتالي ينبغي على الرئيس أن يكون مسيحياً على الأقل، إن لم يكن مارونياً.

وهكذا، كان شارل دباس الأرثوذكسي أول رئيس للجمهورية، وذلك لامتنصاص النعمة الشعبية للطوائف التي كانت تنادي بالوحدة مع سوريا. أما حين سعت بعض القوى اللبنانية إلى ترشيح الشيخ محمد الجسر إلى رئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية دباس الثانية عام ١٩٣٣، عمدت سلطات الانتداب إلى تلافي هذا الأمر. وعندما وجد للندوب السامي أن الشيخ الجسر مصرّ على ترشحه، عمد إلى حل المجلس النيابي وتعليق الدستور، وكأنه من هذا التاريخ، كان ثمة تأكيد على ضرورة أن يكون الرئيس مسيحياً وبالتحديد مارونياً.

وهكذا، اشتدت الحساسيات الطائفية في عهد الانتداب، خاصة بعد نشوء أحزاب لبنانية ذات طابع طائفي، كالكتائب المارونية الطابع، والنجادة السنية الوجه. واستمرت الأوضاع على هذا النحو إلى الاستقلال عام ١٩٤٣. حينها نشأ ما اصطلح على تسميته بالميثاق الوطني، وهو اتفاق شفوي غير مكتوب بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح، يقضي بتوزيع الرئاسة بين الموارنة والسنة والشيعا، بانتظار يوم يتم فيه تجاوز الاعتبارات الطائفية. وتم الالتزام بهذا الميثاق منذ ذلك الحين. إلا أن الاختلافات الطائفية بين اللبنانيين كانت لا تزال تتفاعل تحت الرماد وتتحول إلى نزاعات. وظهرت هذه الخلافات إلى العلن في عام ١٩٥٨ بمظهر حركة احتجاج علنية اتسمت أحياناً بالعنف ضد الرئيس كميل شمعون بسبب مواقفه المناهضة للوحدة العربية والرئيس عبد الناصر، وكردة فعل على الموقف المؤيد من قبل قسم كبير من اللبنانيين، لعبد الناصر والعروبة، وهذا ما يخل بالميثاق الوطني الذي يمنع لبنان من الاتجاه لا شرقاً ولا غرباً؛ وهو

الموقف نفسه الذي قرّبه من حلف بغداد المناوئ لعبد الناصر، دون الدخول فيه. وهو الأمر الذي أثار نقمة الكثيرين من اللبنانيين، وخاصة السنة والدروز.

إلا أن أبشع مظاهر هذا الصراع تبينت في فترة الحرب اللبنانية التي تُسبب اندلاعها إلى مناوشات بين الفلسطينيين والكتائب اللبنانية. ولكن ما حصل وفجر الحرب اللبنانية الكبرى في العام ١٩٧٥ لم يكن إلا مجرد ذريعة، لأن المؤكد، هو أن جذور هذا الصراع، تمتد إلى سنوات، لا بل إلى عقود تصل إلى أكثر من قرن قبل هذه الحرب. فشهد اللبنانيون أثناء هذه الحرب، أبشع الممارسات، ومن مختلف الأفرقاء.

وهذا ما أدى إلى اتفاق الطائف الذي أتى أواخر العام ١٩٨٩، ليحدد التفاهم بين القوى اللبنانية المتنازعة، ومن خلفها الطوائف. وفي إطار هذا الاتفاق، جرى توسيع المجلس النيابي وتقسيمه على أساس المناصفة بين المسيحيين والمسلمين. وكان هذا التقسيم الأقرب إلى الواقع الديموغرافي الذي نتج بعد الحرب^٢. وبالإضافة إلى هذا التقسيم، نص الاتفاق على إعادة توزيع المهام الادارية والسياسية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وخاصة ما اصطلح على تسميته بالمناصب الرئاسية الثلاثة. وظهر بعد الاتفاق، وبالممارسة، أن لبنان هو البلد الوحيد الذي نجد فيه مصطلح "الرئاسات الثلاث". فالرئاسة ليست مجرد منصب يتولاه فرد بل هي مقام الطائفة المعنية به. ولكن هل يمكننا أن نعتبر أن هذه الخلافات قد انتهت بوجود نص ينظمها؟ أم أنها بانتظار أن تنفجر من جديد؟ وهل تكفي طائفة تفوقت عددياً على طائفة أخرى، بما حدده لها الطائف أم أنها ستسعى للتمرد عليه والمطالبة بحصة أكبر؟ وبما أن الحجم الديموغرافي للطوائف أصبح المؤثر الأكبر في تشكيل السلطة، هل ثمة توجه للتحكم به من خلال سياسة سكانية معينة؟ هنا يقتضي البحث بالمسألة السكانية التي هي اختلاط السياسة بنسبة كل طائفة من مجموع السكان وعلاقتها بالمسألة الاقتصادية والاجتماعية.

لا شك أن المسألة السكانية في لبنان بالغة الخطورة. وهذا ما يشغل بال المسؤولين الحكوميين والروحانيين والمفكرين منذ ما يقارب القرن، ومنع الاحصاء الديموغرافي الشامل منذ العام ١٩٣٢. والسبب في ذلك، ربما، الرغبة في ابقاء التوزيع الطائفي للسلطات، على ما هو عليه، غير أن هذا الوضع قابل للانفجار مع كل زيادة في التفاوت الديموغرافي بين الطوائف.

أما اليوم، ومع التعدادات بالعينة والاحصاءات غير الرسمية التي تشير إلى تفاوت نسبة المسيحيين بين ٣٠ و ٤٠% والمسلمين بين ٦٠ و ٧٠%، فكيف يمكن ضمان الاستقرار السياسي-الأممي؟ وكيف يمكن ضمان أن لا تصدر أصوات تطالب بتغيير موازين القوى والحكم، ليس وفقاً للانتماء الديني فحسب، بل أيضاً وفقاً للانتماء المذهبي؟ وهذا ما جعل كل طائفة

تبحث عن طريقة للاحتفاظ بمجستها في السلطة أو زيادتها وفقاً لما يتناسب وعددها. فتعددت الوسائل في هذا الشأن: منها العادي، وهو الزيادة السكانية عن طريق زيادة الخصوبة؛ ومنها الأكثر تعقيداً، كزيادة حجم الطائفة وفق طرق أكثر سرعة وفعالية. ومن أهم هذه الطرق، إصدار قوانين ومراسيم تخميس بعض المقيمين على الأراضي اللبنانية. إنما الطريقة الأكثر خطورة، وخاصة في ما يتعلق بإمكانية "التوطين"، أي تخميس الفلسطينيين المقيمين على الأراضي اللبنانية، الذي ينذر بإمكانية نشوب حرب أهلية جديدة. ومن الطرق المستخدمة أيضاً، تشجيع اللبنانيين، وخاصة المسيحيين، على البقاء في بلدتهم والزواج والانجاب وعدم الهجرة.

وما يحرك هذه الاهتمامات هي التقديرات الاحصائية لحجم الطوائف المرتكزة على الدراسات بالعينة أو على أعداد الناجحين في لوائح الشطب، وذلك في غياب المسح السكاني. إلا أن هذه الطرق ليست دائماً صحيحة، فالأولى تقع في أخطاء المعايير؛ والثانية لا تأخذ بعين الاعتبار من هم دون الـ ٢١ من العمر.

في الإشكالية

نشأ لبنان الحديث، أو ما سمي "لبنان الكبير" على أنقاض إدارة اعتمدت نظام التقسيم النسبي بين الطوائف الموجودة كما ذكرنا سابقاً. إلا أن انضمام مناطق جديدة، ذات انتماءات طائفية مختلفة إلى المتصرفية، أدى إلى تغير أطراف النزاع السياسي؛ لا بل أدى أيضاً إلى نشوء نزاع جديد اتخذ المنحى القومي (بين القومية العربية واللبنانية) كوجه منمق للصراع الطائفي. فكان العدد ركيزة هذا النزاع لأن الطائفة الكبرى تحصل على أكثر الحصص وأكبرها.

فأدى هذا الأمر إلى مشكلة جديدة بين وجوب زيادة العدد، وترافق هذه الزيادة مع المضاعف الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في الفترة الأخيرة. فنتج عن ذلك واقعان: يتمثل الأول بالرغبة في زيادة العدد، لفئة من الطوائف؛ غير أنها تصطدم بواقع اقتصادي واجتماعي غير مناسب. أما الثاني، فهو القدرة على زيادة العدد ومن ثم زيادته، وهذه الزيادة متناسبة بشكل عكسي مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

فمن خلال هذا العرض المكثف للتحويلات الديموغرافية والسياسية، نجد أن لبنان، أقدمه منذ القرن التاسع عشر، يعاني من مسألة ارتباط النظام السياسي بالتغيرات الديموغرافية: عند كل تحول في ديموغرافية الطوائف تنتقل معه القوة الوازنة من طرف إلى آخر، وتشتأ صراعات بين الطوائف، باعتبارها وحدات سياسية تدوم سنوات وسنوات، وتأخذ أحيانا طابعاً دموياً، قبل أن

تنصح التسويات والحلول التي من خلالها يعاد تصحيح الصيغة أو نظام التعايش السياسي. فيقضي هذا التصحيح بإعادة توزيع الصلاحيات والمصالح والحقوق، وأحياناً المناصب بين الطوائف. فتتزع الصلاحيات ومراكز القرار من طوائف لتعطى إلى طوائف أخرى، وكأن المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الطائفة أو تلك مرتبط بمعدل الخصوبة عندها أو بمعدل المحررة. مع الملاحظة بأنه إذا اقترنت المكاسب السياسية لطوائف بمكاسب اقتصادية لا يلبث معدل الخصوبة عندها أن يأخذ بعد مدة من الزمن منحى انحدارياً يقابله ارتفاع في معدل الخصوبة لدى الطوائف المغفونة اقتصادياً. وهكذا، تعود المعادلة الديموغرافية-السياسية إلى نقطة الصفر، وتعود معها الصراعات الطائفية.

إلا أن هذه الصراعات، الباردة منها والحارة، تؤدي في كل مرة إما إلى هروب الراساميل وتراجع الاستثمارات، أو إلى تهمد البنى التحتية وزج البلد في أزمات اقتصادية عصبية، تنتج بظالة ومآس اجتماعية وهجرة لا توفر أحداً.

وهنا لا بد من التساؤل، هل قدر لهذا البلد أن يبقى في حالة معاناة دائمة من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عند كل تحول في ديموغرافية الطوائف فيه، فتحل عليه المصائب؟

صحيح أن "إتفاق الطائف" (١٩٨٩) أسس لقاعدة "المناصفة" بين المسيحيين والمسلمين بغض النظر عن التفاوت في أعداد هاتين المجموعتين، إلا أنه في حال اتساع هذا التفاوت مستقبلاً، من المحتمل أن تصبح هذه القاعدة هشّة، ويعود لبنان إلى التقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التحولات الديموغرافية.

انطلاقاً من المعطيات الديموغرافية الحالية، هل هذا التفاوت في الأعداد بين المسيحيين والمسلمين، قادم على المزيد من التفاوت، أم على تراجع؟

ما هي العوامل الديموغرافية العائدة لهذه الطوائف التي تساهم في هذا التفاوت؟

هل العامل الديني هو في أساس هذا التفاوت، أم هناك عوامل اقتصادية واجتماعية وتربوية... غير ملازمة دوماً لا للمسيحيين ولا للمسلمين، بل ظرفية تتميز فيها مرحلياً هذه المجموعة الدينية عن تلك؟

هل هناك تجانس ديموغرافي داخل كل من هاتين المجموعتين، أم اختلاف حسب المذاهب؟

هل لا تزال المحررة حكراً على المسيحيين؟

الفصل الأول

النظريات والترابط الديموغرافي الاقتصادي

منذ نشأتها كعلم مستقل، اهتمت الديموغرافيا بالربط ما بين السكان والاقتصاد. فمن وجهة نظر الديموغرافيين، يعتبر السكان، إن لناحية العدد، التركيب أو الدينامية، من أبرز المؤثرات في النمو الاقتصادي. أما بالنسبة للتنمية فإن السكان هم الهدف النهائي لتخطيط السياسات التنموية وتنفيذها. وقد تنازعت نظريات عدة، على مر العقود، الصدارة في تفسير العلاقة بين السكان والتنمية. فنتجت عن ذلك تصنيفات، نذكر منها:

- بعض الباحثين صنف النظريات الديموغرافية باعتبارها نظريات اجتماعية تشير إلى دور المجتمع من حيث الثقافة والقيم والعادات في تزايد أو تناقص أعداد السكان؛ وأخرى طبيعية تشير إلى دور القوى الطبيعية الخارجة عن إرادة الإنسان، في تحديد حجم السكان في المجتمع¹.
- فضل قسم من الباحثين أن يزيد فرعاً آخر على المذكورين أعلاه لتصبح أنواع النظريات السكانية ثلاثة: الاجتماعية - الثقافية، والطبيعية، والاقتصادية التي تعنى بشرح أهمية دور الاقتصاد في التأثير على عدد السكان في المجتمع¹.
- وقسم آخر منهم ميّز بين النظريات المحافظة (وهي نظريات لعلماء اقتصاد رأسماليين أو بنيويين - وظيفيين تناول دور الظواهر الديموغرافية كمحفز أو معوق لعملية النمو الاقتصادي الرأسمالي)؛ ونظريات راديكالية (أغلبها لعلماء اجتماع واقتصاديين شيوعيين يرون في الظواهر الديموغرافية انعكاساً للاستغلال الذي تمارسه الطبقة الرأسمالية على طبقة العمال)¹.

غير أننا لن نعتمد في بحثنا هذا على أي من التصنيفات النظرية المذكورة أعلاه، بل

سنحاول أن نقدم نوعاً آخر يركز على التأثير المباشر للسكان على الاقتصاد. وهكذا صنفنا النظريات بين تيارين أساسيين:

- يركز الأول على تأثير حجم السكان في الاقتصاد، بغض النظر عن نوعية أو تركيبة هؤلاء السكان. ويتوزع هذا التيار بدوره على عدة اتجاهات، بعضها تفاؤلي، والآخر تشاؤمي.
- التيار النظري الثاني يبحث أيضاً في حجم السكان إلا أنه يولي الأهمية الأساسية لتركيبهم النوعي أي لناحية العمر والجنس.

التيار الأول: أثر حجم السكان في الاقتصاد

ينطلق الديموغرافيون، هنا، من مقارنة تأثير عدد السكان على الاقتصاد. فيعتبر بعضهم أن الزيادة السكانية لها دور سلبي على الاقتصاد، فسموا بالمتشائمين، بينما نحا البعض الآخر منحنى اعتبار الزيادة السكانية مصدر غنى وقوة في المجتمع، فوصفوا بالمتفائلين. فيما ذهب قسم آخر منهم إلى نفي أي علاقة سببية بين عدد السكان والاقتصاد، فعرفوا بالحياديين.

١-١ - النظريات التشاؤمية

يتجه أصحاب هذه النظريات إلى اعتبار أن عدد السكان المرتفع وتزايدهم المستمر يضعفان من اقتصاد الدول ويؤثران على رفاهية المجتمع واستقراره. وهكذا، لا يمكن تحسين الاقتصاد إلا من خلال خفض عدد السكان. من أبرز هذه النظريات ما قدمه توماس روبرت مالتوس (١٧٦٦-١٨٣٤)، ومن بعده الديموغرافيون الذين عرفوا بأصحاب النظريات النيو - مالتوسية، وأشهرهم التجمع المعروف بنادي روما الذي تأسس عام ١٩٦٨.

توماس مالتوس: السكان والغذاء

يكاد لا يخلو بحث ديموغرافي من الإشارة إلى توماس مالتوس، باعتباره أول من قدم نظرية حديثة في علم السكان. بدأ مالتوس نظريته بالتأكيد على أن هناك ثابتين من المستحيل أن يتغيرا:

الأول: الغذاء مهم للبشر ولا يمكنهم أن يستمروا من دونه،

الثاني: العاطفة البشرية بين الجنسين أمر مسلم به، ومن غير المتوقع أن تتلاشى.

وبما أن هذين الثابتين رافقا للإنسان منذ وجد على الأرض، يمكننا التأكيد، على ما يقول مالتوس، أن الإنسان يتزايد وفق متوالية هندسية بالمقارنة مع الغذاء الذي يتزايد وفق متوالية حسابية. وهكذا، لن يكفي الغذاء البشر إذا هم استمروا في مثل هذه الزيادة. وتنطبق هذه المعادلة على الدول التي تتعاقب من الحروب أو في المستعمرات الجديدة^٢.

لقيت هذه النظرية أصداء كثيرة في أوروبا، سيما أنها عكست واقع الزيادة السكانية التي بدأت تظهر في نهاية القرن الثامن عشر. إلا أن هذه الزيادة بدأت بالتراجع، حتى أنها كادت تختفي مع بدايات القرن العشرين وسط التطور التكنولوجي السريع في مجالات الصناعة والزراعة والتكنولوجيا. وهكذا، بدأت الدول الغربية تحقق عائدات اقتصادية تتخطى حاجة سكانها وتفيض عنهم. هذا الوفرة، مقترناً بتفوق عسكري وتكنولوجي واضحين، سمحا للدول الغربية من استعمار أجزاء كبيرة من العالم، إن بشكل عسكري مباشر، أو من خلال مختلف أنواع الوصايات. ففي هذه الفترة بدا وكأن العالم يتجه إلى العيش برخاء اقتصادي، وأن الموارد الغذائية يمكن أن تكفي جميع سكان الأرض.

كما حذر مالتوس مما سماه "الكارثة" (أو ما عرف لاحقاً بالكارثة المالتوسية Malthusian Disaster)؛ وهو تعبير عن الخوف من العودة إلى اقتصاد الكفاف، إذا ما استمرت الزيادة السكانية على هذا المنوال، أي حين تتخطى الزيادة كمية الانتاج الزراعي والغذائي. فارتبطت هذه الكارثة بما عرف بالفخ المالتوسي (Malthusian Trap) الذي يتناول العلاقة بين الانتاج وعدد السكان. وبناءً عليه اعتبر مالتوس أن عدد السكان يبقى مستقراً تبعاً لكمية الغذاء المتوفرة في المجتمع. غير أن هذا العدد يزداد عندما يكشف الانسان أو يخترع وسائل تحس من الانتاج الغذائي (الانتقال من الصيد إلى الرعي ومن ثم إلى الزراعة المنظمة). إلا أن هذه الزيادة تتوقف حين تبلغ الحد الأقصى لمقدرة الغذاء على كفاية السكان. وهكذا، لا يلبث الإنسان أن يتمتع بنوع من الرفاهية الناتجة عن ازدياد كمية الانتاج، حتى يعود ليعتصر إلى الاكتفاء بما هو ضروري بسبب ازدياد عدد السكان.

ورأى أيضاً مالتوس أن نشاط البشر وقدرتهم على التزايد تغلب على طاقة الارض وقدرتها على الاستيعاب. إلا أن هذا التفوق لا يستمر إلى الأبد، إذ "تقوم رذائل الإنسان بدور خافض للسكان"^٣ من خلال الحروب وتقاتل البشر فيما بينهم. أما إذا لم يقوموا بهذا الدور بشكل فعال فإن الطبيعة تتولى القيام بما قصروا عن القيام به: الكوارث الطبيعية من زلازل وبراكين وفيضانات، بالإضافة إلى الأوبئة والأمراض الفتاكة تقوم بما عجز عنه البشر، فتفني أعداداً كبيرة

منهم لتعبيد التوازن إلى الطبيعة. كما أنه ثانية، لا شيء يمنع البشر من السيطرة على أعدادهم من خلال "تدجين" تصرفاتهم، أي من خلال تنظيم الزيجات وحتى منعها عن غير المؤهلين لذلك. وهكذا، لم ير مالتوس إلا وسيلتين لتفادي الكارثة: تتمثل الأولى في المحددات الإيجابية (Positive checks) أي في الحروب والأوبئة والكوارث. أما الوسيلة الثانية فتتمثل في المحددات الوقائية (Preventive checks) أي من خلال تنظيم الأسرة، باتباع وسائل عملية مثل تأخير سن الزواج أو الامتناع عن الانجاب. إلا أن مالتوس يعاود التأكيد على أن الوسيلة الأفضل هي في اتباع "الوسائل الأخلاقية" وخاصة في الزواج المتأخر والامتناع الجنسي بشكل تام.

إلا أن مالتوس لم يكن متفائلاً بمستقبل البشرية، التي بنظره ستستهلك نفسها دائماً. كما أنه لم ينتبه للثورة الصناعية التي كانت قد بدأت في انكلترا في الوقت الذي وضع فيه نظريته السكانية، مما جعل هذه النظرية تحبب لفترة طويلة نظراً لتمكن المجتمعات، الأوروبية خاصة، من تحقيق تقدم ورفاه متزايدين.

ورغم ذلك، أثرت نظرية مالتوس بشكل أو بآخر في شارلز داروين حيث يعتبر البعض انه استوحى منها فكرة الاصطفاء، وبقاء الأفضل. ويعني ذلك أن البشر هم الأكثر عرضة للجوع أو المرض أو الكوارث الطبيعية، فيموت منهم الكثير ولا يبقى إلا أولئك الذين استطاعوا مقاومة هذه الظروف أو التفلت منها. إلا أن الغرب الذي أدخل التقدم الطبي إلى المستعمرات ولم يرفقه بالوعي الاجتماعي أو الاقتصادي، أدى إلى انخفاض الوفيات بشكل سريع، دون أن يترافق ذلك مع انخفاض بعدد الولادات. فنتج عن هذا التحول ارتفاع في عدد السكان بشكل مفاجئ، أي فورة سكانية أعادت نظرية مالتوس إلى الواجهة، وإن بشكل أكثر حداثة، تحت عنوان "النظرية النيو - مالتوسية".

النيو - مالتوسية: نادي روما

بعد الزيادة الهائلة في عدد السكان، والانتقادات الكبيرة التي وجهت إلى النظرية الأصلية لوماتس مالتوس، برزت نظريات مستوحاة منها، ولكنها أقل راديكالية، عرفت بالنيو - مالتوسية. اعتمدت هذه النظريات على تنظيم الأسرة وتقليل الولادات من خلال استخدام وسائل منع الحمل والاجهاض (وهو ما كان قد رفضه مالتوس، كرجل دين، باعتباره مخالفاً للتعاليم المسيحية). فتكلم العديد من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع على ضرورة تحديد النسل من أجل الحفاظ على الرفاه المتحقق، أو تحقيقه عن طريق التقدم الاقتصادي. وحتى أن بعض الدول المتقدمة مارست سياسات اجتماعية وسكانية مستوحاة بشكل مباشر من نظريات المالتوسية

المحدثة، كالولايات المتحدة التي كانت تحت الدول التي تعاني من تضخم سكاني على ممارسة تحديد النسل والتقليل من عدد الولادات. إلا أن هذه السياسات لم تكن مستقيمة دائماً، مما جعل العديد من المنظمات غير الحكومية، تتهم بعض الدول بالقيام باصطفاء قسري لأعداد الولادات، إما من خلال منع الزواج، أو من خلال التعقيم تحت شعار حماية الصحة الانجابية. ومن هذه الاتهامات، الاتهام الغربي للقائد السوفييتي جوزيف ستالين، بممارسة نوع من التطهير العرقي على سكان الأرياف النائية، من أجل التخلص من الفائض السكاني^٧.

كما مرت النظريات المالتوسية والمالتوسية المحدثة بفترات من الركود والنشاط لناحية التداول الأكاديمي والإعلامي. فهي كانت تحبو في فترات الازدهار الاقتصادي، لعود إلى الصدارة مع كل أزمة اقتصادية.

وما أعاد بعض الوهج لهذه النظريات، هو الاجتماع الذي عقدته في روما في العام ١٩٦٨ مجموعة من العاملين في مجالات الاقتصاد والديبلوماسية والناشطين في المجتمع المدني، وأسسوا خلاله نواة لما عرف لاحقاً بنادي روما. فاتفق المجتمعون على تحفيز الوعي لدى القادة وصناع القرار في العالم، حول أهمية العمل على وضع خطة لمواجهة التحديات التنموية في ضوء تأثير الاتكالية الاقتصادية (interdependence) على المدى الطويل. فاكسب النادي شهرة عالمية عام ١٩٧٢ مع صدور كتابه الشهير "حدود النمو" (Limits to Growth)^٨.

يبحث مؤلفو هذا العمل^٩ في العلاقة بين نمو السكان والموارد المتوافرة لهم، بطريقة تذكر بما قام به مالتوس قبل حوالي مئتي عام. فوجدوا أن عدد السكان سيستمر بالنمو إلى أن يصل إلى المرحلة الحدية لمقدرة الطبيعة على التحمل (ultimate carrying capacity). عندها يمكن أن يحصل التوازن وفق عدة أشكال: إما أن يحصل بطريقة تدريجية عن طريق تناقص ملحوظ لأعداد السكان، أو يمكن لهذا العدد أن يتخطى مقدرة الاحتمال فما يلبث أن يتناقص بشكل سريع أو تدريجي؛ وإما (وهي الحالة الأخطر) أن يتخطى مقدرة المجال الطبيعي، فيبدأ باستهلاك الموارد بشكل خطير بحيث تصل الطبيعة إلى مرحلة الاستنفاد، وبالتالي يصبح الوجود البشري في هذا المجال شبه مستحيل^{١٠}. هكذا يصبح الإنسان عدو نفسه حيث يستهلك أسباب بقائه تدريجياً مع التزايد المضطرب للسكان. كما توقع معدو هذا التقرير "إنهياراً" ("collapse") للمجتمع الحديث، إذ يتناقص عدد السكان بشكل كبير بالإضافة إلى تراجع حاد في مستوى المعيشة على الصعيد العالمي. وسيحصل هذا الإنهيار في القرن الحادي والعشرين، ولن تتوصل التكنولوجيا الحديثة والاكتشافات العلمية إلى منع الإنهيار بل ستؤخر موعده فقط. وفي هذا المضمار، قدم

الباحثون مجموعة كبيرة من التخمينات والفرضيات المتفاوتة التفاؤل والتشاؤم. إلا أن هذه الفرضيات، ومهما كانت متفائلة، فلن تمنع النتيجة الحتمية وهي الانهيار كما أشرنا سابقاً. أما الطريقة الوحيدة لتلافي الانهيار بنظرهم، فهي بإجراء تغيير جذري في بنية المجتمع الحديث، وفك الارتباط بين التصنيع والحداثة^{١١}.

كما يؤخذ على معدي هذا التقرير بأنهم توقعوا نفاد الموارد الأولية (وهو ما لم يحصل)، وخاصة النفط، مع حلول العام ٢٠٠٠ (وهو ما لم يحصل طبعاً)، إلا أنهم لم يذكروا في كتابهم ما يدل على هذا الأمر، بل هم اكتفوا بالإشارة إلى كيف يمكن أن يكون العالم بعد ١٠٠ عام في ظل الاستهلاك المتزايد للموارد الطبيعية^{١٢}.

أحدث هذا التقرير صدمة كبيرة في الأوساط الأكاديمية فور صدوره، وخاصة أنه سبق أزمة النفط التي حصلت عام ١٩٧٣. تعرض الكتاب إلى العديد من الانتقادات، سيما أن توقعاته لم تصح بالنسبة لنفاد الموارد الأولية مع نهاية القرن العشرين. إلا أنه ومع بداية الألفية الثالثة، أعيد إحياء الاستنتاجات التي خلص اليها الباحثون إليها مع صدور مقالات وأبحاث تقارن توقعاتهم على ضوء ما تحقق خلال ٣٠ عاماً. صحيح أن التقرير أثار قلق الملايين (بيع من الكتاب ٣٠ مليون نسخة في العالم)، إلا أنه يحمل بعضاً من التفاؤل حول سهولة تلافي النتائج الكارثية من خلال بعض التدابير السهلة التي يمكن للإنسان أن يتخذها. ومن خلال نظرة نقدية تأخذ بعين الاعتبار ما تحقق من توقعات الباحثين خلال ٣٠ عاماً، يمكننا أن نؤكد العديد من مخاوفهم، فالتكاثر المفرط للسكان والطلب المتزايد على السلع دفع بأسعار المواد الأولية إلى أعلى معدلاتها منذ عدة عقود (خاصة النفط والصلب). وما التقلب بالأسعار إلا نتيجة للتفاوت في دورية الطلب المتزايد، والعرض الذي يجهد ليوافقه (إعداد حقل جديد للنفط يتطلب حوالي ٧ سنوات)^{١٣}.

إلا أنه مهما بلغت الانتقادات الموجهة إلى النظريات المالتوسية والمالتوسية المحدثة أو تلك المساقاة ضد "نادي روما"، فلا بد من التنبيه إلى خطورة التزايد السكاني المفرط وما له من أثر سلبي على الاقتصاد وعلى رفاه المجتمع. فالموارد الأولية ناضبة لا محالة لأنها غير قابلة للتجدد. وما السبيل الوحيد لتلافي أي كارثة سكانية واقتصادية إلا في تغيير غط الاستهلاك الاقتصادي والبحث بجد عن وسائل كفيلة باستبدال مصادر الطاقة الحالية بأخرى متجددة وغير ملوثة، تضمن استمرار الحياة كما نعرفها اليوم. وفي هذا السياق يمكن أن نتكلم على النظريات التي تؤمن بمقدرة الإنسان على خلق هذا التغيير فتتظر بطريقة متفائلة إلى مستقبل البشرية.

لم تكن كل النظريات السكانية والديموغرافية متشائمة في نظرهما إلى السكان وازدياد أعدادهم. بعض هذه النظريات نحا المنحى التفاؤلي بمعنى أنها لم تربط بشكل مباشر بين ازدياد عدد السكان وإمكانية أن يتعرضوا للكوارث المعيشية. ففي القرن الثامن عشر، ومع توسع الحركة الاستعمارية، وخاصة للإمبراطورية البريطانية، دعا أصحاب النظريات المركنتيلية إلى زيادة عدد السكان باعتبار أنها مؤشر على القوة الاقتصادية والعسكرية للدولة. لم يهتم المنظرون إلى نوعية الحياة أو كمية الغذاء التي يحصل عليها السكان طالما أن عددهم يمكّن الدولة من تحقيق أهدافها. فأدت هذه النظرية إلى ازدياد كبير لعدد السكان، ما دفع بمالتوس إلى وضع نظريته المذكورة أعلاه. إلا أن نظرية مالتوس دفعت بالعديد من المفكرين الاقتصاديين إلى الرد عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

من بين هؤلاء، الاقتصادي المعروف هربرت سبنسر الذي اعتبر أن هناك قانوناً طبيعياً يحكم حركة السكان وتزايدهم، بحيث كلما اشتد الجهد الذي يبذله الإنسان لضمان تقدمه، ضعف اهتمامه بالتكاثر والتناسل. هذا بالإضافة إلى التناقص الطبيعي (Natural Decrease) في القدرة على الإنجاب وخاصة لدى السيدات. كما أن الاتجاه الفردي (Individualism) يستدعي المزيد من الجهد والطاقة، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الإنجاب وبالتالي إلى تباطؤ التزايد السكاني. وهذا العقم لا يبدو في تناقص الإنجاب وحسب، بل حتى في تراجع القدرة على الإرضاع والاهتمام بالأطفال. وهذا كله يعني أن الإنسان، كسائر المخلوقات العضوية، إذا انفق جزءاً كبيراً من قوته في تحقيق ذاته فإن مقدرة الطبيعة على الإنجاب تنخفض. وهكذا يمكن القول أن لا خوف على مصير البشرية من تزايد السكان، لأن التطور والتقدم في المجتمع، هو الكفيل بتراجعهم^{١٤}.

أما الإيطالي كورادو جيني، فاعتبر أن حجم السكان يمر بمراحل متفاوتة لناحية سرعة التزايد وفقاً لمحددات طبيعية. فالزيادة في فئات الشعب تؤدي إلى تغير الصفات البيولوجية للسكان. وهكذا تولد أغلبية السكان من الجيل الأول، وفق حركة دورية بحري على أساسها ازدياد وهبوط في حجم السكان. ففي المرحلة الأولى للتغير، يتميز السكان بخصوبة عالية مترافقة مع غياب للتفاوت الاجتماعي بينهم. إلا أن الزيادة السكانية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى اختلاف في المستوى الاجتماعي، تستوجب المزيد من التنظيم المترافق مع الضغط السكاني، والحاجة للتوسع التي تؤدي إلى الحروب التوسعية والاستعمارية، في مرحلة ثانية. وهذا ما يؤدي إلى تناقص للسكان بسبب الحروب، وضعف مقدرة السكان على الإنجاب سيما في الطبقات العليا.

وينعكس هذا التناقض لاحقاً على بقية الأفراد بسبب حراكهم الاجتماعي، وانتقالهم إلى الطبقات الأعلى، وبالتالي يتعرضون هم أيضاً إلى تناقص في الخصوبة. وهكذا، فإن حركة السكان توازن بين العدد والإمكانات بطريقة ذاتية، بحيث لا يتعرض السكان إلى ضغط اقتصادي، بل إلى ضغط مجالي^{١٥}.

ومن جهته، رفض عالم الاجتماع الأمريكي "كينجزي ديفز" التفسيرات الديموغرافية المرتكزة إلى عامل واحد فقط (كالعامل الاقتصادي أو الثقافي). فالسكان، بنظره، هم مدفوعون دوماً إلى التوازن الاجتماعي (Social Equilibrium). وللمؤثرات التي تؤدي إلى هذا التوازن يمكن أن تكون خارجية أو داخلية. أما التوازن فهو بين السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي، أي ما هو لازم لتحقيق أهداف المجتمع. فحين يختل التوازن لصالح السكان مثلاً، يتكيف معه أفراد المجتمع من خلال تأخير سن الزواج، أو الحد من النسل. والسبب الحقيقي لتناقص حجم السكان، هو رغبة الأفراد في الاستفادة من الرفاهية المتزايدة. ويأتي التعبير عن هذا الأمر باستخدام محددات الزواج من التعقيم إلى الاجهاض، واستخدام وسائل منع الحمل، وصولاً إلى تأخير سن الزواج^{١٦}.

وهكذا، في القرن العشرين، وبعد التآرجح بين نظرية وأخرى، تراجعت شعبية النظريات التشاؤمية في ثمانينيات القرن العشرين (وخاصة تلك التي سادت على أثر تقرير روما). وبدأت الأبحاث الأميركية تبرز تراجع حدة الأزمة السكانية وعلاقتها بالاقتصاد. وفي الوقت نفسه، نما الاقتصاديون منحى آخر، تمثل في إعطاء الأهمية للتكنولوجيا والثروة البشرية، بدل الثروة المادية كما كان سائداً من قبل^{١٧}. فالجماعة على الصعيد العالمي، لم تحصل. وعلى العكس من ذلك، تمكنت العديد من الدول من مضاعفة مداخيل أبنائها. أما الجماعة التي حصلت في بعض المناطق المتفرقة، فقد كانت نتيجة ل فقر هذه الدول، وليس بسبب نقص الموارد عالمياً. فالضغط المتولد من تزايد السكان، دفع بالإنسان إلى التفكير في وسائل تمكنه من مواجهة المتطلبات الجديدة، فالسكان وإن تضاعفوا بعد الحرب العالمية الثانية، فإن ازدياد الانتاج الزراعي والغذائي تضاعف مرتين في المدة نفسها^{١٨}.

كما رفض أصحاب النظريات التفاضلية الانذارات التي ساقها المالتوسيون حول حتمية الكارثة في حال تزايد السكان. إلا أنهم، بالمقابل، لم يعتبروا أن العدد المرتفع للسكان له بالضرورة تأثير إيجابي. فالأثر السليبي يأتي نتيجة لغياب التنظيم السليم الذي يوازن بين الحاجة والإمكانية، علماً أن محددات أخرى تتدخل أيضاً لدعم التوازن بين هذين العنصرين.

لم تسع كل النظريات إلى الانحياز سلباً أو إيجاباً في العلاقة بين حجم السكان والاقتصاد. فبعض المفكرين الاجتماعيين لم يروا تأثيراً مباشراً للعامل السكاني في انكماش أو تراجع الاقتصاد، بل اعتبروه مجرد أداة له. ومن أبرزهم الاشتراكيون. وقد بدأ هذا الاتجاه مع كارل ماركس الذي اعتبر أن السكان ليسوا سوى أداة من أدوات الانتاج (بالنسبة للرأسماليين أصحاب الانتاج). فكما ازداد الطلب على الانتاج تزداد حاجة الرأسمالي لجمع العمال. أما حين يرتفع الرأسمال الثابت بصورة تزيد عن ازدياد السكان، يتحول العمال إلى فائض لا حاجة له. أما النظام الاشتراكي فيلغي الأزمة السكانية لأنه يوازن بين الانتاج والسكان، حسب ماركس^{١٩}.

بالإضافة إلى نظرية ماركس، إبرى العديد من علماء الاجتماع الاشتراكيين ليوضحوا أن النظام الاشتراكي هو خير حل لمسألة السكان، إذ إن هذه الأخيرة ليست سبب المشكلة بل هي إحدى نتائج النظام الرأسمالي. وهذا ما يفسر مقدار العدائية التي أبدتها الشيوعيون تجاه الأفكار المالتوسية. وتجلى هذا الأمر في مقال لينين ينتقد فيه، بلهجة شديدة القساوة، أفكار البورجوازيين ومدى تقبلهم للأفكار المالتوسية. وفي هذا الشأن، ركز لينين على الفارق بين الحق في اختيار عدد الأولاد، وقيام الدولة بإجبار الناس على ذلك^{٢٠}؛ (مع الإشارة هنا إلى أن السياسات السكانية في الصين طبقت ما نادى به النيومالتوسية في ما يتعلق بالحد من الإنجاب، وليس ما دعا إليه لينين). وفضلاً عن هذه الأفكار الماركسية، ظهرت نظريات غربية في بداية ثمانينيات القرن العشرين تنفي أي تأثير مباشر للسكان (وخاصة السليبي منه) على الاقتصاد والتنمية.

التيار الثاني: أثر تركيب السكان على الاقتصاد

بعد التحولات الكثيفة التي شهدتها الاقتصاد العالمي، مترافقاً مع فورات سكانية متفاوتة، سقطت مقولات المالتوسيين في ما يتعلق بكارثية النمو السكاني. فالدول الغربية التي يتنامى سكانها، بالإضافة إلى معظم الدول الأخرى، لم تستنزف مواردها أو ثرواتها، بل على العكس ضاعفت من مداخيل سكانها وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وفي ظل هذا الواقع، تنامت نظريات لا تنظر إلى السكان للاحية الحجم وحسب، بل تهتم بنوعيتهم أو بتركيبهم السكانية. فالسكان مؤلفون من ٣ فئات أساسية: الصغار (٠-١٤ عاماً)، المنتحون (١٥-٦٤ عاماً) والمسنون (٦٥ عاماً وأكثر). فيذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن الرأسمال البشري أكثر أهمية من الرأسمال المادي، بل هو الذي يحدد كيفية استخدامه. وهكذا، يرتبط الاقتصاد بحجم كل

فئة أعمار بالنسبة إلى الأخرى. فالمجتمعات المسماة فنية (حيث يكثر حجم الفئة الأولى)، والمجتمعات الهرمة (التي تكثر فيها الفئة الثالثة)، تستهلك قسماً كبيراً من الانتاج. أما المجتمعات التي يكثر فيها السكان المنتجون، فهي قادرة على إعادة استثمار جزء كبير من الانتاج بدلاً من إستهلاكه كاملاً. إلا أن حجم السكان، لا يظل ثابتاً بل هو متغير دائماً. وهذا ما ساهم في ولادة نظرية جديدة، سميت "نظرية الانتقال الديموغرافي" (Transition démographique).

ترتكز هذه النظرية على مفاهيم محددة، منها: يمر التطور السكاني في كل مجتمع بعدد من المراحل على أثر التطور العلمي والطبي الحاصل في العالم.

- في المرحلة الأولى، تكون الولادات مرتفعة، وتبدأ الوفيات بالانخفاض السريع، نتيجة لتطور الطب، فيرتفع عدد السكان في فئة الأعمار الأولى بشكل كبير. فتعاني هذه المجتمعات المسماة فنية، من تراجع الاستثمارات بسبب الأعباء التي يتحملها المنتجون. غير أنه بعد فترة من الزمن، تبدأ الولادات بالانخفاض بسبب انتشار الوعي وتأثير السياسات السكانية. ويتوافق هذا الانخفاض مع استخدام وسائل منع الحمل، وتأخر سن الزواج.
- في المرحلة الثانية، وبعد فترة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ عاماً، ينتقل القسم الأكبر من الذين ولدوا في الفترة الأولى، إلى سن الانتاج. وبالتالي تبدأ نسبة المنتجين بالارتفاع مقارنة بالفئة الأولى التي كانت قد انخفضت في نهاية المرحلة الأولى، ومقارنة بالفئة الثالثة القليلة العدد أصلاً. وتتميز هذه المرحلة بطول أمدها، إذ تمتد لتصل إلى أكثر من ٥٠ عاماً.
- أما المرحلة الأخيرة، فهي تشهد انتقال أفواج السكان إلى الأعمار الكبيرة (الفئة الثالثة)، الأمر الذي يزيد من كهولة المجتمع، ويزيد أيضاً من ارتفاع معدل الاعالة على الفئة المنتجة التي تشهد تناقصاً مستمراً بسبب الانخفاض المستمر للولادات.

أما أبرز وأهم مراحل هذه التحولات فهي المرحلة الثانية التي تعرف بمرحلة "النافذة الديموغرافية" (أو الفرصة الديموغرافية). إذ إنها، كنافذة، فتحت لتمكين الدولة من الاستفادة من التحولات السكانية في بنية شعوبها، فتدفع بعجلة اقتصادها، وتستفيد من فئة المنتجين بقدر المستطاع. إلا أن هذه النافذة لا تستفيد منها إلا الدول التي تضع سياسات اقتصادية قائمة على الرأسمال البشري. والاستفادة من هذا الأمر، يتم من خلال خلق فرص عمل واستثمار مناسب للقدرات البشرية الهائلة الموجودة في البلد. وهكذا تقضي النافذة الديموغرافية أن تُحسن الدولة استغلالها من خلال السياسات الاقتصادية المناسبة؛ وإلا ستعرض لمشكلات أساسية منها،

ارتفاع نسب البطالة مع كل ما يترتب عنها من انعكاسات خطيرة^{٢١}.

لقيت هذه النظرية إقبالاً واسعاً في الغرب، لما حملت من أفكار جديدة حول العلاقة بين السكان (هذه المرة التركيب النوعي للسكان) والاقتصاد، وخاصة في ما يتعلق بالتنمية. إلا أنها، وكغيرها من النظريات، لاقت حصتها من الانتقاد، سيما في ما يتعلق بالكم الكبير من الآمال التي علقت عليها^{٢٢}.

بعد هذا العرض لبعض الاتجاهات الفكرية في الديموغرافيا، لا بد من الإشارة إلى أنه لا يمكن أن نعتبر أن هناك نظرية واحدة صحيحة بينما الأخرى خاطئة. فكل من النظريات تحمل أفكاراً قد تصح في بعض المجتمعات، ولا تنطبق على أخرى. فالموثر الأكبر في هذا الأمر، هو اقتصاد البلد، وعلاقته بحركات العرض والطلب المتوالية، بالإضافة إلى ما يمكن أي يحصل على الصعيد العالمي من أزمات وحروب^{٢٣}. وهكذا، يمكننا أن نستنتج من هذه النظريات أن هناك عدة مؤثرات لا يمكن إنكارها في العلاقة بين السكان والاقتصاد، وهي: نوع النظام الاقتصادي، عدد السكان، الموارد الطبيعية والمالية، نوع التركيب السكاني، ونوعية الرأسمال البشري. صحيح أن حجم الموارد الطبيعية يحكم الاقتصاد ويحدد اتجاهات السياسات المعتمدة بشأنه، إلا أن حجم السكان ونوعه يلعبان دوراً أساسياً في استغلال هذه الموارد. ونوع السكان لا يقتصر فقط على الحجم والتركيب بين فئات ثلاث، بل هناك عوامل تؤثر على أهمية العامل البشري (باعتباره رأسمالاً متجدداً)، من أبرزها: مستوى التعليم للسكان، المساواة بين الجنسين، الهجرة الداخلية والخارجية، وغيرها من العوامل التي تسعى السياسات السكانية إلى الاستفادة منها.

الفصل الثاني

التطور الديموغرافي ونظام الحكم في لبنان

أتت الهجرة لتجسد أحد أعظم الأحداث أهمية في التاريخ اللبناني الحديث

روبير كراسويل

كثرت مصادر التعدادات والاحصاءات السكانية التي بحثت في عدد ونوع السكان في لبنان منذ القرن التاسع عشر. إلا أنه لا يمكن لنا أن نثق بكل هذه المعطيات التي كانت غالباً متأثرة بالآراء المسبقة لمعديها، هذا بالإضافة إلى قبولية النتائج لتتماشى مع مخططات الدول التي نظمتها. فبعض هذه التعدادات نفذتها السلطنة العثمانية، وبعضها الآخر قامت القنصليات الأجنبية بتنفيذه، بالإضافة إلى إحصاءات قدمها بعض الباحثين والمستشرقين. أما أهداف هذه الاحصاءات فكانت متنوعة، منها ما هو معلن، ومنها ما هو خفي. فالتعدادات التي نفذها العثمانيون كانت تهدف إلى حصر مداخيل الدولة من خلال الوقوف على عدد المكلفين، أي الذكور ما بين سن الخامسة عشرة والستين الذين يدفعون الضرائب. أما الاحصاءات التي نفذتها القنصليات الأجنبية، وخاصة القنصلية الفرنسية، فهدفت بالدرجة الأولى إلى إظهار نسب الطوائف بين سكان جبل لبنان وذلك، ربما، لتثبيت وجهة النظر الفرنسية بضرورة التدخل لمساعدة الموازنة. واستمرت هذه النظرة الفرنسية للاحصاءات السكانية طيلة الفترة التي عرفت بمرحلة المتصرفية.

وَمُ تختلف مرحلة الانتداب، لناحية المقاربة الفرنسية للاحصاءات، عن المرحلة السابقة لها. نفذ الفرنسيون في هذه المرحلة الإحصاءين الشاملين الوحيدين في تاريخ لبنان، عام ١٩٢١ و١٩٣٢، بالإضافة إلى بعض التقديرات والتعدادات، منها في العام ١٩٤٣. إلا أن نتائج هذه الاحصاءات لم تكن مقبولة من جميع اللبنانيين، وخاصة أولئك الذين شعروا بأن الفرنسيين

يحاولون بكل جهدهم التأثير في النتائج لتثبيت الوضع السياسي القائم. مع ذلك لم تقم الحكومة اللبنانية أو أي جهة أخرى بتنفيذ إحصاء شامل، بل اكتفت الحكومات المتعاقبة بالتقديرات السكانية المستقاة من إحصاء ١٩٣٢.

في المرحلة الممتدة من الاستقلال (١٩٤٣) إلى اندلاع الحرب اللبنانية (١٩٧٥)، يمكن ذكر دراستين أساسيتين اعتمدتا على التقديرات الإحصائية: الدراسة التي نفذتها بعثة إرفند في بداية الستينيات، ودراسة القوى العاملة عام ١٩٧٠.

ثم أتت الحرب اللبنانية لترحى بأوزارها على كل الإدارات الرسمية، ومهما تلك المكلفة بالإحصاءات السكانية والحيوية. وفي غياب الدولة ينشط المجتمع الأهلي ليتولى بعضاً من مهامها. هكذا كثرت الأرقام والإحصاءات التي أتت على قياس تنفيذها لتثبت وجهات نظر مؤجلة في التفوق العددي لهذه الجماعة على تلك.

ومع العودة التدريجية للحياة الإدارية بعد مرحلة الحرب، عاودت الوزارات والإدارات إلى تنفيذ الدراسات الإحصائية والسكانية وخاصة تلك التي عملت على رصد التغيرات التي نتجت عن الحرب بغية تحديد الحاجات الأساسية لدولة شبه مهدمة، ولكنها متأهبة لإعادة الإعمار. إلا أن موضوع الدراسة الإحصائية الشاملة بقي خارج التفكير فيه، نظراً لما يمكن أن يحمله من معلومات من شأنها أن تؤثر في الوضع القائم.

نحاول من خلال هذا الفصل، الإضاءة على مجموعة من الدراسات والإحصاءات السكانية التي نفذت منذ الفترة السابقة لولادة القامقامين، ولغاية اليوم. ولهذا الغرض وضعنا جداول مركبة من إحصاءات أتت بها هذه الدراسات، مع إجراء مراجعة نقدية لنتائجها التي لا يمكن الوثوق بصحتها كلها، نظراً للخلفيات المتشعبة لمنفذها، أو للطريقة التي تم اتباعها في تنفيذ هذه الدراسات.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن أكثرية الأرقام المذكورة عن "لبنان" في الفترة السابقة لإعلان لبنان الكبير تتعلق فقط بمجل لبنان. لذلك كان لا بد من ذكر بعض المعطيات المتعلقة بالمناطق والمدن التي ألحقت بالمصرفية فيما بعد.

وكما أن هذه المعطيات السكانية تعود لفترات زمنية محددة، وزعناها حسب هذه الأخيرة على الشكل الآتي: الفترة السابقة للقامقامين، الفترة الممتدة من القامقامين إلى المصرفية، الفترة الممتدة من المصرفية إلى الانتداب، فترة الانتداب، فترة الاستقلال، فترة الحرب

اللبنانية، وأخيراً الفترة اللاحقة للحرب الأهلية والممتدة لغاية يومنا هذا.

وتتضمن المراحل السابقة للانتداب أرقاماً تتعلق بـلبنان (أي الجبل، وأخرى تتناول المناطق وباقي المدن الأخرى (بيروت، طرابلس، صيدا...).

وهنا لا بد من التأكيد على مسألة في غاية الأهمية، وهي مسألة الاعتماد على بعض الأرقام التي أخذناها من دراسات، وليس من مصادرها الأساسية، إذ إنه كان من الصعب جداً الحصول إلا على بعض هذه المصادر، لأن بعضها الآخر غير متوفر، أو ليس في متناول الجمهور. وإذا كانت هذه المسألة تشكل ضعفاً في عملية التوثيق والاسناد لعدم قدرة الباحث على الوصول إلى جميع هذه المصادر، إلا أنه بذل جهداً للحصول على كل المراجع التي تتناول هذه الأرقام، بالشرح والتحليل والتفسير، بمنهجية نقدية عاجلت التهاون وعدم الدقة، وحتى الاستهانة، بكل ما له علاقة بالأرقام، حتى وإن كانت صادرة عن جهات رسمية.

كما أنه من الضروري التذكير بأن هذا البحث يتناول هذه المعطيات الرقمية فقط كمرحلة تمهيدية، وليس كهدف أساسي، للإحاطة بالحركة السكانية في لبنان منذ القرن التاسع عشر، بحيث عملنا البحثي الأساسي يتركز على الدراسة الميدانية التي قمنا بها نحن حول الواقع الديموغرافي الراهن في لبنان.

١ - مرحلة الإمارة (قبل ١٨٤١)

يتوفر العديد من التعدادات في هذه المرحلة. إلا أن أغلبية الأرقام غير جديدة بالثقة، إما بسبب الطريقة التي نفذت بها، أو لتأثرها بإيديولوجية وأفكار مسبقة أطلقتها الجهات المسؤولة عن تنفيذها، إلا أننا أوردناها في سياق الدراسة بسبب عدم توافر ما هو أفضل منها. قام يوسف كرباج وفيليب فارغ بإبراز العديد من هذه الأرقام في كتابهما *La Situation Démographique au Liban*. يذكر المؤلفان أن العدد الأكثر صحة، أو الأقرب للمنطق، لسكان لبنان خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر هو ما قدمه القنصل الفرنسي "بوري" Bourée الذي بلغ حوالي ٢٠٠ ألف نسمة. والسبب من وراء تدني الثقة بأغلبية الإحصاءات، هو عدم ذكر طريقة تنفيذها.

إلا أن القنصل الفرنسي حدد طريقة العد المستخدمة بأنها إحصاء عدد الذكور

القادرين على حمل السلاح (١٥-٦٠ سنة) ثم ضرب العدد بـ ٤,٥ وهو الحجم المتوسط للأسرة في حينه^١. وهذا العدد، يدل على أن الكثافة السكانية كانت مرتفعة جداً نسبة لضيق مساحة الأراضي المزروعة التي لم تتجاوز الـ ٨٠٠ كم^٢.

أما "فولني"، فيورد في كتابه "رحلة إلى مصر وسوريا" أن الكثافة السكانية في لبنان مرتفعة جداً وتبلغ ١٠٩٠ نسمة في الفرسخ^٣ المربع. تبلغ قيمة هذه الوحدة القديمة للقياس حوالي ٣,٩ كم، أي أن تربعها هو ١٥,٢١ كم^٢. وهذا ما يجعل الكثافة السكانية في لبنان: ٧٢ نسمة/كم^٢ (١٥,٢١/١٠٩٠). كما بلغت مساحة المتصرفية ٣٢٠٠ كلم^٢، وهذا ما يسمح بتقدير عدد السكان بـ ٢٣٠,٤٠٠ نسمة (٧٢*٣٢٠٠).

وفي هذا المجال، يذكر "شوفاليه" أرقاماً استنتجها من خلال احتساب كثافة السكان بالنسبة إلى الأراضي المزروعة، ومن ثم احتسابها بالنسبة إلى المساحة الإجمالية، فخلص إلى أن الكثافة بلغت ٦٣ نسمة/كلم^٢، وهو رقم قريب من الذي استنتجناه مما قدمه فولني. وتشير المعلومات الإحصائية التي قدمتها القنصلية الفرنسية عام ١٩١٢ أن عدد السكان يقدر بحوالي ١٨٠,٠٠٠ نسمة مقيمين في الجبل ويتبعون ولاية صيدا، بالإضافة إلى ٦٠ ألفاً تابعين إلى ولاية طرابلس مما يجعل العدد الكلي ٢٤٠,٠٠٠ نسمة^٤.

كما أشارت التقارير الدورية التي كان يرسلها القناصل الفرنسيون منذ مطلع القرن الثامن عشر إلى تفوق عددي للموارة على الدروز وبشكل واضح. ففي تقرير أول صادر في بداية القرن التاسع عشر، بلغ عدد الذكور الموارة ما بين ٧٥ و ٨٠ ألفاً. أما الدروز فقد بلغ عددهم ٢٠ ألف رجل. الأمر الذي يشير إلى نسبة ٨٠% للموارة و ٢٠% للدروز^٥.

وتشير أيضاً الدراسات التي قدمها الباحثون في تلك الفترة إلى تفوق نسبي للموارة على الدروز. ويعزون هذا التفوق إلى عدة أسباب. أول هذه الأسباب نشأ عن الحملة المصرية على جبل لبنان. ذلك أن إبراهيم باشا، قائد الحملة، فرض السخرة والجندية على الذكور من الدروز فقط، ولم يفرضها على الموارة. فأدى هذا الأمر إلى تدني ملحوظ في عدد الذكور الدروز بسبب وفاتهم في ظروف العمل الصعبة، أو في ساحة القتال، أو من خلال هجرتهم إلى حوران هرباً من السخرة والجندية. ويتوضح ذلك من خلال ما نقله "شوفاليه" عن دراسة تناولت عينة من المناطق المختلطة في الجبل، أوردت الأرقام التالية:

- الموارة: ٣,٣١٩ نسمة (٦٤% من السكان)، منهم ١,١٥٥ ذكراً و ٨٤٧ أنثى و ١,٣١٧ طفلاً.

- الدروز: ١,٨٦٠ نسمة (٣٦%) من السكان، منهم ٥٧٢ رجلاً و ٦٠٠ أنثى و ٦٨٨ طفلاً^٦.

ولا تكفي هذه الأرقام بتوضيح التفوق العددي للموارنة فحسب، بل تظهر ما هو أبعد من ذلك، أي التفوق النوعي للموارنة لناحية عدد الذكور وعدد الاطفال، الأمر الذي سينعكس بشكل أوضح على تزايد السكان لدى كل من الطائفتين. وهذا ما يعني أن نسبة الدروز من شأنها أن تنخفض إلى ٥٠% في حدها الأدنى، حسب بعض الباحثين، وإلى ١٤% في حدها الأقصى، حسب البعض الآخر^٧.

كما تجدر الإشارة إلى أن أسباباً أخرى غير الجندية أدت إلى اختلال التوزيع الطائفي للسكان، منها ارتفاع نسبة الخصوبة عند الموارنة وانخفاضها عند الدروز. ويعود هذا الأمر إلى انخفاض سن الزواج عند الفتيات الدروز، مما يعرضهن لخطر الطلاق في أوج فترة خصوبتهن. وهكذا، بلغت الخصوبة عند النساء الدروز ١,١٤ قبل فترة القامقاميتين، حسب كبراج وفارغ.

أما عند الموارنة فقد بلغت ١,٥٥ طفلاً للمرأة الواحدة^٨.

وبالإضافة إلى ذلك، زاد من اختلال التوزيع الطائفي بين الموارنة والدروز عاملان إثنان، أحدهما ثقافي، والآخر اجتماعي. تجلّى العامل الثقافي في تقبل الموارنة للاكتشافات الغربية الحديثة التي حملت إليهم التطعيم ضد بعض الأمراض الشائعة، وذلك بسبب تقبلهم لتعاليم الإرساليات الأجنبية؛ وهي التعاليم التي نظر إليها الدروز بحذر في أفضل الأحوال. أما العامل الاجتماعي، فهو الاحساس بنوع من الغربة سيطر على السكان الدروز بسبب تدني نسبتهم إلى السكان في محيط ماروني يتفوق عليهم عددياً. وهذا ما دفعهم إلى الهجرة خارج الجبل، خاصة إلى جبل حوران، مما ساهم في تعزيز تناقص عددهم^٩.

ولهذه الحقبة نورد في ما يلي بعض الاحصاءات والتعدادات السكانية للبنان.

الجدول 1: توزيع سكان جبل لبنان بين ١٧٨٣ و ١٨٤٠، حسب الطوائف وبعض المراجع^{١٠}

المصدر	السنة	المجموع	الموارنة	الدروز	كاثوليك	أرثوذكس	السنة	الشيعة
فولني Volney	1783	235.000	115.000	120.000				
دوين Douin	1816	215.000	130.000	65.000	3.000	10.000	2.500	3.000
لوران Laurent	1840	218.200						

- المصدر - مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان ١٦٩٧-١٨٦١، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص. ٢٣٨.

- Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation demographique au Liban, Tome 2, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1973, p: 11

نلاحظ في هذا الجدول أن الأرقام التي قدمها كل من دوين ولوران، هي أقرب إلى الواقع بسبب تقاربها من العدد الذي قدمه فولتي.

وفي هذا المجال، يستبعد شوفالييه مجموعة من الدراسات ترفع الأرقام إلى ٤٠٠ ألف مقيم، فترفع نسبة الموارنة إلى الدروز بشكل كبير. ويرجح أن تكون الأرقام المقبولة هي تلك المذكورة في الجدول أعلاه، مع أرجحية اقترابها من الحد الأدنى^٢.

أما توزيع السكان على المناطق والمدن اللبنانية التي كانت خارج حدود الجبل، فيشير إلى أن مدينة طرابلس، مركز الولاية، كانت مؤلفة من عدد قليل من السكان مقارنة بالأقضية المحيطة بها. كما كانت هذه المدينة ذات أكثرية سنية. أما باقي المناطق، فكانت ذات أكثرية مسيحية وخاصة مارونية، وذات تفوق عددي واضح للموارنة على السنة في الولاية، (الجدول 2).

الجدول 2: توزيع السكان على بعض المناطق والمدن اللبنانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر

العام	المنطقة	المصدر	العدد	موارنة	مسيحيون مختلف	دروز	سنة	شعبة	يهود
1812	طرابلس والقلمون	القنصلية الفرنسية	14.900	200	2.700	0	9.800	0	100
1812	الزاوية	القنصلية الفرنسية	100.000	67.000					
1812	البيرون وجبل	القنصلية الفرنسية	25.000						
1812	المية والضنية	القنصلية الفرنسية	9.000						

المصدر: مسعود صاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٢٢-٢٢٣ و ٢٣٧-٢٣٨.

٢- سكان لبنان في مرحلة القانمقاميتين (١٨٤٠-١٨٦١)

لا يمكن أن تخلو الإحصاءات والأرقام في هذه الفترة من الإشارة إلى توزيع السكان حسب الطوائف، وخاصة بين الدروز والموارنة. فالهدف من هذه الدراسات كان تأكيد الاختلال في التوزيع الطائفي لصالح الموارنة، وذلك ربما يشير إلى رغبة غير معلنة في تغيير الوضع القائم وصولاً إلى نظام يحكم فيه الموارنة. فنظام القانمقاميتين ولد ميتاً بسبب الكم الكبير من التناقضات التي حملها. فالجبل قسم إلى قانمقاميتين؛ يحكم الأولى قانمقام ماروني في منطقة ذات أغلبية مارونية وأقلية درزية. أما الثانية، فيحكمها درزي، وإن كانت فيها نسبة الموارنة أعلى من نسبة الدروز، مما يحولهم إلى أكثرية تحكمهم أقلية. ولذلك ليس من المستبعد أن تنشط القنصلية الفرنسية في إظهار الاختلافات بين هذه النسب، بغية تغيير نظام الحكم لصالح الموارنة. فقد

قامت هذه القنصلية عام ١٨٤٤ بنشر أرقام تشير إلى الاختلال في التوزيع الطائفي، وخاصة في المناطق "المختلطة"، وذلك بهدف ضمها إلى القائمة المارونية. فيشير التقرير إلى تفوق عددي للموارنة والمسيحيين في جميع الأفضية باستثناء الشوف والمناصف، بالإضافة إلى تقارب الأعداد في كل من العرقوب والغرب الأعلى^{١٢}.

كما تشير الأرقام التي تعود إلى القنصلية الفرنسية عن عام ١٨٤٧، إلى أن عدد المقاطعات التي يمكن أن تضم إلى القائمة مائتين ستزيد من عدد السكان ليصل إلى ٣٣٨،٤٢٦ نسمة، منها ١٩٣،٩٣٥ نسمة في القائمة مائتين، (الجدول ٥). ويتوزع سكان القائمة مائتين إلى ١٢٩،٥٤٥ على المقاطعات المسيحية، و ٦٤،٣٩٠ على المقاطعات المختلطة. وفي هذه الفترة نفسها، لوحظ ازدياد الاهتمام الفرنسي بمدينة طرابلس لناحية تركيبة السكان فيها. فقد بلغ سكان طرابلس ٢٤٤،٠٠٠ نسمة عام ١٨٥٦ موزعين بين: ١٨،٠٠٠ في المدينة، و ٤٤،٠٠٠ في الميناء، بالإضافة إلى ٢٤،٠٠٠ نسمة موزعين على النواحي الأخرى. ويذكر التقرير أن ثلثي السكان هم من السنة والثلث من المسيحيين، ولا يشكل الموارنة أكثر من ١٠% من مجموع المسيحيين^{١٣}.

كما تظهر في الجدول 3 بعض الأرقام حول عدد سكان لبنان في هذه الفترة، فنلاحظ بسهولة أن بعضها لا يعبر عن الواقع بشكل دقيق، وذلك بسبب رغبة منفذها بتبيان وجهة نظرهم السياسية.

الجدول 3: توزع سكان لبنان في عهد القائمة مائتين، حسب بعض المصادر وتوزعهم على الطوائف بين

١٨٤٧ و ١٨٦٠

العام	المصدر	المجموع	الموارنة	الدروز	كاثوليك	أرثوذكس	سنة	شيعية
1847	بوريه Bourée	193.935						
1847	جي Guys	300.919						
1847	شدياق		107.593 (ذكر فقط)					
1860	كرم	441.500	350.000	40.000				
1860	الجيش الفرنسي	269.980	172.500	28.560	20.400	27.100	7.795	13.220

المصدر: 17 - p. Citp, opt. Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation...,

إن المعطيات حول السكان في هذا الجدول تبدو متفاوتة بدرجة كبيرة. إلا أن أرقامها للصحة قد تكون الأرقام التي قدمها الجيش الفرنسي بسبب تقاربها من الأرقام المذكورة في مرحلة

ما قبل القائمية، وهذا، ربما يدحض القول بتلاعب الفرنسيين بأعداد الموارنة لمساعدتهم على استلام السلطة.

٣- سكان لبنان في عهد المتصرفية (١٨٦٠-١٩٢٠)

شهد الجبل نوعاً من الاستقرار في هذه الفترة. إلا أن هذا الاستقرار لا يعني غياب الاهتمام بالواقع الديموغرافي، بل على العكس، فقد ازدادت أهمية الاحصاءات والمسوحات التي كان يدفعها المحرك الطائفي، بغية الحصول على أكبر عدد من الوظائف العامة. هذا بالإضافة إلى اهتمام الإدارة بهذا الموضوع بهدف تنظيم أمور الضرائب وتقدير عدد الرجال القادرين على الانتاج والعمل.

فصدر في هذا الاطار تقرير عن القنصلية الفرنسية، يظهر فيه أن عدد سكان المتصرفية بلغ ٢٣٥،٧٩١ نسمة عام ١٨٦٣، (الجدول 4).

الجدول 4: توزع سكان المتصرفية حسب الطوائف عام ١٨٦٣

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة
موارنة	131.800	55.9	دروز	28.560	12.11
أرثوذكس	29.320	12.43	شيعة	9.820	4.16
كاثوليك	19.370	12.11	سنة	7.611	3.22
بروتستانت	100	0.04	مجموع المسلمين	45.991	19.5
مجموع المسيحيين	189.780	80.48	يهود	20	0.01
مجموع السكان				235.791	100

المصدر: مسعود ضاهر، الجذور التاريخية ... مذكور سابقاً، ص: ٢٤٠.

كما نلاحظ أيضاً من خلال هذا الجدول أن الموارنة لم يكونوا الأكثرية الساحقة ضمن مجموع المسيحيين من السكان، لا بل كانوا الأكثرية في مجموع السكان المختلطين إذ بلغت نسبتهم ٥٥,٩% من السكان. فهذه النسبة مكنتهم من المطالبة بأكثر تمثيل في مجلس الإدارة، وهو ما سيتحقق في السنوات اللاحقة لهذا التعداد. أما أقرب نسبة من سكان الطوائف المسلمة من نسبة الموارنة، فتعود للدروز. إلا أنها بقيت أدنى من نسبة الأرثوذكس. وما يلفت الانتباه هنا أيضاً هو تدني الأرقام الواردة في هذا التعداد عن تلك المذكورة في التعدادات السابقة للمتصرفية. فقد يعود هذا الأمر إلى سببين، هذا إذا اعتبرنا أن الأرقام صحيحة. السبب الأول، هو العدد

الكبير للمضحاي الذين سقطوا خلال المعارك السابقة لإعلان المتصرفية^{١٤}. أما السبب الثاني، فيعود إلى الهجرة التي بدأت تستشري بين صفوف سكان الجبل نظراً لضيق الأحوال، وتوافر الأخبار عن مدى الثروات التي تنتظرهم في العالم الجديد. "وكان ضيق ذات اليد السبب الرئيسي للهجرة، لأن ضيق حدود جبل لبنان بموجب نظامه الدولي الموضوع سنة ١٨٦١ وحرمانه من الأرض الصالحة للاستثمار لا يتفقان مع نشاط اللبنانيين وجهودهم الجبارة التي جعلت من صخور التلال والأودية جنة غناء"^{١٥}. فوصف روبرت كراسويل هذه الهجرة بأنها "أتت لتجسد أحد أعظم الأحداث أهمية في التاريخ اللبناني الحديث"^{١٦}.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن التقارير والدراسات اللاحقة أوردت نتائج أكثر دقة من تلك الصادرة سابقاً. إلا أنها لم يكن موثوق بها بشكل تام، وذلك بسبب تنوع طرق تنفيذها. فتعداد عام ١٨٦٧ أجري فقط على الذكور ما بين ١٥ و ٦٤ عاماً، مما استوجب إجراء توقع آخر، من خلال ضرب العدد بالنسبة المتوقعة لهذه الفئة من السكان، للحصول على رقم تقريبي لهم على الشكل الآتي: بما أن عدد الذكور البالغ ٩٩,٨٣٤ يشكل ٢٦% من مجموع، يصبح العدد الكلي لسكان المتصرفية ٣٨٠,٠٠٠ (بالتحديد ٩٩,٨٣٤ ضرب ١٠٠ على ٢٦ يساوي ٣٨٣,٩٧٦ نسمة)، وهو رقم مرتفع مقارنة بالرقم الوارد في الجدول ٢. إلا أن المزيد من التقارير الصادرة تباعاً أظهرت أرقاماً قريبة من ٣٨٠ ألفاً. ففي عام ١٨٨٧، تم إحصاء المساكن التي بلغت ٥٢,٧٨٠ منزلاً. وبما أن العدد المتوسط للأفراد في المنزل يبلغ ٧,٥ نسمة، يصبح عدد السكان ٣٩٥,٠٠٠ نسمة. أما التقدير الأكثر "جدارة بالاحترام"، حسب كرباج وفارغ، فهو الذي أجراه "فيتال كوينيه" Vital Quinet عام ١٨٩٥، وخلص إلى أن عدد السكان هو ٣٩٩,٥٣٠ نسمة^{١٧}. هكذا نجد أن سكان المتصرفية وصلوا إلى حدود الـ ٤٠٠,٠٠٠ نسمة في مطلع القرن العشرين، وعلى مساحة ٣,٢٠٠ كلم^٢، مما رفع كثافة السكان إلى ١٢٥ نسمة في الكلم^٢؛ علماً أن هذه المساحة لم تكن كلها مزروعة أو قابلة للزراعة (تبعاً للتقنيات المتوفرة حينه).

هذه الكثافة المرتفعة دفعت بالعديد من الشباب إلى الهجرة التي تزايدت بشكل سريع قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤. وهذا ما أكدته الأرقام الأقرب إلى الصحة، التي أتى بها التعداد الذي أجراه كوينيه عام ١٨٩٥ وأوهانس باشا عام ١٩١٣. فالتعداد الحاصل عام ١٩١٣ أحصى السكان بطريقة مباشرة، أي من دون اللجوء إلى تقديرات وسيطة مثل نسب الذكورة أو نسبة فئة عمرية من إجمالي عدد السكان. وخلص إلى نتيجة مفادها أن عدد السكان هو ٤١٤,٧٦٨ نسمة. إلا أن هذا الرقم ارتفع بعد تصحيحه ووصل إلى ٤٦٨,٧١٤ نسمة.

وبالاستناد إلى هذه الأرقام، يمكن احتساب معدل الزيادة السكانية الذي يبلغ ٩,٠% سنوياً. وهو منخفض جداً، ربما بسبب الهجرة المتزايدة لسكان المتصرفية. ولكن من المهم لفت النظر إلى أن هذه الهجرة لم تكن دائماً خارج "لبنان الكبير" (كما سيصبح عام ١٩٢٠). فالعديد من أهل المتصرفية هاجروا باتجاه بيروت طلباً للعمل والسكن^{١٨}. وهذا ما يفسر بداية التحول السكاني في بيروت، بالإضافة طبعاً إلى عوامل أخرى، منذ منتصف القرن التاسع عشر، نحت بالمدينة إلى ما ستصبح عليه اليوم، أكبر تجمع سكاني في لبنان.

ومع نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، الذي شهد نهاية نظام المتصرفية، قدر عدد السكان في الجبل بـ ٤١٤,٨٠٠ نسمة، (الجدول ٥).

الجدول 5: توزيع السكان حسب الطوائف عام ١٩١٩ في المتصرفية^{١٩}

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة
الموارنة	242.308	58	السنة	13.576	3
الأرثوذكس	52.356	12	الشيعة	16.846	4
الكاثوليك	31.936	7	الدروز	49.812	12
مسيحيون مختلف	2.882	1	مجموع للسلمين	80.234	20
مجموع المسيحيين	329.482	79	يهود وأقليات مختلفة	153	أقل من 1
المجموع العام	414.900			100	

المصدر: Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation...op,cit... p: 17

— مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، دار الفارابي، ١٩٧٤، بيروت، ص: ٥٤

في مقارنة سريعة بين الجدول ٤ و ٥، نرى أن نسبة الموارنة قد ازدادت بشكل ملحوظ بلغ ٢%. وأنت هذه الزيادة على حساب الكاثوليك (من الممكن أن يكون هناك خطأ في أحد التعدادين قضى باحتساب أبناء إحدى الطائفتين من الطائفة الأخرى). أما الدروز، فقد انخفضت نسبتهم لتصل إلى ٧% فقط من مجموع السكان. وكانت هناك أيضاً زيادة طفيفة لنسبة الشيعة في المتصرفية.

وفي ما يتعلق بالمناطق التي ستلحق بجبل لبنان عام ١٩٢٠ شكلت مدينة بيروت مركزاً تجارياً وثقافياً مهماً، وبالتالي مركز جذب للمهاجرين من الجبل (باعتباره مستقلاً إدارياً) والنازحين من المناطق المحيطة طلباً للعمل أولاً، وللعلم ثانياً، بعد أن احتضنت المدينة أول وأكبر جامعتين في المنطقة: الكلية السورية (التي ستعرف لاحقاً بالجامعة الأميركية) وجامعة القديس يوسف، فضلاً عن الدور الهام الذي لعبه مرفأ بيروت في التجارة مع البلدان المحيطة. وهكذا تضاعف عدد

سكانها في أقل من عشرين عاماً (١٨٦٠-١٨٧٥)، ليشكل ثلاث مرات تقريباً بين ١٨٦٠ و١٩١٤، (الجدول ٦).

الجدول 6: تطور عدد سكان بيروت بين ١٨٦٠ و١٩١٤ في مرحلة المتصرفية

السنة	العدد	السنة	العدد
1860	46.200	1875	80.000
1863	60.000	1895	120.000
1865	80.000	1908	136.400
1870	70.000	1914	130.000

المصدر: 17: Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation..op. cit, p:

أما التوزيع الطائفي في بيروت، فيختلف بشكل واضح عما كان عليه في زمن المتصرفية. فالنسبة هم الأكثر عدداً، وليس الموازنة الذين باتوا يشكلون الطائفة الثالثة لناحية العدد، بعد الروم الأرثوذكس، (الجدول ٦).

الجدول 7: توزيع السكان حسب الطوائف في مدينة بيروت عام ١٨٨٩

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة
الموازنة	28.000	26.9	السنة	33.000	31.8
الروم الأرثوذكس	30.000	28.9	الدروز	300	0.3
الكاثوليك	9.000	8.7	مجموع المسلمين	33.300	32.1
مسيحيون مختلف	3.600	3.5	المجموع العام	103.900	100
مجموع المسيحيين	70.600	67.9			

المصدر: 17: Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation..op. cit. p:

كما نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المسيحيين كانوا يشكلون ٦٧,٩% من مجموع سكان بيروت عام ١٨٨٩.

إلا أنه في نهاية عهد المتصرفية أو بداية عهد الانتداب الفرنسي، تراجع عدد سكان بيروت من ١٠٣,٩٠٠ نسمة عام ١٨٨٩ (الجدول ٧)، إلى ٧٧,٢٩٢ (الجدول ٩)، أي بنسبة ٢٥,٦%، وذلك بسبب تراجع عدد المسيحيين في تلك الفترة بنسبة ٤٤%. ويعود هذا للهجرة

الكثيفة للمسيحيين بعد الحصار الذي فرضه جمال باشا (السفاح) على جبل لبنان عام ١٩١٥، ووفاة الآلاف بسبب المجاعة.

٤- سكان لبنان في مرحلة الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٣)

تم إعلان دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول عام ١٩٢٠. حمل هذا الإعلان ثلاثة تحولات جذرية. تمثل الأول بضم مساحات وأراض واسعة إلى المتصرفية، فارتفعت مساحتها ٣ أضعاف لتصبح ١٠،٤٥٢ كيلومتر مربع^{٢١}. والتغير الثاني كان بزيادة حجم السكان الذي تضاعف ليصبح أكثر من ٦٠٠ ألف نسمة. أما التغير الثالث، فتمثل كما يشير الجدول ٩ أعلاه، بتغير نسب الطوائف وانتقال لبنان من بلد ذي أكثرية ساحقة مارونية، إلى بلد يضم ٣ أقليات كبرى، وأكثر من عشر أقليات صغرى.

وما أن بدأ عهد الانتداب حتى قام الفرنسيون بتنفيذ أول مسح شامل للسكان. فكان هدفهم المعلن منه هو التعرف على عدد السكان. أما الهدف غير المعلن فهو تأكيد الغلبة العددية للموارنة بهدف تبرير تعزيز موقعهم في الإدارة السياسية والاقتصادية للبلاد. ولهذا السبب، إن الإحصاء الذي نفذ عام ١٩٢١^{٢٢} لم يخل من الأخطاء، المتعمدة منها وغير المتعمدة. فحسب العديد من الباحثين^{٢٣}، أجري هذا التعداد بطريقة معينة، ليظهر التوزيع الطائفي على النحو الذي أراده الفرنسيون، وذلك بهدف إعادة تمثيل الطوائف في البرلمان المزمع إنشاؤه على شاكلة مجلس الإدارة، أي أن تمثل كل طائفة بحسب نسبتها من مجموع السكان. أضف إلى ذلك أن سكان العديد من المناطق الملحقة، رفضوا التعداد لرفضهم الدولة الحديثة التي، وبحسب رأيهم، انشئت رغماً عنهم. فضلاً عن أن هذا التعداد أجري بواسطة مخاتير كل حارة أو قرية، فقدموا أرقاماً حسب تقديرهم الخاص للسكان في المناطق التي تقع ضمن صلاحياتهم. وهكذا، ارتفع عدد سكان لبنان في هذا التعداد، إلى ٦٠٩،٣٠٤ نسمة. (الجدول ٨).

الجدول 8: سكان لبنان حسب تعداد ١٩٢١ وتوزيعهم الطائفي^{٢٢}

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة
موارنة	199.182	32.7	سنة	124.786	20.5
أرثوذكس	81.409	13.4	شيعية	104.947	17.2
كاثوليك	42.426	7	دروز	43.633	7.2
مسيحيون مختلف	12.651	2.1	مجموع المسلمين	273.366	44.9
مجموع المسيحيين	335.668	55.1			
المجموع العام	609.304	100			

المصدر: Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation..., op.cit. p ; 21

نلاحظ من خلال هذا الجدول، إعادة هيكلة للتوزيع الطائفي، بحيث هبطت نسبة المسيحيين في مجموع السكان، من ٧٩%، إلى ٥٥,١%، وارتفعت نسبة المسلمين من ٢٠% من سكان المتصرفية، إلى حوالي ٤٥% من سكان لبنان، وهذا ما أزعج الثنائية المارونية - الدرزية، لتحل مكانها ثنائية مارونية - سنية - شيعية ستبليور أكثر فأكثر في العقود اللاحقة.

كما أن أبرز المدن اللبنانية شهدت بدورها حسب هذا التعداد، تحولاً كبيراً في التوزيع النسبي للطوائف فيها. (الجدول ٩)

الجدول 9: توزع السكان حسب الطوائف في أبرز المدن اللبنانية في العام ١٩٢١

الطائفة	بيروت		صيدا		صور		طرابلس	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
السنة	32.844	42.49	6.533	20.25	735	1.78	24.738	88.80
الشيعية	3.273	4.23	21.160	65.60	34.694	84.18	3	0.01
الدروز	533	0.69	29	0.09	11	0.03	1	0.00
مجموع المسلمين	36.650	47.42	27.722	85.95	35.440	85.99	24.742	88.81
الموارنة	17.573	22.74	2.698	8.36	2.432	5.90	4.060	1.46
الأرثوذكس	12.422	16.07	201	0.62	137	0.33	1.687	6.06
الكاثوليك	4.225	5.47	1.199	3.72	3.063	7.43	171	0.61
مجموع المسيحيين	39.569	51.19	4.098	12.71	5.632	13.67	2.264	8.13
أقليات	1.073	1.39	433	1.35	142	0.34	852	3.06
المجموع العام	77.292	100	32.254	100	41.214	100	27.858	100

المصدر: مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: ٥٥-٥٦

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن الموارنة لم يعودوا يشكلون أكثرية في أي من هذه المدن. إلا أن مدينة بيروت بقيت الوحيدة التي يتمتع فيها المسيحيون بأكثرية السكان

(٢٠١٠٪). أما بقية المدن فقد شهدت تفوقاً عددياً واضحاً لإحدى الطوائف على الطوائف الأخرى مجتمعة. فنسبة الشيعة في صيدا وصور أعلى بكثير من بقية الطوائف (٦٠,٦٪ و ٨٤,٢٪). أما في طرابلس فشكل السنة ٨٨,٨٪ فقدت طرابلس المدينة ذات النسبة الأعلى من السنة تليها بيروت التي بلغت فيها نسبة السنة ٤٩,٤٢٪.

وهكذا بدأت المناطق اللبنانية ترتدي طابعاً طائفيًا مميزاً يخفت أحياناً، مع ازدياد أبناء الطوائف الأخرى بسبب نزوحهم من القرى المجاورة طلباً للعلم والعمل؛ ويعود للظهور أحياناً أخرى، مع عودة هؤلاء النازحين إلى قراهم، في أوقات الأزمات السياسية والأمنية.

إلا أنه بعد هذا التعداد بقليل، شهد لبنان حدثاً ديموغرافياً هاماً تمثل بالهجرة الأرمينية الوافدة هرباً من المجازر التركية التي حصلت بحقهم. فتدفق عشرات الآلاف من الأرمن، وسكنوا في لبنان الكبير. فأتت هذه الهجرة ترفع من نسبة المسيحيين المقيمين^{٢٤}. وهذا ما انعكس، بشكل أساسي، على نتائج الإحصاء الشامل الذي أجري عام ١٩٣٢.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن إحصاء ١٩٣٢ اختلف عن سابقه من حيث الجدلية في تنفيذه، التي تمثلت في منع التحول لمدة ٢٤ ساعة، وقيام مجموعة مديرية من الموظفين بإجراء المسح. فجاءت النتيجة لتؤكد مخاوف الفرنسيين، لأن نسبة المسيحيين عامةً والموارنة خاصةً، انخفضت بشكل ملحوظ من ٥٥٪ إلى ٥١٪. وبالتالي ارتفعت نسبة السنة والشيعة لتشكل تحديداً متزايداً لنسبة الموارنة التي بقيت، حتى ذلك الحين، تحتل المركز الأول عددياً بين الطوائف، (الجدول ١٠).

الجدول 10: توزيع سكان لبنان على الطوائف حسب إحصاء ١٩٣٢^{٢٥}

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة
موارنة	226.378	28.8	سنة	175.925	22.4
أرثوذكس	76.522	9.8	شيعة	154.208	19.6
كاثوليك	46.000	5.9	دروز	53.047	6.8
مسيحيون آخرون	53.463	6.8	مجموع المسلمين	383.180	48.8
مجموع المسيحيين	402.363	51.2			
المجموع العام				785.543	

- للمصدر: سعيد حمادة، (محرر)، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، مذكور سابقاً، ص: ٤٥٣.

- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨، بيروت، ص: ١٥٢.

- محمد مراد، التملك والسلطة في الجنوب اللبناني (١٩٢٠ - ١٩٧٥)، منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٩.

بيروت، ص: ٤٧.

Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation...op. cit. p: 21

كما نلاحظ أن عدد الروم الأرثوذكس، تراجع من ٨١،٤٠٩ نسمة عام ١٩٢١، إلى ٧٦،٥٢٢ عام ١٩٣٢، أي بنسبة ٦٪. ويعود، هذا التراجع إلى عاملين، الأول هو الهجرة التي دفعت بعدد كبير منهم إلى مغادرة لبنان؛ أما الثاني، فيعود إلى اعتناق عدد كبير من الروم الأرثوذكس التعاليم البروتستانتية، الأمر الذي يفسر ارتفاع نسبة للمسيحيين من الطوائف الأخرى.

إلا أن السبب الأساسي، لارتفاع نسبة المسيحيين من الطوائف الأخرى يعود إلى احتساب الأرمن ضمن هذه الفئة. ذلك أن المهاجرين الأرمن، وعددهم عشرات الآلاف، ساهموا في زيادة نسبة هذه الفئة. إلا أن هذا الرفع لم يقتصر على ازدياد نسبة المسيحيين فحسب، بل بالإضافة إلى ذلك، زاد من نسبة المسيحيين على نسبة المسلمين. وما يعنيه هذا أنه لولا الأرمن لكان عدد المسلمين أكثر من المسيحيين. ويمكن تأكيد ذلك بسهولة. فلو اعتبرنا أن عدد "المسيحيين من الطوائف الأخرى" قد ازداد خلال عشر سنوات بنسبة ١٣٪ (مثل الموارنة) أو بنسبة ٨,٤٢٪ (مثل الكاثوليك)، ونجاهلنا إمكانية انخفاض عددهم كما حصل للأرثوذكس، نحصل على رقم أقصى حد له هو: ١٤،١٩٤ نسمة. وهذا ما يجعل مجموع المسيحيين ٣٦٣،٠٩٤ (أما الرقم المذكور في إحصاء ١٩٣٢ فكان: ٤٠٢،٣٦٣) في مقابل مجموع المسلمين وهو ٣٨٣،١٨٠. وهذه الزيادة لا يمكن تبريرها إلا من خلال التأكيد على أن الإحصاء شمل الأرمن باعتبارهم سكاناً لبنانيين مثلهم مثل أي طائفة أخرى وصنفهم ضمن فئة "مسيحيون آخرون"^{٢٦}.

كما يمكن بالإضافة إلى ما تقدم، إدراج بعض للملاحظات الأخرى: الأولى، مشاركة اللبنانيين (وخاصة السنة) بكثافة في تعداد ١٩٣٢ خلافاً للإحصاء الأول، إذ قاطعه عدد كبير من السكان تعبيراً عن رفضهم للتقسيمات الإدارية الجديدة لأنها، ربما، تفصل لبنان عن المملكة العربية الموعودة التي كان يدعو لها الأمير فيصل. كما يمكن أن تفسر هذه المشاركة، في حال حصولها، على أنها تعبير عن رغبتهم في الانخراط التام في الحياة السياسية والإدارية في لبنان الكبير. أما الملاحظة الثانية، كما يظهر في الجدول، فهي استمرار غمط لا يزال مستمراً لغاية اليوم، يتجلى في تراجع نسب المسيحيين لحساب نسب المسلمين. وسيتم عرض أسباب هذه الظاهرة في قسم متقدم من هذا الفصل.

وهكذا، بالرغم من اقتناع عدد كبير من الباحثين بأن نتائج هذا المسح لم تخل من الأخطاء، بالإضافة إلى أنها بعيدة عن الدقة، لا تزال تعتبر المرجع الأساسي الذي تعتمد عليه التقديرات السكانية، بطريقة أو بأخرى، باعتباره المسح الشامل الأخير الذي أجري في لبنان. وما

تبعه من تعدادات لم تكن إلا دراسات بالعينة أو تقديرات سكانية.

وبالتوازي مع هذا المسح، قدم "فيدمر" أيضاً عرضاً لسكان لبنان بين ١٩٢٢ و١٩٣٢؛ وهو عرض يظهر فيه مجموع السكان^{٢٧} بشكل مختلف عما هو عند الآخرين.

الجدول 11: توزيع سكان لبنان على المحافظات بين ١٩٢٢ و ١٩٣٢^{٢٨}

المحافظة	1921-1922		1932	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بيروت	92.026	14.62	160.759	18.81
جبل لبنان	177.018	28.12	233.120	27.28
لبنان الشمالي	144.797	23.00	184.007	21.53
لبنان الجنوبي	116.255	18.47	154.752	18.11
البقاع	99.323	15.78	122.055	14.28
المجموع	629.319	100	854.693	100

المصدر: سعيد حمادة، (محرر)، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، مذكور سابقاً، ص: ٥.

نلاحظ من خلال هذا الجدول، ارتفاع حصة بيروت من ١٤,٦٢% من مجموع السكان، إلى ١٨,٨١%، وذلك على حساب المحافظات كلها من دون استثناء، وخاصة محافظة الشمال. الأمر الذي يعكس أهمية بيروت العاصمة بنظر السكان الذين نزحوا للإقامة فيها باعتبارها المركز الاقتصادي والثقافي للبنان. ويخلص فيدمر إلى "أن الكثافة السكانية بلغت ٩٢ نسمة في الكلم^٢ وهي أعلى كثافة مقارنة مع الدول المجاورة". إلا أنها أقل من الكثافة التي حسبتها فولني في القرن التاسع عشر على أراضي المتصرفية^{٢٩}. كما يشير إلى أن نسبة سكان المدن في لبنان بلغت ٣٤,٨% وهي أدنى مما هي عليه في سوريا التي ترتفع إلى ٤١,٢٤%^{٣٠}.

أما في ما يتعلق بالتوزيع الطائفي للسكان، ارتفعت نسبة المسيحيين عام ١٩٤٣ من ٥١,٢% عام ١٩٣٢، إلى ٥٢,٧% حسب عدة مصادر. ويعود هذا الارتفاع، حسب كمال ديب، إلى لجوء عدد كبير من السوريين والعرب المسيحيين للسكن في لبنان، وغالبيتهم من الأرثوذكس^{٣١}، وعودة قسم لا يستهان به من المسيحيين من المهجر على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ التي استمرت حتى منتصف الثلاثينيات، فضلاً عن تراجع الهجرة التي كانت بالدرجة الأولى مسيحية، خلال الحرب العالمية الثانية.

الجدول 12: توزيع سكان لبنان حسب الطوائف ومعدل زيادة كل طائفة، عام ١٩٤٣

معدل الزيادة السنوية 1932- 1943	النسبة	العدد	الطائفة	معدل الزيادة السنوية 1932-1943	النسبة	العدد	الطائفة
2.2	21.3	222.594	سنة	3.2	30.4	318.201	موارنة
2.4	19.2	200.698	شيعة	3.1	10.2	106.658	أرثوذكس
2.8	6.9	71.711	دروز	2.7	5.9	61.956	كاثوليك
2.3	47.3	495.003	مجموع المسلمين	1.7	6.2	64.603	مسيحيون مختلف
					52.7	551.418	مجموع المسيحيين
						1.046.421	المجموع العام

المصدر: Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation... op. cit. p: 21.

كما يبين هذا الجدول أن المسيحيين تمكنوا، وللأسباب المذكورة أعلاه، من تحقيق معدلات نمو سنوية أعلى من تلك العائدة للمسلمين. إلا أن هذه الأرقام لن تلبث أن تبدأ بالانحدار مع نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي؛ ذلك أن بعض الباحثين يعتبر أن عام ١٩٣٨^{٣٢} كان آخر عام يشهد تفوقاً عددياً للمسيحيين. ويذهب بعضهم الآخر إلى أن المناصفة النسبية بين المسيحيين والمسلمين كانت لا تزال قائمة (حسب سجلات دوائر النفوس) حتى عام ١٩٧٥^{٣٣}.

ويتبين أيضاً أن لبنان حقق معدل نمو سنوياً قدر بـ ٢,٦%، وهو معدل يظهر نوعاً من التضخيم إذ إن عدد الذكور في عمر الزواج كان منخفضاً بسبب عاملين: الأول هو تأثير الحرب الأولى، وخاصة بين عامي ١٩١٤-١٩١٩؛ والثاني، الهجرة التي حصدت ما تبقى من ذكور^{٣٤}.

وللتعرف على الأسباب التي أثرت في بنية السكان في مرحلة ما بعد الاستقلال، لا بد من عرض لبعض مؤشرات الخصوبة والوفاتية المتوفرة عن تلك الحقبة.

من خلال المعلومات المفصلة التي قدمها سعيد حمادة حول إحصاء ١٩٣٢ يمكن رسم نسبة الذكورة عند كل طائفة لمحاولة معرفة تأثير الطوائف بالهجرة.

الرسم البياني 1: نسبة الذكورة عند الطوائف في لبنان، حسب إحصاء ١٩٣٢

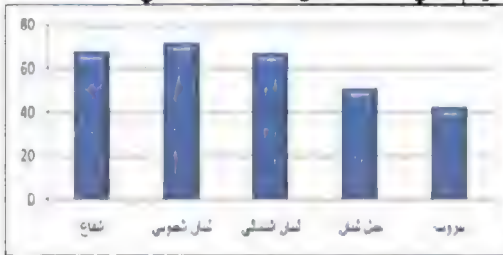


كما نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الطائفة السنية هي الوحيدة التي تخطت فيها نسبة الذكورة الـ ١٠٠%، أي أن الذكور أكثر من الإناث؛ واقتربت هذه النسبة عند الموارنة والكاثوليك من الـ ١٠٠%. أما عند كل الطوائف الباقية فقد تدنت هذه النسبة، لتصل إلى أقل معدل لها عند الأرثوذكس في رقم قريب من ٩٤%، الأمر الذي يعكس اختلافاً كبيراً في أعداد الذكور بالنسبة للإناث، لا يمكن تفسيره إلا من خلال اعتماد فرضية المحجرة عند الذكور من هذه الطائفة.

وبالمقارنة، بلغت نسبة الأميين ٥٤% عند الذكور، و٨٢% عند الإناث، (الرسم البياني ٢).

يمكن الاستفادة أيضاً من المعلومات المقدمة لحساب نسبة الأميين حسب المحافظات اللبنانية وفقاً للرسم ٢ أدناه.

الرسم البياني 2: نسبة الأميين حسب المحافظات في احصاء ١٩٣٢^{٣٥}



ويظهر هذا الرسم البياني أن أدنى نسبة للأمية كانت في العاصمة بيروت، بحيث بلغت ٤٢%. وترتفع هذه النسبة لتصل إلى أعلى معدلاتها في الجنوب (٧١%) والبقاع (٦٨%). يشير فيدمر أيضاً إلى ارتفاع معدلات الأمية عند الإناث والذكور في تلك الفترة حيث بلغت ٥٦% عند الذكور و٨٢% عند الإناث. كما وُفّر أيضاً بعض المعطيات حول المهاجرين من لبنان خلال هذه الفترة، تظهر أن الهجرة بلغت أوجها عام ١٩٢٨. ومن ثم عادت للتراجع بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة، وذلك بسبب أزمة ١٩٢٩ الاقتصادية العالمية التي عطلت معدلات عالية جداً للبطالة في الدول الصناعية المستقبلية للعمالة الوافدة^{٣٦}.

الجدول 13: أعداد المهاجرين من اللبنانيين ١٩٢٧ و ١٩٣٢

السنة	العدد	الزيادة السنوية	السنة	العدد	الزيادة السنوية
1927	3.725		1931	1.387	-64.28
1928	5.998	61.02	1932	1.171	-15.57
1929	5.047	-1586	1933	1.516	29.46
1930	3.883	-23.06			

للمصدر: - المرجع نفسه، ص ١٦

- Courbage et Fargues, opt. Cit, p : 22

٥- سكان لبنان في فترة الاستقلال (١٩٤٣-١٩٧٥)

كما ذكرنا سابقاً، كان إحصاء ١٩٣٢ آخر إحصاء شامل تم إجراؤه في لبنان. والسبب في ذلك تفضيل الحكومات المتوالية إجراء تقديرات أو إسقاطات تبين الوضع السكاني، على حساب الدقة. فلبنان لا يمكنه أن يتحمل تغييراً في الدستور والميثاق المبنين على المحاصة الطائفية، كلما تغيرت نسب الطوائف فيه. إلا أن هذه الفترة شهدت بعضاً من أهم الأعمال الإحصائية، وإن كانت مبنية على تقديرات أو على مسح عيني. نذكر منها تقديرات مديرية الإحصاء المركزي عام ١٩٦٤ وتقرير القوى العاملة في لبنان عام ١٩٧٠. تعتبر هذه الأرقام، حسب الباحثين، الأكثر دقة خلال تلك الفترة^{٣٧}.

ففي عام ١٩٦٤، قامت مديرية الإحصاء التي كانت تابعة في حينه إلى وزارة التصميم العام، بتقدير سكان لبنان في ١٢/٣١/١٩٦٤، فبلغ عددهم ٢,٣٦٧,١٤١ نسمة توزعوا على الشكل التالي:

الجدول 14: توزيع سكان لبنان حسب المحافظات عام ١٩٦٤^{٣٨}

المحافظة	العدد	النسبة
بيروت	330.995	14
جبل لبنان	678.687	28.7
لبنان الشمالي	551.409	23.3
لبنان الجنوبي	458.958	19.4
البقاع	347.092	14.6
المجموع	2.367.141	100

المصدر: محمد مراد، التملك والسلطة في الجنوب اللبناني، مذكور سابقاً، ص: ٥١

يبين هذا الجدول توزيع السكان على المحافظات بطريقة غير متوازنة إذ حصلت محافظة جبل لبنان على أكبر حصة منهم تليها محافظة الشمال، أما محافظة بيروت فحصلت على أقل نسبة من السكان.

قامت وزارة التصميم عام ١٩٧٠ بإجراء مسح بالعينة للسكان، إلا أن عدد السكان أتى أقل مما كان عليه عام ١٩٦٤، (الجدول ١٥). لذلك قام فارغ وكرباج بتصحيح هذه المعطيات في كتابهما حول الوضع الديموغرافي في لبنان^{٣٩}.

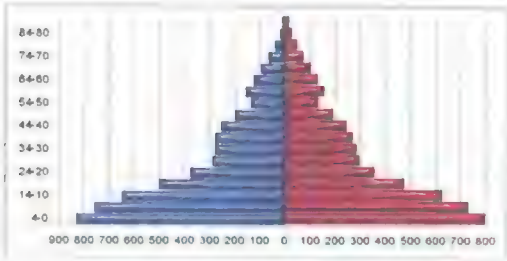
الجدول 15: توزيع سكان لبنان حسب الجنس والعمر الخماسي بالألوف، عام ١٩٧٠

العمر	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الذكورة
0-4	187.9	180.4	368.3	104.16
5-9	171.4	165.6	337	103.50
10-14	146.5	142.1	288.6	103.10
15-19	113.2	108.1	221.3	104.72
20-24	84.7	81.2	165.9	104.31
25-29	64.9	67.4	132.3	96.29
30-34	62.8	65	127.8	96.62
35-39	62	61.3	123.3	101.14
40-44	56.9	55.7	112.6	102.15
45-49	44.3	43.8	88.1	101.14
50-54	30.3	30.2	60.5	100.33
55-59	34.9	35.6	70.5	98.03
60-64	28	29.3	57.3	95.56
65-69	21.2	23.3	44.3	91.77
70-74	14.7	16.7	31.4	88.02
75-79	9	10.9	19.9	82.57
80-84	4.5	5.9	10.4	76.27
85 وأكثر	2.3	3.2	5.5	71.88
المجموع	1.139	1.125	2.264	101.24

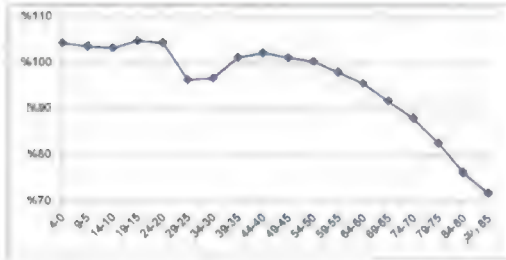
المصدر: - Courbage et Fargues, opt. Cit, p 50

ونلاحظ أيضاً من خلال هذا الجدول، أن الذين هم بعمر ١٩ سنة وما دون، يشكلون ٥٣,٦٧% من مجموع السكان، وهذا ما يبرزه جيداً الرسم البياني ٣.

الرسم البياني 3: هرم الأعمار في لبنان عام ١٩٧٠



الرسم البياني 4: نسبة الذكور في لبنان، ١٩٧٠



ومن خلال نظرة سريعة إلى هرم الأعمار للعام ١٩٧٠، يمكن الاستنتاج أن المجتمع اللبناني، كان في حينه، مجتمعاً فنياً بامتياز، بحيث يأخذ شكل الجرس.

أما في ما يتعلق بنسبة الذكور للعام ١٩٧٠، فكانت على انخفاض في الفئات العمرية ٢٩-٢٥ و ٣٠-٣٤. ثم لا تلبث هذه النسب أن تعاود الارتفاع (الرسم البياني ٤). وهذه الفجوة في نسبة الذكور، تعود إلى فيض المحررة بين الذكور الشباب الذين غادروا بحثاً عن عمل وخاصة في دول الخليج.

٦- مرحلة الحرب اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠)

حالت الفوضى التي ترافقت مع الحرب اللبنانية دون إجراء إحصاءات سكانية دقيقة وبالتالي موثوقة. وحلت المنظمات الأهلية وخاصة الميليشيات المتقاتلة مكان الدولة في إجراء هذه الدراسات. خلصت هذه الدراسات إلى نتائج على قياس الأطراف التي نفذتها بحيث سعت كل جهة إلى إبراز نفسها كأكثرية بالنسبة للطوائف الأخرى، وذلك سعياً منها في الحصول على حصة أكبر من السلطة فور توقف الأعمال العسكرية. فالتنظيمات الشيعية، وخاصة حركة أمل وحزب الله، نشرت أرقاماً تشير إلى أن الشيعة هم الطائفة الأكثر عدداً (١,١ مليون)، والموارنة هم الطائفة الثانية وعددهم ٩٠٠ ألف. أما السنة فحلوا في المرتبة الثالثة بـ ٧٥٠ ألف نسمة.

الجدول 16: توزيع سكان لبنان حسب الطوائف، عام ١٩٨٤^١

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة
موارنة	900.000	25.53	سنة	750.000	21.28
أرثوذكس	250.000	7.09	شيعة	1.100.000	31.21
كاثوليك	150.000	4.25	دروز	200.000	56.7
مسيحيون مختلف	175.000	4.96	مجموع المسلمين	1.950.000	58.1
مجموع المسيحيين	1.475.000	41.9			
المجموع العام				3.525.000	

المصدر: كمال ديب، هذا الجسر العتيق، دار النهار للنشر، ٢٠٠٨، بيروت، ص: ٦٨-٧٠

لا يمكن الدخول هنا في مدى صحة أو دقة هذه الأرقام. ولكن يمكن الاكتفاء بإبراز بعض الملاحظات والاستنتاجات. فعدد السكان في لبنان الذي بلغ حوالي الثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة، حسب هذا التقدير، يعكس نسبة زيادة سنوية تبلغ ٣,٢٦% عن عدد السكان في ١٩٧٠. وهذه النسبة لا يمكن أن تكون دقيقة، والسبب في ذلك يعود إلى أن الفترة ١٩٧٠-١٩٨٤ شهدت ٩ سنوات من الحرب التي تنخفض فيها، كما في كل سنوات الحروب، نسب الزواج والولادات، وترتفع فيها الوفيات بشكل كبير. كما أنه لا يمكن أن يكون معدل الزيادة السنوية أعلى من معدل الزيادة في فترة الستينيات الذي بلغ ٣,٠٦%^٢.

ولكن بصرف النظر عن دقة هذه الأرقام، فإن دلالاتها العامة تعكس تحولاً أساسياً يتمظهر في تراجع نسب المسيحيين وارتفاع نسب المسلمين، لأسباب عديدة سيظهر بعضها لاحقاً. إلا أنه في هذا المجال، يذكر غسان تويني عام ١٩٨٤ أرقاماً تختلف عن تلك الواردة في

الجدول ٦، تدل على أن نسب السّنة والموازنة تساوت (٢٢,٨% لكل منهما). أما الشيعة، فأصبحوا، حسب تويني، الطائفة الأكثر عدداً، وقد بلغت نسبتهم ٢٥,٨%^{٤٣}.

فإن كان هناك من اختلال في التوزيع الطائفي حسيماً تظهره هذه التقديرات، فيعود ذلك إلى عامل الهجرة، بالإضافة طبعاً إلى عوامل أخرى، التي مست المسيحيين أكثر من غيرهم. وقد قدر بعض الباحثين نسبة المسيحيين قبل معارك (١٩٨٩-١٩٩٠) بحوالي ٤٢% وبعدها بـ ٣٦% بسبب موجات الهجرة الكثيفة لأبناء هذه المناطق، بالإضافة إلى العدد المرتفع من القتلى^{٤٤}. وقد ردت خسارة لبنان من المهاجرين طيلة فترة الحرب بحوالي ٩٠٠ ألف نسمة، معظمهم من المسيحيين^{٤٥}.

٧- الفترة الحديثة (١٩٩٠-٢٠١٠)

مع انتهاء الأعمال الحربية في لبنان، بدأت عجلة إعادة الإعمار تدور بشكل تدريجي. ويهدف التعرف إلى الحاجات التي نشأت بسبب الأعمال العسكرية، كان لا بد من إعادة إجراء المسوحات والتعدادات. فظهر في هذه الفترة، العديد من التعدادات والمسوحات من مصادر عدة. ومن أهم هذه المصادر، إدارة الإحصاء المركزي ووزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى الأعمال التي قام بها العديد من الباحثين في المجال السكاني، منهم: حلا نوفل وكمال فغالي ويطرس لبكي.

أول المعطيات التي يمكن عرضها هنا هي ما يتعلق بالإحصاء الذي أجرته وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦ ويبيّن أن عدد السكان، المصحح، هو ٣,٢٢٧,٠٠٠ (الجدول ١٧)، أي أدنى مما كان عليه قبل ١٢ سنة. ولا يمكن تفسير هذا الانخفاض، إذا كان صحيحاً، إلا بما أدت إليه الحرب من موت وهجرة^{٤٥}.

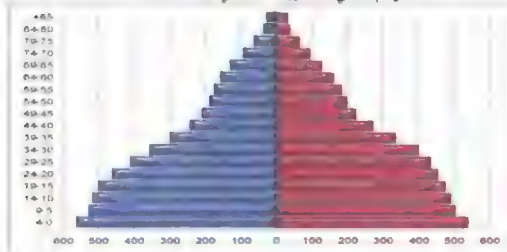
الجدول 17: توزيع سكان لبنان حسب العمر الخماسي والجنس، عام ١٩٩٦

	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الذكورة
0-4	1.817.000	174.300	356.000	104.25
5-9	170.100	162.900	333.000	104.42
10-14	167.300	158.800	326.100	105.35
15-19	161.600	153.600	315.200	105.21
20-24	149.000	146.900	295.900	101.43
25-29	132.500	140.200	272.700	94.51
30-34	115.100	128.700	243.800	89.43
35-39	95.900	108.800	204.700	88.14
40-44	78.500	87.800	166.300	89.41
45-49	67.000	72.800	139.800	92.03
50-54	60.600	64.300	124.900	94.25
55-59	56.400	59.600	116.000	94.63
60-64	50.800	52.600	103.400	96.58
65-69	41.600	41.700	83.300	99.76
70-74	30.200	30.600	60.800	98.69
75-79	20.000	21.300	41.300	93.90
80-84	11.300	13.000	24.300	86.92
85 وأكثر	8.800	10.700	19.500	82.24
المجموع	1.598.400	1.628.600	3.227.000	98.15

المصدر: خلا توفل رزق الله، الوضع السكاني في لبنان، شركة للطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣، ص: ٧٨

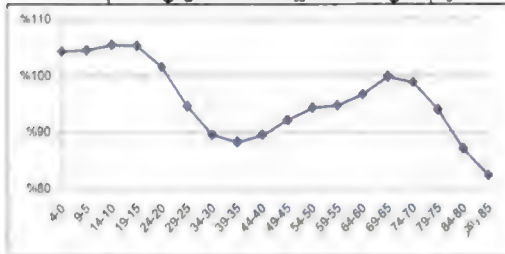
أما هرم الأعمار الذي يتركز على هذا الإحصاء فيظهر بداية تغيراً في بنية السكان بحيث بدأت الولادات بالانخفاض دون أن تصبح الفئة العمرية ٠-٤ سنوات أدنى من الفئات الأخرى. بالإضافة إلى انخفاض ملحوظ في الوفيات في الفئات الكبيرة، (الرسم البياني ٥).

الرسم البياني 5: هرم الأعمار في لبنان عام ١٩٩٦



من الملاحظ أيضاً، انخفاض نسب الذكورة وخاصة في الأعمار بين ٢٥ و ٦٠ عاماً، كما هو واضح في الرسم البياني ٦. ومن أسباب هذا الانخفاض، الهجرة طلباً للعمل بالنسبة للفترة ٢٥-٣٩ سنة، خاصة. وعامل الحرب اللبنانية التي أودت بحياة عشرات الآلاف من الضحايا، سيما بين الذين كانوا في عمر يسمح لهم بالقتال في تلك الفترة (أي في الفئات العمرية ٤٠-٥٩ سنة) الذين تراوحت أعمارهم بين ٢٠-٣٩ سنة في بداية الحرب، (الرسم البياني ٦).

الرسم البياني 6: نسبة الذكورة للسكان المقيمين في لبنان عام ١٩٩٦



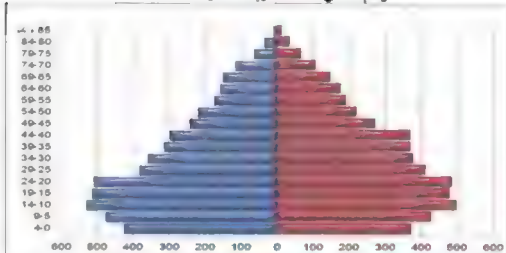
تعددت الدراسات منذ عام ١٩٩٦. ويمكن الاكتفاء بعرض أهم هذه الدراسات في الفترة الحديثة، أي دراستي أحوال الأسر المعيشية في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧.

الجدول 18: سكان لبنان لعام ٢٠٠٤

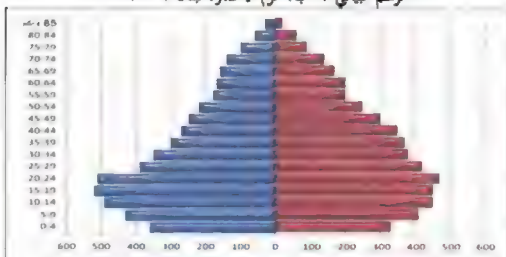
العمر	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الذكورة
0-4	159,169	140,003	299,172	113.69
5-9	178,383	160,560	338,943	111.10
10-14	198,761	186,002	384,763	106.86
15-19	192,415	179,620	372,035	107.12
20-24	190,859	182,331	373,190	104.68
25-29	143,229	154,694	297,923	92.59
30-34	134,493	141,595	276,088	94.98
35-39	117,916	138,598	256,514	85.08
40-44	111,104	138,815	249,919	80.04
45-49	91,412	102,360	193,772	89.30
50-54	82,501	83,261	165,762	99.09
55-59	65,547	71,950	137,497	91.10
60-64	59,687	66,222	125,909	90.13
65-69	56,965	55,904	112,869	101.90
70-74	43,505	40,305	83,810	107.94
75-79	24,509	24,949	49,458	98.24
80-84	13,471	13,347	26,818	100.93
85 وأكثر	4,296	5,047	9,343	85.12
المجموع	1,868,222	1,885,563	3,753,785	99.08

المصدر: - وزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي، الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤ (أول النتائج الإحصائية)، بيروت، ٢٠٠٥، ص: ٢٠.

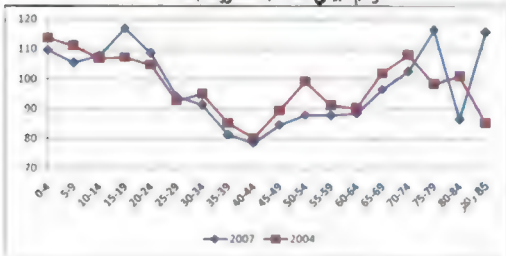
الرسم البياني 7- أ: هرم الأعمار، لبنان ٢٠٠٤



الرسم البياني 7- ب: هرم الأعمار، لبنان ٢٠٠٧



الرسم البياني 8: نسبة الذكورة، لبنان ٢٠٠٧



يمكن للجدول والرسوم المبينة أعلاه أن تؤكد ما ظهر سابقاً حول بداية التحول في البنية السكانية في لبنان. فالولادات بدأت بالانخفاض بشكل واضح في السنوات العشر السابقة للبحث، أي منذ عام ١٩٩٤، والانخفاض يتضح أكثر منذ عام ١٩٩٩. الحقيقة أن هذا النمط لا يزال مستمراً لغاية اليوم. إلا أن لبنان لم يصل بعد إلى مرحلة النافذة الديموغرافية. فالعدد الأكبر من السكان لا يزال دون الخامسة والعشرين من العمر. ويمكن أيضاً الإشارة إلى التفاوت الكبير في نسب الذكورة؛ وهو ما يعكس استمراراً في المحجة بين الشباب، وخاصة الذكور، بالإضافة إلى عامل الحرب الذي لا يزال تأثيره حتى اليوم.

يمكن أن تثير الأرقام الواردة في الأهرام الاستغراب في الوهلة الأولى، ففي عام ١٩٩٦ كانت نسبة كبار السن أعلى من الأعوام اللاحقة أي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧. إلا أن السبب في هذه الاختلافات يعود إلى عيتين مختلفتين تم اعتمادهما في هذه الفترة الأمر الذي أدى إلى فرق في عدد سكان لبنان بلغ حوالي نصف مليون نسمة^{٤٧}.

الجدول 19: توزيع السكان حسب المحافظات في عام ١٩٩٧ و ٢٠٠٤

المحافظة	1997	2004
بيروت	10.1	10.4
جبل لبنان	38.6	40
لبنان الشمالي	20.2	20.5
لبنان الجنوبي	11.8	10.7
البقاع	13.5	12.5
النبطية	6.9	5.9
المجموع	100	100

المصدر: - حلا نوفل، قضايا السكان والتنمية في لبنان بعد مرور ١٥ سنة على مؤتمر القاهرة، في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١٣، تموز ٢٠١٠، بيروت، ص: ٩٦.

يعكس الجدول ١٩ توزيع السكان حسب المحافظات في عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٤. ويمكن الإشارة إلى تركيز كبير للسكان في محافظة جبل لبنان (تضم المحافظة ضواحي بيروت)، مع شبه استقرار للسكان في كل من الشمال وبيروت. أما الزيادة التي طرأت على جبل لبنان فمصدرها الأساسي من الجنوب والنبطية والبقاع، حيث يظهر النقص في هذه المحافظات بشكل واضح في الجدول أعلاه.

٨- التطور الديموغرافي في لبنان الحديث

في هذا القسم الأخير من الفصل يمكن عرض لمحة عن تطور الوضع السكاني من خلال بعض المؤشرات، وأهمها تطور معدلات النمو السكاني بين فترات مختلفة، بالإضافة إلى مقارنة نسب الذكورة. فمعدلات النمو السكاني اختلفت بشكل واضح من فترة إلى أخرى؛ صحيح أنه في الحرب انخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ، إلا أن الانخفاض الأكبر هو ما يشهده لبنان حالياً. (الجدول ٢٠).

الجدول 20: تطور معدلات النمو السكاني في لبنان بين ١٩٢٢ و ٢٠٠٤ (نسب مئوية)

الفترة الزمنية	معدل النمو السنوي للسكان	الفترة الزمنية	معدل النمو السنوي للسكان
1922-1932	2.58	1996-1970	1.37
1932-1943	2.64	1996-2004	1.91
1943-1964	3.56	1922-2004	2.24
1964-1970	0.64	1932-2004	2.2
1943-1970	2.9	1970-2004	1.5

هذا الجدول مركب من خلال عدة مصادر مذكورة سابقاً، وهي:

- Courbage et Fargues, opt. Cit,

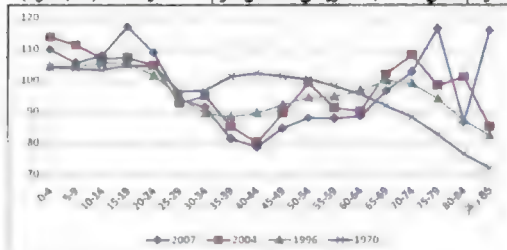
- وزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي، الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤

- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى معدل للنمو السكاني كان بين عامي ١٩٤٣ و ١٩٦٤ بحيث بلغ ٣,٥٦%. أما الفترة التي شهد فيها لبنان أقل معدل للنمو فكانت بين ١٩٦٤ و ١٩٧٠ إذ بلغت ٠,٦٤% فقط^{٤٨}. كما أن الفترة التي شهدت بداية الانخفاض في الخصوبة المترافقة مع انخفاض الوفيات، أتت بعد العام ١٩٧٠. أما تراجع معدل النمو إلى ١,٣٧% في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٦، فيعود للوفيات المرتفعة خلال الحرب، فضلاً عن هجرة الشباب بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠.

كما شهدت نسبة الذكورة أيضاً تفاوتاً واضحاً حسب السنوات بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٧، (الرسم البياني ٩).

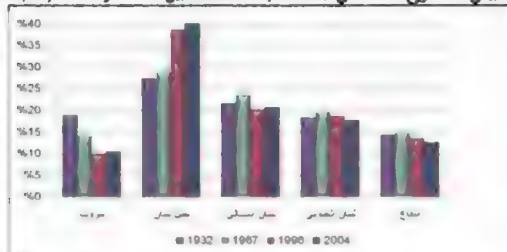
الرسم البياني 9: نسب الذكورة في لبنان بين أعوام ١٩٧٠ و ٢٠٠٧ (نسب مئوية)



يبين هذا الرسم أن أكثر المنحنيات تأثراً بنسبة الذكورة هو العائد للعام ٢٠٠٤ حيث نلاحظ وجود فجوات وتنوعات مختلفة تعكس اتجاهات واضحة لدى الذكور إلى الهجرة من أجل العمل. ويمكن تفسير الاختلاف في المنحنيات العائدة للفئات المتقدمة في العمر عما كانت عليه في الفترات السابقة، إلى التقدم الطبي.

أما من حيث توزيع السكان على المحافظات، فنجد أن حصة جبل لبنان (بما فيها ضواحي بيروت) ارتفعت من ٢٨% عام ١٩٦١، إلى ٤٠% عام ٢٠٠٤. (الرسم البياني ١٠)

الرسم البياني 10: توزيع السكان في لبنان حسب المحافظات بين ١٩٣٢ و ٢٠٠٤ (نسب مئوية)



بالمقابل، تراجع حصص المحافظات الأخرى خلال هذه الفترة، بسبب النزوح السكاني من هذه المناطق قبل الحرب (١٩٧٥ - ١٩٩٠)، والتهجير إلى جبل لبنان خلال هذه الحرب. لا بد هنا من الإشارة إلى موجات النزوح العكسي، من العاصمة إلى الأرياف، التي رافقت سنوات الحرب وكان من نتيجتها انتعاش اقتصادي لهذه الأرياف.

٩ - خلاصة

أشرنا في هذا الفصل إلى مجموعة التحولات الديموغرافية التي عرفها لبنان خلال تاريخ الحديث. وأهم ما يمكن استنتاجه أن معظم الدراسات الاحصائية والديموغرافية وقعت في مجموعة من الأخطاء منها ما يعود إلى تحليل مؤدج من قبل الباحثين (أو الجهات التي تقف وراءهم) ومنها ما يعود إلى أخطاء المعاينة بسبب اعتماد هذه الاحصاءات على العينة وليس على المسح الشامل (باستثناء الباحثين اللذين قامت بهما سلطات الانتداب وكان آخرهما عام ١٩٣٢). يمكن الإشارة أيضاً إلى التحول الديموغرافي الذي يشهده لبنان من الستينات والمتمثل بالانخفاض التدريجي والمستمر للولادات وارتفاع نسبة الهجرة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عدد السكان وينذر بتحول المجتمع اللبناني تدريجياً من مجتمع فتي إلى مجتمع هرم. لا بد لهذا المجتمع من أن يستفيد من النافذة الديموغرافية التي يعيش ضمنها قبل فوات الأوان.

الفصل الثالث

الطوائف في لبنان وحدات سياسية

إذا كانت البلدان يخلقها التاريخ، فإن أراضيها تخص الجغرافيا.

كمال الصليبي

تفاعلت المتغيرات المختلفة على مدار ما يزيد عن ٣ قرون من الزمن لتنتج مفهوماً لبنانياً صرفاً، ورثه لبنان الكبير من المتصرفية. نعي بهذا المفهوم الطائفية بما لها من ارتباط بنظام الملل العثماني وما أنتجه من انفلاق كل طائفة على نفسها وكأنها تختصر مبدأ الدولة - أيّاً كان شكلها - بجماعة دينية تكبر أو تصغر تبعاً للظروف المؤثرة فيها.

يبحث هذا الفصل بالعلاقة بين التاريخ والجغرافيا في تشكل الطوائف الموجودة حالياً في الدولة اللبنانية. فالطوائف لا تنشأ بالصدفة بل هي تتأثر بما سبقها من طائفة المنشأ وما أثر عليها من عوامل جغرافية جعلت من لبنان ملجأً للجماعات الدينية الفارة من اضطهاد الطوائف الكبرى - وخاصة تلك التي استلمت الحكم والسلطة. يتابع الفصل في شرح الظروف التي أدت إلى ولادة هذه الطوائف كوحدات دينية أولاً ثم تحولها إلى وحدات سياسية تحكم نفسها بنفسها بما أوتيت من أمان سلطاني أو بما خلقت من قوة دفاعية أبعدت بها شر السلطان. وأخيراً يبقى الفصل الضوء على الظروف والعوامل التي أظهرت للعلن المسألة الطائفية باعتبارها صراعاً على السلطة بين الطوائف القوية، تلك الطوائف التي تستند في قوتها على كثرة عددها.

١ - من الجغرافيا إلى التاريخ

إذا كان التاريخ من صنع الشعوب، فإن الجغرافيا هي المجال الذي يمارس فيه الشعب دوره لصنع التاريخ. ولأن أي شعب يمارس حياته اليومية ليصنع تاريخه، فإن صناعة التاريخ بحاجة

إلى المجال الذي من خلاله يمارس التاريخ فعله، ويمارس صانعو التاريخ فعلهم في التدليل على مآثرهم بما يخلفونه من آثار تدل عليهم.

وإذا كانت جغرافية لبنان متحركة بتحريك فعل التاريخ، فإن هذه الجغرافيا تقتصر على الجبل المعروف باسم لبنان والممتد من شمالي منطقة كسروان، جبيل وجبالها تحديداً، إلى جنوب جبال عكار، جبلاً وساحلاً. إلا أن هذه المنطقة توسعت تاريخياً تحت أسماء شتى لا يزال اسم فينيقيا، منها، معروفاً حتى الآن؛ وهي تمثل المساحة التي كانت تمتد من اللاذقية شمالاً إلى سواحل فلسطين جنوباً. والجغرافيا هذه، كانت تتوسع أو تنقلص حسب ما يراه الفاتحون منذ ما قبل الرومان إلى بدايات القرن العشرين. وما كان يعرف بجبل لبنان كان يمتد من شمالي جبيل إلى جبال عكار. وجبل الشوف، أو جبل الدروز كما صار يطلق عليه مع بدايات تاريخ لبنان الحديث والأسرة المعنية في بدايات القرن السادس عشر، كان يقع إلى الجنوب من جبل لبنان. أما مناطق الجنوب في ما يعرف بجبل عامل ووادي التيم، وبلاد عكار في الشمال، فكانت أحزاء إدارية من ولايات أوسع وأتم¹. وسكان لبنان، بجبله وساحله الممتد، حسب روايات المؤرخين اللبنانيين، إلى ستة آلاف سنة، كانوا يتكيفون مع هذه الفتوحات ويمارسون حياتهم اليومية حسب نمط عيش يعتمد على الزراعة والتبادل التجاري مع الخارج القريب والبعيد. والشأن السياسي، بالمعنى المعروف اليوم، أو بالمعنى الذي كان يمارسه الفاتحون، ما كان يهمهم أكثر من قدرته على تأمين الاستقرار والانصراف إلى جني وسائل العيش، وإيفاء ما يستحق من ضرائب للسلطة المركزية، مهما كانت هويتها، رومانية، فارسية... وصولاً إلى الدولة الإسلامية بمختلف تجلياتها: الأموية والعباسية والمملوكية والعثمانية.

لم يظهر انتماء سكان لبنان، ساحلاً وجبلاً على امتداد تاريخه القديم والوسيط خارج إطار علاقات القرابة والتنظيم القبلي، إن كان في علاقاتهم الداخلية المتمحورة على رأس العائلة أو القبيلة بحسب القرب منه أو البعد عنه، وعلاقاتهم الخارجية إن كان على المستوى القبلي أو العائلي، أو على مستوى ممثل السلطة المركزية من المتولين شؤون الحكم وجمع الضرائب. وكان يحكم هذه العلاقات مقولة العرب المشهورة: أنا وأخي ضد ابن عمي وأنا وابن عمي ضد العريب. وهي العلاقات التي تجذرت وأعطت صفتها هذه للمتمتمين إلى الدين نفسه أو إلى الطائفة من الدين والمذهب. وبهذا المعنى، وعند انتشار المسيحية في لبنان ومن ثم الإسلام، لم يتغير شيء من أسس هذه العلاقات إلا الإلتزام الديني أو المذهبي الذي يحدد هذه الجماعة أو تلك باعتبارها جماعة تنتمي إلى هذا الدين أو ذاك، أو إلى هذا المذهب أو ذاك. وبموجب هذا التوجه اندغست العائلة في الدين والمذهب على مستوى العلاقات مع الخارج، وبقي تأثير العائلة غالباً في العلاقات

اليومية السائدة بين أبناء الطائفة الواحدة أو المذهب الواحد. بهذا المعنى كان الدروز والموارنة، باعتبارهم الأكثرية في الجبل، وبحسب تحليل أسامة مقدسي، يتقاسمون ثقافة مشتركة واحتراماً للدورات الزراعية، "وكانوا مقيدين بالعادات والتراثيات ذاتها، وخضعوا للأسياذ أنفسهم... وبالنسبة للغالبية العظمى من السكان ذوي الديانات المختلفة، كانت الحياة في جبل لبنان ضرباً من الكفاح للتوفيق بين قوى متصارعة؛ فالزعماء والقرويون والكهنة وسكان البلدات كانوا يتدبرون بشق الأنفس عيشاً محفوظاً بالمخاطر في عالم متماسك يتسم بنوعين رئيسيين من الحدود، تلك التي وضعها الله، وأخرى وضعتها النخب التي تحكم بتفويض من الله".^٢

هذه العلاقات محكومة، عادة، بمسألة الترتيب الاجتماعي والموقع الاقتصادي، وسبل التعامل مع الخارج، إن كان في العلاقات بين العائلات والقبائل، أو بين متنفذي العائلة مع ممثلي السلطة، وما يمكن أن ينتج عن هذه العلاقة من نفوذ يؤدي إلى الوجاهة والتفرد أو التميز، ومن ثم الإستعداد لتمثيل السلطة بالتزام ما يتوجب من ضرائب على المقاطعة التي يجد نفسه قادراً على التحكم فيها وتنفيذ الإلتزام بالجباية باسمها وإمكانية النجاح في تنفيذ هذه المهمة. من هنا أيضاً جاء نظام المقاطعية في الجبل. وانتظم جبل لبنان منذ أيام الأيوبيين والمماليك في منطق هذا النظام، وأدى إلى وجود الألقاب الدالة على الترتيب حسب العلاقة فيما بينهم، ومن ثم مع العامة، من ناحية؛ ومع منطق السلطة المركزية، من ناحية ثانية. وبموجب هذا المنطق، انتظمت العائلات اللبنانية في تراتبية صارمة تبدأ من الأمراء لتنتهي عند العامة.^٣

هذه التراتبية الصارمة أعطت للمرتبة العائلية، لا للطائفة، المؤشر الأهم على المكانة. وبهذا المعنى، كان الترتيب موجوداً وبشكل واضح ضمن الطائفة نفسها. وكانت التحالفات تعقد بين زعماء من طوائف متعددة في مواجهة زعماء من الطوائف نفسها، متخطين جميعهم الانتماءات الطائفية، ومن الأمثلة على ذلك ما كان يعرف بالقيسين واليمينين، قبل اليزيكيين والجنبلاتيين. "وقد تقبل الدروز والموارنة بعضهم بعضاً تقبلاً تاماً مدركين أنه لا ينبغي على أي من الطرفين أن يتعدى النطاق المقدس الخاص بالآخر؛ وغالباً ما أسهموا في الأعياد والشعائر والعادات الدينية المسيحية والمسلمة التي وسمت مجتمعاً حياً متعدد الجماعات"^٤. وهذا يعني، حسب مقدسي، أن الخطاب الطائفي لم يكن قد وجد بعد.

٢- تشكل العائلات - الطوائف في لبنان

٢-١ - الوردة بين الأشواك

كان الدافع الأساسي لتشكيل العائلات - الطوائف في لبنان ثلاث قوى أساسية، شكلت عصب السلطة ابتداءً من نغابات القرن السابع: الدولة البيزنطية، الغرب اللاتيني مصدر الحملات الصليبية، ودولة المماليك. في هذه الفترة بدأ الانقسام على المستوى السياسي يأخذ طابعه الديني والمذهبي. ودخلت الاختلافات المبنية على الأساس المذهبي، كما هي حالة البيزنطيين ومن خالفهم في توجه الإيمان، وخصوصاً طبيعة المسيح، تفعل فعلها في الوصول إلى حد التقاتل تحت عنوان محاربة الهرطقة والتقييد بمقررات الجامع الدينية. هذا التوجه وما نتج عنه من مذابح بحق بعض الفرق الدينية والكنائس الناشئة، وخصوصاً المارونية، دفع بهذه المجموعات للتوجه ناحية الجبال الوعرة اتقاءً لخطر المدامات والمذابح. بهذه الطريقة انتقل جزء كبير من الموارنة إلى جبل لبنان (الشمالي) بقيادة أول بطريرك لهم يوحنا مارون^١. وكان تأثيرهم في الجبل كبيراً بحيث عرف بهم^٢. واتصفوا بشدة إيمانهم بشفيهم القديس مارون ويتشفهم وبأعمار المناطق الوعرة لتكون المصدر الأساسي لرزقهم. ولشدة تماسكهم لم يعرفوا باعتبارهم طائفة دينية، بل باعتبارهم شعباً مؤلفاً من قبائل^٣ لهم كنيستهم المستقلة عن الكنيسة البيزنطية وعن أية كنيسة أخرى، إلى أن ساهمت الحروب الصليبية باتصالهم بالغرب اللاتيني والتقرب من البابوية، وإن كان الجبل نفسه على غير وفاق مع التوجه المذكور. هذا الاتصال أفرز انقساماً بين موارنة الساحل والمناطق المشرفة عليه الذين كانوا يريدون هذا التواصل، وبين موارنة الجبل الذين كانوا على قناعة تامة بالاستقلال عن أي جهة متماثلة معها في الدين أو غير متماثلة. والمقصود بذلك طبعاً الاستقلال عن روما وعن سلطة البابا، والاستقلال عن السلطة السياسية المتمثلة بالأيوبيين ومن ثم بالمماليك، والبيزنطيين من قبل. وقد أكد الصليبي في أكثر من مكان اختلاف الموارنة في التبعية لروما. ويعتبر أن مؤيدي هذا التوجه كانوا من البطارقة ورجال الدين القريين جغرافياً من الصليبيين، مقابل أبناء العشائر في الجبال والمرتفعات الذين تعودوا الرفض في اتباع أي سلطة، دينية كانت أو دنيوية^٤، إلا سلطة مقدّسهم. وفي أيام المعنيين الذين عرفوا بتسامحهم الديني، ومن ثم الشهابيين، انتشرت العائلات المارونية في جميع المناطق اللبنانية الجبلية حتى فاق عدد هذه العائلات عدد عائلات أية طائفة أخرى في الجبل^٥، "حيث كونوا مجتمعاً طائفيّاً ووطنياً يعيشون فيه كما يشاؤون بقيادة رؤسائهم الروحانيين"^٦.

إلا أن التوجه الأول هو الذي ساد بعد أن أعادت روما اتصالها بالموارنة "هذه الطائفة

الصغيرة التي معظم أفرادها من الفلاحين ورعاة الماعز^{١٢}، على يد الرهبان الفرنسيسكان. إلى أن وصل الأمر إلى إرسال الهدايا الكنسية والرسائل المباشرة من البابا إلى بطريك الموارنة. وفي إحدى هذه الرسائل وصف للموارنة يشبههم "بالوردة بين الأشواك"^{١٣}.

٢-٢-٢ - إمامة الدرّوز

إذا كانت قبائل الموارنة قد تحصنت في جبل لبنان وانصرفت إلى ممارسة طقوسها وحياتها المتقشفة المبينة على الزراعة واستصلاح الأراضي الوعرة وإقامة الجلول المتدرجة، كانت تتوجه إلى منطقة الغرب القريبة من بيروت والمأهولة من قبائل تنتمي بأكثريتها إلى الاسماعيلية أو بقايا القرامطة، توجهات مذهبية جديدة تعود بأصلها إلى الدولة الفاطمية في مصر وإلى الحاكم بأمر الله بالذات الذي كانت له توجهاته الإيمانية الخاصة البعيدة عن الشيعة، دين الدولة "الرسمي"، يُعدها عن الستة.

وقد أثّرت هذه التوجهات في لبنان ظهور مذهب الموحدين الدرّوز نسبة إلى منشئها الدرزي^{١٤}.

لم يكن هؤلاء ذوي نمط عيش مغالف لموارنة جبل لبنان، ولا ذوي تنظيم اجتماعي مغاير. بل كانوا مجموعة من القبائل ذات تراتيبات معينة سمحت لأصحاب العزوة منهم أن يكونوا متقدمين بين ذراريهم من ناحية، وبين القبائل الأخرى التي تحولت من الاسماعيلية والقرمطية إلى الدرزية، من ناحية أخرى.. وكانت أهمية هؤلاء تتدرج من الأدنى إلى الأعلى على قدر الإيفاء بالتزاماتهم الضريبية وإشاعة الاستقرار في مناطقهم. وقد فرضت الظروف التاريخية على هؤلاء نمطاً محدداً في التعاطي مع بعضهم بعضاً في الداخل، ومع الآخرين خارج الطائفة، ظهر في سلوك اجتماعي وديني حدد مواصفات مجتمعاتهم الخاص والمفلق حيث يوجه عقائل الجهّال من أجل محافظة الكل على خصوصيتهم ومعتقداتهم واستقلالهم^{١٥}. برز من هؤلاء الحرافشة والبحثريون من بعد، ومن ثم برز آل إرسلان وغيرهم في الغرب. ولا تزال هذه المنطقة معروفة بكثافة سكانها الدرّوز وخصوصاً في الشويفات وعاليه والمناطق المجاورة المعروفة حتى اليوم باسم منطقة الغرب^{١٦}. كما برز آل جنبلاط وغيرهم في الشوف، بالإضافة إلى وجودهم في منطقة حاصبيا.

اختلف التنظيم الاجتماعي عند الدرّوز عنه عند الموارنة. والعلاقة الداخلية فيما بينهم رسحت التعاون بين إقطاعي الطائفة وعقالها، وبالتالي بين إقطاعي الدرّوز وفلاحيه. وهذا ما

بقي عليه وضع الطائفة طيلة عهد المقاطعة في الجبل. وكان تماسكهم هذا سمة خاصة دفعتهم إلى التحالف السياسي مع موارنة الجبل؛ وهو الارتباط الذي كان نتيجة للسياسة الفذة التي انتهجها الأمير فخر الدين المعني الثاني^{١٧}. وهذا الارتباط، حسب جورج قرم، يمكن أن يكون الأساس لتاريخ لبنان الحديث، باعتباره أساساً ذي شقين، ثقافي ماروني، وسياسي - عسكري درزي^{١٨}.

٢-٣- نهج الإمامة

بنى البحتريون علاقات طيبة مع دولة المماليك وكانوا لهم عوناً في محاربة الشيعة متوًلي منطقة كسروان. وانكفاً الشيعة إلى الداخل وأخلوا منطقة كانت تعرف باسمهم لفترة طويلة. وإذا كان الشيعة لهم وجودهم العريق في جبل عامل يعود إلى أيام أبي ذر الغفاري، فإن تفكك الدولة العباسية وقيام جملة من الدول الشيعة، منها الدولة الفاطمية في مصر والدولة الحمدانية في حلب وغيرها ساهمت في انتشار الشيعة في لبنان وصولاً إلى كسروان وجرد جليل والضنية^{١٩}. ولم ينحسر هذا التمدد إلا بظهور دولة المماليك السنية التي أخذت على عاتقها تحجيم التواجد الشيعي في لبنان من خلال انتهاج سياسة توحيد المسلمين تحت راية السنة، ما أدى إلى اندلاع حروب كسروان، ونزوح وانكفاء الشيعة عنها^{٢٠} إلى ما وراء سلسلة جبال لبنان الغربية، إلى مناطق بعلبك والمهمل في البقاع، بالإضافة إلى وجودهم التاريخي في جبل عامل وانتشارهم في الجنوب اللبناني.

هذا النزوح القائم على الصراع السياسي ذي الوجه المذهبي بين أصحاب الدولة المركزية من السنة، أوقات ازدهارها، "والروافض" الذين وقفوا موقف المعارضة للدولة منذ قيامها، وهؤلاء هم الشيعة على اختلاف تفرعاتهم في نظر أهل السلطة. وهو الموقف الذي أعطى للشيعة هويتهم الجغرافية المخصوصة كما أعطى النزوح للموارنة هويتهم الجغرافية المخصوصة في جبل لبنان قبل أن يتمددوا ناحية الجنوب إلى الشوف وكسروان والمناطق المجاورة يطلب من الاقطاعيين الدروز أنفسهم للمساهمة في النهضة الزراعية إبان الانفتاح المعني على الموارنة لظروف متعلقة بهم، إن كان بالنسبة للدولة العثمانية، أو لظروف نشأة فخر الدين المعني الثاني في كنف آل الخازن من الموارنة، مع أن محمد علي مكّي يعيد تاريخ هذا النزوح إلى أيام العسافيين السنة^{٢١}، ليخففوا من طغيان عدد العائلات الشيعية في المنطقة. وهو، أيضاً، النزوح نفسه الذي دفع الدروز إلى أن يتحولوا إلى مناطقهم الجغرافية للمخصوصة في الشوف وفي الغرب.

من المهم التأكيد أن العائلات السنية في جبل لبنان ما كان لها شأن سياسي يذكر بعد اضمحلال نفوذ العسافيين في الغرب، وبعد انتقال جزء من الأمراء الشهابيين إلى الطائفة المارونية بعد تنصرهم في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر؛ وهو الجزء الذي نزح من حاصبيا واستوطن الجبل وبنى علاقات مع الأمراء المعنيين، إن عن طريق الالتزام، أو عن طريق المصاهرة. وتنصر هؤلاء كان دليلاً على ضعف شأن السنة في الجبل. ولم يكن لهم موقع سياسي يذكر إلا بعد دخولهم إلى مجلس الإدارة في عهد المتصرفية ابتداء من ١٨٦١. إلا أن هذا الموقع الضعيف كان يقابله موقع آخر أكثر قوة بكثير، هو موقع أصحاب السلطة في الدولة المركزية التي تستتبع جبل لبنان، كما تستتبع الولايات القرية والبعيدة. ومن هذه الولايات ما كانت على صلة مباشرة بأوضاع الجبل سياسياً ومالياً، مثل ولاية عكا وولاية دمشق وولاية صيدا، وقبل ذلك ولاية طرابلس على أيام المماليك، وبعدهم، على أيام العثمانيين، وخصوصاً في أواخر عهدهم. ومن الطبيعي أن يكون الولاة في هذه المواقع من أهل السنة، كما من الطبيعي أن يكون سكان المدن، على دين ولاتهم طالما هؤلاء من الطائفة نفسها. لذلك تميز أهل المدن عن غيرهم باعتبارهم هذا بالذات، وباعتبارهم أهل السلطة وداعمي وجودها وقوتها. فظهر ذلك في إقبالهم على العلم والتجارة، وعلى الانخراط في الأعمال الإدارية للدولة وفي عسكرها، وفي تنظيمها الديني. أما انتشارهم على السواحل اللبنانية، فكان من أجل مراقبة الثغور وحراستها منذ أيام المماليك الخائفين من عودة الصليبيين، أو من كان على مطمع في الحكم بدل المماليك، ومن ثم العثمانيين من بعدهم.^{٢٢}

٢-٥-الرأي القويم

لم يختلف الملوكيون الأرثوذكس عن أهل السنة باعتبارهم سكان مدن، أو قريين من المدن، وباعتبارهم من أهل السلطة أيام الدولة البيزنطية. وقد جبروا ولاءهم إلى الدولة المركزية أيام المماليك والعثمانيين. وانصرفوا إلى ممارسة شؤونهم التجارية والحرفية، واهتموا بشؤون الثقافة والتربية والتعليم. كما قاموا بمساعدة الدولة، من خلال الدواوين، في الأعمال الإدارية، وفي أعمال الترجمة، وخصوصاً في علاقة الدولة المملوكية والعثمانية مع الغرب، وخصوصاً مع الطليان والفرنسيين.^{٢٣}

٣- من العائلة إلى الطائفة

لم يدخل جبل لبنان في عصره الحديث إلا وكانت مناطقه ذات هويات طائفية ومذهبية غلبت الهويات العائلية والقبلية. هذا على الأقل في العلاقات مع الخارج، إن كان بالنسبة لطوائف ذاتها في علاقاتهم مع بعضهم بعضاً؛ وهي العلاقات التي كانت متأثرة بشكل عميق بالتنظيم القبلي المفرق في التاريخ بالنسبة للعرب^{٢٤}؛ العلاقات التي تحفظ الجوار وتغيث المحتاج وتأنر بأوامر الأعراف والتقاليد التي تحفظ للعرب شهادتهم ومروءتهم ووجودهم، وخصوصاً في علاقاتهم مع القوى التي تفوقهم عدداً وعدة.

وبحدثننا الصليبي في هذا المقام عن المتولين على الغرب البحتريين الذين كان لا بدّ لهم من اتخاذ موقف من القوى "الكبرى" المتصارعة فيما بينها. وكانت هذه القوى منقسمة بين المماليك والمغول فوقع البحتريون في حيرة الاختيار، مع أي جانب يقفون؟ وما هو المصير في حال الخسارة؟ وتبّنا الأمر بأن قسموا أنفسهم بين هذه القوة وتلك، ليحفظوا وجودهم فيما بعد^{٢٥}. وهنا يظهر عامل السلطة، باعتباره عاملاً سياسياً، في توسله كل الوسائل من أجل الحفاظ على موقع العائلة في المقاطعة وفي الالتزام.

هذا ما حصل بعد أن تعلم البحتريون الدرس من موقف سابق كان السبب في تدمير قراهم وبيوتهم عندما وقفوا إلى جانب المماليك ضد الأيوبيين^{٢٦}. والموقف المنحاز نفسه الذي دمر قرى البحتريين كان سبباً في انتقال القدرة على التولية، ومن ثم الإمارة، للمعنيين بدلاً منهم على الغرب، ومن ثم على ما يتعدى مساحة لبنان الحالية بعد انتصار العثمانيين على المماليك في معركة مرج دابق سنة ١٥١٦. كما أن هذه المواقف التوفيقية كانت سبب حفظ رأس الأمير بشير شهاب في علاقاته مع الفرنسيين، من ناحية؛ ومع العثمانيين، من ناحية ثانية؛ عندما حاول نابليون فتح عكا، فوقف الأمير علناً مع الدولة العثمانية، وحاول استمالة الفرنسيين سراً بالهدايا والمؤن. كما أظهر الالتباس في انتمائه الديني والمذهبي ليرضي جميع الأطراف على مستوى علاقاته مع الداخل، ومع الدولة العثمانية^{٢٧}.

إنقسام لبنان بين هذه الملل والنحل التي لم تتجاوز في وزنها الديموغرافي المعتر الستة طوائف: الموارنة سكان الجليل بامتدادهم ناحية الجبل الجنوبي (جبل الدروز)، والدروز سكان الشوف والغرب وبعض من وادي التيم، وفي حاصبيا على الخصوص، والشيعية الذين انكفأوا إلى الشرق والداخل وإلى الجنوب بحيث لم يعد لهم وزن يذكر في الجبل، إلا بعض من تبقى في جرود كسروان وجبيل وأعالى البترون والكورة، والسنّة الذين بقوا متمسكين بالمدن، ومنها إلى المشارف

المطلبة عليها، وعلى الساحل، وكذلك المللكيون. وكانت الأسباب التي دعت هؤلاء إلى التكتل الجعراي، بالإضافة إلى تكتلهم الطائفي الذي جعل كلاً منهم كتلة واحدة أمام الأغيار، وإن بقوا متفرقين في علاقاتهم الداخلية، كقبائل وعائلات، تحكمهم صلات القرابة باعتبار الترتاب الذي يجعل من بعضهم تابعين للبعض الآخر، أو أنداد يعرف الخارج من خلال تعامله معهم؛ كانت هذه الأسباب قادمة من خارج هذه المجموعات التي من الصعب أن نعتبرها طائفية (من طائفة) فحسب، فهي، وإن تجاوزت الانتماء القرابي في طوائفيها، لم تتجاوز انتماءها الطوائفي نفسه لتعتبر شعباً أو أمماً؛ إذ لم يكن الوطن بالمعنى المتعارف عليه اليوم قد وصل إلى مداركهم. وكانت كلمة الطائفة أو الملة في ذلك الحين بمثابة الموطن للإنسان. والخارج هذا يشكل الدول التي أملت على هؤلاء سكانهم ومستوطناتهم، إلى أن جاءت أسباب التفرقة والخلافات من داخل الجبل نفسه المأخوذ بهذا التوجه في الانتماء، أخذ الخارج على عاتقه تغذيتها لتصل إلى أبعد ما يمكن أن تصل إليه.

وإذا كان هذا الاختلاط مصدر غنى على المستوى الاقتصادي، ومصدر انفتاح على المستوى الاجتماعي والثقافي، فإنه كان مصدر انقسام على المستوى السياسي. ذلك أن نصاب السياسة لا ينعقد إلا على الانقسام إذا كان على السياسة أن تمارس دورها في الحكم ومن يواليه وفي مراقبة الحكم ومن يواليها من المعارضة. هذا في المعنى العام للسياسة؛ هذا المعنى الذي لم يتجلّ في تلك الفترة إلا في مراقبة الحاكم وتحسين الفرص للحلول محله بتوسل شتى انوسائل، ومنها طبعاً، العنصر المادي.

يعني هذا الكلام أن الشأن السياسي السائد في جبل لبنان لم يكن أكثر من تولي الأمور لحفظ الاستقرار في الإمارة وتلبية حاجات الولاية عند الطلب من متولي المقاطعات حشد ما يزم من العسكر في أيام الاضطرابات، وقيادتها، ودفع ما يتوجب من الضرائب كإلتزام أخذه المتولي على عاتقه عند تسلمه مسؤولية المقاطعة. والأمير بدوره، عندما وصلته أعلى مرتبة تولية على الإمارة، أصبح رأس السلطة الذي بموجبهما يوزع ما يتوجب عليه على "المقاطعية" متمسلي المقاطعات في إمارته. وبما أن السلطة هنا متصلة بالمال والرجال، بالإضافة إلى مرتبة الإمارة، يصير من السهل السير في طريق الصراع على السلطة إن كان على صعيد تقدم الزيادة في المال، والبرهان على تجنيد العدد الأكثر من الرجال. وما قام به أبناء الأمير يوسف شهاب للحلول محل الأمير بشير بإيعاز من الجزائر والي عكا أوصل بشير إلى أن يمارس النهج الميكيفيللي المتمثل بتوسل كل الوسائل للوصول إلى الغاية أو البقاء في الموقع، ولو أدى ذلك إلى سمل العيون وجذع الأنوف وقص الأصابع لأبناء العم، فكيف إذا جاءت المنافسة من الأغراب من داخل الطائفة أو من

وإذا كان الجاه مجلبة للمال على حد تعبير ابن خلدون^{٢٨}، فإن المال وتراكم الثروة والعزوة محفزة كلها لطلب الجاه. والجاه لا يكتمل إلا بالوصول إلى السلطة. والسلطة مطلوبة لذاك ولا تكفي بل تحفز أيضاً للإمترادة منها وتوسيعها، حسب ابن خلدون أيضاً^{٢٩}، وحسب منطق الاشتغال في السلطة ذاتها.

هذا التوجه جعل بشير جنبلاط، الصديق الأقرب إلى الأمير بشير، والمتقدم بين الدروز، ومتولي أمورهم، يفكر في الارتقاء بمنصبه السياسي في الجبل عندما أحسن بشيء من الوهن يعتري أسلوب حكم الأمير الشهابي، وتوسم فيه عزلاً أو تنحية، وخصوصاً بعد رحلته إلى مصر ليتوسط له محمد علي باشا لدى الباب العالي. في هذه المرحلة خرجت مطالبة بشير جنبلاط بتولي الإمارة في الجبل إلى العلن مستعملاً أساليب شتى منها الطعن بنوايا الأمير وتقلبه حتى في مسألة انتمائه الديني. وقد توسع فواز طرابلسي في تحليل هذا الصراع ليظهر بدايات الخلافات الداخلية للابسة لبوس السياسة على الشكل الذي يبين مسألة التنافس على السلطة، وخصوصاً النابعة من لحظات ضعف اعترت للموقف الشهابي أساء الشيخ الجنبلاطي تقديرها. الأمر الذي دفع الأمير الشهابي إلى اتباع الأسلوب الذي لم يكن بعيداً عن الأسلوب الذي اتبعه مع منافسيه من أقربائه. فأدى ذلك إلى مقتل بشير جنبلاط وإلى نزوح الكثيرين من تابعيه إلى حوران الموطن الرئيسي للدروز في بلاد الشام. ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء من المالكين الأساسيين في بلاد المتن والشوف، كما من البديهي أن يكونوا من الدروز^{٣٠}.

أخذ هذا الصراع السياسي على السلطة، ربما لأول مرة في تاريخ الجبل، هذا المنحى الدموي وبأيدي داخلية صرفة تختصر العلاقة بين المقاطعية، من ناحية، وأمير البلاد من ناحية ثانية. لأن منطق العلاقة، هنا، هو منطق التبعية الذي من المستحيل أن يبقى الأمور على حالها إذا تحول إلى منطق المنافسة، لأن هذا المنطق الأخير هو الندية وليس التبعية، ما يعني أن صاحب السلطة لا يمكن أن يقبل به لأن "الانفراد بالجد" (الحكم)، حسب ابن خلدون^{٣١}، سمة أساسية للحفاظ على السلطة وحماتها.

إلا أن ردة فعل مناصري بشير جنبلاط، وأهل طائفته، من المقيمين والنازحين، تجلت في إحساسهم بأن هذه الضربة الموجهة لهم لم تكن فقط بسبب المنافسة على السلطة، بل تتعدى ذلك إلى إضعاف الطائفة الدرزية وكسر شوكتها لتبقى أضعف من أن تطالب بالسلطة باسمها، أو باسم أحد المنتمين إليها، وإن كان جنبلاط هو البادئ بالضرب، على ما يقول مؤرخو لبنان

الحديث. وبدأ الدروز يتصرفون بموجب هذا الاحساس.

كان لهذا الصراع السياسي بين البشيرين انعكاساته على الوضع الديموغرافي في الجبل فخلت القرى الدرزية، أو كادت في بعض المناطق؛ وعلى الوضع الاقتصادي، فخرت أرزاق كثيرة، أو تم الاستيلاء عليها من قبل مناصري الأمير الشهابي. ومن البديهي أن يكون هؤلاء من الموارنة بأكثرتهم، إذا لم يكونوا جميعهم؛ وعلى الوضع الطوائفي، فتضعض الدروز وخسروا زعيمهم وتشتتوا وافترقوا، وجبوا في نفوسهم حقداً وضغينة على من تسبب بوصولهم إلى هذه الحالة. وإذا أنستهم الأيام ما مروا به، فإنهم لن ينسوا أن ما حل بهم هو نتيجة الصراع بين أمير ومنافس من طائفتين مغايرتين. وصراع من هذا النوع لا يمكن أن يكون وقعه كما يكون على متنافسين أنساب، أو من طائفة واحدة. وهذا يعني أن الصراع سيبلس رداء طائفيًا؛ وهو الرداء الذي أصبح منذ ذلك الحين، أي منذ عشرينيات القرن التاسع عشر ملتبساً بين الصراع السياسي والصراع الطائفي. وأضحت السياسة متمفصلة على الدين، ومن ثم الطائفة، حتى الوقت الحاضر^{٣٢}.

فالحلل الديموغرافي الذي حصل نتيجة الصراع بين البشيرين، بدأ يعود إلى توازنه السابق على الصراع بعد دخول المصيرين إلى الجبل، وتحالفهم مع الأمير الشهابي، وتداعيات ذلك على العلاقات بين الموارنة والدروز التي تقاربت بسبب من المصالح المشتركة بين الطرفين، من تجنيد وسخرة وزيادة ضرائب. فأتجخوا بالمشاركة مع بقية الطوائف ما أسموه عامية انطلياس^{٣٣}. وبعد نفي الأمير الشهابي وزوال عوائق عودة النازحين، عاد هؤلاء ليجدوا أملاكهم ويوقعم بأيدي خصومهم من أنصار الأمير، حتى قيل بأنه قلما تجد قطعة أرض لا نزاع عليها بين ماروني ودرزي^{٣٤}. وكانت تصفية الحسابات هذه بداية لأحداث جديدة في الجبل عرفت بالنزاعات الطائفية لأول مرة في تاريخه. أدت هذه النزاعات إلى تغير ديموغرافي جديد بسبب النزوح والهجرة والتهجير. إلا أن الوضع الديموغرافي ظل مختلطاً، ما أفشل نظام القاتمقاميتين، وما جعل التفجيرات الطائفية تزداد عنفاً لعدم القدرة، أو لانتفاء وجود الإرادة، لإيجاد نظام جديد للبنان يحفظ استقراره وهدوءه. وكان لهذه التفجيرات أن تبدأ داخل الطائفة المارونية في ما سمي بثورة الفلاحين^{٣٥} التي انتهت بعودة الثوار إلى كنف طائفتهم تحت عنوان الدفاع عن الطائفة ضد فلاحى الدروز واقطاعيعهم^{٣٦}. وقد ذكر المقدسي، أن طانيوس شاهين سرعان ما بعث برسائل إلى قرى كسروان طالباً منهم المشاركة في القضية المشتركة لأن هذه "عمرة مسيحية"^{٣٧}.

لم تحول ثورة الفلاحين الموارنة إلى مواجهات طائفية في المتن والشوف لولا الاختلاط

الذي بشر بإمكانيات العيش للطوائف المتعددة في منطقة واحدة، ولولا وعي أهمية تأمين المصالح المشتركة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وإلا ما كان تم تشجيع النزوح الماروني من الشمال إلى المقاطعات الدرزية في الجنوب؛ وهي المصالح التي حفزت فلاحي الموارنة للقيام بالثورة على إقطاعيهم الموارنة وحفزهم للإنتقال إلى المناطق الدرزية للمساعدة على الانتفاضة -دروزاً وموارنة- ضد الإقطاعيين الدروز. وما أفضل هذه المحاولة التماسك الفعلي الدرزي المتولد من ظروف سابقة شتت الدروز وأضعفتهم. وفشل الفتنة بين الدروز لم يمنع هؤلاء من الانتفاضة في حاصبيا ووادي التيم فقتلوا العشرات من الأمراء الشهابيين السنة حسب ما ذكره أسامة المقدسي معللاً ذلك بالصلة الوثيقة بين العنف الديني وخرق النظام الاجتماعي؛ وهي الصلة التي شكلت السمة المميزة للعام ١٨٦٠.^{٣٨}

وهذا الاختلاط نفسه هو الذي لا يزال، حتى اليوم، يوحى بإمكانية قيام مجتمع واحد بتعدد طوائفه الدينية، وفي الوقت نفسه، السبب الذي يدفع إلى التقاتل والتذابيح للحفاظ على نقاوة الانتماء الذي تفرضه ظروف تشكل المجتمع الأهلي وقوانينه وأعرافه^{٣٩}؛ وهو المنتج الأساسي الذي لا يزال ينتجه هذا التمفصل المتين والتاريخي بين السياسة والدين. هذا ما كان عليه الوضع في الأماكن المختلطة من جبل لبنان سنة ١٨٦٠ وما بعد، "قال العنف الطائفي... كان يعكس الصراع اليائس على إعادة تشكيل المجتمع تبعاً لأسس طائفية نقية ومنعزلة".^{٤٠}

لم تنتج أحداث ١٨٦٠ إلا الفرقة والتشتت والدمار لسكان الجبل، موارنته ودروزه، مع تأثير أقل للسكان المنتمين إلى الطوائف الأخرى. ووصل التغير الديموغرافي المبني على أساس العائلات - الطوائف مداه. حصل كل ذلك مترافقاً مع عجز دائم للقوى خارج الجبل عن التدخل الحاسم. ولم يحسم الخارج أمره إلا بعد امتداد المجازر إلى دمشق^{٤١}. فتوقفت المجازر، وهدأت الأحوال، وبدأ التفتيش عن آليات تعيد النازحين إلى ديارهم وتؤمن للمتقاتلين سبل العيش بسلام.

٤ - من الطائفة إلى النظام الطائفي

لم تهدأ الأحوال في الجبل إلا بعد تطبيق نظام المتصرفية الذي أقر الاستقرار للطوائف - العائلات في الجبل، وأدخل البلاد في نظام إداري جديد لعبت فيه عوامل عديدة دورها للدخول في عصر التحولات الكبرى التي كانت سائدة في العالم آنذاك، منها الدخول في عصر الرأسمالية،

واعتماد الإدارة، والتخلي عن النظام الإقطاعي وعهود الالتزام، وترك موجبات العلاقة التي كانت تربط الناس فيما بينهم، وخصوصاً على المستويين الطائفي والاقتصادي؛ وهو التحول الذي أجاد أسامه المقدسي في وصفه وتحليله في كتابه: "ثقافة الطائفة"^{٤٢}.

ولكن المهم في هذا النظام ليس إشاعة الاستقرار والهدوء وإعادة الانتفات إلى أمور التنمية فحسب، بل بالإضافة إلى ذلك، تشريع العلاقات السياسية والاجتماعية على أساس المحاصصة والمساواة بين الطوائف الست، أولاً في ١٨٦١، وبالتناسب مع عدد سكان كل طائفة في ١٨٦٤، ابتداء من أعضاء مجلس الإدارة ووصولاً إلى أصغر وظيفة وآخر حاجب في نظام الترتيب الإداري والوظيفي. وبذلك انتقل التعريف من القبيلة - العائلة بجملة أوصافها إلى الطائفة بصفتها هذه، ومن ثم بجملة أوصافها الثانوية ومنها الترتيب والجاه والغنى وقربها وبعدها عن مراكز القرار. ولم يصب التحول عمق العلاقات التي كانت سائدة حتى ذلك الحين، فانتقل إقطاعيو العهود السابقة ومنظورو عائلات الجبل إلى العهد الجديد بالرشاقة المعهودة، وشغلوا المناصب العليا في الدولة الجديدة حسب ما يقرره النظام الطائفي^{٤٣}.

ليس هذا فحسب، بل جل ما وشى به النظام الجديد هو حفظ ماء الوجه للطوائف المتقاتلة والناظرة بحذر إلى بعضها بعضاً، فأعطى للموارنة أربعة أعضاء وللدرز ثلاثة، ما يدل على أرجحية الموارنة العددية. وحتى لا تتحول الأرجحية الديموغرافية إلى أرجحية سياسية أوتى بمنصرف مسيحي، لكن من خارج الجبل في محاولة أولى للتأسيس على مقولة لا غالب ولا مغلوب التي لا يزال مفعولها سائداً إلى اليوم.

ظهرت أولوية الموارنة في حكم الجبل وإن كانوا جزءاً من مجلس الإدارة، في توزيع الوظائف وموقعها التراتبي في السلم الإداري لمتصرفية جبل لبنان. وقدم لنا كمال ديب لائحة تفصيلية بهذه الوظائف وحصص الطائفة المارونية منها؛ "قمي جهاز الدرك الذي لا يتجاوز الألفي عنصر كان عدد الموارنة ١٢٠٠ والدرز ٢٠٠ والشيعية ٦٠ عنصراً والسنة ٥٠ عنصراً وباقي المسيحيين ٣٥٠ عنصراً"^{٤٤}، ما سيظهر أولويتهم في هذا المجال. إلا أن التوزيع الطائفي للوظائف والصراع من أجل الحفاظ على المكاسب والحصص، أو زيادتها، بدأ مع بدايات تطبيق نظام المتصرفية، وصار يترسخ مع مرور الأيام. ويقدم منير اسماعيل في هذا المجال وثائق تبين بدايات التوزيع الطائفي في المتصرفية وكيفية التعامل مع هذا التوزيع منذ ذلك الحين. ففي إحدى هذه الوثائق رسالة موجهة من أحد الزعماء إلى رئيسه الديني يتصل فيها من مسؤوليته في هضم حقوق الطائفة، إذ هو "ما قصّر في المطالبة بحقوق الطائفة فقد سعى إلى تعيين أحد الشبان

المتحاجين فيها قوضجي(خادم) في المحكمة أو القائمقامية. فأجيب أن هذه الوظائف ليست لطافتهم". وفي أخرى "أن كاتب إحدى المحاكم يحسن القراءة والكتابة ولا يمكن تغييره إلا إذا تم اختيار كاتب آخر بعد فحصه من الطائفة نفسها"⁴⁵. وما ظهر وبدأ يترسخ مع ذلك هو الهوية الطائفية للجبل التي بدأت تأخذ منحى مسيحياً. وبدأ التعامل مع الجبل على هذا الأساس مع القبول المبني على مفض من قبل الدولة العثمانية التي كان عليها أن ترضي الدول الأوروبية بأي ثمن نتيجة وصولها إلى مشارف الإفلاس بزيادة الدين العمومي العثماني.

٥- الملحقات، التوازن والمحاصصة

لم يتوقف الخلل الديموغرافي عن التفاقم. وحصار المتصرفية أفقدها الكثير من سكانها، موتاً في أحوال جوع لم يعرفها الجبل في تاريخه، أو هرباً لمن استطاع التسلل من الجبل المحاصر. ولم يكذب يخرج الجبل من محنة الحرب حتى دخل في عهد جديد كان بمثابة تصفية حساب مع السلطنة العثمانية من جهة، وجزءاً من حصّة في حفل اقتسام المغنم للدول المنتصرة، من جهة ثانية؛ وتوزيعاً لحصص ما كان لبنان يوارى الوقوع في ما يمكن أن تؤدي إليه من تداعيات ونتائج، من جهة ثالثة. ذلك أن جبل لبنان في توسّعه "ليصبح لبنان الكبير، دخل حلبة السياسة اللبنانية مزيد من العواثر الملوّحة بالرايات الطائفية"⁴⁶.

أنهى إعلان لبنان الكبير الوضع الذي كان عليه نظام المتصرفية في جبل لبنان. وانتقل التوزيع الديموغرافي من حال إلى حال مغايرة تماماً بفعل إلتحاق مناطق جديدة بلبنان الكبير. وهذه المناطق تنتمي بأكثريتها إلى مذاهب كانت تشكل أقلية في مجلس إدارة المتصرفية. وبالتالي فإن التغير الديموغرافي لا بد أن يفعل فعله في شؤون الحكم من ناحية، وفي شؤون النظر إلى الملحقات باعتبارها تابعة للجبل ومقوية من عضده، من ناحية ثانية. وولد هذا الوضع الجديد إختلافاً في النظرة إلى لبنان من اعتباره ذا وجه عربي لإرضاء الملحقات، وقائماً بذاته ولذاته كوطن للمسيحيين في الشرق، وجزءاً من محيطه الذي لا يمكن له الاستمرار بدونه. ولا تزال هذه المواقف المختلفة بمثابة الهواء الذي يتنفسه السياسيون في لبنان.

وإذا كانت غلبة الموارنة السياسية قد بدأت بالتراجع مع إعلان دولة لبنان الكبير لتعدد الشركاء في لعبة الحكم، وخصوصاً ما استجد بزيادة للملحقات، فإن ما يترجم هذا التراجع عملياً هو زيادة الهجرة للعائلات للمسيحية من لبنان. وقد أظهر كمال فغالي هذا التراجع من

خلال لوائح الشطب التي أبرزت تفوق المسلمين على المسيحيين ابتداءً من سنة ١٩٣٨^{٤٧}. وإذا كان لهذه الأرقام من دلالة فهي شبه الاقتناع الذي ترسخ لاحقاً بأن البلاد تنحى إلى غلبة إسلامية، ما يعني أن الواحة المسيحية لا بد مندثرة. وقد قدم كمال ديب أطروحته في هذا الموضوع، وهي الأطروحة التي تترقب خلو لبنان من المسيحيين مع بدايات العشرينيات من القرن الحادي والعشرين، آخذاً بالملاحظة التي أبدتها عميد الكتلة الوطنية اللبنانية ريمون إدّه أمام قريبه الذي استقدم من أميركا اللاتينية لورثة موقعه السياسي^{٤٨}. وقد ترجم هذا التغير الديموغرافي بزيادة الهجرة وتفاقمها طيلة القرن العشرين، وإن كانت الهويات الطائفية للمهاجرين مختلفة بين ما قبل الستينيات من القرن الماضي وما بعده. والحركة هذه متعلقة بشكل أساسي بالأوضاع السياسية العامة في البلاد، وبالعلاقات بين الطوائف، وموقع كل طائفة مقابل الطوائف الأخرى، ودرجة تأثيرها في النظام السياسي^{٤٩}.

لم يكن تأثير الحرب اللبنانية التي اندلعت في لبنان بأسبابها المتعددة بمنأى عن التوجه العام للعائلات اللبنانية التي كانت تتبع توجهها الطائفي في بقائها أو نزوحها، وفي استقرارها الذي يضمه الثقل الديموغرافي لهذا التوجه الذي عادة ما يكون ذا جذور تاريخية أتيننا على ذكرها سابقاً، أو في هجرتها أو تحجيرها إلى أماكن أخرى يكون الإستقرار فيها مضموناً من التوجه الطائفي ذي الثقل المعتر والمتمائل بنويّاً مع التوجه المقابل.

وهكذا غزلت الأحداث الأخيرة على المنوال نفسه الذي ساهم بشكل أساسي في محاولات فرز ديموغرافي ذي أساس ديني- سياسي (طائفي) على طول مساحة لبنان من شماله إلى الجنوب كاد أن ينجح على مدى سنوات الحرب الأخيرة، ولا تزال مسائل المصالحة في بعض أقسامه عالقة حتى اليوم، علماً أن تجربة مماثلة حصلت أيام القاتمقاميتين منذ ما يزيد عن قرن ونصف ولم ينجح معها الفرز الطائفي. ولم تبق محاولات الفرز الطائفي محصورة بين دينين مختلفين طال المدن بالإضافة إلى مناطق متعددة في الساحل والجبل، بل تجاوز ذلك إلى فرز طال المتتمين إلى الدين الواحد.

ولا يزال لبنان منذ عهده الحديث حتى اليوم يعاني من مسألة الطائفية كنظام سياسي باعتباره المنتج الأساسي ليس للفرز الطائفي فحسب، بل للاصطفاف والتوتر والتهديد الدائم بالحرب اللبنانية. ويكون دائماً شكل هذا التهديد ومضمونه الانتماء الطائفي والانتماء المذهبي في أضيق حلقاته. ولا تزال أكثرية العائلات اللبنانية، إلى أي طائفة انتمت، تفكر بالطريقة الفضلى للاستقرار النفسي وللراحة الجسدية، فلا تجدد أمامها إلا خيار التفتيش عن المكان الذي يؤمن لها

هذا الاستقرار وهذه الراحة. ولن يكون لهم ذلك، بنظرهم، إلا بالسكن مع من يتماثل معهم طائفاً قبل التماثل الديني، وهذا ما يردّ الجميع إلى إعادة إحياء العلاقات الأولية للقرابة وإلى التنظيم الأهلي المبني على العصبية وصلات الرحم على مستوى الجسد والدين.

أتى الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٠ ليغيّر الواقع اللبناني، ويعيد خلق الكيان المتمثل بجبل لبنان في شكله الجديد الأكبر في المساحة وعدد السكان. تم هذا الأمر في الأول من ايلول ١٩٢٠ مع إعلان الجنرال غورو، للفوض السامي في حينه، لدولة لبنان الكبير. تضمن هذا الإعلان ضم أفضية ومناطق جديدة إلى لبنان الصغير، مع كل ما احتوته من سكان بعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية وغط معيشتهم وتنظيمهم السياسي المرتبط مباشرة بالسلطنة العثمانية من خلال ولاية بيروت أو ولاية سورية، أو غيرها. وهكذا انتقل لبنان بين ليلة وضحاها من إدارة جبل لا تزيد مساحته على ٣٥٠٠ كلم^٢ إلى كيان يضم مقومات ديموغرافية وجغرافية واقتصادية لإمكانية الاستمرارية والبقاء.

لم يقتصر الأمر على إيجابيات الضم والإلحاق، من خلال الزيادة السكانية، وتوسيع الرقعة الجغرافية، وزيادة إمكانيات النمو الاقتصادي، والانفتاح على احتمالات جديدة، سياسياً واجتماعياً وثقافياً يمكن أن تنشأ بتفاعل مباشر بين المكونات البشرية للبنان الجديد؛ بل تعدى ذلك إلى نشوء سلبات متعددة نشأت عن هذه الإيجابيات بالذات. ذلك أن الملحقات حملت معها ما هو مختلف عن التوزيع السكاني في الجبل، إن كان على صعيد العائلات وأدوارها في مقاطعات الجبل، أو على مستوى الطوائف وأدوارها السياسية، بالإضافة، طبعاً، إلى ما كان لا يزال موروثاً من أزمنة سبقت. فالتصرفية التي كانت محكومة من متصرف مسيحي من خارجها بوزن راجح مسيحي. درزي، بالإضافة إلى بعض الأقليات التي دارت في فلكهما كالملكيين من الأرثوذكس والكاثوليك بالإضافة إلى تجمعات محدودة من السنة والشيعية، أصبحت تحتوي على ثلاث طوائف كبرى: الموارنة والسنة والشيعية، بالإضافة إلى ثلاث أقليات كبرى: الدروز والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك.

فما قام به الفرنسيون لم يأت نتيجة قرار آني، ولا هو مرّ مرور الكرام، فقد سبق إعلان لبنان الكبير كمّ هائل من المتغيرات السياسية والعسكرية والإقتصادية. وفي الوقت نفسه أدى ضم المناطق الجديدة إلى جبل لبنان ردات فعل متفاوتة في عنفها بين الرفض والتأييد. ذلك أن قرار الضم خلق واقعاً جديداً، كان على "اللبنانيين" التعامل معه. فقسمهم منذ البداية بين مرحبين بلبنان الكبير (الكيان المستقل) وبين رافضين له (باعتباره مسلخاً عن مملكة أو أمة، عربية

كانت، أو سورية أو إسلامية). استحوذ هذا الصراع الجديد على طاقات اللبنانيين التي سُخرت كلها في تنفيذ أسبابه. هكذا طوع كل فريق التاريخ والجغرافيا والاقتصاد، لا بل اعتمد على الدين وعلمائه ليثبت صحة دعواته السياسية.

انقسم اللبنانيون، قبل لبنان الكبير، كما ظلوا منقسمين بعده. فهم اختلفوا حول ما يريدونه بديلاً عن نظام الإدارة. ذلك أن قسماً منهم فضّل الانضمام إلى المملكة التي دعا إليها الشريف حسين؛ وهي المملكة التي سيقوم الأمير فيصل بإعلانها للعرب أجمعين. أما القسم الآخر فعمل بمجد على الحفاظ على الكيان اللبناني وطناً مستقلاً وغانياً خوفاً من الذوبان في المد الإسلامي، وإن كان تحت إسم العروبة. وبعد إعلان الكيان الجديد اضطر الفريقان إلى تعديل كفاحهما للتماشي مع المتغيرات الجديدة. هكذا، سعى الفريق الأول إلى رفض الاستقلال في البدء وإعادة الإدماج مع سوريا حيناً، ومع العالم العربي أحياناً؛ ثم إلى دعم حركات التحرر العربي والقضية الفلسطينية وصولاً إلى تبني المقاومة المسلحة بمختلف تجلياتها ضد "أعداء العرب والعروبة"^{٥٠}. أما الفريق الثاني فسعى إلى الدفاع عن كل ما حققه من إنجازات، وأهمها ما تمثل بإعلان الكيان اللبناني المستقل. فقاوم كل الحركات الوحدوية قومية عربية كانت، أو سورية أو إسلامية ولم يتوب عن تحالفه مع كل من يدعم توجههم هذا، حتى ولو كان مصنفاً ضد العرب والعروبيين، وكل من يضمن له من المسلمين بقاء الكيان على طابعه الذي يريده له ويمكن للآخرين أن يعيشوا فيه وفقاً لشروطه^{٥١}.

اعتاد مسيحيو جبل لبنان قبل الثورة العربية الكبرى أن يكون لهم الرأي الأكبر في تقرير شؤون دولتهم وفي تجلياتها المختلفة. وهكذا كان من الطبيعي أن ينظروا إلى أي ثورة أو تحرك عربي يهدف إلى الوحدة، عربية كانت أم إسلامية، نظرة شك وريبة. فالوحدة سينتج عنها في أفضل الأحوال ذوبان للمسيحيين في مد عربي مسلم في أغليته الساحقة. ينتج عن هذا الذوبان غياب لأي تأثير مسيحي في الحياة السياسية، الأمر الذي ينعكس تراجعاً في مستوى معيشتهم وتراجعاً في نفوذهم وثرواتهم. نحا المسيحيون إذن، وأغليتهم من الموارد، منحى رفض إنضمام جبل لبنان إلى أي دولة عربية قد تنشأ، وبدأت المطالب باستقلال لبنان واعتباره كياناً منفصلاً عن الجسم المحيط به. بدأت هذه الأصوات تعلق مع تسرب معلومات حول نية بريطانيا في مساعدة الشريف حسين على إقامة مملكة عربية تضم لبنان إلى ما حوله من دول أخرى.

أمام هذا الواقع "هب الموازنة وأغلبية المسيحيين في لبنان معلنين رفضهم الإنضمام إلى أي دولة عربية كبرى قد يتم إنشاؤها. وفيما اعتمد مؤيدو حركة الشريف على معونة بريطانيا،

التفت القوميون اللبنانيون إلى فرنسا، حاميتهم التقليدية يلتصقون منها مساندتهم لضمان استقلال لبنان^{٥٢}. هذه المطالب لم تلق الأذن الصماء. فبعد أن تمكن الحلفاء من الوصول إلى دمشق وبيروت، سمحوا للمجلس الإداري في بعبدا بالاستمرار في مهامه. ولاحقاً، ولطمأنه الموارنة، صرح مساعد وزير الخارجية الفرنسية كولوندر أن "فرنسا إنما جاءت لتحمي أصدقاءها من الموارنة وتضمن مصالحهم"^{٥٣}.

الحقيقة أن الخوف من انخفاض نسبة المسيحيين لم يأت نتيجة القرار الفرنسي الوشيك بضم الملحقات. فقد بدأ عدد الموارنة بالتدهور ابتداءً من سنة ١٩١٢ نتيجة لعدة عوامل أهمها ظروف الحرب العالمية الأولى وما ترافق معها من حصار ومحاصرة وأحكام إعدام طالبت أهل المتصرفية وقضت على ربع عددهم (حوالي ١٠٠ ألف نسمة). من الأمثلة على هذا الواقع، انخفاض عدد بعض القرى المارونية في قضاء البترون بنسب تتراوح بين الـ ٤٠% والـ ٩٠% حتى كاد بعضها أن يشارف على الانقراض^{٥٤}. ليس من المستغرب، إذًا، أن يتخوف الموارنة من كيان لا يشكلون فيه أكثر من ثلث عدد السكان، بعد أن كانوا أقرب إلى الثلثين أيام المتصرفية. وهذا ما جعلهم يحسون بالحاجة إلى الأرثوذكس والكاثوليك ليحققوا معاً تفوقاً عددياً على المسلمين (يبلغ ٥٥% فقط)، بعد أن كانوا (أي المسيحيون) يشكلون أكثر من ٨١% من عدد السكان قبل ١٩١٢.

ترافق الاهتمام الفرنسي بالموارنة بتهميش للسنة مقروناً باستفزات متفرقة مست المسلمين عامة والسنة خاصة. فاعتبر دخول الفرنسيين وكأنه عودة للصليبيين بعد أن دحرم صلاح الدين باعتبار أنهم جاؤوا لإعلاء شأن الموارنة والتيل من المسلمين^{٥٥}. فالموارنة حولوا "لبنان" من جبل إلى كيان مستقل عن محيطه، إلى "رسالة" أسسها يسوع المسيح حين قصده أكثر من مرة. إنها ذهنية الاندماج بين المارونية ولبنان الفريد من نوعه ذي الخصائص المميزة. وما يميز لبنان هو ليس وجود هذه الخصائص بل مجرد الاعتقاد بوجودها^{٥٦}. هذا التميز الذي ما هو إلا إشارة على تمايزه عن بقية الدول المحيطة باعتباره البلد الوحيد الذي يحتوي على أكثرية مسيحية، على الأقل عند لحظة نشوئه. وهو تميز سيؤدي لاحقاً إلى العديد من الأزمات والحروب تنتهي كلها بتسوية تتمحور حول التميز أو انعدامه.

لم يكن من المستغرب أمام هذا الواقع من أن يتخوف المسلمون من الانتداب الفرنسي ويسعون بكامل قواهم إلى رفضه وتفضيل الوحدة عليه، مهما كان نوع هذه الوحدة. رفض السنة أن يكون ضم الاطراف إلى أراضي المتصرفية إجراءً نهائياً لأن من شأنه جعل سكان

هذه المناطق محكومين كأقليات بعد أن كانوا هم الأكثرية^{٥٧}. بالنسبة للطائفة السنية كان الحد الأدنى المقبول هو دولة عربية تضم سوريا ولبنان. ذلك أنهم أبدوا رفضاً للانتداب ورفضاً آخر للاستقلال أو الانفصال عن سوريا.

وكان أحد المصوم الكبرى التي تنبّه لها السنة متمثلاً في وعيهم للاختلال الديموغرافي، لصالح المسيحيين، في دولة لبنانية مستحدثة^{٥٨}. فالسنة كانوا الأكثرية في كل المناطق التي وجدوا فيها. وهم اعتادوا على مدى أكثر من ثلاثة عشر قرناً أن يكون الحكم بيدهم، لأهم من رعايا السلطان أو الخليفة أو الوالي.

لا شك أن المعطيات الديموغرافية قد لعبت دوراً هاماً في بلورة رأي السنة حول رفض الانسلاخ عن سوريا والانضمام إلى لبنان. فوفقاً لإحصاءات عام ١٩٢٢ ما كانوا ليشكلوا أكثر من ٢٠,٥% من عدد السكان (مقارنة بنسبة ٣٢,٧% للموارنة).

إلا أن تمايزاً ظهر بين أعضاء مجلس الإدارة، وأكثريته كما هو معروف من المسيحيين الموارنة، بين تيارين. دعا الأول إلى الاستقلال التام عن سوريا؛ أما الثاني، ففضّل الاستقلال النسبي شرط عدم تدخل أحد بمصر اللبنانيين والسوريين. وقد واجهت سلطة الإنتداب الفرنسي دعاة التيار الثاني بالإعتقال والنفي^{٥٩}. ما يعني أن الموارنة لم يكونوا جميعهم من دعاة الاستقلال التام ومن المرحبين بفرنسا، ولا اقصر هذا التأييد على الموارنة دون غيرهم من الطوائف المسيحية الأخرى. وقد ظهر هذا الأمر في مقررات مجلس الإدارة قبل أن يحل الجنرال غورو^{٦٠}. ويؤكد مسعود ضاهر على أن المطالبة بإقامة كيان لبناني مستقل، مسيحي الطابع، ما هو إلا نتيجة مطالبة رجال الدين الموارنة في إستعادة نفوذهم أيام المتصرفية.

لم يكن هذا الكيان ليولد لولا رغبة الفرنسيين في إضعاف سوريا عن طريق خلق كيان متعدد الطوائف، تسهل السيطرة عليه من خلال اللعب على التناقضات الداخلية التي تحكم العيش فيه^{٦١}.

وهذه التناقضات لم تنحصر بين المسيحيين والمسلمين بل هي امتدت لتطال بعض الطوائف داخل الدين الواحد. ففي نهاية عام ١٩١٩، وإثر الغارات التي قام به الفرنسيون على بعض قرى الجنوب، قام البعض من أنصار الملك فيصل بغارات على بعض القرى المسيحية. نتج عن هذه الهجمات أن أصبحت حماية القرى المسيحية وكأنها من مسؤولية الفرنسيين الذين وضعوا أمن هؤلاء على رأس مهامهم المعلنة في لبنان وسوريا. هكذا بدا فيصل وكأنه يرهّن أمن المسيحيين

بردة الفعل الفرنسية، فإما يحجمون عن مشروعهم للبنان وسوريا أو يتحملون مسؤولية ما يمكن أن يصيب المسيحيين من شذائد^{٦٢}.

عزف الفيصليون لحن "الفرق تسد" مع أهل الشيعة من جبل عامل إثر تلكو الوجيه العاملي كامل الأسعد عن تنفيذ طلب موجه من قبل قائمقام حاصبيا الشريفي بضرورة الاحتفال بتنصيب فيصل ملكاً على سوريا. أمام هذا التلكو عمدت إدارة فيصل إلى تمعش كامل الأسعد وفعلت دور قريه صادق الحمزة، الذي كان قائد جماعة مسلحة مرتبطة بمقاتلين عرب نأوشوا اليهود أكثر من مرة.

أثرت هذه المعاملة في وحدة أهل جبل عامل، حيث ضعفت صفوفهم. فأصبح قسم منهم مؤيداً لفيصل والقسم الآخر مناوئاً له^{٦٣}. استخدم الفرنسيون سياسة مشابهاً من خلال تفريق الشيعة عن السنة. صحيح أن الشيعة قاوموا الانتداب بشدة، إلا أنهم لم يكونوا شديدي الحماسة لفكرة الوحدة. فالوحدة ستؤبهم في بحر سني، قد يعيد إليهم ما قاسوه من اضطهاد أيام العثمانيين. وتبعت سلطة الإنتداب لهذا الواقع، فمنحت الشيعة المزيد من الحقوق، وخاصة في الفترة اللاحقة التي شهدت ولادة الدستور. ركز الفرنسيون اهتمامهم على التقليديين من الشيعة والمتمولين منهم وأهملوا المثقفين المنادين بالاستقلال، أو سعوا إلى تمعشهم وإسكات صوئهم^{٦٤}.

وكان موقف الطوائف الأخرى، وخاصة الدرروز والأرثوذكس، متقارباً مع الموقف السني. فالدرروز قاتلوا الفرنسيين. والأرثوذكس لم يكونوا من المرحبين بهم. تخوف الدرروز من مفهوم توسع الدولة مهما كان: دولة مستقلة عن سوريا أو متحدة معها. فهذا الواقع سيحولهم من الطائفة الثانية إلى أقلية صغرى لا يمكنها أن تؤثر في مجريات الأمور. أما الأرثوذكس فكانوا لا يزالون يأملون بوحدة عربية علمانية، يعاملون فيها كعرب وليس كأهل ذمة في دولة إسلامية. هذا بالإضافة إلى امتعاض أهل هاتين الطائفتين من المعاملة الخاصة التي حصل عليها للموارنة من قبل الفرنسيين^{٦٥}. فلموارنة على الصعيد السياسي هم خصوم الأمس القريب بالنسبة للدرروز، وهم خصوم الأمس البعيد على الصعيد العقائدي بالنسبة للأرثوذكس.

تمخضت المتغيرات المحلية والدولية بين أعوام ١٩١٨ و ١٩٢٠ عن مجتمع محكوم منذ اللحظة الأولى بصراعات ثقافية واقتصادية ارتدت أثواباً عدة: طائفية وقومية ومذهبية ولغوية.

تنبه الفرنسيون لهذه التناقضات واستغلوها لصالحهم، فأذكوها في بعض الأماكن وخففوها من حدتها في أماكن أخرى.

هكذا، أعلن الجنرال غورو، و"استجابة لتمنيات الإهالي المعبر عنها بحرية"^{٦٦} قيام دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول من عام ١٩٢٠. ضمت الدولة الجديدة، بالإضافة إلى أراضي المتصرفية، أفضية حاصبيا وبعبك وراشيا والبقاع (كانت تابعة لولاية بيروت) وما تبقى من ولاية بيروت وسنجقي صيدا وطرابلس بعد فصل بعض المناطق عنهما وإتباعها بكل من سوريا (دولة العلويين) وفلسطين^{٦٧}.

ولد لبنان الكبير بتقاطع المصالح الدولية مع التطلعات الداخلية لجزء من سكانه^{٦٨}، إلا أن الجنين لم يرض جميع الأطراف، لا بل لم يرض أغلب الأطراف. وهذا الاختلاف في وجهات النظر حكم الحياة السياسية والاجتماعية للبنانيين منذ ١٩٢٠ ولغاية اليوم. فشعب لبنان يتفق ويتكاتف وقت الشدائد الخارجية وينقسم ويتشردم عند حالات الهدوء والاستقرار. هذا الواقع جعل الكيان يعيش فترات من الحروب الأهلية الباردة التي تسخن تدريجياً إلى أن تشتعل أعمال عنف أو ثورة أو حرباً أهلية بين الحين والآخر.

أخذت هذه الانقسامات تظهر منذ قبل إعلان دولة لبنان الكبير متخذة أشكالاً عدة: عربيون مقابل لبنانيين (من دعاة الكيان اللبناني)، استقلاليون مقابل وحدويين، غربيون مقابل شرقيين، مناصرون للمقاومة الفلسطينية ومحاديثون (ثم معارضون)، معارضون وموالون لسوريا أو إيران أو مصر أو السعودية...

في خضم الانقسام الداخلي، بين مناوئ للانتداب وقابل به بهدف تأمين الاستقلال عن المحيط العربي، دخل متغير جديد إلى المعادلة اللبنانية، تمثل بمجرة وافدة مؤلفة من عشرات الألوف من الأرمن الذين غادروا أراضيهم في تركيا وأرمينيا هرباً من حملات التطهير العرقي التي قام بها الأتراك بحقهم. لقي الأرمن ترحيباً من اللبنانيين الذين يشاطروهم الإتماء المشترك للدين المسيحي بعد موجات الهجرة التي بدأت عام ١٨٩٤ إثر المجزرة الأرمنية الأولى، ثم تلاحقت أعوام ١٩١٥ إلى أول العشرينيات من القرن العشرين^{٦٩}.

وكان من الطبيعي أن تلقى الهجرة الأرمنية الوافدة ترحيباً من اللبنانيين المسيحيين، فقد رفع عدد الأرمن من نسبة المسيحيين في لبنان. هذه النسبة التي تراجعت لتصل إلى أقل من ٥٠% في بداية الثلاثينيات لو لم يتم احتساب أعداد الأرمن. هذه الهجرة لن تكون الأخيرة الوافدة إلى البلد، وكما سنرى لاحقاً تبعها هجرة أخرى، ولكنها من نوع مختلف، أعني بها هجرة الفلسطينيين ابتداءً من عام ١٩٤٨.

اللبنانيون مقسمون منذ البداية بين موالين ومعارضين، يتبادلون الأدوار تبعاً وفق مصالح الجماعات التي ينتمون إليها. هذا الإلتواء، الطائفي في أكثر الأحيان، يحكم الأفراد بالحفاظ على مصالح جماعاتهم. فالسنة رفضوا الإنسلاخ عن سوريا ذات الأكثرية السنية والإنضمام إلى دولة ذات أكثرية مسيحية. الموارنة رفضوا الإنضمام إلى سوريا حيث يفقدون تفوقهم العددي. إلا أن الوضع كان مختلفاً بالنسبة للشيعية: فمن الأفضل الإنضمام إلى دولة يتقاربون فيها عددياً من الطوائف الأخرى بدل أن يكونوا أقلية في دولة سنية. تشابه موقف الأرثوذكس مع وجهة النظر السنية. فقد فضل الأرثوذكس الإنضمام إلى سوريا بحيث يتحدون مع أبناء طائفتهم ليصبحوا الطائفة المسيحية الأكثر عدداً.

ما ذكرناه هنا هو الشكل المستتر للصراع، ففي الظاهر لم تكن الصراعات بمثل هذا السفور، إلا في حالة الحروب والمعارك. فالصراع مثلاً بين معارض للانضمام إلى الدولة العربية في سوريا، ومؤيد لهذا المبدأ اتخذ صورة القومية العربية مقابل القومية اللبنانية للتغطية على الصراع الإسلامي (السنّي أساساً) للمسيحي (الماروني على وجه التحديد). وفي تحليل أكثر عمقاً، يمكن تخطي منطق الصراع الديني العقائدي لنصل إلى جوهر وأساس الخلاف، ألا وهو الخوف.

ليس الخوف هنا من الآخر المختلف عقائدياً بل الخوف من الآخر المتفوق سياسياً كنتيجة لتفوقه العسكري؛ وهو التفوق الناشئ أساساً عن التفوق العددي. والتفوق السياسي، على ما اعتاد عليه اللبنانيون، يستتبع الرفاه الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

٦- ضبط الخلل بالميثاق

لم يقيم اللبنانيون في فترة ٢٣ عاماً امتدت بين إعلان لبنان إلى الاستقلال بأية خطوة تذكر لإزالة هذا الخوف. بل اكتفوا بعقد تحالفات ظرفية لمواجهة أمر طارئ. هنا، بالمناسبة، يمكن ذكر تحالف حزبي النجادة والكتائب إبان معركة الاستقلال عام ١٩٤٣. كانت هذه التحالفات نتيجة ما اصططلح على تسميته بالميثاق الوطني الذي كرس تقاسم السلطة بين المسلمين والمسيحيين^{٧٠}.

صحيح أن الميثاق تضمن الأمل في الوصول إلى دولة حديثة لا تفرقة فيها بين أبنائها من خلال ما أفصح عنه رياض الصلح بأن إلغاء الطائفية، وليس الطائفية السياسية فقط، سيكون "ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان"^{٧١}، وما قاله بشارة الخوري في معرض انتقاده

للدولة اللبنانية الميثاقية أنها لم تكن أكثر من "دولة الطوائف المستقلة والتعايشة على أرض واحدة"^{٧٢}. إلا أن الأمل لم يطل إحياءه في النفوس. ولا الأمر تحقق في أي جزء منه حسب ما كان يطمح الطامحون. فكل من في منصبه كان يعمل على تحقيق مصلحة أبناء طائفته، إذا لم يقتصر الأمر على مصلحته فقط. من هنا تأتي أهمية كونه "مثلاً للطائفة"، بمعنى أن مسؤوليته منبثقة من انتمائه لطائفة محددة.

عام ١٩٣٢ ظهرت متغيرات عدة ساهمت في تبدل بعض المعطيات على أرض الواقع. فالسنة أصبحت أكثر تقبلاً للواقع اللبناني، وبالتالي لفكرة الكيان اللبناني، كدولة عربية تسبق، مرحباً، الوحدة العربية. هذا التغير لم يأت بالصدفة. فقد جاءت الإحصاءات التي قامت بها سلطة الانتداب لتؤكد ما كان يخشاه الموارنة: الأغلبية المارونية لم تعد راجحة. المسيحيون (من ضمنهم الموارنة) يشكلون ٥٤% فقط من مجموع السكان الذي ازداد عددهم ليصل إلى ٨٤٠ ألف نسمة بينهم ٤٠٥ آلاف من المسلمين.

أمام هذا الواقع، قام عدد من غلاة الموارنة بتقديم عريضة إلى الفرنسيين تمنى عليهم إجراء تعديل على الكيان، بحيث تصبح طرابلس مدينة مفتوحة يأخذ للمسيحيين فيها الجنسية اللبنانية. أما المسلمون فيحصلون على الجنسية السورية. من شأن هذا الإجراء أن يحذف ٥٥ ألف مسلم من مجموع السكان. بالإضافة إلى ذلك، يمنح الجنوب حكماً ذاتياً، الأمر الذي يقلل عدد المسلمين ١٤٠ ألف نسمة. بناءً على هذا الاقتراح ترتفع نسبة الموارنة إلى ٨٠% من عدد السكان.

تنبه الموارنة وغيرهم من اللبنانيين إلى أهمية التغيرات الديموغرافية في التأثير على شكل مجتمعهم، لدرجة أن البعض منهم كان مستعداً للتقليص من حجم الدولة، الصغيرة أصلاً، ليعيش في مجتمع تكون له الغلبة العددية فيه^{٧٣}. أما تفصيل الأرقام الناتجة عن الإحصاء فسنعتمد على ما قدمه كل من فواز طرابلسي ويوسف كراج:

- عدد الموارنة ٢٢٦,٣٧٨ (نسبتهم ٢٨,٨%)، أرثوذكس ٧٦,٥٢٢ (نسبتهم ٩,٨%)، الكاثوليك ٤٦,٠٠٠ (نسبتهم ٥,٩%) ومسيحيون من مختلف الطوائف ٥٣,٤٦٣ (نسبتهم ٦,٨%) مما يجعل مجموع المسيحيين: ٤٠٢,٣٦٣ ونسبتهم ٥١,٢%.
- عدد السنة ١٧٥,٩٢٥ (نسبتهم ٢٢,٤%)، عدد الشيعة ١٥٤,٢٠٨ (نسبتهم ١٩,٦%)، عدد الدرزي ٥٣,٠٤٧ (نسبتهم ٦,٨%) مما يجعل مجموع المسلمين ٣٨٣,١٨٠ ونسبتهم ٤٨,٨%^{٧٤}.

أما عدد المقاعد النيابية، ونسب توزيعها بين الطوائف اللبنانية فقد بلغت: ٣٣% للموارنة، ١١% للأرثوذكس، ٥٥% للروم الكاثوليك، ١,٨% للأرمن و٠,٩% للأقليات. ما يجعل مجموع نسبة المقاعد المسيحية: ٥٥%. ونسب مقاعد المسلمين: ٢٠% للسنّة، ١٨,٢% للشيعة، ٧,٣% للدروز، أي ما مجموعه ٤٥% من أصل ٥٥ مقعداً وفقاً لقاعدة ٦/٥^{٧٥}.

لم تنته التناقضات اللبنانية الداخلية مع انتهاء الانتداب، بل على العكس، كانت تنتهز الفرص الموازية لتعود وتظهر على السطح. ففي الفترة الممتدة بين ١٩٤٣ و١٩٥٨، ظهر العديد من التحولات التي ساهمت في تعقيد الأمور على الساحة اللبنانية. من إعلان دولة إسرائيل إلى جولتين من الحروب العربية الإسرائيلية، مروراً بثورة الضباط الأحرار في مصر.

افترنت هذه المتغيرات الخارجية بتلك التي تتنازع المجتمع اللبناني، وخاصة لجهة الصراع التقليدي على السلطة، وإن اتخذ طابعاً ديمقراطياً حديثاً. فمع رحيل الرئيس بشارة الخوري إثر حركتي الاعتصام والعصيان واسعي المدى، وصل الرئيس كميل شمعون ليحكم مدة ست سنوات تميزت بالإعلاء من شأن الاقطاعيين القدامى - الرأسماليين الجدد^{٧٦}. هذا بالإضافة إلى النفور الذي تولد عند العديد من الزعماء التقليديين بسبب الطريقة التي اتبعها الرئيس شمعون في تعامله معهم حيث "كانت الخطوة السياسية الأولى التي اتخذها الرئيس الجديد هي القطيعة مع شريكه السابق في الجبهة الوطنية الاشتراكية، كمال جنبلاط"^{٧٧}.

تفجر هذا النفور في ثورة ١٩٥٨ التي اتخذت طابعاً شبه طائفي وإن كانت تحت عنوان النضال العربي ضد الاستعمار نظراً للتمفصل المتين بين الدين والسياسة في لبنان.. وانتقلت الرئاسة إلى اللواء فؤاد شهاب في السنة نفسها، وحاول جاهداً أن يزيل أسباب التنافر بين اللبنانيين من خلال العمل على إزالة التفاوت الاجتماعي والمناطقي.

هكذا، وبناءً على توصيات بعثة إرفد، بدأ العمل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالإضافة إلى العمل على بناء بنية تحتية تصل إلى جميع المناطق اللبنانية وإقامة العديد من المدارس وغيرها الكثير من الخدمات الاجتماعية.

لم تبق الفترة الشهابية على زخمها مع الرئيس الحلو. فقد بدأت تسخن تدريجياً إثر الجمر المستتر تحت رماد الساحة اللبنانية. ذلك أنها شهدت ازدياداً لأعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين تم النظر إليهم من قبل قسم من اللبنانيين باعتبارهم خطراً محدقاً بمستقبل لبنان "الرسالة". فعوملوا على أنهم ضيوف موقتون في صيغة إقامة شرعية. وحددت لهم الأعمال والمهن التي يمكنهم

وفي السياق العام للعلاقات اللبنانية الفلسطينية برز مفهوم التوطين ليضاف إلى المصطلحات اللبنانية التي تندرج ضمن خانة "المصطلحات الأشد خطورة". فمنح الجنسية للفلسطينيين أو توطينهم، على غرار ما حصل مع الأرمن في بداية القرن، هو زيادة عددية هائلة لإحدى الطوائف مقابل الطوائف الأخرى.

كانت هذه المسألة أساساً لكل التحركات السياسية للأحزاب المسيحية فيما بعد، وخاصة بعد اتفاق القاهرة، حيث بدأت الأحزاب المسيحية تدرب محازبيها عسكرياً تحسباً لأي "مخطط" يحضر للبنان.

المخطط هذا، في وجهه الظاهر، سياسي. أما في المستر فهو ديموغرافي: زيادة عدد المسلمين في لبنان، من خلال توطين الفلسطينيين، الأمر الذي يخلق غلبة عددية للمسلمين. هذه الغلبة العددية تعني تراجع صلاحيات المسيحيين للنصف في أحسن الأحوال. إلا أن "المخطط" قد يعني أيضاً تهجير المسيحيين من لبنان ودفعهم باتجاه دول أخرى. إنه الخوف إذاً من انتهاء لبنان المسيحي.

لم تكن الإحصاءات السكانية واضحة بهذا الشأن. فهي وإن أكدت في بداية الثلاثينيات ارتفاع نسب المسيحيين (وتراجع الموارد)، إلا أن الإحصاءات السكانية الشاملة باتت شبه محرمة في لبنان. وتعتبر هذه الإحصاءات الوسيلة العملية الوحيدة لمعرفة نسبة كل طائفة بشكل دقيق. وبما أن الفرنسيين تحججوا بنتائج تعدادات ١٩٢١ و ١٩٣٢ ليبرروا تسليمهم للموارد أكثرية أمور السلطة^{٧٨}، فما المانع أمام الطوائف الأخرى ليزيدوا أعدادهم من أجل المطالبة بمساواتهم بالموارد أو بالتفوق السلطوي عليهم؟ كان هذا سبباً لرفض المسيحيين إقامة أي تعداد، إلا إذا شمل المغتربين على اعتبارهم مواطنين لبنانيين^{٧٩}.

٧- خلاصة

بناء على هذا الواقع، اقتصرَت الأبحاث والدراسات على العينة منها، واهتمت أكثريتها بإظهار الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان. إلا أن هذه الدراسات أعطت فكرة واقعية عن خصائص السكان، فأظهرت تراجعاً عددياً مستمراً للمسيحيين في مقابل ارتفاع أعداد

المسلمين.

لقد تبين سابقاً، وبكل وضوح، السبب الأساسي في تراجع أعداد المسيحيين وهو الإنخفاض في الخصوبة وأعداد الأولاد عندهم. تكفي هذه الأرقام للتعرف على مدى تدهور أعداد المسيحيين، فهم وإن استمروا بالازدياد، فإن المسلمين يتزايدون بمعدل أكثر من ١ عنهم. ما يشكل نسبة تفاوت بين ٢٠ و ٣٠%. أي أن ازدياد المسلمين هو أكثر بـ ٢٠-٣٠% من ازدياد المسيحيين.

انتهت فترة الثمانينيات ومعها الحرب اللبنانية مع اتفاق الطائف في أيلول ١٩٨٩. فكرس الاتفاق، من خلال تعديل الدستور، مبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين. ورفع عدد مقاعد المجلس النيابي إلى ١٠٨ مقاعد، ثم إلى ١٢٨ مقعداً توزعت بين الطوائف اللبنانية مع لحظ بعض المقاعد لبعض الأقليات^{٨٠}.

لم يرض جميع اللبنانيين عن هذا الاتفاق، وخاصة لما تضمنه من تقليص صلاحيات منصب رئاسة الجمهورية وإسنادها، بالمبدأ، لمجلس الوزراء مجتمعاً. ولكن التحجرة أثبتت سهولة أن يتمكن رئيس مجلس الوزراء من السيطرة على هذه الصلاحيات إذا تمتع بالنفوذ والسطوة اللازمين لهذا الأمر. لذلك شهدت المرحلة اللاحقة للطائف نوعاً من الفدرلة غير المعلنة من خلال اختصار المؤسسات الدستورية بأشخاص الرؤساء الثلاثة^{٨١}. وقد دخل، منذ ذلك الحين، مفهوم الترويكاً قاموس السياسة اللبنانية^{٨٢}.

لم تخل الفترة اللاحقة للطائف من الاضطرابات، بدءاً مما تعرض له أنصار المعارضة المسيحية من التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، مروراً بالأعمال العسكرية الاسرائيلية في سنوات ١٩٩٣، ١٩٩٦، ٢٠٠٦. هذا بالإضافة إلى الاضطرابات التي حصلت بعد مواجهة الجماعات الأصولية السنيّة في منطقة الضنية عام ٢٠٠٠، وأحداث مخيم نهر البارد عام ٢٠٠٧، في شمال لبنان.

إلا أن أخطر هذه الأحداث تمثل في المواجهة الخطيرة التي عصفت بلبنان في ٧ أيار ٢٠٠٨، واستمرت عدة أيام كادت أن تؤدي بالسلم الأهلي المش. ويمكن أن ترد أسباب هذه الأحداث إلى ما حصل من انقسام خطير، لبس اللباس المذهبي، بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥ والحرب الاسرائيلية على لبنان في تموز ٢٠٠٦. أكدت كل هذه المعطيات هشاشة الوضع اللبناني القائم على الترابط بين الطائفة وعددها، من جهة؛ ومقدار النفوذ السياسي الذي تتمتع به، من جهة أخرى.

هنا يبرز الهاجس المسيحي الذي يتمثل في إمكانية أن يخسر المسيحيون موقعهم التاريخي في لبنان إن كان على مستوى الرئاسة، أو على مستوى آخر من المناصب العليا، الادارية

والعسكرية. أما الطوائف الأخرى، فهي لا تقل حذراً عن المسيحيين. ويتعزز هذا الواقع بسبب غموض المعطيات الديموغرافية حول عدد سكان كل طائفة. وكان الإحصاء السكاني في لبنان موضوع محرم لا يمكن لأحد أن يخوض غماره. لهذا أتى الرفض العام لمشروعات طرح بعض التعديلات على بنية النظام الطائفي، مثل مشروع الزواج المدني الاختياري ومشروع إلغاء الطائفية السياسية، ليؤكد خوف الطوائف وحذرهما.

كل ذلك يدل على أن لبنان لم يصل إلى مرحلة الثقة بعد. وهي المرحلة التي يثق بها أبناء طائفة ما بأبناء الطوائف والمذاهب الأخرى. تعتبر هذه الثقة الخطوة الأولى على طريق إلغاء الطائفية ودمج أبناء الوطن في مفهوم المواطنة المبنية على أسس المجتمع الحديث، أو ما يمكن أن يطلق عليه اسم المجتمع المدني، والدولة الحديثة، كبديل عن المجتمع الأهلي المحكوم بالاعتبارات الأولية للانتماء، والدولة المحكومة بالنظام الطائفي. إنما الثقة الممنوحة لأبناء الوطن الواحد لتولي مقاليد الحكم بغض النظر عن انتمائهم الطائفي، أكانوا من طائفة كبرى أو أبناء أصغر الأقليات. ولن يبصر هذا المبدأ النور قبل التخلص من منطق الأعداد التي تعتبر، وكما يشير تعريفها، متغيرة وليست ثابتة؛ والتخلي عن منطق الغالب والمغلوب، والتوجه إلى منطق العمل كأبناء مجتمع واحد ودولة واحدة، يتشاركون الوطن نفسه، والتخلي عن كل الأفكار التي تناقض هذا المفهوم.

الفصل الرابع

التحولات الديموغرافية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

في غير مكان فلع الانسان الأرض، أما في لبنان فقد صنعها

ديفيد إركهارت

البحث في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للعائلات في لبنان يقتضي، أولاً، التعرف إلى الظروف التي أدت إلى تموضع هذه العائلات وحرّكهم في ربوع الجبل اللبناني، وفي سواحله، والعلاقات التي نشأت من خلال هذا التموضع والحركة، على امتداد سنين طويلة؛ علاقات فيها التقارب والتباعد، الاستقرار والمناوشات العسكرية التي وصلت أحياناً إلى مستوى الحروب الطاحنة. دفعت هذه المناوشات والحروب إلى حراك جغرافي وتحجير قسري لا يزال أثره حتى اليوم. فعملية التغير الديموغرافي في لبنان، هي تلك التي لا يمكن الفصل فيها بين العامل الاقتصادي - الاجتماعي من جهة؛ والعامل القبلي - العائلي بالإضافة إلى العامل الديني، المذهبي - الطائفي، من جهة ثانية.

١ - التأثير الاجتماعي - الاقتصادي على الحركة السكانية

من البديهي القول أن حركة السكان في أي بلد من البلدان، وفي أي زمان تتأثر بالعلاقات الاجتماعية، من حيث هي أنماط تبادل وتعاون على صعيد الممارسة العملية للحياة اليومية، وعلى مستوى علاقات الانتاج التي يتيحها نمط الحياة الاقتصادية السائد. والنظام الاجتماعي الاقتصادي هو الذي يعطي للحياة اليومية استقرارها، فضلاً عن ديناميتها، سيما لناحية التغير في حركة السكان. وهذه الحركة تتأثر بعدة عوامل، منها: الزيادة أو النقصان في الفارق بين المواليد والوفيات. وهذا الفارق مرتبط بدوره بدرجة التقدم الصحي الملازم للتقدم الاجتماعي - الاقتصادي. وفي حال التناسب بين الزيادة السكانية، والنمو الاجتماعي والاقتصادي، يوصف المجتمع بالازدهار، وتظهر عليه علامات التقدم والرفاه الاقتصادي،

والانفتاح الاجتماعي. أما في حالة عدم التناصب، فتزيد الهوة بين حركة السكان المتصاعدة أو المتناقصة، والوضع الاجتماعي الاقتصادي، فينعكس ذلك تلقياً في الأوضاع، تقهقراً في النمو، أو زيادة فيه. فيسعى المجتمع إلى معالجة أوضاعه بنفسه، ورسم سياسات تنميته. وتأتي المعالجة عن طريق إعادة توزيع الانتاج، أو بالنزوح والهجرة للتفتيش عن مصادر أخرى للعيش. ويمكن لمحاولات الإصلاح هذه أن تطال المهاجر أو النازح بالإضافة إلى الأهل المقيمين، كما يمكن أن تكون سبباً مباشراً لزيادة الهجرة والنزوح، ما يؤثر على الحركة السكانية بشكل لا يمكن فيه لزيادة الولادات أن توازنها.

١-١ - نمط الانتاج والحركة السكانية

عرف لبنان الحالي، سهلاً وجبلاً، وداخلاً، علاقات انتاجية متشابكة ورثها العثمانيون عن المماليك. ولم تعد هذه العلاقات نظام المقاطعات التي يديرها مقاطعيون، ويؤدون بموجب هذه الادارة، ما يتوجب عليهم من ضرائب مختلفة تجبي من فلاحين يرتبطون بموجب نظام اجتماعي اقتصادي مع مسؤولي المقاطعات وإداريها، ومن ثم مالكيها. يؤدي الفلاحون الضرائب بموجب هذا الارتباط مقابل الحماية وتأمين وسائل العيش، وبحسب العرف والتقليد، مع كل ما يتبع ذلك من علاقات غير متكافئة بين الأطراف المتعاقدة.

لم يختلف جبل لبنان في هذا التوجه عن بقية الولايات، من ناحية العلاقة بين السلطة المركزية التي تؤمن "الحماية" وسلطة الأطراف التي تقع عليها مسؤولية تغذية بيت المال المركزي بالأموال المتأتية من الضرائب المفروضة على الفلاحين. من هنا، كان التركيز على الولايات بما فيها من إيالات ومقاطعات، وعلى المقاطعات بما فيها من نواح، في تسلسل هرمي دقيق، من أجل تأمين أقصى ما يمكن من الموارد المالية. فليس من المستغرب القول أن التنظيم العسكري والإداري للعثمانيين، والمماليك من قبلهم، أتى لخدمة التنظيم المالي والضريبي في هاتين الدولتين.

١-٢ - نظام الالتزام

أبدعت الادارة العثمانية نظام الالتزام لتغذية بيت المال في السلطنة. والالتزام يقضي بدفع ما يتوجب على المقاطعة مسبقاً، على أن يستوفي المقاطععي أمواله، وما يزيد عليها. وهذه الزيادة ربما تكون أضعافاً مضاعفة. فمتولي جمع الضرائب ومساعدوه لهم مطلق الحرية في تحديد كميتها وأوقات جبايتها. أما حد الزيادة فما هو إلا قدرة الفلاحين، الفعلية، على الدفع وإيفاء

فأوجد هذا التوجه علاقة مثلثة الأطراف، قوامها المال، وآليتها الالتزام بما هو مقرر، وأطرافها مرتبة على الشكل التالي: الفلاح--->المقاطعي<---السلطان. أما المقرر فيحدده طرفان من المعادلة: ما تقرره السلطة المركزية، وما يزيد عليه المقاطعي الوسيط، باعتباره صلة الوصل بين الباب العالي والفلاحين. وليس على الطرف الأضعف في المعادلة إلا الإذعان الذي لا يفرغ جيوب الفلاح فحسب، بل بالإضافة إلى ذلك، يسهم في زيادة نفوذ المتولي، في حسابات المقاطعي، وبالتالي يزيد من قوة المقاطعي في سجلات السلطة المركزية، وفي تراتب الأولويات^١.

مثل الفلاح الحلقة الأضعف في هذه المعادلة، وما كان عليه إلا القبول. وغط حياة الفلاح قائم على الزراعة، ولا مورد له سوى العمل في الأرض. إلا أن الأرض ليست له، فملكيتها للسلطان الذي يعين من يشاء بالتولية عليها، لقاء ما يتوجب عليه من مال. وبالتالي يصير العمل في الأرض جزءاً من العلاقة المركبة التي تجمع الفلاح بالمتولي، منها التبعية الكاملة، والطاعة الكاملة، والارتباط الكامل، في شتى أمور الحياة، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. من هنا، ومن هذه العلاقة، كان يقيّم كل متولي، وعلى هذا الوزن، كانت تقدر قيمته السياسية، محلياً ومركزياً.

لم تختلف نظرة الدولة، مملوكية كانت أو عثمانية، إلى الولايات والمقاطعات، إلا من حيث قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المالية. والإيفاء هذا، هو الذي يقرر قرب هذه الولاية أو تلك من مركزية القرار، وهو ما يمنح الولاية بعضاً من مقومات اتخاذ القرار على الصعيد المحلي أو الإقليمي الضيق^٢. وكثيراً ما كانت تتدخل السلطة المركزية وتوقف من يتعدى المقبول عند حده، عزلاً أو نفيًا، أو قتلاً. ويمكن أن نقدم أمثلة كثيرة على هذا التدخل في إمارة الجبل، الذي لم يسلم منه أهم من تولى هذه الإمارة من المعنيين والشهابيين^٣.

١-٣- تحسين الوضع الاجتماعي-الاقتصادي

أدرك الأمير فخر الدين المعني الثاني أهمية تحسين الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للجبل، في الوقت الذي كانت فيه بقية المقاطعات العثمانية تعيش حياتها الرتيبة التقليدية من حيث المعاش والسياسة ونمط الانتاج. فاطلع لدى زيارته توسكانا في إيطاليا، على أساليب الزراعة الحديثة وعلى أهمية ما يمكن أن تقدمه هذه الزراعة من محاصيل. كما اطلع على نمط الحياة الغربية

وطرق العيش فيها. فأراد أن يطبق ما رآه وعائشه، وخصوصاً ما يتعلق منها بالزراعة لما يمكن أن توفره من زيادة في الانتاج^٤، وما يمكن أن ينشأ عنها من تجارة مثل الحرير والمواد الاستهلاكية التي تستهوي الغربيين، من ناحية، وتساهم في إراحة الفلاح والمتولي مادياً، وتخفف من ثقل الضرائب والالتزامات المالية، من ناحية ثانية.

كان الأمير المعني رائداً في استشراف أهمية تحسين مستوى المعيشة ودوره في استقرار الفلاح المادي، وفي تقدمه الاجتماعي. إلا أن عين السلطنة الساهرة على استمرارية الاستقرار السياسي والمالي، والقادرة على إحباط أي محاولات للانفصال أو للاستقلال، استشرفت في مطاعم فخر الدين محاولة لانفصال مستقبلي عنها. فلم ترك له مجال الاستمرار في سياسته هذه، فأحبطتها، وقضت على مطاعمه العمرانية بالقضاء عليه.

إلا أن التوجه للمعني أثر بشكل مباشر في حركة السكان في الجبل، بالإضافة إلى سياسة الانفتاح والتسامح التي نشأ عليهما الأمير المعني في غايات القرن السادس عشر والثالث الأول من السابع عشر، كنتيجة لتربيته وتعامله مع الموارنة من آل الخازن وآل حبيش في مناطق كسروان بعد نزوح الشيعة عنها، وهذا ما ستأتي على ذكره لاحقاً. أثمر هذا التوجه نمواً اقتصادياً متتابعاً من زراعة التوت وتربية دودة الحرير، بالإضافة إلى الأساليب الزراعية الحديثة؛ وهذا الانفتاح الذي لحظه أعيان الجبل وعامته، شجعا (التوجه والانفتاح) سكان المناطق الشمالية من الجبل، وخصوصاً الموارنة، على النزوح جنوباً إلى مناطق الدرزي. ذلك أن هؤلاء كانوا يعيشون حياة شديدة القساوة متأتية من وعورة جبالهم وقلة خصوبة أراضيهم التي استصلحوها من جراء نحتهم في الجبال والصخور لإنشاء الجلايلي المعتمدة في زراعة الأشجار المثمرة، وخصوصاً تلك التي يناسبها المناخ البارد^٥.

وعمل الموارنة في مناطقهم الجديدة بجد واجتهاد في فلاحه الأراضي وزراعتها حتى تفوقوا على أقاربهم من الدرزي أصحاب الخبرة في هذا المجال^٦. وبيع منهم الكثيرون وتقدموا على موارنة الشمال بالخبرة والتراكم المادي وامتلاك الأرض وبناء البيوت الفخمة. وصار ينظر إلى هؤلاء على أنهم المقدمون الجدد الذين أول ما ظهروا في منطقة بشري وجبتها. ولم يصل الشهابيون إلى الحكم في جبل لبنان إلا وكان من النادر أن تخلو قرية في المتن والشوف وجبال كسروان من الاختلاط الماروني - الدرزي. وهذا الاختلاط الذي بدأ محبباً ورمزاً للانفتاح بين أهل الجبل سيوقعه في مشاكل واضطرابات وقلقل وحروب أهلية ذهب ضحيتها الآلاف.

وصل الاختلاط الطوائفي في جبل لبنان إلى أوسع مدى مع سياسة الانفتاح

والتسامح المعتمدة في الإمارة المعنية. وانتج ازدهاراً اقتصادياً قلما وصلت إليه مقاطعة عثمانية أو ولاية.

إلا أن هذا التوجه بدأ بالتقهقر مع النهاية المأساوية للحكم المعني، وبدايات التفرد بالسلطة التي انتهجها الأمير بشير الثاني الذي كان قد عانى من تدخل الولاة العثمانيين في شؤون الإمارة، عزلاً وتعييناً، مع كل ما يترافق مع ذلك من عدم استقرار وحاجة ماسة إلى المال من أجل إرضاء السلطات المحلية والمركزية؛ وما نتج عن ذلك من تدخلات خارجية تجاوزت السلطات المحلية لتصل إلى السلطات المنفصلة، أو محاولة الانفصال، من محمد علي في مصر إلى ضاهر العمر في فلسطين وجانبولاد في حلب^٧.

يعتمد مسعود ضاهر على وثائق القنصلية الفرنسية لليبى ما نتج عن الاختلاط السكاني في الجبل إبان حكم الشهابيين، فتظهر أن الخارطة السكانية بدأت بالتغير إنطلاقاً من منطقة كسروان، وخصوصاً بعد حملات المماليك على الشيعة والدروز والنصيريين، ليحل محلهم جماعات سكانية قادمة من الشمال، وهم من الموارنة الفلاحين الذين ارتقوا من جراء عملهم الزراعي. "وحتى الزعامات المقاطعية المسيحية التي ظهرت لاحقاً في القرن التاسع عشر، كآل الحازن وغيرهم، كانت زعامات فلاحية تركزت في مقاطعاتها فسيطرت على مساحات شاسعة من الأراضي ونالت التزام ضرائبها بإشراف المير المقاطعي الشهابي"^٨. ويشير تقرير آخر إلى انقسام السكان طائفيًا، حسب المناطق، إلى موارنة من نحر الكلب إلى طرابلس، ودروز وموارنة من نحر الكلب إلى الجبال المحيطة بصيدا. ومركز سكن المتأولة من الجبال المحيطة بصيدا حتى عكا. وعلاقات هؤلاء بالباب العالي العثماني مقتصرة على دفع الضرائب، و"لا يعتبرون أنفسهم معنيين إطلاقاً بمصير الدولة العثمانية. إنهم يتبعون زعماءهم مباشرة. ولا يعرفون (أي شيء) إلا عبر هؤلاء الزعماء"^٩.

تقدم هذه التقارير معلومات مفصلة حول المقاطعات التابعة بالالتزام للإمارة الشهابية أو ولاية طرابلس، ما يعني أن هذه الإحصائيات وضعت من أجل حسن سير العمل في جمع الضرائب إما باستقلال الإمارة عن الولاية، أو بالتنسيق فيما بينهما. وقد جاء في تقارير ١٨١٢ (كما مثال عام ١٨٥٦ الذي ظهر في الفصل الأول)، أن عدد سكان مدينة طرابلس ١٤,٩٠٠ نسمة، منهم مئة من اليهود، ومئتان من الموارنة، و٢,٧٠٠ من الأرثوذكس، و٩,٠٠٠ من السنة، و٨٠٠ من الأشراف الذين ينتسبون إلى الرسول، وسكان الميناء ٣,٠٠٠. وأهم ما جاء في بعض هذه التقارير ذلك التواصل بين موارنة الجبل في الشمال ومدينة طرابلس عن طريق النزوح

الشتوي للموازنة الرعاة نحو طرابلس، فيسكنون في المغاور المحاذية لنهر أبو علي أو في البيوت المحصورة بجوار المدينة^{١١}. وإلى الشمال من طرابلس مقاطعات المنية والضنية التي تسكنها أغلبية إسلامية تحت زعامة آغا. والضنية منطقة غنية بالأشجار المثمرة وخشب البناء. وتجارة الثلوج التي تنقل صيفاً إلى طرابلس لصناعة المرطبات. وملتزم ضرائبها آغا من آل رعد^{١٢}.

كما يذكر مسعود ضاهر العديد من الأرقام التي تقدر عدد سكان الإمارة الشهابية المذكورة في التقارير الفرنسية وفي الدراسات التي ظهرت في بلدان أجنبية عديدة، وهي تتراوح بين الرقمين ٢١٠ آلاف و ٢٦٠ ألفاً، وهذا ما تم تفصيله في الفصل الأول. ويستخلص ضاهر من هذه الأرقام المتفاوتة عدة ملاحظات منها: لا علمية التقديرات واعتبارها في كل الحالات إشارة على تفجر مشكلة اجتماعية سكانية ناشئة عن أعداد بشرية كبيرة في رقعة صغيرة. واعتماد شبه كلي على إنتاج زراعي مرتحن للخارج (الحرير كأهم منتج زراعي)، ما يعني في حال كساده انتشار مجاعة لا تبقى على أحد، وخصوصاً في حال سد المنافذ، أو توتير العلاقات مع المناطق الساحلية والسهلية المجاورة^{١٣}.

١-٣-١ - التغير الديموغرافي

كان مبعث الحركة السكانية المعاكسة سياسياً في الأساس، انعكس على الوضع الاجتماعي والاقتصادي. ولكن أهميتها تكمن في اختلال التوازن الدرزي الماروني في الجبل ورجحان الكفة الديموغرافية للموازنة مع تعاضم ملكيتهم الزراعية ونموهم الاقتصادي والاجتماعي مقابل ضعف في الامكانيات الدرزية الناشئ عن نزوحهم والتخلي القسري عن أراضيهم، وقلة اعتبارهم السياسي بعد تشتت شملهم ومقتل زعيمهم بشير جنبلاط. وما نشأ عن ذلك كله من تكتلات وقفت مع بشير والمصريين أو ضدهما، بحيث كان الدرزي رأس الحربة في تكتلات الضد^{١٤}.

حمل لبنان الجبل عبء هذه التكتلات إلى أن وصل الأمر إلى مواجهات دامية، لم تأت على عدد كبير من السكان فحسب، بل وصلت أيضاً إلى تدمير قرى بكاملها وتهجير سكانها وتغيير الكثير من معلمها الديموغرافية. ووصلت إلى حدود الفرز السكاني الصريح بما يتناسب مع الأثرية السكانية المنتمية إلى هذه الطائفة أو تلك. وأكثر ما أصاب هذا الفرز الدرزي والموازنة. وأكثر ما أصاب الخلل توزع الملكيات والحيازات العقارية بين الدرزي والموازنة. ولمصلحة الموازنة. الأمر الذي أشعل فتيل الحرب الطائفية عقب إلغاء إمارة الأمير بشير ودخول

لبنان الجبل، ومن ثم لبنان الكبير والاستقلال، في أتون المنازعات الطائفية الباردة حيناً، والحامية أحياناً أخرى، والمستمرة حتى أيامنا هذه. وهذا ما سيأتي ذكره لاحقاً.

ما أصاب لبنان الجبل من خلل ديموغرافي، وتقهرق على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وتوتر على المستوى الطائفي، كان موضوع تحليل وتفسير للكثير من الكتابات التاريخية والسوسولوجية التي أعطت لهذه الفترة من تاريخ الجبل الاهتمام اللازم. كما أعطتها الاهتمامات السياسية العملية ما تستحق من الاهتمام أيضاً بدءاً بنظام القائمقامية، الوليد غير المكتمل الناشئ عن التوافق العثماني-الدولي، مروراً بمجازر ١٨٦٠، ووصولاً إلى نظام المتصرفية.

ما نشأ عن ذلك كله أفقر الجبل، وأوجد نغماً جديداً من التعامل على مستوى العلاقات في الداخل، مبنياً على أساس الانتماء الديني والطائفي بحمي القانون، وبموجب حصص وبنود تعامل لم تكن موجودة بشكلها ومضمونها القانونيين.

من هذه الوثائق ما تم ذكره أعلاه، ومنها ما يتكثف ويتوسع في تحليل أوضاع الجبل وعقد الاحصائيات التي عليها أن تساعد في رسم وتحقيق ما يمكن أن يكون عليه النظام الجديد حسب ما تراه القنصلية الفرنسية، منبع هذه الوثائق، وحاملة الوجهة السياسية الفرنسية التي يعبر عنها القنصل، أو يديرها في الشكل الذي يراه مناسباً.

يجيد ظاهر تحليل هذه الوثائق، وذلك لناحية استخدامها في ما يبين الأسباب الكامنة والظاهرة لتفجر الحرب الطائفية في الجبل بعد إعلان نظام القائمقاميتين على الأساس الطائفي. ويبين في هذا المجال اختلاف النظر في وظيفة الإحصاء بين السلطة العثمانية التي عليها العمل على إظهار دقته لجباية أكبر كمية ممكنة من الضرائب عن طريق الالتزام، وبين السلطة الفرنسية التي عليها أن تحصى عدد السكان المسيحيين في كل مقاطعة لإلحاقهم بالقائمقامية المسيحية، ولو كان على حساب القائمقامية الدرزية، مستعملة شتى وسائل الضغط والترغيب والترهيب^{١٤}. ولنا عودة إلى هذه المسألة لاحقاً.

فالاستقرار الذي رافق قيام نظام المتصرفية، كشف أموراً لم تكن قد ظهرت بهذا الوضوح من قبل، وخصوصاً مسألة الاستقلال الذاتي وتغير أنماط الانتاج وتدمير العلاقات الاقتصادية التقليدية التي كانت لا تزال تفعل فعلها حتى منتصف القرن التاسع عشر. فحلت الوظيفة الإدارية مكان الاهتمام بالأراضي والزراعة. وتدنّى إنتاج هذه الأخيرة بحيث لم تعد تكفي أود العيش، وخصوصاً إنتاج الحرير الذي نما على حساب الحبوب والزراعات الغذائية؛ الأمر الذي

أدى إلى تبعية غذائية إلى خارج الجبل وصلت في الأخير إلى أن ضربه الجوع، وإلى تبعية تجارية فرضتها علاقات الانتاج الحديثة وغير المتكافئة.

ولكن من المهم التأكيد أن ما تبينه الوثائق التي تناولت الأحوال في المتصرفية من الناحية الادارية، ومن طريقة توزيع الوظائف، ومن سبل التعامل بين الناس، تدل على ضيق سبل العيش في متصرفية الجبل لضيق مساحته، أولاً؛ ولوعورة مسالكه، ثانياً؛ ولضغور الحاجة إلى الحرير الطبيعي، المنتج الأساسي الذي يعتمد عليه أهل الجبل في معيشتهم، ثالثاً؛ ما يعني التمسك بالوظيفة التي أتاحها النظام الجديد لندرتها، وإلا التفتيش عنها خارج الجبل^{١٥}.

تقدم لنا وثائق القنصلية الفرنسية، في هذا المجال إحصائيات تقريبية ولكن ذات دلالة عن عدد سكان المتصرفية واتماءهم الطائفية، بحيث يصل العدد إلى ٢٢٦،٦٠١ نسمة منهم ١٧٠ ألف نسمة من المسيحيين بميمنة مارونية تتجاوز الثلثين مقابل ٢٨،٥٦٠ نسمة من الدرروز، و ٩،٨٢٠ نسمة من الشيعة، و ٧،٦١١ نسمة من السنة، بالإضافة إلى ٢٩،٣٢٠ نسمة من الأرثوذكس، و ١٩،٣٧٠ نسمة من الكاثوليك، و ١٠٠ نسمة من البروتستانت و ٢٠ نسمة من اليهود. هذا العدد المحشور في بقعة جغرافية ضيقة لا تتجاوز ٣،٢٠٠ كلم^٢ دفعت السكان بإيعاز من المقاطعة في الجبل والساحل، وبحكم الحاجة، إلى توثيق العلاقات الاقتصادية والتبادل على الوجوه كافة مع سكان السواحل والسهول المحيطة، على ما يستنتج مسعود ضاهر^{١٦}. وقد اعتبر أبو نمر أن المفاضة بين حرير الجبل وحبوب الساحل والداخل هي التي حافظت على استمرارية عيش سكان الجبل إلى أن فتك بهم الجوع بإلغاء للمفاضة عن طريق إغلاق المنافذ بالحصار^{١٧}.

وهذا ما دعا فواز طرابلسي إلى اعتبار تصدير الفائض السكاني الفلاحي خارج البلاد من العوامل الرئيسية التي أدت إلى سلام طويل، إلى جانب عاملي النمو الاقتصادي الذي ولّده الحرير المتوافق مع ضعف الطلب عليه، أو سرقة من قبل التجار والمرابين، والتدخل الضعيف نسبياً للقوى الخارجية في شؤون الجبل^{١٨}.

أنتجت هذه التبعية بشقيها، الغذائي والتجاري، بالإضافة إلى ضيق مساحة الأرض المفروضة من قبل النظام الجديد، ظاهرة البطالة التي أجبرت سكان الجبل، لأول مرة ربما، في العصر الحديث، على التطلع إلى أبعد من جبل لبنان، وإلى أبعد من المناطق المتاخمة له. فكانت بوادر الهجرة التي تزامنت مع نشوء المتصرفية. وكان الاستقرار هنا، المرافق لضيق سبل العيش، الحافز الذي دفع الناس إلى الهجرة التي تكاثرت مع نهايات القرن التاسع عشر والأول من القرن

العشرين حتى بدايات الحرب العالمية الأولى. ويورد طرابلسي، في هذا المجال، معلومات في غاية الأهمية، إذ يقول أن نصف سكان الجبل في زمن المتصرفية كانوا يعملون في اقتصاد الحرير بدخل يساوي ثلث الانتاج المحلي. وكان حوالي ١٤,٥٠٠ عامل يعملون في حلالات الحرير، ١٢,٠٠٠ منهم من النساء، ومعظم العاملين من الموارنة يعملون في ظروف صعبة بساعات عمل طويلة وأجور بخسة. فأدى ذلك إلى هجرات متتابة أخذت معها بين ١٨٦٠ و١٩١٤ حوالي ثلث سكان لبنان^{١٩}.

من هنا يمكن القول أن حالة الاستقرار التي خلفها نظام المتصرفية كان متناسباً مع الدور الذي لعبته السياسة المرتبطة بالدين في خلق التهجير والزوح القسري من مكان إلى آخر ضمن جبل لبنان وخارجه. أضف إلى ذلك الدور الذي لعبته السلطة المركزية منذ البيزنطيين والحروب الصليبية، مروراً بدولة المماليك، ووصولاً إلى السلطنة العثمانية، وما بعد، حتى اليوم، عن طريق الهجرة والتهجير والزوح معاً.

١- ٣- ٢ - خلل "الملحقات"

لم يتوقف الخلل الديموغرافي عن التفاقم. وانتقل التوزيع الديموغرافي من حال إلى حال مغايرة تماماً بفعل التحاق مناطق جديدة بلبنان الكبير. وهذه المناطق تنتمي بأكثريتها إلى مذاهب كانت تشكل أقلية في مجلس إدارة المتصرفية. وبالتالي فإن التغير الديموغرافي لا بد أن يؤثر في شؤون الحكم من ناحية، وفي شؤون النظر إلى الملحقات باعتبارها تابعة للجبل ومقوية من عضده، من ناحية ثانية. وولد هذا الوضع الجديد إختلافاً في النظرة إلى لبنان من اعتباره ذا وجه عربي لإرضاء الملحقات، وقائماً بذاته كوطن للمسيحيين في الشرق لإرضاء أهل الجبل. كما انبنى على نظام المتصرفية، بالإضافة إلى كونه جزءاً من محيطه الذي لا يمكن له الاستمرار بدونه، وهو ما أرتضاه المخالفون لنظريتي "العروبة" و"المسيحية الشرقية". ولا تزال هذه المواقف المختلفة بمثابة الهواء الذي يتنفسه السياسيون في لبنان.

ظهر الكثير من الدراسات التي تعالج الوضع السكاني في الجبل وملحقاته التي انضمت فيما بعد إلى دولة لبنان الكبير؛ منها ما كان مترامناً مع التغيرات التي حصلت منذ بدايات القرن التاسع عشر، ومنها وثائق القنصلية الفرنسية التي اعتمد عليها مسعود ضاهر بشكل أساسي في إظهار "الجنود التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية"؛ وهو الكتاب الذي اعتمدنا عليه هنا لإظهار بعض من الحركة السكانية في الإمارة الشهابية، وفي متصرفية الجبل التي كانت جزءاً من هذه

الإمارة. إلا أن الكتابين اللذين رافقا هذه الحركة وقدماً بعضاً من المعطيات العلمية المتعلقة فيها، لناحية الولادات والوفيات والخصوبة، بالشكل الذي يمكن أن يبين خصائص هذه الحركة في مجمل أبعادها، هما "لبنان، مباحث علمية واجتماعية"^{٢٠} لمجموعة من الباحثين بإشراف وعناية اسماعيل حقي بك، متصرف جبل لبنان في العام ١٩١٧، و"ولاية بيروت"^{٢١} الذي يبحث في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه الولاية بشقيها الشمالي والجنوبي لواقعيه محمد مجحت ورفيق التميمي في العامين ١٩١٦ و١٩١٧.

أما الدراسات الحديثة التي وضعت بقلبها الأكاديمي كأطروحات للدكتوراه أو منح بحثية، فهي متوفرة في إحصائياتها التي تلقي الضوء على الوضع السكاني وتأثيره على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، جغرافياً وطوائفياً (من طائفة) في المتصرفية وفي الملحقات؛ منها:

- المسلمون السنة في متصرفية جبل لبنان، اطروحة دكتوراه قدمها عبد الله ضاهر في الجامعة اللبنانية، نشرتها دار نوبليس، ٢٠٠٧، بيروت.
- السلطة والتملك في جنوب لبنان، دراسة قدمها محمد مراد في منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٩، بيروت.
- الشيعة في كسروان وجبيل، دراسة قدمها علي حيدر أحمد في منشورات دار الهادي، ٢٠٠٧، بيروت.

هذا طبعاً بالإضافة إلى دراسات كثيرة ظهرت في أوقات مختلفة منذ بدايات القرن العشرين تبحث في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديموقراطية سيأتي ذكرها في حينه.

إلا أن الكتاب الهام الذي ظهر في لبنان بعد إعلانه كبيراً، وعقب الإحصاء الثاني والأخير الذي جرى سنة ١٩٣٢، بعد الإحصاء الأول الذي قام به الفرنسيون بشكل مباشر سنة ١٩٢١، هو الذي صدر عن الجامعة الأميركية في بيروت سنة ١٩٣٥ تحت عنوان "النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان" لمجموعة من الباحثين بإشراف وتحرير سعيد حماده، أفرد فيه فصلاً كاملاً للباحث روبرت فيدمر^{٢٢} عن السكان في سورية ولبنان يعطي فيه فكرة وافية عن سكان لبنان بأصلهم وقصلهم وتوزيعهم المناطقي والطائفي وخصائصهم من ناحية الخصوبة والوفيات والولادات ونسب النمو وعلاقة ذلك بالوضعين الاجتماعي والاقتصادي. وقد تم الاعتماد عليه في مسائل سكانية في الفصل الثاني، كما سيتم الاعتماد عليه لاحقاً.

تأتي أهمية هذه الدراسات في أنها تلقي الضوء على واقع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المبنية في الأساس على التوزيع الديموغرافي الذي أنتجه نظام المتصرفية، وما أصبح عليه الأمر بعد ضم الملحقات إلى متصرفية الجبل، فأنتجاً معاً (الملحقات والجبل) دولة لبنان الكبير بمناحيه المسيحي والمسلم.

٢- الوضع الديموغرافي وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية (١٨٦٤-١٩١٤)

لم يكن الوضع الاجتماعي والاقتصادي المؤثر الوحيد على الحركة السكانية، فالوضع الديموغرافي من حيث خصائصه وكيفية تطوره في الخصوبة والزيادة ونسب المواليد والوفيات ساهم أيضاً في خلق المزيد من الدينامية السكانية. وقد نتج عن كل هذه الدينامية الحاجة لاستيعاب التغيرات السريعة التي ما توقفت يوماً عن قولبة سكان لبنان، مع ما ينتج عن ذلك من توسل الأساليب والطرق المرافقة لاستيعاب حركة السكان هذه، وتأثيرها على الأوضاع كافة من اقتصادية واجتماعية وسياسية، وما يترافق مع ذلك من قضايا الاختلاط والعلاقات في الممارسات العملية للحياة اليومية.

ومن أجل معرفة هذه الأوضاع، لا بد من رصد الحركة السكانية في الملحقات، إن كان في لبنان الجنوبي أو لبنان الشمالي أو البقاع، قبل تفاصيل هذه الحركة في متصرفية جبل لبنان.

٢-١- التأثير الديموغرافي في الجنوب

أورد التميمي وبمحت في كتابهما ولاية بيروت أن سكان جبل عامل (الجنوب) في العام ١٩١٥ بلغ ١٢٦،٦٣٩ نسمة موزعين على أقضية صيدا وصور ومرجعيون. ويورد محمد مراد في دراسته حول التملك والسلطة أن هذا الرقم يزيد عن العدد الذي ألحق بلبنان الكبير، حسب ما ذكره التقرير الفرنسي حول عدد السكان في تعداد ١٩٢١ البالغ ١١٥،٩٤٥ نسمة^{٢٣} موزعين حسب النسب التالية: ٥٤،١% من الشيعة و ١١،٥% من السنة و ١٤،٨% من الموارنة و ٤،٨% من الأرثوذكس و ٩،٦% من الكاثوليك و ٣،٠٣% من الدروز، بالإضافة إلى ١،٧%.

من البروتستانت والأقليات. وشكل هذا العدد الملحق بلبنان الكبير حوالي ٢٠ % من سكانه، والشيعية منهم شكلوا أكثر من ٧٠% من شيعية لبنان^{٢٤}. وتحولت نسبة الشيعة التي لم تتجاوز ٥% في زمن المتصرفية^{٢٥} إلى نسبة تزيد عن ١٨% من سكان لبنان في إحصاء ١٩٢١ و١٩٦٠% من المقيمين في إحصاء ١٩٣٢^{٢٦}.

ومن المهم النظر، هنا، إلى الالحاق الذي أعطى هذه النسبة من السكان إلى لبنان الكبير، إن كان على المستوى الإجمالي أو على المستوى الطائفي، كما النسب التي ألحقت من مناطق أخرى، على أنه لم يكن لاعتبارات طائفية صرفة، حسب مراد، وضاهر^{٢٧} من قبل، "وإنما كانت، وبشكل أساسي، استجابة لطموحات اقتصادية للبورجوازية النامية في جبل لبنان بهدف توسيع مصالحها في نطاق أوسع. فقد التقت هذه المصالح مع مصلحة الرأسمالية الفرنسية في سعيها للسيطرة على أسواق جديدة تسمح بتغلغل الرأسمال الفرنسي وتوفير المجال الحيوي للمراكمات الرأسمالية"^{٢٨}.

وعلى أساس هذا الالحاق تغيرت معادلات العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي انتجت بدورها معادلات سياسية لم تكن موجودة في الجبل زمن المتصرفية حيث كان للشيعة وجود ضعيف لممثلهم في مجلس الإدارة منتخب من جليل أو كسروان. وبعد إعلان لبنان الكبير أخذ التمثيل الشيعي مادته ووجهه من الجنوب ومن البقاع الملحقين بدولة لبنان الكبير^{٢٩}. ومن باب الملكية دخل وجهاء وأعيان الجنوب إلى الإدارة والمؤسسات الاختيارية والبلدية والمجالس النيابية والوزارية. وساهمت العلاقة التفاعلية بين الملكية والسلطة إلى توسيع الملكية من خلال العلاقة مع السلطات المتعاقبة، من ناحية؛ وإلى ترسيخ السلطة وامتدادها بتوسيع الملكية، من ناحية ثانية؛ ما أدى مع عوامل أخرى، منها الزيادة السكانية الكبيرة، إلى توسيع الهوة بين فلاحي الجنوب ومالكها، ما حدا بالكثيرين من الجنوبيين للزواج إلى الضاحية الجنوبية في بيروت^{٣٠}.

ويشير مراد في هذا المجال إلى النمو الديموغرافي المتزايد في الجنوب الذي زاد بين ١٩٣٢ و١٩٦٤ ما يقارب ٣٠٠ ألف نسمة أي بنسبة ٣٠٠% خلال فترة ثلث قرن. ويقدر عدد الشيعة المقيمين في الضاحية بنسبة ٥٠% من شيعية الجنوب^{٣١}.

لم يخرج الجنوب عن نمط الانتاج الذي كان سائداً في الولايات العثمانية، كما في جبل لبنان. وكان لا يزال يعتمد على الزراعة التقليدية والحرف المرتبطة بها على امتداد القرن العشرين، مع تطوير نسبي لزراعة التبغ التي ارتبطت بمنطق الرأسمال الأجنبي، وحازت على اهتمام ودعم المالكين الكبار والمتمولين من الجنوبيين^{٣٢}. ويذكر التميمي ومجحت، في ولاية بيروت، الكثير من

المزروعات التي كانت معروفة في الجنوب وهي القمح والجلبان والعدس والترمس والفول والذرة والحمص والشعير، بالإضافة إلى انتشار واسع لزراعة الزيتون^{٣٤}. إلا أن المؤلفين لم يأتيا على ذكر زراعة التبغ، ما يعني أنها لم تكن موجودة قبل عشرينيات القرن العشرين إلا بالكمية التي لا تستحق الذكر^{٣٥}، وأنها تطورت من ضمن تغلغل المنطق الاقتصادي الرأسمالي الذي بدأ تأثيره بالظهور من خلال التخصص في الزراعة في لبنان الانتداب.

لم يتناسب النمو الاقتصادي في الجنوب مع النمو السكاني فيه، عكس قطاع الخدمات في المدن، وخصوصاً بيروت وصيدا وصور؛ وهي المدن التي تخلصت باكراً من غط الاقتصاد التقليدي المريف وأتبعته، وخصوصاً بيروت، غط اقتصاد خدماتي ساهم في جلب أهل الريف للسكن في المدينة، أو في ضواحيها للعمل في قطاع الخدمات والتخلص من العمل الزراعي التقليدي في الريف. ويذكر تقرير بعثة إرفد معلومات هامة في هذا المجال، إن كان بالنسبة لزيادة المضطربة لعدد سكان بيروت التي انتقلت من ٢٠ ألف نسمة على ١١٢ هكتار في العام ١٨٦٠، إلى ١٦٠ ألف نسمة على ٥٥٠ هكتار في العام ١٩٢٢، وإلى ٧٠٠ ألف نسمة (بيروت الكبرى) على ١٦٤٠ هكتار في العام ١٩٦٢^{٣٥}. هذا بالإضافة إلى اعتبار بيروت قبلة الأنظار التي لا تقاوم بالنسبة لمختلف فئات النخبة اللبنانية^{٣٦}. ليس هذا فحسب، بل اعتبرت نقطة الجذب الرئيسية للعمل، إن كان بالنسبة للمناطق المجاورة، أو البعيدة. ويذكر التقرير في هذا المجال تميز القرى المجاورة لبيروت على قدر التنوع في اعتمادها على معيشتها. ويقدم أمثلة على ذلك: قرية أرسون القريبة من بيروت اعتمدت على الزراعة بنسبة ٩١,٥% من قواها العاملة النشيطة، بينما هي في العبادية المجاورة ٦٢,٥% وفي حومال ٣٥% بالإضافة إلى العمل في القطاع الحرفي ٥٠% وفي التجارة ١٥%. هذا التنوع في القطاعات الاقتصادية في حومال جعل منها القرية الأغنى لأن النشاط خارج القطاع الزراعي أعطاها هذه الصفة، وذلك من خلال عمل ٩١% من قواها العاملة النشيطة في مدينة بيروت. أما القرية التي أتت في الدرجة الثانية من ناحية الغنى فهي العبادية التي أضافت إلى نشاطها الزراعي اعتماد النزوح والهجرة، إما النزوح المؤقت إلى المدينة للعمل ومن ثم العودة، أو الهجرة السنوية إلى الكويت، أو الهجرة الدائمة إلى الولايات المتحدة. وبقيت القرية الأفقر، أرسون، لأنها اعتمدت في معيشتها على القطاع الزراعي فحسب^{٣٧}.

هذا في ما يتعلق بمدينة بيروت والجوار، كمثال، بالإضافة إلى صيدا وصور، وإن كان بدرجة أقل. وفي ما تبقى من ذلك ظل مرتبطاً بالعمل الزراعي الريفي وبالحرف التي تعتمد عليها هذه الزراعة، والعاملة على تميز البلدات الكبيرة القائمة على تخصص واضح في هذه الحرف

بالإضافة إلى مواقعها الجغرافية التي أعطتها هذا التميز^{٣٨}.

٢-٢- التأثير الديموغرافي في الشمال

كانت مناطق لبنان الشمالي والمناطق السنية في الجنوب تنقسم إدارياً بين ولايات متعددة منها ولايات طرابلس وصيدا وبيروت وسورية، في الوقت الذي كان الجبل خاضعاً لحكم الامارة من المعنيين إلى الشهابيين، مروراً بنظام القائمقاميتين والمتصرفية قبل أن ينضم القسمان ليشكلا مع غيرهما، في الجنوب والبقاع، لبنان الكبير.

في هذا المجال، ظهرت دراسة حديثة تبحث في أوضاع المسلمين السنة في متصرفية جبل لبنان تلقي أضواء على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي لهؤلاء، وتبين علاقتهم مع بقية الطوائف داخل المتصرفية، ومع أقرانهم من السنة في القسم الشمالي من ولاية بيروت، وفي القسم الجنوبي منها. من خلال هذه الدراسة التي هي بعنوان "المسلمون السنة في متصرفية جبل لبنان"، يمكن الاطلاع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ومدى تأثرها بالأوضاع الديموغرافية للمسلمين السنة الذين يشكلون الأكثرية في طرابلس والجوار في النية والضنية والقلمون، ولغيرهم من الطوائف المسيحية الذين يشكلون أعداداً متقاربة معهم في عكار وأدنى منهم في الميناء.

لم يتميز المسلمون السنة في متصرفية الجبل على أقرانهم من الطوائف الخاضعين لبروتوكول ١٨٦١ ومن ثم ١٨٦٤، وإن كانوا متميزين عن أبناء طائفتهم في الولايات المجاورة، على الأقل في ما يتعلق بالتحديد ونظام الضرائب^{٣٩}. ولم يعطهم عددهم القليل إلا مثلاً واحداً في مجلس الإدارة بعد تعديله في العام ١٨٦٤، وبعد أن كان يمثلهم إثنان في النظام السابق (١٨٦١). وأخذ هؤلاء من وظائف الدولة ما يتناسب مع عددهم القليل الذي لم يتجاوز ٣،٦٦٠. ذكرنا متحجاً، ما يعني أن حصة الطائفة من الوظيفة العامة لا بد أن تكون متناسبة مع ما يتوجب عليها من ضرائب. وعليه، فإن الضرائب المتوجبة على سنة الجبل لم تتجاوز ٤،١٠% من مجموع الضرائب المفروضة على الجبل. وبالمقابل لم يحصل السنة على أكثر من ٦٣ وظيفة من أصل ١،٤٤١ أي بنسبة ٤،٣٧% من مجموع وظائف المتصرفية، و١،٧٢% من مجموع الذكور بين ١٥ و ٦٠ سنة. من هذه الوظائف مدير ناحية في إقليم الخروب وآخر في الكورة في المرتبة العليا، بالإضافة إلى عضو مجلس الإدارة، و ٢٩ وظيفة عسكرية بين رتب وفرد^{٤٠} في المرتبة الدنيا.

كما لم يمنع العدد القليل للسنة في المتصرفية من ممارسة دورهم الاجتماعي

والاقتصادي، إن كان على مستوى عضو مجلس الإدارة، أو على مستوى العامة في ممارسة حياتهم اليومية، مستفيدين من وضعهم باعتبارهم ينتمون إلى الدين الرسمي للسلطنة، ما أكسبهم أهميتهم في المتصرفية، لانتمائهم الديني هذا. فانصرفوا، بموجب هذه الامتيازات، حسب عبدالله ظاهر، إلى طلب العلم وممارسة الأعمال الزراعية في الأرياف، والتجارية في المدن الساحلية، أو معها؛ العلم الذي وفرته مؤسسات الرهبة والاراساليات الأجنبية في الجبل، باعتبارهم ينتمون إليه؛ والعمل الزراعي القائم في الأساس على الزيتون والتوت والتبغ والحبوب والأشجار المثمرة؛ والعمل التجاري الذي وفرته المدن، بيروت بالنسبة لأهالي إقليم الخروب القريبة منهم والمتماثلة معهم في جزء كبير منها في انتمائها الديني، وطرابلس القريبة من الكورة والمتماثلة معهم بأكثر من ٨٠% في انتمائها الديني. فبرزوا نتيجة لذلك في العلم والأدب، وفي الغنى أيضاً. واحتلوا مواقع أساسية في إدارة المتصرفية ضمن الحصص المخصصة لهم، بالإضافة إلى تبوئهم مراكز رفيعة في ولايات السلطنة^{٤١}.

كما أن عددهم القليل جعلهم خارج الصراعات التي كانت عادة ما تقوم بين الدروز والموارنة، الأمر الذي دفعهم إلى بناء علاقات طيبة مع المجاورين لهم إلى أية طائفة انتموا، باستثناء حالات نادرة تفرضها المواقف التي لا بد من الاعلان عنها. من أهم هذه المواقف البارزة، الوقوف إلى جانب من يستطيعون حمايته عند احتدام الحرب الطائفية بين الدروز والموارنة، وخصوصاً المسيحيين^{٤٢}؛ والوقوف إلى جانب أهالي الجبل ضد توجهات السنة في الولايات، المناصرين لتوجهات الدولة العثمانية المبينة على المساواة في الحقوق والواجبات في كل أنحاء السلطنة، ومنها متصرفية الجبل^{٤٣}.. ويلخص عبدالله ظاهر مواقف سنة الجبل المعلنة وغير المعلنة كما يلي:

- بقي أهالي المتصرفية، ومعهم مسؤولو الإدارة ضمن النظام العام الذي يضمن لهم امتيازاتهم، مع إظهار الولاء التام للسلطنة والمتصرف^{٤٤}.
- بقوا بعيداً عن المواقف المعلنة لكونهم أقلية، من ناحية، وقرابين من السلطنة ومن الدروز دون أن يضطروا إلى إعلان ذلك حفاظاً على مواقعهم وعلاقاتهم.
- حرصوا على استمرارية حسن الجوار والمودة مع الجميع نظراً لاختلاطهم مع بقية الطوائف في أكثر المناطق التي وجدوا فيها.
- تميزوا بالمواقف المتباينة عن تلك التي ظهرت في الولايات المجاورة لكونهم ينتمون إلى المتصرفية. فظهر الأمر وكأن الانتماء الجغرافي يتقدم على الانتماء الديني، وإن كان لا يزال بعيد المتناول كاتنماء وطني.

- خرجوا من التركيبة الديموغرافية للبنان الكبير بعد أن اندغموا بأعداد أكبر بكثير ألحقت بالجليل، وأتت من طرابلس وبيروت وصيدا وصور، ومن مناطق أخرى في الشمال والجنوب والبقاع. الأمر الذي أدى إلى ضياع أهميتهم الادارية والسياسية، وانتقال هذه الأهمية إلى الملحقات^{٤٥}.

وما حصل لسنة المتصرفية الذين كانت تمثلهم شخصيات سياسية وإدارية من إقليم الحروب والكورة، حصل لشيوعتها الذين كان يمثلهم شخصيات سياسية وإدارية من كسروان وجبيل. فانتقل هذا التمثيل إلى الملحقات من الشمال إلى الجنوب مروراً ببيروت، عاصمة الدولة الحديثة. إلا أن هذا لم يمنع سنة الجبل وشيعته من المحافظة على مكتسبات وامتيازات لا تزال تخولهم الدخول بسهولة إلى مختلف قطاعات الادارة المدنية والقضائية والعسكرية في لبنان.

وانتقل السنة والشيعية من أقليات ذات وزن خفيف في المتصرفية إلى أكثرية ديموغرافية ثلاثية بالإضافة إلى الموارنة تحكمت، فيما بعد، بالنظام السياسي اللبناني، من الميثاق الثنائي الماروني- السني، إلى الثلاثة المارونية - السنة - الشيعية التي انتجها اتفاق الطائف بعد هذه الفترة بسبعة عقود.

ويقدم لنا رفيق التميمي ومحمد مجحت في كتابهما ولاية بيروت صورة مشاهجة لنمط الحياة في الجبل تطال المناطق الريفية في الولاية؛ وهو نمط الحياة القائم على الزراعة التقليدية، من ناحية؛ وعلى علاقات الملكية، من ناحية ثانية. بالإضافة طبعاً إلى التشابه في ممارسة الحياة العملية اليومية؛ هذا التشابه الذي لا يخترقه إلا ما تضيفه التقاليد الدينية في أصول التفاعل بين الناس وطرق التعامل وكل ما يتعلق بعلاقات الزواج والتصرف إزاء الموت والمواليد ومراسم العمد والختان والتقاليد والعادات المرافقة للأعياد وغيرها^{٤٦}. هذا السلوك بكل أشكاله، يدل على مضمون ذهنية واحدة يتجلى بممارسات عملية تفصح عن بنية معرفية عامة متماثلة في العلاقات الدنيوية، وفي عبادة الله، وفي طرق التعاطي مع الموت ومع الحياة الأخرى بما فيها من ثواب وعقاب، وإن اختلف الدين والمذهب؛ بل إن اختلاف الدين والمذهب متناسب عكسياً مع وحدة المجتمع، بمعنى إذا تم التركيز على الاختلاف الديني والمذهبي وتوسيعه، أدى إلى هشاشة المجتمع والتهديد بتفتيته، والعكس صحيح^{٤٧}.

الاختلاف الرئيس بين متصرفية الجبل وحصة ولاية بيروت من الملحقات "البنانية" هو حلول نسبة السكان السنة الكبرى (٨٠%) في طرابلس وصيدا^{٤٨} محل نسبة المسيحيين في المتصرفية التي بلغت ٧٩,٤% ونسبة الموارنة فيها ٥٨,٤%^{٤٩}. ما يعني أن نمط الحياة في المتصرفية

الذي كان يقاس على ما يعتمد الموارنة، انقلب في ولاية بيروت إلى ما يعتمد السنة في صيدا وطرابلس، وعلى ما تعتمد بيروت باعتبارها مدينة مفتوحة وآخذة بما يعتمد المسيحيون والمسلمون الذين يقتسمونها بما يشبه المناصفة (٤٨،٤) % مسلمون و (٤٥) % مسيحيون، و (٦،٦) % أقليات^{١٠}، بالإضافة إلى ما تأتي به رياح التغيير القادمة من وراء البحار. والأمر نفسه في مدينة صور التي يتناصف فيها المسيحيون والمسلمون^{١١}، وعيّل لمصلحة المسلمين في قضاء صور بعد أن يدخل عليه العنصر الشيعي بكثافة، ويغلب كما في قضاء النبطية (٨٥) % من المسلمين منهم (٩٩) % من الشيعة^{١٢}، فإن غط الحياة لا يكاد يتغير عما هو في الجبل، وهذا ما ظهر في قسم كبير منه في دراسة محمد مراد، التملك والسلطة في الجنوب التي أتينا على ذكرها سابقاً. كما لا يكاد يختلف عن القسم الشمالي من الولاية التي تشمل طرابلس المدينة وجوارها، بالإضافة إلى المنية والضنية وعكار.

يغلب على القسم الملحق بلبنان الكبير من لواء طرابلس الشام المذهب السني الذي يصل إلى ٩٠ % في المنية والضنية، بما فيها البداوي ودير عمار والقلمون، و ٥٠ % في عكار والمينا^{١٣}. ولم يجد مؤلفا "ولاية بيروت" بدأ من البحث في أوضاع السكان في الولاية انطلاقاً من متغيرين إثنين: الانتماء الديني وطبقات السكان في المدن. ووجد أن متغيرات الانتاج والملكية والعادات والتقاليد وأحوال التعليم متشابهة في الأرياف، وإن كانت على شيء من الاختلاف نحو الأفضل في المدن بسبب وجود المدارس الاجنبية والدينية، ويفضل تعدد أنماط الانتاج وتعدد العلاقات الاجتماعية. وقد لاحظ المؤلفان أن متغير التعليم يعيّل لمصلحة قرى عكار المسيحية التي كانت مقصداً للكثير من المدارس التابعة للاراساليات الاجنبية والرهينة وغيرها؛ وهي المدارس التي أعطت تفوقاً تعليمياً واجتماعياً للمسيحيين وإن تساووا اقتصادياً، وانضووا سياسياً تحت سلطة آل مرعب^{١٤}.

إلا أن أطرف ما لاحظته المؤلفان صفتين ملازمتين لطرابلس وصيدا. وتخص كل واحدة منهما بصفة؛ الأولى، التقدير الذي يصل إلى حد الشح في صيدا، " فيمنع الرجل كل شيء عن أهله وعن أولاده وعن نفسه أيضاً ويسعى بكل قواه لإنماء ثروته"^{١٥}، مع الاندفاع الذي لا يكل على العمل الذي يطال كل الناس الشيوخ والنساء والشباب والأطفال^{١٦}. أما الثانية، فهي القذارة التي لا تطاق في طرابلس القديمة، حيث "الطرق الموجودة في الداخل هي من القذارة والعفونة بدرجة لا يتصور أكره منها... لاسيما الطرق التي تباع فيها المواد الغذائية فهو مما لا يتحملة الذوق السليم، ومن أعظم خطأ الطرابلسيين... هو فرز أوساخهم، وقذفها على الطرق"^{١٧}.. هذا طبعاً بالإضافة إلى امتهان التجارة بكل أصنافها، مع الخدمات التي عادة ما تتميز بها المدن عن

المناطق المحيطة بها، مع ما يتبع ذلك من البلادة والكسل والجلوس طيلة النهار بانتظار الربيع الذي يأتي في آخر النهار من بيع أو إيجار أو ضمان، أو استثمار^{٥٨}. ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا القلائل الذين غامروا في استثماراتهم، وأصابوا الغنى، وبالتالي الرفاهية في حياتهم اليومية، تجت في بناء البيوت الفخمة والأثاث الثمين والموقع الخارج عن أزقة المدينة، إن كان في طرابلس أو صيدا^{٥٩}.

إلا أن هذا النقد لم يمنع المؤلفين من إبداء إعجابهما بالمدينتين لما تتمتعان به من جمال الطبيعة وغنى الموارد ودمائة أخلاق الأهالي إلى أية طائفة انتموا، وإن كان يغلب حب الاقتصاد في المصاريف على أهالي صيدا؛ وهو الاقتصاد الذي يفرضه نوع من العلاقات الاجتماعية لا يضع الزيارات من ضمن أولوياته، لذلك يعتقد المؤلفان "أن إهمالهم مسألة المفروشات وعدم اهتمامهم بها ناشئ عن ذلك لأنه لا يراها أحد"^{٦٠}. ومع ذلك، فطرابلس، "أجمل بلدة في ساحل سورية.. وهي أبلغ نموذج للجمال"^{٦١}. أما صيدا، فهي البلدة الزمردية التي لا يفارقتها الربيع، و.. "بكافة أبنيتها وبخضورتها وبجنانتها وبيحرها وبساحلها هي إحدى المدن الزاهرة البديعة"^{٦٢}.

يقسم الباحثان طبقات السكان في المدينتين إلى ثلاث لدى المسلمين والمسيحيين. ويبينان أن اختلاف أنماط المعاش تابع لهذا التقسيم أكثر مما هو تابع للتقسيم الديني أو المذهبي.

ففي صيدا ينقسم السكان إلى أغنياء من أصحاب الأملاك والأراضي وأصحاب التجارة وصانعي الصابون، منهم السنّي والشيوعي والمسيحي. وفي الاجمال الثروة في صيدا بأيدي المسلمين دون أن تكون مزية لهم لأن نمط حياتهم دون مستوى ما يملكون من ثروة^{٦٣}. وكذلك الحال بالنسبة للشيعة بامتناء القلة منهم. ولا ينطبق هذا التعميم على المسيحيين كثري الاختلاط بمسيحيي بيروت "فتعلموا منهم ترتيب الدور وحسن الذوق بفرشها، وعرفوا قدر الرفاهية المعتدلة في معيشتهم"^{٦٤}.

أما الطبقة المتوسطة، فلا فرق فيها بين السنّة والشيعة والمسيحيين إلا بمقدار الثروة، مع قرب المسيحيين أكثر من حياة الرفاهية^{٦٥}.

والطبقة البسيطة تجمع البحارة والصيادين والحمالين وباعة الخضّر وأصحاب الخوانيت. وهؤلاء يعيشون حياة رديئة، "ولكن اجتهدهم وانتباههم يستر نقائصهم ومسكنتهم"^{٦٦}.

ويلاحظ الباحثان أن السنّة في المدينة يكتفون بزوج واحدة، ولهذا لا أثر للنفور الذي يظهر في العائلات كما هي العادة في أماكن أخرى. "ولما كان نكاح المتعة متبعاً بين المتأولة

(الشبيعة) فلا حاجة عندهم لتعدد الزوجات، على أن تعدد الزوجات غير موجود بطبيعته بين المسيحيين^{٦٧}. وكما يلاحظ المؤلفان توفر الملاحه والجمال في صيدا، فإنهما افتقدا ذلك في الجنوب من بيروت ولم يبدأ بالتحسن إلا بين عكا وصور ووصل إلى قرب مرتبة الكمال في صيدا. ويبدو أن ذلك يظهره التزين من خلال ترتيب الهندام وأناقه اللباس وانسجام الألوان. ولم يجد المؤلفان تفسيراً للتفتير في المصاريف إلا من أجل بذل ما يتوفر في سبيل التزين والأناقة^{٦٨}.

تظهر التقسيمات الاجتماعية في طرابلس أكثر تفصيلاً^{٦٩}. فالمسلمون يقسمون إلى ثلاث طبقات: أغنياء ومتوسطون وفقراء، أو، حسب توسل معاشهم، إلى تجار وزراع وصناع. وهؤلاء جميعهم يمثلون أربعة أخماس السكان (٨٠%).

يربط المؤلفان قدم عائلات المدينة بالتجارة والملكية الزراعية. ويعتبران الثروة المجمعة من هؤلاء جاءت على مر السنين وعن طريق التوارث والتراكم لا عن طريق الظلم والجبروت واستغلال تعب الفقراء. فالتجارة هي أساس الغنى. والمدينة وفرت للكثير من عائلاتها سبل التجارة وإمكاناتها. فنجحوا وجمعوا الثروات وبنوا "القصور المشمخة (أي المرتفعة/الفخمة)، أو المنازل الظرفية، المشيدة على أحدث نسق في ألطف البقاع من البلدة (طرابلس) أو المينا"^{٧٠}.

أما الطبقة الثانية، فهي طبقة الزراع. وهم السواد الأعظم من المدينة. يشتغلون بطبخ كميات قليلة من الصابون وبيعها، ويعملون في تجارة الحبوب والحرير، وبيعون البضائع المختلفة في مخازن منشأة هذه الغاية، ويفلحون ويزرعون ويقطفون الليمون في بساتين المدينة. ونمط معاش هؤلاء أدنى من الطبقة الأولى في نوعية المساكن والأثاث واللباس والمأكّل. وما لفت نظر المؤلفين في هذه الطبقة اهتمامها البيّن بتعليم أولادها. فبرز هؤلاء على أنهم المتخرجون من المدارس وأرباب الفكر والعلم^{٧١}.

والطبقة الدنيا تتألف من الصناع والعمال، وهم الفقراء. وهؤلاء يعملون في البحر والحمل وفي الانشاءات والبساتين والبيع بالتجوال. ويحصلون على قوتهم بشق الأنفس^{٧٢}.

إذا كان هذا هو حال أهل المدينة من المسلمين الذين يمثلون ٨٠% من السكان، فما هي أحوال المسيحيين فيها؟

إذا كان يمثل المسيحيون ٢٠% من السكان، فإن ٧٠% من هؤلاء من الأرثوذكس. ولهم وجود قديم في المدينة. وقد كانوا في منتصف القرن التاسع عشر أفضل بكثير عما هم عليه في الربع الأول من القرن العشرين، على ما يقول المؤلفان. وقد تعاطى الأغنياء منهم بالأعمال

التجارية، وانتقل الممولون منهم إلى الإقراض بالفوائد الفاحشة وجنوا الثروات الطائلة إلى أن ضربهم الاغتيال المالي الذي حصل عام ١٨٧٢، ف قضى على ثرواتهم النقدية. فبدأ بعضهم من الصفر وهاجر آخرون. وتصدر مسلمو المدينة الأعمال التجارية بأنواعها كافة معتمدين على ما جمعوا من أموال منقولة مما توفر لهم من أموال نقدية، وغير نقدية مما كانوا يملكونه من عقارات زيتون وبساتين ليمون ومسقات. وقد تقدموا بأشواط على أقراهم المسيحيين^{٧٣}. مع هذا الفرق، يمكن تقسيم المسيحيين أيضاً إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى لا تزيد عن ثلاث أو أربع أسر. حياتهم أرقى بكثير من حياة أمثالهم، وموقعهم الاجتماعي في أرقى حال نتيجة ما حصلوا عليه، رجالاً ونساء، من نور المعرفة^{٧٤}.

أما الطبقة الثانية، "فيكاد يدخل فيها جميع المسيحيين هناك"^{٧٥}. ويعمل هؤلاء في التجارة والحرف، ويعيشون حياة أرقى من أقراهم من الطبقة المتوسطة إن لم يكن بالعلم، فبانتظام العيش، ويشاركون في الكثير من العادات والتقاليد السائدة في المدينة.

والطبقة الدنيا تشارك في مزايا الطبقة الوسطى وإن كانت فقيرة. إلا أن الفقراء قليلون. "وهم عبارة عن بضعة أشخاص من المارونيين وما زالوا يدرجون في التناقص"^{٧٦}.

٢-٣- التأثير الديموغرافي في الجبل

كان نمط الحياة متماثلاً بين الولايات المجاورة للجبل من حيث المعيشة والانتاج والعادات والتقاليد التي يبقى جزء منها متميزاً بين طائفة وطائفة حسب ما يتيح الممارسات الدينية، فإن طرق التعااطي مع الأرض من حيث الملكية والعلاقات الانتاجية تختلف بين الولايات ومتصرفية الجبل. ذلك أن الملكية في الجبل تتميز بالحياة الصغيرة، وبضييق الأراضي الزراعية، ووعورة المسالك، وصعوبة العمل في الأرض. بينما تتميز أراضي الولايات بالمساحات الواسعة، وسهولة العمل الزراعي، وخصوبة التربة، والملكيات الكبيرة، وقلة المالكين وكثرة العاملين عليها حسب قوانين وأعراف متعددة من الإيجار والمحاصة^{٧٧}.

قلة مساحة متصرفية جبل لبنان وكثافة السكان فيها جعلتا المسؤولين المحليين والسلطات العثمانية يفتشون عن كيفية تأمين معيشة سكان المتصرفية، وإبعاد شبح الفاقة والجوع عنها، والتخفيف من حدة الهجرة. وهموم التفتيش هذه، دفعت متصرف جبل لبنان الجديد الذي

كسر قانون تعيين المتصرفين في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بتعيينه كمصرف غير مسيحي لحكم الجبل؛ هذه المعلوم دفعته إلى تكليف مجموعة كبيرة من المفكرين والباحثين لوضع أبحاث متعددة تبين أوضاع المتصرفية من النواحي كافة لمعرفة واقعها، وأهم ما تتميز به من أجل تنمية إقتصادها وإيصالها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي كي لا تتكرر كارثة المجاعة التي ضربت الجبل، نتيجة الحصار البحري والبري الذي منعه من الاتصال مع الخارج إبان الحرب العالمية الأولى؛ المجاعة التي أخذت أكثر من ثلث سكانه^{٧٨}.

ظهرت هذه الأبحاث، كما مر ذكره سابقاً، في كتاب صدر في العام ١٩١٧ بإشراف المتصرف إسماعيل حقي بك تحت عنوان "لبنان، مباحث علمية واجتماعية"، معتمدة المنهج الوصفي للأوضاع اللبنانية من تاريخية واقتصادية وصحية وبيئية مع اقتراحات رائدة في كيفية النهوض بالجبل اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً.

واهتم أيضاً مسعود ظاهر بهذه المسألة، وأفرد لها حيزاً واسعاً من كتابه "تاريخ لبنان الاجتماعي" محاولاً تحليل وتفسير الأزمة الاقتصادية التي كان يعيشها الجبل.

إلا أن المفارقة الكبيرة التي تلفت النظر هو الفرق في مساحة المتصرفية وعدد سكانها بين الكتابين. صحيح أن كل الباحثين الذين انكبوا على دراسة الأوضاع في لبنان، ساحلاً وجبلاً، ومنذ ما قبل القرن التاسع عشر، كانوا يشتكون من التخط في وضع الأرقام ورد ذلك إما إلى إهمال الأساليب العلمية في الإحصاء، أو إلى أسباب طائفية للوصول إلى مآرب سياسية، وهذا ما تم تفصيله سابقاً. فكان لا بد من التعامل مع هذه الأرقام كما هي لأن وجودها أفضل بكثير من عدمه. لكن وصول هذا الفرق إلى ما يقارب النصف في مساحة المتصرفية، يدل على إهمال في تقدير المساحة وضبطها لا يمكن تفسيره. ففي كتاب مباحث علمية واجتماعية تبلغ مساحة المتصرفية ٣,٢٠٠ كلم^٢، يعيش فيها ٣٥٠,٠٠٠ نسمة^{٧٩}. ثم يظهر في الكتاب نفسه أن عدد سكان المتصرفية ٤١٤,٠٠٠ نسمة^{٨٠}. وفي كتاب تاريخ لبنان الاجتماعي يذكر مسعود ظاهر أن مساحة المتصرفية ٤,٥٠٠ كلم^٢، ويلفت إلى أن جورج سمّنة يرفع هذه المساحة إلى ٥,٦٠٠ كلم^٢، ومن ثم إلى ٦,٥٠٠ كلم^{٨١} مع عدد سكان يصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ نسمة. فكيف يمكن التصرف مع هذه المعطيات؟ وهل يمكن حساب مقاطعات مع المتصرفية أو خارجها يؤدي إلى هذا الفرق؟

يذكر كتاب مباحث علمية واجتماعية أن مساحة الأرض المزروعة الخصبية في المتصرفية تبلغ ١٠٠ كلم^٢، بالإضافة إلى ٢٠٠ كلم^٢ من الأراضي المزروعة الفقيرة، من أصل ٣,٢٠٠

كلم^٢. فتكون كثافة السكان إلى الأراضي المزروعة ٨٧٥ نسمة في الكلم^٢ الواحد، و ١١٠ في الكلم^٢ بالنسبة لمجمل مساحته. أما في المناطق المجاورة، فتبلغ كثافتهم ١٥,٨ نسمة في الكلم^٢ الواحد. وهذا يدل على مدى كثافة السكان في الجبل، من ناحية، وضيق سبل العيش فيه، من ناحية ثانية. وقد بين الكتاب نصيب الفرد من الدخل في الجبل، فإذا هو لا يتجاوز ٦٢٨ قرشاً إذا كان عدد السكان ٣٥٠ ألفاً^{٨٢}، و ٥٣١ قرشاً إذا كان عدد السكان ٤١٤ ألفاً. علماً أن اجرة العامل اليومية تعادل ٤-٥ قروش^{٨٣} أي ما مجموعه ١,٤٦٠-١,٨٢٥ قرشاً إذا اشتغل العامل ٣٦٥ يوماً في السنة. هذه الأرقام ما كانت قادرة على رفع العامل وأسرته عن حالة الكفاف وما دون.

إزاء هذه المعطيات لم تجد "المباحث" بدءاً من تحسين الزراعة وتنويعها لزيادة الانتاج بتوسل الأساليب الزراعية الحديثة دون التعدي على الأحراج، والتركيز على كل ما يؤدي إلى تحسين زراعة التوت بتشجيع ومساعدة الحكومة^{٨٤}. هذا طبعاً بالإضافة إلى معرفة أحوال الصناعة والتركيز على ما يساعد في النهوض بها بما يتناسب مع وضع وحاجات الجبل للتخفيف من حدة المنافسة من جهة، ومن حدة الهجرة من جهة ثانية^{٨٥}.

كان القيمون على شؤون الجبل، وباحثو طرق الافادة من المنجزات العلمية الحديثة من أجل النهوض الاقتصادي وتنميته، يدركون تماماً استحالة الوصول إلى هذا الهدف عن طريق الزراعة والصناعة التابعة لها. فحاولوا التوصل إلى اقتراح موارد جديدة تزيد من دخل الجبل وتربط سكانه فيه. ويمكن أن تأتي هذه الموارد الجديدة، حسب هؤلاء، عن طريق الاهتمام بموسم الاصطياف والتركيز على السياحة الصيفية باعتبارها وعياً وصناعة تجلب السياح، وخصوصاً العرب؛ الأمر الذي يعني الاهتمام بالعمران والطرق، وتعلم كيفية التعامل مع السياح، واستغلال الموارد الطبيعية في هذا المجال^{٨٦}. ولم يهمل الباحث، في بداية القرن العشرين، مسألة الدعاية والاعلان لجلب السياح والتركيز على أهمية لبنان السياحية^{٨٧}.

على الجانب الآخر، كان مسعود ضاهر يقارب الحالة الاقتصادية والاجتماعية للجبل انطلاقاً من ضيق سبل العيش المتأتي من الكثافة السكانية الكبيرة، ومن قلة الموارد الاقتصادية الناشئة عن الملكيات الصغيرة التي لا تكفي مآلئها، من ناحية، وعن العمل اليومي المضني في صناعة الحرير أو غيره من الحرف الصناعية التي اشتغل فيها ما يقارب ١٤% من السكان^{٨٨}، ومن العمل الزراعي في الملكيات والوقفات الكبيرة، من ناحية ثانية. مع ما يتبع ذلك من ضغط على الفلاح والمالك الصغير لدفع ما يتوجب على الجميع من ضرائب متعددة الأسماء تذهب إلى

خزينة السلطنة أو إلى جيوب المالكين الكبار، أو للتهرب منها بتقديم الملكيات الصغيرة كهبات للكنيسة المارونية، ومن ثم الاشتغال فيها كمزارعين، الأمر الذي ساهم في تدهور أوضاع الفلاحين الاقتصادية وفي تدعيم وزيادة الملكية الكبيرة للكنيسة^{٨٩}. وقد أورد أبو نغرا نموذجاً لكيفية انتقال الملكية من الأعيان من أمراء إبي اللمع إلى الكنيسة عن طريق البيع، ويتركز على القدرة الشرائية لرهينة بسبب نشاطها العملي المنتج وتقشفها الاستهلاكي^{٩٠}.

ويرد مسعود ضاهر الهجرة إلى هذه الأوضاع المتردة التي كانت سائدة في الجبل. وقد أورد مذكرة رفعها الأهالي إلى المتصرف أوهانس باشا في العام ١٩١٣ يذكرون فيها موضوع عزلهم عن العالم المحيط بهم، لإجبارهم على الانضمام إلى ولاية بيروت. وهذا ما أوصلهم إلى الفقر والجوع، ودفعهم إلى الهجرة^{٩١}. ولم يصل الجبل إلى عتبة الحرب العالمية الأولى إلا وكان قد هجره ربع سكانه^{٩٢}.

فالتقص الديموغرافي الذي حصل في الجبل بسبب هجرة ربع سكانه قبل الحرب، وبسبب الموت جوعاً لأكثر من ثلث سكانه أثناءها، أتى بشيء من الفرج للذين بقوا على قيد الحياة، حسب تحليل مسعود ضاهر، إذ تحسن وضع الفلاح نتيجة تغيرات في نظام الضمان والمغارسة، وتضاؤل في سلطة المقاطعية السابقين ونزوح أكثرهم إلى المدينة واشتغالهم في قطاعات اقتصادية مدنية، ونزوح الكثير من الفلاحين للعمل في المدينة كعمال مياومين. وأول ما ظهر من بوادر هذا التحسن انفتاح الكنيسة والمالكين الكبار على الفلاحين. هذا الانفتاح الذي دفعهم إلى تحرير عقود إيجار ومحاصصة تتأمن فيها مصالح الفلاحين أكثر مما كان يحصل في السابق. هذا طبعاً بالإضافة إلى مهارة الفلاح وخبرته في إنتاج الحرير، الأمر الذي جعل المستفيدين من هذا الانتاج من الوسطاء المحليين والأجانب يساعدونه ويسلفونه، ما أدى إلى تحسين وضعه وتحوله إلى مالك ذي حيازة صغيرة، لتتجه، من بعد، إلى التوسع^{٩٣}.

هذا الوضع الديموغرافي في الجبل هو الذي حفّز الباحثين على درس أوضاع الجبل التي كان يدرك الجميع أنها بلا شك آخذة به إلى الموت وإلى الهجرة، نظراً لقلّة الموارد التي تكاد لا تكفي سكانه أربعة أشهر من السنة. فكيف يكون الحال إذا أدت الأمور، مهما كانت، إلى عزله؟ من هنا كان التفكير الدائم في توسيع حدود المتصرفية^{٩٤}، أو في ضمها إلى ولاية بيروت. وهذا ما حصل لحظة إعلان لبنان الكبير في ٣٠ أيلول ١٩٢٠.

٣- التأثير الديموغرافي في لبنان

الدراسة الأولى، ربما، التي تناولت الوضع السكاني في لبنان الكبير عقب الإحصاء الأخير الذي جرى سنة ١٩٣٢ هي بعنوان "السكان" وضعها الباحث روبرت فيدمر ضمن أبحاث تتناول الأوضاع الاقتصادية في سوريا ولبنان وهي حلقة من سلسلة العلوم الاجتماعية الموضوعة حسب برنامج أعدته الجامعة الأميركية في بيروت، ونشرته كلية العلوم والآداب فيها.

تناول الباحث في دراسته هذه، السكان في سوريا ولبنان. واستعملها بالتأكيد على صعوبة الحصول على المعلومات الموثوقة بسبب التغيرات المتتالية التي تعرضت إليها البلاد، وخصوصاً ما يتعلق منها بالحركة السكانية. وصرح عن عدم ثقته بالإحصاء الذي حصل سنة ١٩٢١، لأنه لم يحصل بالطريقة التي يمكن الركون إليها، لأن الأمر كان متروكاً للسكان والمختارين الذين عليهم إيصال هذه الأرقام للحكومة. وكان لمسؤولي الطوائف كامل الحرية في أن يزيدوا الأعداد بغية الحصول على المزيد من الوظائف الحكومية أو مراكز في المجلس النيابي. كما كان البعض الآخر يعتمد إنقاص العدد كمظهر من مظاهر المعارضة للانتداب. كما كان هناك البدو الرحل الذين لم يدخلوا في التعداد^{٩٥}. ويعتبر أيضاً أن إحصاء ١٩٣٢، على دقته بالنسبة للإحصاءات السابقة، لم يخل من الأخطاء. ولأن المعطيات أساس صحة التحليل والتفسير، فإن هذه الصحة مرتبطة بالحقائق والمعلومات^{٩٦}.

يرد الباحث سكان المنطقة إلى عناصر متعددة تعود في أصلها إلى العنصر السامي، وهو الأقدم، بالإضافة إلى العنصر المصري والأشوري والفارسي والمقدوني والروماني والتركى... والعربي، وهو أهم هذه العناصر. وأنتج تعدد العناصر هذا ضعفاً في الشعور بقومية واحدة زاد من ضعفه تعدد المذاهب والطوائف التي تعود في أصلها إلى الديانات السماوية الثلاث. واستغل المستعمرون هذا التعدد من أجل الفرقة والسيادة. ويلاحظ الباحث أن هذا التعدد كان سبباً في تعدد النظم التهذيبية (التعليمية والتربوية)، وذلك بتعدد المدارس الدينية المحلية والأجنبية التي تزيد من عوامل الفرقة. ويعتبر أن توحيد الشهادة الثانوية التي على الطلاب نيلها تخفف من هذه الحدة، وهو معطى فرنسي، بالإضافة إلى المعطى العربي الذي يتجلى باللغة التي توحد بين السكان، وإن كان ثمة مناطق قليلة لا تزال تستعمل التركية والسريانية.

يقارن فيدمر بين إحصائي ١٩٢١ و ١٩٣٢ ويجد أن الزيادة الحاصلة بين الإحصائيين والبالغة ٢٢٥،٣٧٤ نسمة نتيجة الفرق بين ٨٥٤٦٩٣ (إحصاء ١٩٣٢) و ٦٢٩،٣١٩ (إحصاء ١٩٢١) لا تعبر عن الواقع بسبب النقص في إحصاء ١٩٢١، ولو كان

ثمة زيادة بين هذين التاريخين ناشئة عن زيادة المواليد على الوفيات، من ناحية؛ وعن زيادة المحرّة الأرمنية إلى لبنان، من ناحية ثانية. ويورد جدولاً بالتفصيل يبين الزيادة السكانية في كل محافظة من المحافظات اللبنانية^{٩٧}. ويظهر انتشار سكان لبنان على مساحة تقدّر بـ ٩١٩٩ كلم مربع بمعدل ٩٣ نسمة في الكلم المربع الواحد، وهو معدل يفوق معدل فرنسا نفسها. ويردّ الباحث ازدحام السكان في لبنان لسببين، الأول؛ لبنان الملجأ للعناصر المسيحية، والثاني؛ وجود الموانئ الصالحة التي تجعل من لبنان نقطة اللقاء بين الشرق والغرب^{٩٨}. وأكثر هؤلاء السكان يعيشون في المناطق الريفية بنسبة ٦٥،٢ مقابل ٣٤،٨ يعيشون في المدن. ولكن الباحث يستدرك ليقول "أن النهضة الصناعية وتطور وسائل النقل وتحسينها سيفضيان دون شك إلى ازدياد في سكان المدن وتقصّر في سكان الأرياف"^{٩٩}. ويجد الباحث نقصاً في المعطيات التي تبين معدل الولادات لعدم الاهتمام بها، ونقصاً في الوفيات، إلا ما أعلنت عنه مدينة بيروت وهو ١١ بالألف سنة ١٩٣٢ (عدد سكان بيروت ١٧٩،٣٦٠، والوفيات ١٩٦٢). ولا يمكن معرفة إذا كان هذا العدد يتجه نحو الزيادة أو النقصان^{١٠٠}.

أما عدد الأميين فيشكل نسبة ٥٨،٨٥% من السكان، منهم ٤٢% في بيروت، ٥٠،٣٨% في جبل لبنان، ٦٦،٥٦% في لبنان الشمالي، ٧١،١٨ في لبنان الجنوبي، و٦٧،٤٥ في البقاع^{١٠١}. ويظهر من هذه الأرقام أن الأمية في الملحقات أكثر مما هي عليه في بيروت وجبل لبنان. وهو مؤشر على التقدم الاجتماعي والاقتصادي لبيروت باعتبارها مدينة كبرى وملتقى للنشاطات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ومركز المعاهد العلمية الأجنبية والوطنية؛ وجبل لبنان باعتباره ذا نظام شبه مستقل تنشط فيه المعاهد العلمية التابعة للرهبنات الوطنية والارسلالات الأجنبية. ويقارن الباحث بين الأمية في لبنان، حسب الجنس، وفي اللاذقية، فإذا هي: ٥٦% عند الرجال و٨٢% عند النساء في لبنان، و٧٦% و٩٥% على التوالي في اللاذقية^{١٠٢}.

٤ - من العام إلى الخاص

لم يكن تأثير الحرب اللبنانية التي اندلعت في لبنان بأسبابها أو بالتزوح الذي خلفته، بل في الاستقرار الذي ضمنه الثقل الديموغرافي لهذا التوجه، أو ذلك، الذي عادة ما يكون ذا جذور تاريخية أتيناً على ذكرها سابقاً، وفي الهجرة، أو التهجير إلى خارج البلاد، أو إلى أماكن داخلية أخرى يكون الإستقرار فيها مضموناً من قبل الوجود الطائفي ذي الثقل المعتر والمتمائل بنوياً مع التوجه المقابل.

هكذا غزلت الأحداث الأخيرة على المنوال الذي ساهم بشكل أساسي في فرز ديموغرافي على طول الجبل من شماله إلى الجنوب كاد أن يتجح على مدى سنوات الحرب. ولا تزال مسائل المصالحة في بعض أقسامه عالقة حتى الآن، بالرغم من استحالة هذا الفرز، ومن التجربة التي حصلت في أيام القاتمقاميتين. ولم يبق الفرز الطائفي محصوراً بين دينين مختلفين طال المدن بالإضافة إلى مناطق في الجبل، بل تجاوز ذلك إلى فرز طال المتنمين إلى الدين الواحد.

لا يزال لبنان منذ عهده الحديث حتى اليوم يعاني من مسألة الطائفية كنظام سياسي باعتباره المنتج الأساسي ليس للفرز الطائفي فحسب، بل للاصطفاف والتوتر والتهديد الدائم بالحرب اللبنانية. وتكون دائماً عناصر هذا التهديد الانتماء الطائفي والانتماء المذهبي في أضيق حلقاته.

ولا تزال العائلات اللبنانية إلى أي طائفة انتمت تفكر بالطريقة الفضلى للاستقرار النفسي وللراحة الجسدية، فلا تجد أمامها إلا خيار التفتيش عن المكان الذي يؤمن لها هذا الاستقرار وهذه الراحة. ولا يجد الكثيرون خياراً لهم إلا بالسكن مع من يتماثل معهم طائفاً قبل التماثل الديني. وتكمن خطورة هذا الخيار في أنه يهدد بردهم إلى إعادة إحياء العلاقات الأولية للقرابة، وإلى التنظيم الأهلي المبني على العصبية وصلات الرحم على مستوى الجسد والدين.

إذا كان هذا هو الوضع الديموغرافي في لبنان في مسيرته التاريخية، وفي هذا التفصيل المتين بين العائلة والطائفة، وبين التفصيل العائلي - الطائفي والشأن السياسي، فكيف توجه العائلات اللبنانية اليوم في مسلكها اليومي، وفي حياتها العملية؟

هل لا تزال تعمل عن وعي منها، أو لا وعي، على رفد طوائفها بما يضمن موقعها السياسي، أو يزيد من تدعيمه، إن كان هذا الرفد على مستوى الولاء، أو الخصوبة، أو على مستوى ترسيخ رسم الحدود العائلية ضمن الحدود الطائفية أو المذهبية، وزيادة الاهتمام في رسم هذه الحدود ضمن الاطار الديني في مقابل الدين الآخر أو الأديان الأخرى؟

وبالتالي، هل المسلك العائلي كما يمارس اليوم يمكن أن يساعد في تغيير الأوضاع نحو الأفضل؟ نحو مجتمع حديث، أو دولة حديثة؟

الفصل الخامس

العمر والجنس لسكان لبنان

يعالج هذا الفصل التوزيع النوعي والعمرى للسكان، ومعدل الذكورة، وهمم الأعمار، من خلال ربطها ببعض المتغيرات، كالكثافة والمحافظة والطائفة. يعتبر هذا الفصل صلب الدراسة الديموغرافية إذ يعرض الواقع السكاني لأفراد العينة ويبرز توزيعهم حسب الوسيطات والمتوسطات وأهرام الأعمار ونسب الذكورة.

١ - نسبة الذكور والإناث في لبنان

يعتبر التوزيع النوعي للسكان، أي حسب الجنس، من أبرز المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي والاجتماعي. فالجتمتع الذي يقل فيه الذكور عن الإناث يعكس عدة أمور، إما هجرة الذكور من أجل العمل، وإما ارتفاع وفيات الذكور بسبب الحروب وإنتشار الأمراض التي تفتك بهم، وخاصة أمراض القلب والشرابين. وهذا الانخفاض في نسبة الذكور يؤثر لاحقاً على الخصوبة، وخاصة بسبب تأثيرها على ارتفاع سن الزواج. هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، فإن إرتفاع نسبة الذكورة، أي انخفاض نسبة الإناث، سينعكس سلباً على الخصوبة بسبب انخفاض أعداد النساء القادرات على الحمل.

وأولى خطوات التحليل هي في التعرف على كيفية توزيع الذكور والإناث على المستوى الوطني، والتعرف على نسب الذكورة في لبنان والمحافظات والأقضية فيه.

هكذا، فإن أعلى نسبة للذكور هي في محافظة جبل لبنان وبلغت ٢٦,٩% من مجموع الذكور في لبنان، (الجدول ٢١).

الجدول 21: توزيع السكان حسب الجنس والمحافظة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الجنس			
	أنثى	ذكر		
22.5	22.8	22.2	الشمال	المحافظة
15.4	15	15.8	بيروت	
26.6	26.5	26.6	جبل لبنان	
19.1	18.9	19.4	الجنوب	
16.4	16.8	16	البقاع	
100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تأثرت نسبة الذكور في جبل لبنان بحصة السكان المرتفعة من مجموع سكان لبنان. ففي الشمال بلغت نسبة الذكور ٢٢,٢% من مجموع الذكور. أما أقل نسبة فهي في بيروت حيث بلغت ١٥,٨%، (جدول ٢١).

أما على صعيد الإناث، فإن نسبتهن في جبل لبنان هي الأعلى أيضاً، وبلغت ٢٦,٥% من المجموع، ثم تليها محافظة الشمال بنسبة ٢٢,٨%. أقل نسبة هي أيضاً في بيروت، حيث بلغت ١٥% من مجموع الإناث. هكذا، يمكن القول أن نسبة الذكور أقل من نسبة الإناث وذلك في بعض المحافظات (البقاع والشمال) وتقريباً تتساوى مع الإناث (جبل لبنان) وتزيد عن نسبة الإناث في بقية المحافظات (بيروت وجبل لبنان والجنوب). ويعكس هذا الواقع فقط توزيع السكان على المحافظات، (الجدول ٢١).

بعد دراسة التوزيع الجنسي تبعاً للمحافظات، يمكن الآن الانتقال إلى دراسة هذا التوزيع تبعاً لكل طائفة. لا بد من الإشارة إلى أن المجموع هو بناءً على العينة الثانية التي تمثل الطوائف حسب نسبتها في المجتمع اللبناني. ولزيد من الدقة سيتم عرض النسب بناءً على التوزيع الأفقي والعمودي. وهكذا، فإن السنة يحتلون المرتبة الأولى بحيث يشكلون ٣٠,٢% من مجموع الذكور في لبنان، و٣١% من مجموع الإناث، (الجدول ٢٢). وربما يشير هذا، إلى أن الطائفة أصبحت الأكثر عدداً في لبنان.

الجدول 22: توزيع السكان حسب الطائفة والجنس، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الجنس				
	أنثى	ذكر			
100	49.6	50.4	أفقي	شيعة	الطائفة
27.6	26.4	28.9	عمودي		
100	52.8	47.2	أفقي	سني	
30.6	31.0	30.2	عمودي		
100	51.2	48.8	أفقي	درزي	
4.9	5.0	4.7	عمودي		
100	53.6	46.4	أفقي	ماروني	
19.9	20.6	19.1	عمودي		
100	50	50	أفقي	أرثوذكسي	
7.3	6.8	7.9	عمودي		
100	56.7	43.3	أفقي	كاثوليك	
5.3	5.9	4.6	عمودي		
100	50.5	49.5	أفقي	أرمني	
2.1	2.2	2.1	عمودي		
100	46.2	53.8	أفقي	أقليات	
2.3	2.1	2.5	عمودي		
100	52.1	47.9	أفقي	المجموع	
100	100	100	عمودي		

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

إن نسبة الذكور والاناث، كما هو واضح من الجدول ٢٢، تختلف بعض الشيء حسب كل طائفة. فمن الملاحظ أن نسبة الاختلاف قد زادت عن ١٠%^{١٠٠} عند الكاثوليك، حيث بلغت نسبة الذكور ٤٣,٣%، ونسبة الإناث ٥٦,٧%. وعند أغلبية الطوائف أتت النسب لتظهر تفوق نسب النساء على نسب الذكور (عند السنة والدروز والموارنة). أما عند الطوائف الأخرى، فقد برز نوع من التقارب بين النسب (عند الشيعة والأرثوذكس والأرمن). وتبرز فئة الأقليات الوحيدة التي يتفوق فيها الذكور على الإناث. أما على صعيد لبنان فقد بلغت نسبة الذكور ٤٧,٩% ونسبة الإناث ٥٢,١%^{١٠٠}، (الجدول ٢٢).

في التحليل العمودي، يظهر أن الذكور السنّة هم الأكثر في لبنان، يليهم الذكور الشيعة بنسبة ٢٨,٩% فالذكور الموارنة بنسبة ١٩,١%. أما الإناث فهن أكثر نسبة عند السنة أيضاً حيث بلغت النسبة ٣١% فالشيعة بنسبة ٢٦,٤%. لا بد من الإشارة إلى أن الأرقام هنا متأثرة بالعينة، لذلك فإن التحليل الأفقي هو أفضل من العمودي في هذه الحالة، (الجدول ٢٢).

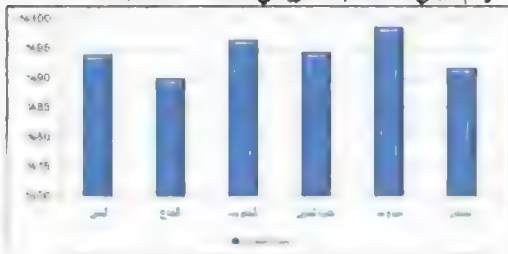
وفي التحليل الأفقي تتضح نسبة الإناث والذكور من أبناء كل طائفة على حدة. وكما تمت الإشارة سابقاً فإن أكثرية الطوائف تقل فيها نسبة الإناث عن الذكور، باستثناء الشيعة والأرثوذكس والأقليات، (الجدول ٢٢).

٢ - نسب الذكورة في لبنان

بعد التعرف على نسب الذكور والإناث، لا بد من عرض نسب الذكورة في المحافظات والأقضية وحسب الطوائف. فنسبة الذكورة هي إحدى أهم المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية التي تقيد في التعرف على الوضع الاقتصادي في المجتمع. ففي المجتمعات الذكورية، حيث تنخفض نسب العمالة بين الإناث، يجب أن يرتفع معدل الذكورة لكي تنخفض نسبة الإعالة الفعلية عن كاهل الذكور. إلا أن لبنان، وبفعل الهجرة، يتمتع بنسب ذكورة منخفضة، علماً أن نسب الإعالة لا ترتفع وذلك بسبب تمكن النساء، وإن جزئياً، من سد النقص في اليد العاملة؛ مع الإشارة إلى أن تحويلات المغتربين، سيما لأسرهم وأهلهم، التي تتراوح بين ٤ و ٧ مليار دولار سنوياً، تساهم بقدر عالٍ، في توازن، أو فائض، ميزان المدفوعات في لبنان.

وأول خطوة في دراسة نسبة الذكورة هي في تحليلها حسب المحافظات. تنخفض هذه النسبة إلى أدنى مستوى لها في محافظة البقاع حيث بلغت ٩٠%، (الرسم البياني ١١).

الرسم البياني 11: نسب الذكورة في المحافظات اللبنانية، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تنخفض النسب في كل المحافظات عن الـ ١٠٠%. ففي بيروت تبلغ أعلى مستوى لها حيث وصلت إلى حوالي ٩٨,٥% وذلك غير مستغرب في بيروت التي تنخفض فيها نسبة المحررة للعمل بين الشباب حيث تتوفر في العاصمة فرص عمل أكثر من أي مكان آخر، الأمر الذي يوقف النزوح (الذي يحصل في المحافظات الأخرى) ويحد من المحررة للخارج. أما في البقاع، المحافظة الزراعية، فينعكس الأمر حيث ترتفع نسب النزوح والمحررة بين صفوف الشباب بحثاً عن فرص أفضل للعمل. تتكرر الظاهرة نفسها في الشمال، حيث تبلغ نسبة الذكورة حوالي ٩١,٥%. أما في الجنوب، فتأتي النسبة لتكون في المرتبة الثانية بعد بيروت فبلغت حوالي ٩٦,٤% وفي المرتبة الثالثة جبل لبنان بنسبة ٩٤,٢%. هكذا تأثرت نسب الذكورة بفرص العمل في هذه المحافظات فارتفعت مع ارتفاع فرص العمل وانخفضت مع انخفاضها، (الرسم البياني ١١).

يمكن الآن دراسة نسب الذكورة حسب الطائفة بحيث يمكن اكتشاف الاختلاف بين طائفة وأخرى. لا بد من الإشارة إلى أن تحليل منحى الذكورة حسب العمر الخماسي سيتم في سياق دراسة الأهرام العمرية والأعمار الخماسية. ومن خلال عرض نسب الذكورة بين الطوائف يمكن الاستنتاج أن الطائفة الكاثوليكية لديها أدنى نسبة إذ بلغت ٧٦,٤%، (الجدول ٢٣).

الجدول 23: توزع الطوائف حسب نسب الذكورة في كل منها، لبنان ٢٠٠٩

الطائفة	شيعة	سنة	دروز	موارنة	دور أرثوذكس	دور كاثوليك	أرمن	أقليات	المجموع ^{١٠٠}
معدل الذكورة	101.6	89.4	95.3	86.6	100	76.4	98	116.5	92

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يظهر من الجدول ٢٣ اختلال في توزع نسب الذكورة حيث تنخفض بشكل كبير عند الكاثوليك لتصل إلى ٧٦٪، وترتفع عند الأقليات لتصل إلى ١١٦٪. وتقل عند أغلبية الطوائف عن ١٠٠٪. أما على صعيد لبنان، فإن نسبة الذكورة هي ٩٢٪، الأمر الذي يعكس اختلالاً في التوزع النوعي يمكن تفسيره من خلال عدة فرضيات. من هذه الفرضيات ما هو مرتبط بالأعمال العسكرية التي شهدتها بعض الطوائف، وخاصة عند الموارنة في الدرجة الأولى، والدروز والسنة والشيعة في الدرجة الثانية (لا ننسى أن الكثير من الأعمال العسكرية طاولت الفلسطينيين ذوي الغلبة السنية، ولكن لم يتم ذكرهم في المسح الإحصائي لهذه الدراسة). والأعمال الحربية أكثر ما تنقص الذكور نظراً لمشاركتهم المباشرة في القتال. أما الفرضية الثانية فتركز على دور الهجرة في اتمام ما بدأت به الحرب. فالهجرة أكثر ما ت طال الشباب الذكور، وذلك إما هرباً من الحرب أو طلباً للعمل. وهكذا، فإن الطوائف التي تدنت فيها نسبة الذكور تأثرت بهجرة الذكور. أما التي ارتفعت فيها النسبة (خاصة عند الشيعة) فقد عكست ارتفاعاً في فرص العمل لأبناء الطائفة، وذلك يكون عادة من خلال المؤسسات الأهلية والدينية التي تهتم بأبناء الطائفة، وتؤمن لهم فرص العمل بهدف الحد من هجرتهم إلى الخارج، فضلاً عن ارتفاع عددهم، ربما، في الوظائف الحكومية، (الجدول ٢٣).

وتجدر الإشارة أيضاً إلى انخفاض نسبة الذكورة في لبنان، حسب العينة الثانية، وذلك بسبب انخفاض تأثير بعض الطوائف التي تنخفض فيها نسبة الذكورة. فبلغت النسبة على الصعيد اللبناني ٩٢٪، (الجدول ٢٣).

٣ - الأعمار المتوسطة والوسيطه

تفيد دراسة الأعمار الوسيطة والمتوسطة في التعرف على مدى فتوة أو كهولة المجتمع. فانخفاض هذين للمؤشرين يدل على أن المجتمع هو قتي، أما بارتفاعهما فيمكن استنتاج كهولة

المجتمع. ينتج المتوسط عن مجموع أعمار السكان مقسوماً على عددهم. أما الوسيط فهو يمثل منتصف التوزيع، أي العمر الذي يكون ٥٠% من السكان أقل منه و ٥٠% منهم أكثر منه.

في البداية سيتم تحليل الأعمار المتوسطة والوسيط على صعيد المحافظات اللبنانية، ومن ثم على صعيد لبنان ككل. فعلى الصعيد الوطني يبلغ المتوسط ٣٣,٣٣ سنة، (الجدول ٢٤).

الجدول ٢٤: توزيع الأعمار المتوسطة والوسيط حسب المحافظات اللبنانية، لبنان ٢٠٠٩

العينة	المحافظة				
	البيقاع	الجنوب	جبل لبنان	بيروت	الشمال
العمر المتوسط	34.37	34.74	33.07	35.60	30.15
العمر الوسيط	32.3	32.47	30.96	33.45	26.16

للمصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

على صعيد المحافظات، فإن أدنى متوسط هو في محافظة الشمال حيث بلغ ٣٠,١٥ سنة، تليها محافظة جبل لبنان وبلغ فيها متوسط الأعمار ٣٣,٠٧ سنة. يقل المتوسط في هاتين المحافظتين عن المتوسط الوطني. أما في البقاع فبلغ المتوسط ٣٤,٣٧، وفي الجنوب ٣٤,٧٥ عاماً. وأعلى متوسط للأعمار هو في محافظة بيروت وبلغ ٣٥,٦ سنة. يمكن تفسير هذه الأرقام من خلال تأثيرها بالولادات المرتفعة في الشمال حيث يؤثر هذا الأمر في خفض متوسط العمر، وفي البقاع بالنزوح والهجرة طلباً للعمل، الأمر الذي يزيد نسبة الكبار في السن ويرفع متوسط العمر. والأمر نفسه بالنسبة للجنوب. أما في بيروت، فيكثر فيها الأفراد في سن العمل، على حساب الأطفال، الأمر الذي يرفع من العمر المتوسط فيها، (الجدول ٢٤).

على صعيد العمر الوسيط، بلغ هذا العمر في لبنان ٣٠,٥٩ سنة. وانخفاض العمر الوسيط عن العمر المتوسط يدل بوضوح على أن المجتمع لم يتخط مرحلة الفتوة حيث أن نصف السكان ما زال يقل عمرهم عن ٣٠,٥٩ عاماً أي أن نسبة أكبر من السكان في لبنان يقل عمرهم عن متوسط الأعمار الذي يبلغ ٣٣,٣٣ عاماً. أما على صعيد المحافظات، فإن أقل عمر وسيط هو في محافظة الشمال حيث بلغ ٢٦,١٦ عاماً. إلا أن من الملاحظ في الشمال هو وجود أعلى فرق بين الوسيط والمتوسط حيث بلغ ٤ أعوام. وهذا الأمر يعكس مدى انتشار الأطفال، أي ارتفاع الولادات في الشمال. المحافظة الثانية في الترتيب هي محافظة جبل لبنان حيث بلغ

الوسيط ٩٦,٣٠. وترتفع الأرقام بشكل ملحوظ بعد هاتين المحافظتين. ففي البقاع بلغ الوسيط ٣٢,٣ عاماً، وفي الجنوب ٤٦,٣٢. أما أعلى عمر وسيط في لبنان فهو في بيروت إذ بلغ ٤٦,٣٣ عاماً. وكما هو الحال في تحليل المتوسطات، فإن الأعمار الوسيطة تعكس مدى فتوة المحافظات أو هرمها. فالمحافظة الأكثر فتوة هي الشمال وبفارق كبير عن أي محافظة أخرى. والأمر متأثر بمحافظات معينة أهمها ارتفاع الولادات كما سيتبين ذلك لاحقاً، (الجدول ٢٤).

وبعد عرض الأرقام العائدة للمتوسطات والأعمار الوسيطة في المحافظات، يمكن أن نعرض الأرقام التي تعود إلى الطوائف. وهكذا، تتوضح الأرقام التابعة للمحافظات من خلال هذا العرض. فعلى سبيل المثال، إن أدنى متوسط للأعمار وأدنى وسيط هما عند الطائفة السنية، الأكثر انتشاراً في الشمال، حيث بلغت ٢٨,٦ و ٢٥,٥ عاماً على التوالي، (الجدول ٢٥). وهذا من شأنه أن يحدث تحولات ديموغرافية لا يستهان بها في السنوات المقبلة، لصالح الطائفة السنية.

الجدول ٢٥: توزيع الأعمار المتوسطة والوسيط حسب الطوائف اللبنانية، لبنان ٢٠٠٩

العينة ١٠٧	الطائفة								
	أقليات	أرمن	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	موارنة	دروز	سنة	شيعية	
32	34.6	38.3	39.4	38.7	35.6	28.9	28.6	30.7	العمر المتوسط
30.0	33	36.37	36.3	36.9	34.8	26.4	25.5	28.06	العمر الوسيط

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما أكثر طائفة فتية عند المسيحيين فهي الموارنة بـ ٣٤ سنة. وأكثر طائفة كهلة في لبنان هي الكاثوليك مع ٣٩,٤ سنة. وعلى صعيد لبنان، ومن خلال العينة الثانية حيث تم استخدام التثقيب، يبلغ العمر المتوسط ٣٢ سنة. من الملاحظ أن العمر المتوسط عند الطوائف المسلمة أدنى، بكثير، من الطوائف المسيحية. هكذا، يمكن التأكيد على أن الطوائف المسلمة أكثر فتوة من الطوائف المسيحية، (الجدول ٢٥). وهذا من شأنه أن يزيد الفجوة العددية بين المسلمين والمسيحيين في السنوات المقبلة.

في تحليل الأعمار الوسيطة، يتبين أن نصف أفراد العينة من السنة هم دون الـ ٢٥ من العمر، في الوقت الذي يبلغ فيه العمر الوسيط عند الأرمن ٣٧,٦ سنوات. أما ثاني أدنى وسيط فهو عند الطائفة الدرزية حيث بلغ ٢٦,٤ سنة، تليها الطائفة الشيعية بعمر وسيط يبلغ ٢٨,٠٦. وأقرب طائفة إلى هذه الأرقام هي الطائفة المارونية بـ ٣٤,٨. وهذا الاختلاف الكبير،

الموجود بين المسيحيين والمسلمين (حيث يبلغ بأقل حد له ٦ سنوات، وبأقصى حد له أكثر من ١٢ سنة) يعكس الهوة العمرية بين الطوائف اللبنانية، ويعزز ما ذكرناه أعلاه عن فتوة المسلمين وكهولة المسيحيين. أما على صعيد العينة، فإن العمر الوسيط هو ٣٢ عاماً، (الجدول ٢٥).

وهكذا يمكن لتحليل الأعمار الوسيطة والمتوسطة على صعيد الطوائف أن تساعد في فهم الاختلافات الواسعة على صعيد المحافظات. فالتغير الأكثر تأثيراً هنا هو الانتماء الطائفي، حيث تنخفض الأعمار بشكل حاد في الشمال ذي الأكثرية السنية قياساً إلى بقية المناطق اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع مستوى التقديمات الصحية والاجتماعية يزيد من أمد الحياة، وهو ما أثر بالدرجة الثانية على الأعمار في بيروت، (الجدول ٢٥).

٤ - التوزيع النوعي والعمرى

في هذا العرض سيتم التطرق إلى توزيع السكان في لبنان حسب الأعمار في الفئات الخماسية والفئات العريضة، ومن ثم عرض أهرام السكان لكل طائفة بالإضافة إلى هرم السكان للبنان.

ففي توزيع السكان حسب الأعمار الخماسية والطوائف، يتبين أن الطائفة الأرمنية فيها أدنى نسبة للفتة العمرية ٠-٤ بحيث بلغت ٢,٧% مقارنة بنسبة ٧% للدروز والشيعية في الفتة العمرية نفسها، (الجدول ٢٦).

الجدول 26: توزيع السكان حسب الطائفة والعمر والجنس، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع ^{١٠٨}	الطائفة								
	أقليات	أرمن	كاثوليك	أرثوذكس	موارنة	دروز	سنة	شيعة	
5.7	5.9	2.7	2.8	4.3	4.6	7	5.2	7	0-4
6.5	3.4	0.9	2.4	3.1	4.8	5.3	7.5	8.8	5-9
7.2	5.5	9	7.5	3.1	6.6	8.2	9	6.3	10-14
8.4	7.2	8.6	5.2	6.3	6.8	8.2	11.2	8.5	15-19
10.2	11.4	5.9	6	8.2	8.5	14.8	12.7	10.7	20-24
11.6	11.9	8.1	11.1	9.8	10.4	13.5	13.9	10.7	25-29
9.2	5.9	5	11.1	10.5	7	7.8	10.2	10.1	30-34
8.8	8.5	13.5	8.3	8.2	8.1	11.5	7.3	8.8	35-39
8.5	11.9	12.6	6.3	10.9	12	5.3	6	6.4	40-44
7.0	8.9	9	10.7	7.4	9.7	7.8	5.3	7	45-49
5.3	7.6	7.2	6.7	8.2	7	3.7	3.5	5.3	50-54
4.1	2.1	3.2	5.2	5.9	4.6	5.3	4.2	3.9	55-59
2.8	2.5	5.4	6	3.9	2.9	0.8	2.2	3.1	60-64
1.5	3	2.3	3.6	2.7	2.3	0.4	0.7	1.3	65-69
1.8	2.1	4.1	2	4.3	2.5	0.4	0.5	1.3	70-74
0.6	1.3	1.8	1.6	1.2	0.6	0	0.5	0.2	75-79
0.6	0.4	0.9	1.6	1.6	1.2	0	0.2	0.6	80-84
0.2	0.4	0	2	0.4	0.4	0	0	0.2	85 وأكثر
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

الجنس: المذكر

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن تحليل الجدول لكل طائفة على حدة، ومقارنة الأرقام بالطوائف الأخرى. فعند الشيعة تبلغ نسبة الفئة الأصغر سناً ٧% من مجموع أبناء الطائفة. أما أعلى النسب فهي في الفئتين ٢٠-٢٤ و ٢٥-٢٩ فبلغت ١٠,٧%. وأدنى نسب هي في الفئة الأعلى سناً أي ٨٥ سنة وأكثر.

عند السنة، أعلى نسبة من السكان هي الفئة ٢٥-٢٩ سنة، ومن الملاحظ اختلاف تركيز النسب قليلاً مقارنة بالشيعة، فترتفع في الأعمار الصغيرة وتنخفض في الأعمار الكبيرة، وانعدمت نسبة السكان الذين يزيدون عن ٨٥ عاماً. هذا الأمر مشابه عند الدروز حيث لم يكن

هناك من أفراد يزيدون عن ٨٥ عاماً. وكانت أعلى نسبة من الدروز في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ حيث بلغت ١٤,٨% من المجموع، (الجدول ٢٦).

أما عند الطوائف المسيحية، فإن الأمر يختلف قليلاً عن هذا التوزيع. فنسبة السكان دون الخامسة من العمر لم تتعد ٥% في أي من الطوائف؛ الأمر الذي يعكس ارتفاعاً في أعمار المسيحيين وتراجع الولادات عندهم، وهو ما سيتأكد لاحقاً. ذلك أن أعلى نسبة للسكان الموارنة هي في الفئة العمرية ٤٠-٤٤ وبلغت النسبة ١٢% . أما نسبة الأفراد في أعلى فئة عمرية فبلغت ٤,٨% . والأمر شبيه بهذا الواقع عند الأرثوذكس فبلغت الفئة ٤٠-٤٤ نسبة ١٠,٩% من السكان، وهي الفئة التي تشمل أكبر عدد من السكان الأرثوذكس. أما الفئة الأكبر عمراً فتشكل ٠,٤% من السكان. وهذه الفئة تمثل ٢% من السكان الكاثوليك، أما أكثر الفئات نسبة عندهم فهي الفئتان ٢٥-٢٩ و ٣٠-٣٤ فبلغت ١١,١% لكل منهما. الفئة التي تحتوي على أعلى نسبة عند الأرمن هي ٣٥-٣٩ وبلغ أفرادها ١٣,٥% . إلا أن الفئة العمرية الأعلى لم يتمثل فيها الأرمن. وتشابه الأقليات مع كل من الموارنة والأرثوذكس، فالفئة التي تمثل أعلى نسبة من الأفراد هي ٤٠-٤٤ وبلغت نسبة السكان فيها ١١,٩%، (الجدول ٢٦).

أما على الصعيد الوطني، حسب العينة الثانية، فإن نسبة الفئة الأدنى سناً هي ٥,٧%، أما الفئة التي تضم أكبر عدد من السكان فهي ٢٥-٢٩ وبلغت نسبة السكان فيها ١١,٦% . وبلغت نسبة السكان في الفئة الأكبر سناً ٠,٢% . يمكن القول، هنا، أن بنية السكان في لبنان تتأثر بشكل كبير بالطوائف الإسلامية من حيث تأثر الفئات العمرية ومن حيث توزيع نسبة أفرادها، فأصبحت أعلى النسب هي دون الـ ٣٠ عاماً، بينما تفوق الـ ٤٠ عند الطوائف المسيحية، (الجدول ٢٦).

يمكن لهذه المقارنة أن تتأكد عند تحليل الأعمار في الفئات العريضة. فالسنة والشيعية في الفئة الناشطة، أي ١٥-٦٥، هم أقل نسبة من بقية الطوائف فبلغت نسبتهم ٧٦,٥ و٧٤,٥%، (الجدول ٢٧).

الجدول 27: توزيع السكان حسب فئات الأعمار العريضة ومعدلات الإعالة والطائفة، لبنان ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

المجموع	الطائفة									
	أقليات	أرمن	كاثوليك	أرثوذكس	موارنة	دروز	سنة	شيعية		
19.4	14.8	12.6	12.7	10.5	16.0	20.5	21.7	22.1	0-14	فئات
75.9	77.9	78.5	76.6	79.3	77.0	78.7	76.5	74.5	15-65	الأعمار
4.7	7.2	9.1	10.8	10.2	7.0	0.8	1.9	3.6	65 وأكثر	العريضة
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع	
34.50	28.24	27.64	30.68	26.10	29.87	27.06	30.85	34.50	الإعالة	نسبة الديموغرافية ^{١٠٩}

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

إلا أن هذا الفرق يعود إلى ارتفاع نسبة الطوائف المسلمة في الفئة الصغيرة. فكل الطوائف المسلمة تخطل فيها نسبة الصغار الـ ٢٠٪، بينما هي ١٦٪ كأعلى نسبة عند المسيحيين وذلك عند الموارنة. أما أقل نسبة في فئة الصغار فهي تلك التي تعود إلى الأرثوذكس بنسبة ١٠,٥٪. هذا الواقع يتغير في الفئة الناشطة (١٥-٦٤) حيث ترتفع هذه النسب عند المسيحيين وتتجاوز مثيلاتها عند المسلمين، وخاصة عند الأرثوذكس حيث بلغت ٧٩,٣٪. والأقل نسبة عند الشيعة (٧٤,٥٪). أما في فئة الكبار فإن المسيحيين بشكل عام أكثر من المسلمين، وخاصة عند الكاثوليك (١٠,٨٪)، والأقل عند الدروز (يمكن أن يعود هذا الرقم المتدني إلى صغر حجم العينة).

وهكذا، يعكس الجدول تغيراً في الواقع الديموغرافي. فإذا استمر الوضع على ما هو عليه، فإن أعداد المسيحيين إلى تناقص حاد بسبب انخفاض نسبة الفئات الصغيرة وارتفاع نسبة الفئات الكبيرة التي ستنتهي إلى الموت عاجلاً أم آجلاً، (الجدول ٢٧).

كما يمكن أن نستخرج من أرقام الجدول معدلات الإعالة عند كل طائفة. فمن خلال تحليلها يمكن التعرف على واقع اقتصادي هام عند الطوائف. فمعدل الإعالة يعكس اعتماد الأفراد في المجتمع على فئات الشباب الذين يتراوح عمرهم بين ١٥ و ٦٤ عاماً. فكلما ارتفع المعدل ازداد العبء على أفراد هذه الفئة. لا بد من التنبيه إلى أن متغيرين اثنين يؤثران بشكل مباشر على المعدل: عدد الكهول وعدد الصغار، فإذا ازداد أحدهما يزداد معدل الإعالة. هكذا، فإن المعدل عند المسلمين يتأثر بصغار السن، أما عند المسيحيين فيتأثر بكبار السن.

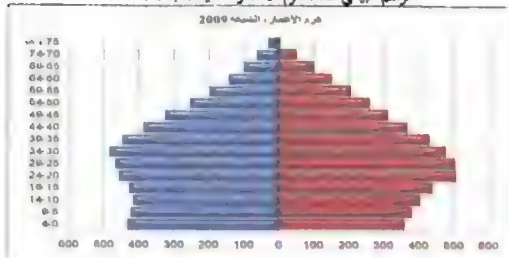
أدنى معدل للإعالة هو عند الأرثوذكس وبلغ ٠,٢٦ يليهم الدروز (٠,٢٧) فالأرمن والأقليات (٠,٢٨). أعلى المعدلات هي عند الشيعة (٠,٣٤) فالكاثوليك والسنة (٠,٣١). أما الموارد فقد بلغ معدل الإعالة عندهم ٠,٣٠، (الجدول ٢٧).

ترتبط هذه المعدلات بشكل مباشر بنظرية النافذة الديموغرافية. فبعض الطوائف في لبنان لم تصل إلى هذه المرحلة، وخاصة الطوائف الإسلامية. أما عند المسيحيين فإن أكثرية الطوائف تعيش هذه المرحلة وهي في أفضل الأحيان وصلت إلى منتصفها. فالعشرون سنة القادمة تحمل تطورات جذرية بالنسبة لكل طائفة. فمتى سيغادر مرحلة الفرصة الديموغرافية في حين أن الأخرى ستكون في منتصفها.

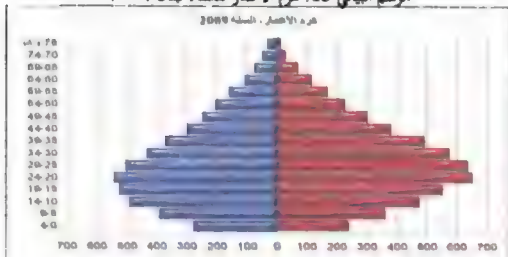
٥ - هرم الأعمار

لا يمكن أن يقدم عرض للسكان حسب النوع والعمر من دون تحليل أهرام الأعمار. فهرم الأعمار يقدم فكرة واضحة عن توزيع السكان وبيّن الاختلافات بين النوع والعمر لكل طائفة، وأخيراً يقارنها على الصعيد الوطني. في ما يلي عرض للأهرام. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن صغر حجم العينة أثر على بعض الأهرام وأعطاها شكلاً غير واقعي عند بعض فئات الأعمار. إلا أن عرض هذه الرسوم ضروري في إلقاء المزيد من الضوء على واقع كل طائفة. بناء عليه، كان من الضروري إجراء تصحيح للأرقام (Smoothing) ^{١١٠} من خلال استخدام حزمة الـ PAS. وبما أن العينة صغيرة ومنتج عنها رسوم غير دقيقة، كان من الأفضل اتباع التصحيح القوي ^{١١١} Strong. سيتم عرض الأهرام ضمن رسمين في الصفحة الواحدة ليتم تحليلها بشكل سريع. أما هرم لبنان (المركز على العينة الثانية) فسينال أكبر قسط من البحث والتحليل.

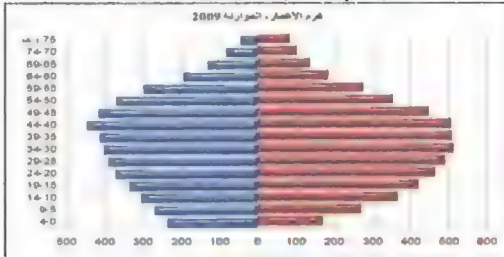
الرسم البياني 12: هرم الأعمار للشبيبة، لبنان ٢٠٠٩



الرسم البياني 13: هرم الأعمار للمسنّة، لبنان ٢٠٠٩

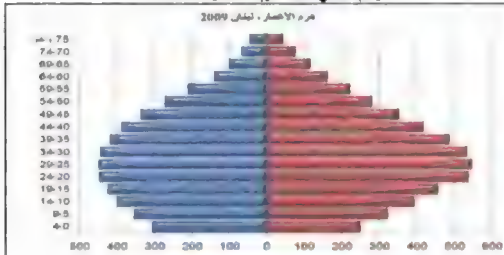


الرسم البياني 14: هرم الأعمار للمواطنة، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

الرسم البياني 15: هرم الأعمار، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

لا يمكن إجراء تحليل دقيق للأهرام التابعة للطوائف بسبب صغر حجم العينة الممثلة لكل طائفة، إلا أنه يمكن استنتاج بعض الخلاصات الأساسية بعد إجراء التصحيح على الأهرام، وخاصة من خلال مقارنة شكلها العام مع الأهرام التابعة للطوائف الأخرى. وهكذا، يمكن ملاحظة نمطين مميزين للأهرام كلها. فبالإضافة إلى صغر حجم قاعدة الأهرام، الأمر الذي يعني انخفاض عدد المواليد، يمكن أن تصنف الأهرام في مجموعتين: الأولى لا تزال تحافظ على الشكل

المثلث وخاصة في الفئات العمرية التي تجاوزت الـ ٢٥، أما الفئة الثانية فهي التي يقترب شكلها من "الماسة" *diamant*.

يعكس الشكل المثلث للأهرام السكانية الأمور التالية: أولاً، ارتفاع عدد المواليد بحيث يزيد المواليد في الفترة الزمنية الحالية عن الفترات الزمنية السابقة. ثانياً، تعتبر القمة المدببة للهرم تعبيراً عن ارتفاع نسبة الوفيات بحيث تنخفض الفئات الأخيرة بشكل كبير، كل فئة مقارنة بالأخرى. أما الشكل للماسي فيوضح التحول السكاني في المجتمع، حيث تنخفض الولادات بشكل تدريجي ويقل عدد كل فئة عن الفئة العمرية السابقة إلى أن تصل الأعمار إلى منتصف الجدول تقريباً حيث تبدأ الفئة العمرية الأكبر بالانخفاض لتكون أقل عدداً من سابقتها. ففي التطور السكاني، يعتبر الشكل للماسي ثاني أشكال الأهرام إذ إنه يلي الشكل المثلث ولكنه يسبق الشكل المربع (حيث تساوى أكثرية الفئات العمرية مما يعكس استقرار عدد السكان)، وبالتأكيد يسبق الشكل المثلث المقلوب الذي يعبر عن مجتمع هرم تزيد فيه الفئات الكبيرة في العمر بشكل واضح عن الفئات الصغيرة.

وتبرز أهمية الشكل للماسي للأهرام بحيث هو تعبير عن النافذة الديموغرافية للمجتمع، إذ إن أكثر السكان هم في الفئة الناشطة القادرة على الإنتاج، وهذا ما يمكن أيضاً تفسيره بالاستعانة بالعمر الوسيط. ونسب الفئات العريضة كما هو الحال أعلاه.

في نظرة سريعة لهرم الطائفة الشيعية يمكن ملاحظة الشكل المثلث وخاصة في الفئات التي تزيد عن ٢٥ عاماً، أي أن بداية التحول في السلوك الانحائي لم يظهر إلا بعد سنة ١٩٨٤^{١١٢}. يمكن أيضاً ملاحظة انخفاض عدد الولادات ولكن بشكل تدريجي بطيء. وأخيراً، ومع أن نسبة الذكور في العينة كانت أعلى من نسبة الإناث، يظهر أن الذكور في الفئات العمرية النشطة، وخاصة من ٢٥-٤٥ هم أقل من نسبة الإناث؛ الأمر الذي يعكس واقع الهجرة إلى الخارج بحثاً عن عمل، (الرسم البياني ١٢).

أما عند الستة، فإن الهرم يتخذ الشكل المثلث بشكل أوضح. فالولادات لم تنخفض إلا ابتداءً من الفئة ١٥-١٩ أي منذ سنة ١٩٨٩ مترافقة مع انتهاء الحرب اللبنانية. ويمكن أيضاً ملاحظة الفرق العددي بين الذكور والإناث في الفئات الناشطة وانخفاض عدد السكان في الفئات الكبيرة في السن. من المتوقع أن تطول فترة الانتقال والدخول إلى النافذة الديموغرافية عند السنة بسبب الحجم المتضخم للفئات الصغيرة، وقلة عدد هذا الفئات بالدرجة الأولى. (الرسم البياني ١٣).

إلا أن الاختلافات الأساسية في الأهرام تظهر في مقارنة عامة بين أهرام المسلمين والمسيحيين. فالطائفة الأولى عند المسيحيين، أي الموارنة، يبرز فيها الهرم بشكل ماسي، ويظهر فيها انخفاض عدد السكان تدريجياً منذ الفئة العمرية ٣٥-٣٩ أي منذ ٤٠ عاماً، أي ابتداءً من عام ١٩٦٩. بالإضافة إلى ذلك، يبرز الاختلاف بين نسبة الإناث والذكور. كما أن عدد الكبار في السن أعلى من الطوائف المسلمة، (الرسم البياني ١٤).

ونخصص الجزء الأكبر من التحليل لهرم الأعمار في لبنان، وذلك نظراً لعدد السكان الذي يتألف منه. فالهرم المثلث الشكل ابتداءً من العمر ٢٠-٢٤ يبدأ بالانحدار في الفئات الأدنى بحيث يؤثر في الشكل العام للرسم ويجوله إلى شكل شبيه بالشكل الماسي. أما أهم ما يمكن ملاحظته في الهرم، فهو:

- انخفاض الولادات في لبنان بشكل واضح وذلك ابتداءً من العمر ١٥-١٩ أي منذ ما يقارب العشرين عاماً (منذ العام ١٩٨٩). وهذا ما يعكس تأثير الحرب على السكان من تأخير للزواج وتقليص لعدد الولادات من أجل التماشي مع الأوضاع الاقتصادية.
- زيادة عدد الذكور عن عدد الإناث في الفئات العمرية الصغيرة وصولاً إلى ١٥-١٩ سنة، وهذا ما يعكس الزيادة الطبيعية في مواليد الذكور. إلا أن هذه الزيادة تبدأ بالتحول مع العمر ٢٠-٢٤ وذلك وصولاً إلى كل الفئات الأخرى. وأسباب هذا الاختلال في التوزيع تختلف باختلاف الفئة العمرية. فالسبب الأساسي لزيادة عدد الإناث في الفئات ٢٠-٢٤ و ٢٥-٢٩ هو الهجرة من أجل الدراسة أولاً، ثم من أجل العمل لاحقاً. وهذه الهجرة غالباً ما تؤثر على الشباب الذكور أكثر من الإناث. أما في الفئتين ٣٠-٣٤ و ٣٥-٣٩ فإن الهجرة من أجل العمل هي السبب الأساسي في اختلال نسب الذكورة. أما ذوو الفئات العمرية ٥٠-٥٤ إلى ٦٠-٦٤ فهم كانوا الأكثر تأثراً بمجريات الحرب اللبنانية على اعتبار أن الذكور هم الأكثر تعرضاً للإصابات في الحرب بسبب مشاركتهم فيها. هذا بالإضافة إلى الأسباب الأخرى، حيث تبدأ الأمراض التي تصيب الرجال وتودي بحياتهم وخاصة أمراض القلب، بالإضافة إلى الهجرة من أجل العمل. أما في الفئات الأخيرة فإن المسؤول الأساسي عن اختلال نسب الذكورة هو تأثر الذكور بالأمراض المذكورة أعلاه، (الرسم البياني ١٥).

وبعد عرض الأهرام أعلاه يمكن إضافة بعض الاستنتاجات المشتركة عند الرسوم البيانية

كلها:

- يتجه لبنان إلى مرحلة ستصبح فيها الزيادة السكانية مستقرة؛ الأمر الذي يهدد مجتمع هرم، وإن في مرحلة زمنية متقدمة.
- اللبنانيون هم في مرحلة النافذة الديموغرافية، وإن كانت بعض الطوائف، وخاصة المسيحية، في أوج هذه المرحلة.
- تبرز الأهرام اختلالاً واضحاً في نسب الإناث للذكور، وذلك يعود لأسباب عدة، منها الاقتصادية (الهجرة من أجل العمل)، ومنها الأمنية (الحرب اللبنانية)، ومنها الطبيعية (وفيات الذكور).

كما يمكن في نهاية الفصل تقديم مجموعة من الخلاصات، أهمها:

- تنخفض نسب الذكور في لبنان عن نسب الإناث، وعند أكثرية الطوائف أيضاً. إلا أن بعض الفئات أكثر تأثراً من الفئات الأخرى، وخاصة عند الفئات التي يهاجر أفرادها من الذكور للعمل في الخارج.
- تختلف المناطق في لبنان بالنسبة لمتوسطات الأعمار. وهذا الأمر يتأثر بشكل مباشر بالتوزيع الطائفي داخل المحافظات والأقضية.
- بشكل عام، المسلمون هم أكثر فتوة من المسيحيين، وخاصة عند الطائفة السنية. والمسيحيون الذين يعانون من ارتفاع متوسطات الأعمار مهددون بخاطر التناقص الحاد في السنوات المقبلة.
- تفاوت معدلات الإعالة حسب الطوائف، إلا أن هذا التفاوت ليس حاداً. فالسبب في التفاوت هو في اختلاف نسب الصغار والكبار. فنسب الصغار المرتفعة أثرت في معدلات الإعالة عند المسلمين بينما كان لنسب المسنين الأثر الأكبر في معدلات الإعالة عند المسيحيين.
- تعكس أهرام الأعمار تركيبة السكان للاحية العمر والجنس عند كل طائفة، حيث يتبين أن الطوائف المسلمة لديها أهرام مثلية الشكل. أما الأهرام عند المسيحيين فعندها أهرام تقترب من الشكل المربع.
- كل هذه المعطيات تعكس واقعاً متبايناً في لبنان، إذ إن أكثرية الطوائف هي في مرحلة النافذة الديموغرافية، منها من هو في أولها ومنها من اقترب من منتصفها. إلا أن لبنان لم يستفد إلى الآن من هذه الفرصة المتاحة أمام أبنائه بسبب كل الأزمات السياسية والاقتصادية التي مر وعمر بها.

الفصل السادس

الإقامة والمسكن

يفتضي البحث في إقامة السكان في لبنان التطرق إلى عدة متغيرات تلعب دوراً كبيراً في التأثير بنوع السكن وشكله وعلاقة المقيمين ببعضهم بعضاً. فأول ما سيبحث فيه هذا الفصل هو في نوع الإقامة للسكان في لبنان. ثم ينتقل إلى عرض توزيع المساكن حسب شكلها ومساحتها وعدد الغرف فيها. لا يخفى على أحد أهمية هذه المعلومات التي تعكس الوضع الاجتماعي الاقتصادي للسكان للمقيمين على الأراضي اللبنانية.

١ - الإقامة

تعرف الإقامة في المسكن بأنها العيش في مسكن واحد والاشتراك في الحياة الأسرية بأي شكل من الأشكال (المصروف والسكن وصولاً إلى الاشتراك بالاستهلاك الأسري من مأكول ومصاريف أخرى). ولكي يعتبر الفرد مقيماً في الأسرة ينبغي عليه السكن في المنزل لمدة تزيد عن نصف السنة، أي مدة تزيد عن ستة أشهر في السنة الواحدة. تم اعتماد هذا المعيار في تعبئة المعلومات في كل استمارة.

أول ما يمكن البحث فيه هو العلاقة بين الإقامة ودرجة القرابة مع الأسرة. فالعلاقة برب الأسرة في لبنان، والمجتمعات الشرقية، عادة ما تحدد الإقامة. فقليلون في هذه المجتمعات هم الذين يغادرون الأسرة قبل الزواج. ونسبة كبيرة من الذين يغادرون منازلهم من أجل الدراسة أو العمل في الخارج يعودون للسكن مع ذويهم عند توقف الدراسة، أو في حال العودة إلى العمل في لبنان.

لا بد من الإشارة أولاً، إلى أن أنواع القرابة توزعت بين: الزوج (أو الزوجة) والأبناء من كلا الجنسين والوالدين وأزواج الأبناء (والبنات) والأحفاد، ودرجات أخرى من القرابة. كل هذه الأنواع تتركز على علاقتها مع رب الأسرة. ورب الأسرة يمكن أن يكون الزوج أو الزوجة أو الابن... أما لناحية أنواع الإقامة فتوزعت بين الإقامة الدائمة والمؤقتة (أقل من ٦ أشهر في السنة الواحدة)، وعدم الإقامة (إقامة في مكان آخر داخل لبنان)، بالإضافة إلى الإقامة خارج البلد بسبب الهجرة. من البيديهي أن نسب الإقامة الأعلى هي لزوج رب الأسرة، أو ربات الأسرة. لقد بلغت نسبة الزوجات المقيمات بشكل دائم ٩٦,٧%، (الجدول ٢٨).

الجدول 28: توزيع السكان حسب علاقاتهم برب الأسرة ونوع الإقامة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الإقامة في المنزل					
	خارج البلد	غير مقيم	مقيم بشكل غير دائم	مقيم بشكل دائم		
100	6.2	1.0	1.2	91.7	رب الأسرة	العلاقات مع رب الأسرة
100	2.2	0.4	0.8	96.7	زوج	
100	9.9	19.7	1.1	69.3	ابن	
100	0	0	0	100	والد	
100	14.3	0	0	85.7	زوج ابن	
100	0	0	0	100	حفيد	
100	0	0	0	100	قرابة أخرى	
100	7.8	12.7	1.0	78.6	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

هكذا، يتبين من الجدول ٢٨ أن المقيمين بشكل دائم هم بأكثرهم الساقية من الأزواج، وبأكثر نسبة حيث بلغت ٩٦,٧%. يليهم أرباب الأسر بنسبة مرتفعة أيضاً بلغت ٩١,٧%. وتظهر هذه الأرقام عدداً من أرباب الأسر غير مقيمين بشكل دائم، وذلك بسبب العمل في الخارج. يمكن أن نتأكد من ذلك من خلال عرض نسب أرباب الأسر غير المقيمين والمهاجرين الذين بلغوا نسبة ١% و ٦,٢%. كما يظهر أيضاً انخفاض في أعداد المقيمين من الأبناء إلى ٦٩,٣% وهو أمر طبيعي يفسر بمغادرة الأبناء منازل أهاليهم لعدة دوافع، أهمها الزواج والعمل والدراسة. أما أزواج الأبناء، وخاصة زوجات الأبناء، فإن نسب إقامتهم أعلى من الأبناء حيث بلغت ٨٥,٧%، ويمكن تفسير ذلك بأن زوجات الأبناء المهاجرين يقعن عند أهل الزوج

في الكثير من الأحيان. ومن الملاحظ أيضاً، أن الأحفاد والوالدي رب الأسرة هم من المقيمين، وذلك نسبة ١٠٠% بشكل عام. يظهر مما تقدم أن المقيمين يشكلون نسبة ٧٨,٦% من مجموع العينة، وغير المقيمين يبلغون نسبة ١٢,٧%. وبلغت نسبة المهاجرين ٧,٨%، (الجدول ٢٨).

كما تختلف الإقامة بحسب الوضع العائلي، الأمر الذي يعني أن أكثر المقيمين يكونون، عادة، من العازبين باعتبارهم أبناء رب الأسرة. هكذا، فإن نسبة المقيمين من الذين لم يتزوجوا بلغت ٥٢,٤%، (الجدول ٢٩).

الجدول 29: توزع السكان حسب الوضع العائلي ونوع الإقامة في المنزل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الإقامة في المنزل				المجموع
	مقيم بشكل دائم	مقيم بشكل غير دائم	غير مقيم	خارج البلد	
44.5	52.4	41.4	4.2	31.4	لم يتزوج بعد
51.4	43	55.2	93.6	67.3	متزوج
3.4	4	0	1.7	0.9	أرملة
0.5	0.4	3.4	0.3	0.5	مطلق
0.1	0.1	0	0.3	0	منفصل
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يبين الجدول ٢٩ أن المقيمين بشكل دائم هم بأكثرية من الذين لم يسبق لهم الزواج، ويشكلون نسبة ٥٢,٤%. أما المقيمون بشكل غير دائم فهم بأكثرية من المتزوجين حالياً، وبلغت نسبتهم ٥٥,٢%. كما ثمة نسبة مرتفعة جداً من المقيمين خارج البلد من المتزوجين بلغت نسبتهم ٦٧,٣%. تعكس هذه الأرقام حقيقة هامة، وهي أن جزءاً كبيراً من المتزوجين يضطرون إلى ترك أسرهم بهدف العمل خارج منطقة السكن، الأمر الذي يستدعي السكن المؤقت أو الدائم خارج المنطقة، أو البلد، (الجدول ٢٩).

تختلف أعمار المقيمين بحسب نوع الإقامة. فالمقيمون بشكل دائم هم، عادة، الأصغر سناً بسبب احتواء الأسر على النسبة الأعلى من الأبناء، وخاصة من هم دون الثامنة عشرة من العمر. أما الأكبر سناً، فمن المتوقع أن تكون من الفئات الأخرى، وخاصة المقيمين في الخارج. ففئة المقيمين بشكل غير دائم تحتوي على عدد كبير من طلاب الجامعات الذين تتراوح أعمارهم

بين ١٨ و ٢٥ سنة. أما المقيمون خارج البلد، فبأكثريتهم من الذين فاقت أعمارهم الـ ٢٥ سنة، وذلك بهدف العمل. وبلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٢٩ سنة من المقيمين بشكل غير دائم ٢٠,٧%، وهي أعلى نسبة لغير المقيمين بين مختلف فئات الأعمار.

لن نعرض هنا جدول توزيع الأعمار الخماسية والإقامة بل نكتفي بعرض الأعمار العريضة. يلعب توزيع الفئات العريضة دوراً أوضح في تبيان العلاقة بين النشاط الاقتصادي ونوع الإقامة. فمن الطبيعي إذن أن تكون أعلى نسبة بين الفئات العريضة هي للمقيمين بشكل دائم، فبلغت النسبة ٢١,٨%، (جدول ٣٠).

الجدول 30: توزيع السكان حسب العمر بالفئات العريضة ونوع الإقامة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الإقامة في المنزل					
	خارج البلد	غير مقيم	مقيم بشكل غير دائم	مقيم بشكل دائم		
17.6	5.1	0	10.3	21.8	0-14	العمر (سنة)
76.9	93.2	99.5	85.9	71.6	15-64	
5.5	1.9	0.6	3.4	6.6	65 وأكثر	
100	100	100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما تنخفض الفئات الصغيرة والكبيرة بشكل واضح عند غير المقيمين بشكل دائم. وهذا الأمر ينتضج أكثر من خلال الجدول ٧٥. فالصغار دون الخامسة عشرة من العمر هم أكثر انتشاراً عند المقيمين بشكل دائم بنسبة ٢١,٨% مقارنة بـ ١٠,٣% للمقيمين بشكل غير دائم، و ٠% لغير المقيمين و ٥,١% للمقيمين في الخارج. ويتعكس هذا الأمر على نسب المقيمين في فئة الشباب النشطين. فالأغلبية العظمى لغير المقيمين والمقيمين في الخارج هي من فئة الناشطين ٩٩,٥% و ٩٣%، (الجدول ٣٠).

كما يمكن لسكان المحافظة أن يتأثروا بمكان إقامتهم لناحية المحافظات والأفضية. فمكان الإقامة يؤثر بنوع الإقامة في المنزل. فمن المتوقع أن ترتفع نسبة المقيمين في المنزل في بيروت، حيث لا يضطر الأفراد لمغادرة المنزل للعمل في محافظة أخرى. والعكس صحيح في الجنوب حيث توجد أعلى نسبة لغير المقيمين في لبنان وبلغت ٢٣,٧%، (الجدول ٣١).

الجدول 31: توزيع السكان على المحافظات حسب نوع الإقامة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الإقامة في المنزل					
	خارج البلد	غير مقيم	مقيم بشكل غير دائم	مقيم بشكل دائم		
22.5	15	14.5	69	23.9	الشمال	المحافظات
15.4	25.9	17.8	0	14.2	بيروت	
26.6	20.5	21.2	20.7	28.1	جبل لبنان	
19.1	20.5	23.7	10.3	18.4	الجنوب	
16.4	18.2	22.8	0	15.4	البقاع	
100	100	100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يبين الجدول أن أعلى نسب للمقيمين بشكل دائم تعود لسكان الشمال وجبل لبنان، بينما أدنى نسبة للمقيمين بشكل دائم كانت لسكان بيروت بنسبة ١٤,٢%. أما المقيمون بشكل غير دائم فقد بلغت نسبة أهل الشمال ٦٩% وهي الأعلى وبفارق كبير، مقارنة بكل المحافظات الأخرى. وبلغت هذه النسبة ١٠% في بيروت. أما المهاجرون فقد بلغت نسبتهم المرتبة الأعلى عند أهل بيروت، وهي ٢٥,٩%، والأدنى عند أهل الشمال بنسبة ١٥%. يمكن تفسير هذه الأرقام بالقول أن سكان بيروت لا ينتقلون للسكن في أماكن أخرى، بل على العكس من ذلك، يلجأ سكان المناطق إلى السكن في بيروت، وخاصة طلباً للعلم والعمل. كما يسعى أهل بيروت إلى البحث عن عمل، وحين لا يجدونه في مكان إقامتهم، يسعون للهجرة إلى الخارج عوضاً عن العمل خارج المحافظة، (الجدول ٣١).

كما يلعب الوضع المهني والدخل دوراً أساسياً في نوع الإقامة، وذلك من المنطلق نفسه الذي تتأثر فيه النسب لناحية توزيع السكان على المحافظات والأقضية. فالذين يعملون حالياً، في كل الفئات هم الأكثر نسبة في لبنان، فبلغت نسبة المقيمين بشكل دائم من الذين يعملون ٥١,٧%، (الجدول ٣٢).

الجدول 32: توزيع السكان (١٠ سنوات وأكثر) حسب الوضع المهني والإقامة في المنزل، لبنان ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

المجموع	الإقامة في المنزل				
	خارج البلد	غير مقيم	مقيم بشكل غير دائم	مقيم بشكل دائم	
40.6	61.8	43.7	51.7	37.8	يعمل حالياً
0.4	0.9	0.3	0	0.3	مقعد
3	4.1	8.4	3.4	2	يبحث عن عمل
1.9	0.5	0.3	3.4	2.3	متقاعد
25.6	13.6	7.2	17.2	29.9	طالب
23.4	18.6	40.1	13.8	21.4	نساء في البيوت
0.1	0	0	0	0.1	صاحب إيراد
5	0.5	0	10.3	6.1	غيره
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتضح الأسباب من وراء عدم الإقامة في المنزل من الجدول أعلاه. فأغلبية المقيمين بشكل غير دائم أو المقيمين خارج المنزل يعملون حالياً (٥١,٧% للمقيمين بشكل غير دائم، ٤٣,٧% لغير المقيمين و ٦١,٨% للمقيمين خارج البلد). لا بد من الإشارة إلى النسبة الكبيرة لفئة النساء في المنازل بالنسبة لغير المقيمين. يعود هذا إلى حقيقة أن أغلبية غير المقيمين في المنزل هم أبناء الأسرة الذين غادروها بهدف الزواج. نلاحظ أيضاً أن نسبة الطلاب، من المقيمين خارج المنزل، هي نسبة مرتفعة (على اعتبار أنها ثالث النسب في هذه الفئة) حيث بلغت ١٣,٦% من السكان. أما على صعيد العينة ككل، فمجموع العاملين بلغ ٤٠,٦% والطلاب ٢٥,٦%. أما النساء في المنازل فبلغت نسبتهم ٢٣,٤% من العينة، (الجدول ٣٣). وهذا يعني أن على عاتق كل شخص يعمل في لبنان، ٢,٤٦ شخصاً لا يعملون.

إن ما يؤثر أكثر من أي شيء آخر في الإقامة، وبالطبع أكثر من الوضع المهني، هو نوع المهنة في البلد. فالستخدمون في القطاع الخاص هم الأكثر نسبةً في جميع فئات العمل وخاصةً للذين يعملون خارج البلد حيث بلغت ٥٧,١%، (الجدول ٣٣).

الجدول 33: توزيع العاملين حسب المهنة الأساسية ونوع الإقامة في المنزل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الإقامة في المنزل				
	خارج البلد	غير مقيم	مقيم بشكل غير دائم	مقيم بشكل دائم	
1.9	1	2.8	0	1.9	مزارع
2.9	0	2.8	12.5	3.1	عامل
14.2	13.3	12.7	12.5	14.6	حرف مستقلة
3.7	12.4	2.1	0	2.9	مهن حرة
15.4	0	19	18.8	16.7	موظف في الدوائر الرسمية
41.4	57.1	42.3	31.3	39.5	مستخدم في القطاع الخاص
2.2	3.8	0.7	0	2.3	صاحب متجر
3	5.7	3.5	6.3	2.5	رب عمل
4.3	4.8	3.5	0	4.5	يعمل في الخدمات
0.8	0	0	0	1.1	يساعد أحد أفراد الأسرة
8.7	0	9.9	12.5	9.5	صاحب متجر صغير
1.4	1.9	0.7	6.3	1.3	غير ذلك
100	100	100	100	100	المجموع

المهنة الرئيسية

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يشير الجدول أعلاه إلى توزيع المهن بين الذين يعملون حالياً، حسب نوع المهنة. ومن الملاحظ بشكل واضح أن بعض المهن منتشرة أكثر من غيرها. فأكثر المهن انتشاراً هي فئة المستخدمين في القطاع الخاص، وخاصة للمقيمين خارج لبنان (٥٧,١%)، ذلك أن أكثرية المهاجرين بهدف العمل يشغلون وظائف في القطاع الخاص في الدول التي يهاجرون إليها (دول الخليج مثلاً). أما المهنة ذات المرتبة الثانية، فتختلف حسب اختلاف نوع الإقامة. فالمرتبة الثانية للمقيمين في لبنان (بشكل دائم وغير دائم ولغير المقيمين) هي تلك التي تعود إلى الموظفين في القطاع العام بنسب ١٦,٧% و ١٨,٨% و ١٩% على التوالي. أما بالنسبة للمهاجرين فكانت المهنة ذات المرتبة الثانية هي العمل الحر. أما أقل المهن انتشاراً فهي الزراعة للمقيمين بسببة ١,٩% ورب العمل للمقيمين بشكل دائم ٦,٣% (مع غياب تام للمهن الزراعية). أما لغير

المقيمين، فالمهنة الأقل انتشاراً هي صاحب المتجر (٧,٠٪)، وللمقيمين في الخارج كانت مهنة الزراعة بنسبة ١٪ مع غياب لبعض المهن، وخاصة في القطاع العام، (الجدول ٣٤).

الجدول 34: توزيع المداخيل الفردية للسكان حسب نوع الإقامة في المنزل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الإقامة في المنزل					
	خارج البلد	غير مقيم	مقيم بشكل غير دائم	مقيم بشكل دائم		
10.1	0	8	0	11.5	أقل من 500 ألف	الدخل الفردي (بالليرة اللبنانية)
22.6	3.9	14.2	12.5	25.6	500-700	
24.4	7.9	23	50	25.6	700-1000	
17.8	7.9	25.7	18.8	17.6	1000-1400	
10.1	10.5	15.9	0	9.4	1400-1800	
5.3	11.8	7.1	6.3	4.5	1800-2400	
4.1	23.7	5.3	12.5	2	2400-3000	
3.3	21.1	0.9	0	2.1	3000-4000	
1	10.5	0	0	0.2	4000-5000	
1.3	2.6	0	0	1.4	5.000 وأكثر	
100	100	100	100	100	المجموع	
1.11625	2.409.85	1.052.3	1.075.7	1.005.050	الدخل المتوسط	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يوضح الجدول ٣٤ توزيع المداخيل للذين يعملون، وذلك تبعاً لنوع إقامتهم في المنزل. ويتبين، بشكل واضح، اختلاف المداخيل حسب الإقامة. إذ إن أكثر من نصف العاملين في لبنان (٥١,٢٪) للمقيمين بشكل دائم، ٦٢,٥٪ للمقيمين بشكل غير دائم و ٣٧,٢٪ لغير المقيمين) يحصلون على رواتب تتراوح بين ٥٠٠ ألف ومليون ليرة. أما المقيمون خارج لبنان فإن ٥٥,٣٪ يحصلون على رواتب تتراوح بين ٢,٤ مليون و ٥ ملايين ليرة. وفي الوقت نفسه، فإن ١,٦٪ من المقيمين بشكل دائم يحصلون على أكثر من ٥ ملايين ليرة (صفر بالمئة لغير المقيمين) مقارنة ب ١٣,١٪ من المقيمين خارج لبنان. توضح هذه الأرقام أن السبب الأساسي الذي يدفع بالكثيرين للهجرة خارج البلد من أجل العمل، هو الدخل المرتفع مقارنة بالمداخيل في لبنان، (الجدول ٣٤).

تتضح هذه الفكرة أكثر حين نقارن متوسط الدخل حسب نوع الإقامة كما هو مبين في الجدول ٣٤.

يبين الجدول أعلاه الاختلاف الواسع بين متوسط الدخل للعاملين خارج لبنان مقارنة بالعاملين داخل لبنان. فالتوسطات داخل لبنان متشابهة إلى حد بعيد حيث بلغت: ١,٠٠٥ مليون للمقيمين بشكل دائم، ١,٠٧٥ مليون للمقيمين بشكل غير دائم و ١,٠٥٠ مليون لغير المقيمين. أما متوسط الدخل عند العاملين من المهاجرين فبلغ ٢,٤٠٩ مليون ليرة، الأمر الذي يعكس التفاوت الكبير بين المداخيل.

بعد عرض العلاقة بين المتغيرات أعلاه ونوع الإقامة، يمكن عرض العلاقة بين الطائفة والإقامة، حيث يتبين أن أعلى نسبة للمقيمين في البلد هي للسنة التي بلغت ٨٣,١%، (جدول ٣٥).

الجدول 35: توزيع السكان حسب الطائفة ونوع الإقامة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الإقامة في المنزل					
	مقيم بشكل دائم	مقيم بشكل غير دائم	غير مقيم	خارج البلد		
100	77.2	0.4	11.9	10.5	شيعية	الطائفة
100	83.1	2.2	9.7	5.0	سنة	
100	80.7	0.4	10.2	8.6	دروز	
100	80.1	1.0	12.6	6.2	موارنة	
100	71.5	2.0	14.5	12.1	روم أرثوذكس	
100	71.8	1.2	21.4	5.6	روم كاثوليك	
100	76.6	0	13.1	10.4	أرمن	
100	81.4	0	12.7	5.9	أقليات	
100	78.6	1.0	12.7	7.8	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تأثر الإقامة بشكل واضح بالطوائف. عند بعضها ترتفع نسب المقيمين بشكل دائم لتتخف عند الأخرى. هكذا يظهر السنة أكثر المقيمين، حيث يقيم ٨٣,١% منهم بشكل

دائم في المنزل. هذا بالتأكيد عائد إلى ارتفاع فتوة السنة وانخفاض نسب المهاجرين إلى ٥٠٪، وهي الأقل بين الطوائف الأخرى. من الملاحظ أيضاً أن الطوائف الإسلامية الأخرى لديها نسب إقامة أكثر من الطوائف المسيحية (٨٠,٧٪ للدرز و٧٧,٢٪ للشيعة). أما المسيحيون فنسب الإقامة عندهم تقل عن نسب المسلمين، وخاصة عند الأرثوذكس والكاثوليك حيث تصل إلى ٧١,٨ و ٧١,٥٪ على التوالي. أما نسبة المقيمين من الموارنة التي بلغت ٨٠,١٪، فهي أكثر من نسبة الشيعة. في ما يتعلق بالمهجرة، من الملاحظ أن أكثر الطوائف نسبة في المهجرة هي الطائفة الأرثوذكسية تليها الطائفة الشيعية (١٢.٠٪ و ١٠,٥٪). وتنخفض نسب المهاجرين في الطوائف الأخرى لتصل إلى ٥,٦٪ عند الكاثوليك و ٥٪ عند السنة. يمكن تفسير اختلاف نسب المهجرة تبعاً لوضع الطائفة، بالإضافة إلى تركيبتها العمري. فالطائفة السنية، الفتية، تنخفض فيها نسب المهجرة. أما الطائفة الأرثوذكسية الشابة التي بدأت تميل إلى الكهولة فترتفع فيها المهجرة. إلا أن الأرثوذكس وبسبب اعتبارهم طائفة رابعة في لبنان، وبالتالي انخفاض حصتهم من المناصب والوظائف العامة، يلجأون إلى المهجرة بحثاً عن عمل بدل اعتمادهم على الوظائف العامة، وهذا الأمر يصح أيضاً على باقي الطوائف "الأصغر حجماً"، (الجدول ٣٥).

كما يغير السكان مكان إقامتهم تبعاً لضرورات متعددة على رأسها الشائين الاقتصادي والمهني اللذين يقضيان بالبحث عن عمل أو تغييره. بالإضافة إلى ذلك، وفي لبنان، بلد الهزات الأمنية المتتالية، يغير السكان منازلهم هرباً من الأوضاع الأمنية في مكان إقامتهم الأصلي.

يمكن أولاً، تحليل العلاقة بين توزيع السكان في مكان الإقامة الأصلي، وصولاً إلى المكان الحالي للإقامة. هكذا، فإن المحافظة التي تستقطب أكبر نسبة من الحراك الجغرافي هي بيروت التي تحتوي على ٥٧,٧٪ فقط من سكانها الأصليين، (الجدول ٣٦).

الجدول 36: توزيع السكان حسب محافظة الإقامة الحالية والمحافظة السابقة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب)

(مئوية)

المجموع	المحافظة السابقة						
	الشمال	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع		
20.4	<u>84.9</u>	11.3	0	0	0	الشمال	المحافظة الحالية
16.2	5.9	<u>57.7</u>	13.7	3.9	1.3	بيروت	
29.5	7.6	20.6	<u>77.8</u>	7.8	7.7	جبل لبنان	
17.8	0.8	6.2	3.9	<u>80.6</u>	2.6	الجنوب	
16.2	0.8	4.1	4.6	7.8	<u>88.5</u>	البقاع	
100	100	100	100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن تأكيد بضعة أمور: أولاً، إن أغلبية الأسر التي غيرت مكان سكنها بقيت ضمن المحافظة نفسها (الأرقام بالخط العريض). ثانياً، أكثر الأسر التي بقيت في المحافظة نفسها هي الأسر البقاعية (٨٨,٥%). أما أقل الأسر التي بقيت في المحافظة نفسها فهي تلك التي سكنت في بيروت سابقاً (٥٧,٧%). ثالثاً، من النادر أن تغير الأسرة مكان إقامتها لتسكن في محافظة بعيدة (مثلاً ٠,٨% من سكان البقاع انتقلوا إلى الشمال، ٠,٨% من سكان الجنوب انتقلوا إلى الشمال، ٠,٨% من سكان الشمال انتقلوا إلى البقاع والجنوب). رابعاً، أكثر محافظة انتقل إليها السكان هي محافظة جبل لبنان، وخاصة من قبل سكان بيروت ٢٠,٦%، (الجدول ٣٦).

بعد عرض المحافظات الحالية والسابقة في الإقامة، يمكن عرض أسباب تغيير مكان الإقامة. هكذا، نرى أن ٧,٨% من السكان اللبنانيين قد سبق لهم أن غيروا مكان إقامتهم هرباً من الحروب والهزات الأمنية، (الجدول ٣٧).

الجدول 37: توزيع السكان حسب سبب تغيير الإقامة والمحافظة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	المحافظة السابقة					سبب تغيير مكان الإقامة
	البيقاع	الجنوب	جبل لبنان	بيروت	الشمال	
45.8	57.7	59.2	32.7	40.2	47.9	لم يغير الإقامة
7.8	2.6	7.8	11.8	8.2	5.9	تهجير بسبب الحرب
7.5	10.3	5.8	8.5	10.3	3.4	بسبب العمل
2.5	3.8	1.9	2.6	1.0	3.4	مكان دراسة الأولاد
19.3	16.7	10.7	24.8	17.5	22.7	بسبب الزواج
17.1	9.0	14.6	19.6	22.7	16.8	منزل أكبر
100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩.

يتبين من أرقام هذا الجدول أن الذين غيروا مكان إقامتهم هم بأكثرية من سكان بيروت وجبل لبنان سابقاً، الأمر الذي يعكس حراكاً جغرافياً واسعاً في لبنان يتمثل بتغيير سكان الأطراف أماكن سكنهم أكثر من أهل بيروت وجبل لبنان. أما الذين قاموا بتغيير مكان السكن، فقد تعددت الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك. وأبرز هذه الأسباب كان الزواج أي الانتقال من منزل الأهل إلى منزل آخر (نسبة ١٩,٣% في لبنان، والنسبة الأكثر انتشاراً هي ٢٤,٨% في جبل لبنان). أما السبب الآخر لتغيير الإقامة فكان البحث عن منزل أكبر من المنزل القديم. وإذا أردنا أن نبحث في أسباب تغيير المنزل حسب المحافظة الأصلية، نلاحظ أن أكثر محافظة عانت من الحرب (كسبب أساسي لتغيير مكان السكن) هي جبل لبنان (١١,٨%) تلتها بيروت (٨,٢%) والجنوب (٧,٨%). ويمكن التأكيد على صحة هذه النسب بسبب تأثير المعارك التي جرت في المحافظات المذكورة إبان الحرب الأخيرة (١٩٧٥-١٩٩٠) التي عانى منها لبنان، (الجدول ٣٧).

٢ - واقع الأسر

لا بد من عرض واقع الأسر المعيشية من حيث عدد الأفراد وعدد الأسر الزوجية داخل الأسرة المعيشية. فالأسرة الزوجية هي تلك التي يربط أفرادها رابط الزواج والولادة، أي الزوج والزوجة وأولادها إذا وُجدوا. أما الأسرة المعيشية، فهي كل تجمع سكاني يربطه رابط الإقامة المشتركة في منزل واحد.

وأول ما يمكن تحليله هو عرض عدد السكان المقيمين في المنازل حسب عدد الأسر الزوجية. وهذا ما يدل على أن ٩٢,١ % من الأسر المعيشية المأولة من ٧ إلى ٩ أفراد تشكل أسرة زوجية واحدة، (الجدول ٣٨).

الجدول 38: توزيع المساكن حسب عدد الأفراد داخل الأسر المعيشية وعدد الأسر الزوجية، لبنان

٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	عدد الأسر الزوجية داخل الأسرة المعيشية				
	أسرة	أسرتان	ثلاث أسر وأكثر		
100	87.1	3.2	9.7	1 إلى 3 أفراد	عدد الأفراد داخل الأسرة المعيشية
100	90.3	4.1	5.7	4 إلى 6 أفراد	
100	92.1	5.3	2.6	7 إلى 9 أفراد	
100	85.7	14.3	0	10 أفراد وأكثر	
100	89.3	4.0	6.7		المجموع

المصدر: الدراسة للبدانة التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

عند النظر في العلاقة بين عدد الأفراد المقيمين فعلاً في المنزل وعدد الأسر الزوجية، يمكن ملاحظة ما يلي: يرتفع عدد الأفراد مع ارتفاع عدد الأسر الزوجية في المنزل، وخاصة في الأسر المعيشية التي تضم أسترين زوجيتين بحيث بلغت نسبتها ١٤,٣ % للأسر المكونة من أكثر من ١٠ أفراد، (الجدول ٣٨).

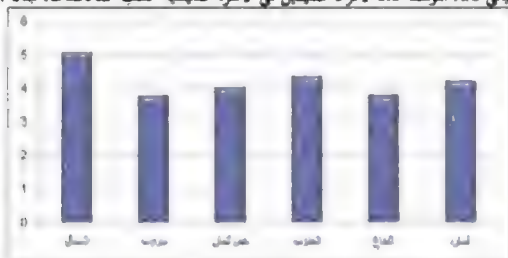
ومن حيث توزيع السكان على المحافظات، حسب عددهم داخل الأسرة المعيشية الواحدة، ٦,٣ % من أسر محافظة الشمال يبلغ عدد أفرادها ١٠ أشخاص وما فوق، في حين أن هذا النوع من الأسر لا يشكل سوى ١,٥ على الصعيد الوطني، (جدول ٣٩).

الجدول 39: توزيع السكان حسب المحافظات وعدد الأفراد داخل الأسرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	المحافظة						
	البقاع	الجنوب	جبل لبنان	بيروت	الشمال		
33.9	42.7	30.6	32.1	44.3	24.1	1 إلى 3 افراد	توزيع السكان حسب عدد الأفراد
57.7	53.9	57.1	63.6	53.4	56.3	4 إلى 6 افراد	
6.9	3.4	12.2	4.3	1.1	13.4	7 إلى 9 افراد	
1.5	0	0	0	1.1	6.3	10 افراد وأكثر	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
4.2	3.8	4.3	4.0	3.8	5.1	متوسط عدد الأفراد	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

الرسم البياني 16: متوسط عدد الأفراد المقيمين في الأسرة المعيشية حسب المحافظات، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يبين الجدول أعلاه أن أكثر غط لتوزيع عدد الأفراد هو من ٤ إلى ٦ أفراد، وذلك بغض النظر عن المحافظة؛ علماً أن أكثر نسبة لهذه الفئة موجودة في جبل لبنان (٦٣,٦٪)، وأقل هذه النسب هي الموجودة في بيروت والبقاع (٥٣٪). وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن محافظتي بيروت والبقاع تتمتعان بأعلى نسبة للفئة "١-٣ أفراد": ٤٤,٣٪ و ٤٢,٧٪ تبعاً. كما نجد أن محافظة الشمال هي الأكثر ارتفاعاً في عدد أفراد الأسرة، تليها محافظة الجنوب. ذلك أن الفئتين "٧-٩" و "أكثر من ١٠ أفراد" هما الأعلى في الشمال، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة "٧-٩" في الجنوب. ففي الشمال بلغت فئة ٧-٩ أفراد ١٣,٤٪ وفي الجنوب ١٢,٢٪. أما فئة أكثر من ١٠ فكانت الأعلى في الشمال بنسبة ٦,٣٪، بينما هذه النسبة هي صفر٪ في أغلبية

المحافظات الأخرى. تتوضح هذه النتائج عند عرض متوسط عدد الأفراد في الأسرة المعيشية حسب المحافظات. يظهر في الشمال أعلى متوسط (٥,١ أفراد مقيمين فعلاً في الأسرة). أما في بيروت والقلاع فيوجد أدنى متوسط (٣,٨). يمكن تفسير هذه النتائج بحاجة المقيمين في الأطراف (مثل القلاع) إلى مغادرة منازلهم بهدف العمل في العاصمة أو في جبل لبنان أو بهدف الهجرة إلى الخارج. أما بيروت، العاصمة، فإنها تتميز بانخفاض عدد السكان في الأسرة بسبب انخفاض عدد الولادات. هذا، وقد بلغ متوسط عدد الأفراد في الأسرة ٤,٢ على صعيد لبنان^{١١٣}، (الجدول ٣٩ والرسم البياني ١٦).

يختلف عدد السكان، بشكل واضح، بين طائفة وأخرى. ويدخل في هذا الاختلاف عوامل عدة منها الثقافي والاقتصادي، ويمكن حتى ما هو عقائدي. وهذا الاختلاف في عدد السكان يترافق أيضاً مع ازدياد عدد السكان في الأسرة الواحدة، فالنسبة الوحيدة التي يزيد فيها المقيمون عن ١٠ أفراد هي عند الطائفة السنية وبلغت ٨% من مجموع السنة، (جدول ٤٠).

الجدول 40: توزيع السكان حسب عدد الأفراد داخل الأسر والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الطائفة									عدد الأفراد المقيمين فعلياً
شيعية	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكسي	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	المجموع	
27	20	40	34	46	42	46	36	31.9	1-3
66	56	58	60	48	54	54	58	58.6	4-6
7	16	2	6	6	4	0	6	7.4	7-9
0	8	0	0	0	0	0	0	2.2	10 وأكثر
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع
4.4	5.4	3.9	4.2	3.8	3.9	3.6	4.1	4.4	متوسط عدد المقيمين

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن الأسر المعيشية، وإن كانت مؤلفة من أكثر من أسرة رواجية، فإنها لا تتوزع بشكل متساوٍ لناحية عدد الأفراد. صحيح أن الأسر المكونة من ٤-٦ أفراد هي الأكثر نسبة عند كل طائفة على حدة، إلا أن هذه النسب تختلف بين طائفة وأخرى. فالطوائف الإسلامية، وخاصة عند السنة، تتأثر هذه النسبة بارتفاع نسب الفئات الأعلى حيث من الملاحظ ارتفاع نسبة الفئة ٧-٩ و ١٠ وأكثر عند السنة. في المقابل، تنخفض نسبة

الفئة ٤-٦ عند الأرثوذكس لصالح الفئة الأدنى ١-٣، الأمر الذي يعكس انخفاض عدد المقيمين في الأسرة. هذه الظاهرة موجودة أيضاً عند جميع الطوائف المسيحية الأخرى. أما على الصعيد الوطني فإن نسبة الأسر التي تضم بين ٤ و ٦ أفراد، أي الأسر المتوسطة الحجم، هي الأعلى إذ بلغت ٥٨,٦%، مع ارتفاع نسبة الأسر المؤلفة من ١-٣ أفراد حيث بلغت ٣١,٩%. أما أقل الفئات انتشاراً فهي الأسر المكونة من ١٠ أفراد وأكثر بنسبة ٢,٢%، (الجدول ٤٠).

أما متوسط عدد المقيمين في الأسرة، فقد كان الأعلى عند السنة حيث بلغ متوسط حجم الأسرة ٥,٦ افراد، يليهم الشيعة بـ ٤,٤ أفراد، الموارنة ٤,٢ أفراد، الأقليات ٤,١، ليصل المعدل إلى أدنى رقم عند الأرمن بـ ٣,٦ فالأرثوذكس بـ ٣,٨ أفراد. أما على الصعيد الوطني، فقد بلغ متوسط عدد الأفراد في الأسرة ٤,٤ أفراد، (الجدول ٤٠).

يتأثر عدد الأفراد بشكل مباشر بعدد الأسر الزوجية داخل الأسرة المعيشية، وهذا الأمر يعطي فكرة عن الأوضاع الاقتصادية للأسر. وعند دراسة توزيع عدد الأسر الزوجية حسب المحافظات، يظهر بشكل لافت أن ٩,٣% من الأسر المعيشية في جبل لبنان مؤلفة من ثلاث أسر زوجية وأكثر، (الجدول ٤١).

الجدول 41: توزيع السكان حسب المحافظات وعدد الأسر الزوجية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	المحافظة						
	البقاع	الجنوب	جبل لبنان	بيروت	الشمال		
89.3	86.5	94.9	84	92.1	91.9	أسرة	عدد الأسر
4	5.6	1	6.8	2.2	2.7	أسرتان	الزوجية داخل
6.7	7.9	4.1	9.3	5.6	5.4	ثلاث أسر وأكثر	الأسرة المعيشية
100	100	100	100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما نلاحظ أن الأسر المعيشية في لبنان، وبأغلبيتها الساحقة، تتكون من أسرة زوجية واحدة، وأكثر هذه النسب في الجنوب (٩٤,٩%). أما أقلها فهو في جبل لبنان (٨٤%). إلا أن ما لفت الانتباه هنا هو ارتفاع عدد الأسر الزوجية في محافظة جبل لبنان حيث نجد فيها أعلى نسبة للأسر المعيشية المكونة من أسرتين أو ثلاث أسر وأكثر (١٦,١%) في هذه المحافظة، التي ترتفع أيضاً في البقاع إلى ١٣,٥، وتنخفض في الجنوب إلى ٥,٢% فهذا الأمر

يؤكد ارتفاع الخصوبة والإنجاب في المحافظات ذات الأسر المعيشية التي تحتوي على أقل عدد من الأسر الزوجية، وذلك في الجنوب والشمال، المحافظتين اللتين يرتفع فيهما عدد أفراد الأسرة الزوجية، (الجدول ٤١).

كما أنه حين يرتفع عدد الأسر الزوجية في الأسرة المعيشية الواحدة، من المفترض أن يرتفع الدخل الأسري نظراً لارتفاع عدد العاملين داخل الأسرة. إلا أن هذا الأمر لا يصح دائماً، بحيث ٧,١% من الأسر المعيشية التي تضم ٣ أسر زوجية وأكثر، تحصل على أقل من ٥٠٠ ألف ليرة لبنانية في الشهر، الجدول ٤٢.

الجدول 42: الأسر المعيشية حسب عدد الأسر الزوجية وفئات الدخل الأسري، لبنان، ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	عدد الأسر الزوجية داخل الأسرة المعيشية			لا جواب	مجموع المداخل الشهرية (بالآلاف)
	أسرة	أسرتان	ثلاث أسر وأكثر		
100	77.8	8.3	13.9	أقل من 500 ألف	
100	92.9	0	7.1	500-1000	
100	97.1	1.4	1.4	1000-1600	
100	88.1	4.0	7.9	1600-2000	
100	85.5	5.8	8.7	2000-2400	
100	80.6	13.9	5.6	2400-3000	
100	79.4	2.9	17.6	3000-4000	
100	91.4	2.9	5.7	4000-5000	
100	94.7	5.3	0	أكثر من 5000	
100	89.3	4.0	6.7	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

هذا النمط من المداخل المنخفضة متكرر بشكل ملحوظ في ما يتعلق بالأسر المعيشية المكونة من ٣ أسر (وخاصة في الأسر التي يقل دخلها عن مليوني ليرة). وهو الأمر الذي يؤكد وجود أسر فقيرة تعيش مع بعضها بعضاً بسبب عدم المقدرة على الانتقال إلى مسكن مستقل. ومن الملاحظ أيضاً أن عدداً من الأسر المعيشية تتمتع بدخل مرتفع يزيد عن ٥ ملايين ليرة (٧,٧%). ويمكن أيضاً ملاحظة ارتفاع طردي للأسر المعيشية المكونة من أسرتين لناحية

ارتفاع الدخل، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأسر المعيشية المكونة من ٣ أسر زواجية لناحية فئة الدخل ٢,٤ إلى ٣ ملايين ليرة، (الجدول ٤٢).

يختلف عدد الأسر الزواجية بين الطوائف اللبنانية مثلما اختلف العدد حسب المحافظات، فأعلى نسبة للأسر المعيشية المتعددة، لناحية عدد الأسر الزواجية، هي عند الدروز بحيث بلغت ١٢% من مجموع أسر هذه الطائفة، (جدول ٤٣).

الجدول 43: توزيع السكان حسب الطوائف وعدد الأسر الزواجية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الطائفة								عدد الأسر الزواجية
	شيعا	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
88.8	91	88	82	86	92	94	96	88	أسرة
2.5	2	3	6	3	2	4	4	12	أسرتان
8.7	7	9	12	11	6	2	0	0	ثلاث أسر وأكثر
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما يظهر في هذا الجدول أن الأسر المعيشية المكونة من أسرة زواجية واحدة هي الأكثر انتشاراً عند جميع الطوائف، وخاصة عند الأرمن (٩٦%) والكاثوليك (٩٢%)، وعند المسيحيين أكثر من المسلمين. أما الأسر المعيشية المولفة من أسرتين فهي أكثر انتشاراً عند الدروز فتشكل ٦% من مجموع الأسر الدرزية. وهي أيضاً ١٢% عند الأقليات. ما يلفت الانتباه هنا هو ارتفاع نسبة الأسر المكونة من ٣ أسر وأكثر. تجدر الإشارة إلى أن ١١% من مجموع الأسر المارونية تألفت من ٣ أسر زواجية وأكثر. أما على صعيد لبنان، وبالأستعانة بالعينة الثانية، فإن نسبة الأسر المكونة من أسرة زواجية واحدة تبلغ ٨٨,٨% من مجموع العينة، تلك المكونة من أسرتين ٢,٥%. أما التي تتكون من ثلاث أسر وأكثر فهي ٨,٧%، (الجدول ٤٣).

وتتوافق مساحة المسكن مع عدد السكان فيه، فالمنازل الصغيرة لا يمكن أن تستقبل أعداداً كبيرة من المقيمين. إلا أن هذه المقولة لا تصح في لبنان عند العديد من الأسر المعيشية حيث يضطر العديد من الأسر إلى الإقامة في منازل تقل مساحتها عن ٣٠ متراً مربعاً. ف ٥,٧% من الأسر التي يتراوح عددها بين ٧ و ٩ أفراد تعيش في هذه المنازل، (الجدول ٤٤).

الجدول 44: توزيع السكان المقيمين حسب عدد الأفراد ومساحة المنزل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الأفراد المقيمين فعلاً بالفئات					
	10 وأكثر	7-9	4-6	1-3		
4.0	0	5.7	4.5	2.9	أقل من 2م	سكنية
24.0	0	20.0	23.6	26.3	30-90	
36.2	28.6	31.4	37.7	35.1	90-150	
22.0	28.6	34.3	20.9	21.1	150-210	
9.5	28.6	5.7	9.2	9.90	210-270	
4.4	14.3	2.9	4.1	4.7	270 وأكثر	
100	100	100	100	100	المجموع	

للمصدر: الدراسة للبيانات التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن القول أن أكثر المنازل انتشاراً، هي تلك التي تتراوح مساحتها بين ٩٠ و ١٥٠ متراً (بنسبة ٣٦,٢%). أما الأقل انتشاراً فهي المنازل ذات المساحات الصغرى (أقل من ٣٠ متراً بنسبة ٤%), والمنازل الأكبر (أكثر من ٢٧٠ متراً بنسبة ٤,٤%). وفي الوقت نفسه، يمكن القول أن مساحة المنزل مرتبطة بعدد السكان. فكلما ازداد عدد السكان ازدادت مساحة المنزل. ويتضح ذلك من خلال النسبة العليا للمنازل التي تزيد عن ٢٧٠ متراً، وهي تلك التي يسكنها فعلياً أكثر من ١٠ أفراد. ويمكن أيضاً الإشارة إلى أن النسبة العليا للمساكن التي تتراوح مساحتها بين ٩٠ و ١٥٠ متراً يسكنها بين ٤ و ٦ أفراد، وهي النسبة العليا أيضاً (٣٧,٧%). أما المساحة السكنية التي يحصل عليها كل فرد لبناني فهي ٢٦,٥٢ م^٢، (الجدول ٤٤).

٣- المساكن في لبنان، المساحة والشكل

يلعب حجم المسكن، في أي مجتمع، دوراً كبيراً في تحديد الظروف المعيشية للسكان. فالمساكن الصغيرة المساحة لا يمكن أن تأوي عدد كبيراً من الأفراد، إلا أن هذا الأمر يحصل بكثرة في لبنان، حيث المساكن الصغيرة تحتوي على ما يزيد عن ٧ أفراد كما سبق عرضه سابقاً.

فأول ما سيتم عرضه هو العلاقة بين المساحة الكلية للمسكن (وهي مساحة المسكن من دون الشرفات كما صرح عنه أفراد العينة) والدخل الأسري. فمن البديهي أن تترافق زيادة

الدخل مع زيادة مساحة المسكن. هكذا، فإن أعلى نسبة بين الذين تزيد مساحة مسكنهم عن ٢٧٠ متراً هي عند الذين يحصلون على أكثر من ٥ ملايين ليرة شهرياً، (الجدول ٤٥).

الجدول 45: توزيع المساكن حسب مجموع المداخيل الشهرية ومساحة المسكن، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	مساحة المسكن							
	أقل من 30 م ²	30-90	90-150	150-210	210-270	270 وأكثر		
100	34.59	34.59	19.29	11.53	0	0	أقل من 500 ألف	مداخيل الأسر (بالليرة)
100	0.73	38.08	37.34	17.15	5.23	1.46	500-1000	
100	3.25	22.56	41.97	20.93	8.84	2.44	1000-1600	
100	7.42	19.38	32.89	26.91	5.98	7.42	1600-2000	
100	2.88	8.54	34.26	31.48	11.42	11.42	2000-2400	
100	0	14.71	35.34	29.43	17.62	2.90	2400-3000	
100	0	17.61	38.21	23.58	14.73	5.87	3000-4000	
100	0	5.29	31.57	31.57	26.27	5.29	4000-5000	
100	0	17.42	21.72	21.72	21.72	17.42	أكثر من 5000	
100	3.92	23.97	36.27	22.00	9.48	4.36	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما تمت الإشارة أعلاه، فإن مساحة المنزل تتوافق مع زيادة الدخل. فالمنازل التي تقل مساحتها هي الأكثر انتشاراً عند فئة الدخل الأسري "أقل من ٥٠٠ ألف"، وهي غير موجودة عند فئات الدخل التي تزيد عن ٢,٤ مليون ليرة. أما المساكن التي تزيد مساحتها عن ٢١٠ أمتار فهي غير متوافرة للذين تقل مداخيلهم عن ٥٠٠ ألف ليرة. وفي الوقت نفسه، فإن المساكن المتوسطة المساحة هي الأكثر انتشاراً لدى فئات الدخل المتوسط والمنازل الكبيرة المساحة هي الأكثر انتشاراً لدى فئات الدخل المرتفع. (مثلاً: ٥٩,٨% من الأسر التي يتراوح دخلها بين ١,٦ و ٢ مليون تسكن في منازل مساحتها بين ٩٠ و ٢١٠ م² في مقابل ١٣,٤% تزيد مساحة منازلهم عن ٢١٠ م². و ٣٩% من الذين تزيد مداخيلهم عن ٥ مليون يسكنون في منازل تزيد مساحتها عن ٢١٠ م²، (الجدول ٤٥).

كما لا شك فيه، أن هناك علاقة واضحة بين مساحة المنزل وشكله. فالمنازل المستقلة هي في طبيعة الحال أكبر مساحة من الشقق السكنية. فالمساحة المتوسطة للمنازل المستقلة هي ١٥٨ متراً مربعاً أي أكبر من المساحة المتوسطة للشقق بـ ٢٩ متراً مربعاً، (الجدول ٤٦).

الجدول 46: توزيع المساكن حسب شكلها ومساحتها، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

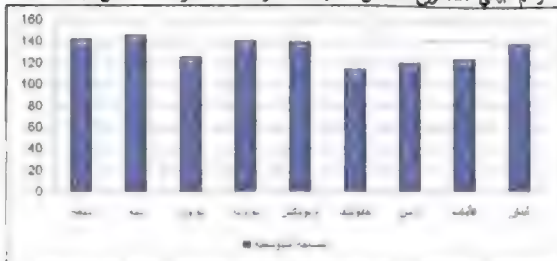
المجموع	شكل المنزل			
	شقة في مبنى	منزل مستقل		
3.60	2.91	5.94	أقل من 30 م ²	مساحة المنزل
23.99	25.96	17.10	30-90	
36.42	39.04	26.49	90-150	
22.03	21.39	25.65	150-210	
9.60	8.52	12.83	210-270	
4.36	2.18	11.99	270 وأكثر	
100	100	100		المجموع
136 م ²	129 م ²	158 م ²		المساحة المتوسطة

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما تمت الإشارة سابقاً، فإن أكثر المنازل التي تزيد مساحتها عن ٢١٠ م² هي منازل مستقلة بنسبة ٢٤,٨٢% مقارنة بـ ١٠,٧% للشقق السكنية. ومن الملاحظ أن هناك بعض المنازل التي تقل مساحتها عن ٣٠ م² وهي تلك التي تعود إلى أشخاص يعيشون في منازل مستحدثة (تخشييات أو أكواخ) شملتها العينة. هنا، يمكن الإشارة إلى أن توزيع المنازل حسب شكلها ومساحتها يبين أن المنازل المستقلة تفوق نسبتها الشقق السكنية كلما ازدادت المساحة (يبدو هذا الأمر واضحاً في المنازل التي تزيد مساحتها عن ٢١٠ م²). هذا مع الإشارة إلى تفوق نسبة الشقق السكنية التي هي أكثر من المنازل انتشاراً على صعيد لبنان. أما لناحية المساحة المتوسطة، فقد بلغت ١٥٩ م² للمنازل المستقلة، أي أنها أكبر من المساحة المتوسطة للشقق التي بلغت ١٢٩ م². أما بشكل عام، فقد بلغت المساحة المتوسطة للوحدة السكنية ١٣٦ م²، (الجدول ٤٦).

يمكن عرض المساحة المتوسطة للمساكن حسب الطوائف، وذلك للتعرف على الاختلاف الموجود بين هذه المساكن. من الملاحظ أن الستة لديهم أعلى متوسط لمساحة المساكن في لبنان، حيث تزيد عن ١٤٢ متراً مربعاً، (الرسم البياني ١٧).

الرسم البياني 17: توزيع المساكن حسب الطائفة والمساحة المتوسطة للسكن، لبنان ٢٠٠٩



للمصدر: الدراسة اللبنانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتوزع مساحة المساكن ضمن مجموعتين متميزتين باستثناء الكاثوليك. فعند الشيعة والموارنة والسنة والأرثوذكس تتساوى المساحة تقريباً حيث تتراوح بين ١٣٩ إلى ١٤٦ متراً مربعاً. أما عند الأقليات والأرمن والدروز فتتراوح المساحة بين ١١٩ و ١٢٦ م^٢. وأصغر مساحة هي عند الكاثوليك حيث تبلغ ١١٤ م^٢. هذه الأرقام تؤكد عدم ارتباط طبيعة إشغال المنزل بالدخل فحسب، بل أيضاً بطبيعة المناطق التي تسكن فيها كل طائفة. فالاختلافات الموجودة في متوسط المساحة تتأثر أكثر الأمر بتوزيع الطوائف على المناطق اللبنانية وخاصة لناحية الريف والمدنية. فالسنة المنتشرون بكثرة في عكار والمثنية - الضنية، حيث مساحات المنازل كبيرة مقارنة بالأقضية الأخرى، حصلوا على أعلى مساحة متوسطة كما هو مبين أعلاه، (الرسم البياني ١٧).

كما اختلفت المنازل حسب مساحتها وشكلها، فإن طبيعة إشغالها تختلف أيضاً. فقسم من المنازل مملوك لساكنيه وقسم آخر يقيم فيه الأفراد بالإيجار، بالإضافة إلى وجود بعض المنازل التي لا يدفع ساكنها بدلاً مالياً مقابل الإقامة فيها. بالتأكيد، هناك علاقة بين شكل المنزل وطبيعة إساكنه. فالمنازل المستقلة، بأكثريتها، منازل مملوكة من ساكنها وبلغت هذه النسبة ٨٦,١% من مجموع المنازل المستقلة، (الجدول ٤٧).

الجدول 47: توزيع المساكن حسب الوضع القانوني وشكل المسكن، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

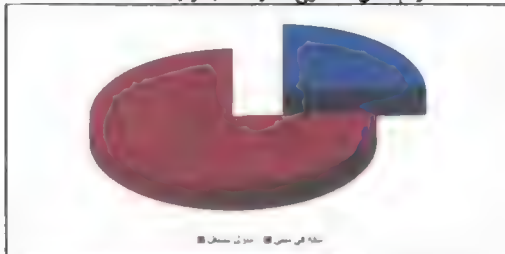
المجموع	الوضع القانوني للمسكن					
	سكن مجاني	ايجار	ملك			
100	1.6	12.3	86.1	أفقي	منزل مستقل	شكل المسكن
24.1	28.6	8.9	31.6	عمودي		
100	1.3	39.7	59.0	أفقي	شقة في مبنى	
75.9	71.4	91.1	68.4	عمودي		
100	1.4	33.1	65.5	أفقي	المجموع	
100	100	100	100	عمودي		

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن من خلال الجدول المزود أعلاه التعرف على العلاقة بين شكل المنازل (من حيث هي مستقلة أو شقق) ووضعها القانوني (من حيث هي مستأجرة أو ملك أو مسكونة بالبحر^{١١}). فإذا تمت قراءة المعطيات العمودية يمكن التعرف على توزيع المنازل حسب وضعها القانوني (أي نسبة المنازل الملك التي هي عبارة عن منازل مستقلة، أو نسبة المنازل الإيجار التي هي شقق سكنية...). وإذا تمت قراءة المعطيات الأفقية يمكن التعرف على توزيع المنازل حسب شكلها (أي نسبة المنازل المستقلة التي هي مستأجرة مثلاً). هكذا، يظهر أن أكثرية المنازل المستقلة ملك شخصي لأصحابها (٨٦,١%)، ونسبة قليلة (١٢,٣%) هي للمنازل المستقلة المستأجرة لأن موضوع التأجير لا يزال شبه غائب في الأرياف حيث تكثر هذه المنازل. أما الشقق السكنية فترتفع فيها نسبة المستأجرين لتبلغ حوالي ٤٠%، أي أن نسبة المالكين لا تزال هي الأعلى حيث بلغت ٥٩%. أما نسبة الساكنين بالبحر فهي قليلة جداً حيث تبلغ ١,٦% من سكان المنازل، و١,٣% من سكان الشقق. كما أنه من خلال البحث عن كيفية توزيع الوحدات السكنية المملوكة والمستأجرة حسب شكل المسكن، نجد أن ٣١,٦% فقط من المنازل المسكونة هي منازل مستقلة، مقابل ٦٨,٤% للشقق السكنية. أما في توزيع المستأجرين، فإن ثمة نسبة ضئيلة هي ٩% لمستأجري المنازل المستقلة، مقابل ٩١% من مستأجري الشقق. ويلاحظ أيضاً أن النسبة الأعلى للساكنين مجاناً هي للذين يقيمون في شقق سكنية بنسبة ٧١%، الأمر الذي يمكن أن يؤكد ما ورد في الفهم حول السكن المجاني الذي يمكن أن يشمل نوعاً من الاحتلال، فضلاً عن المساكن التي يوفرها رب العمل، (الجدول ٤٧).

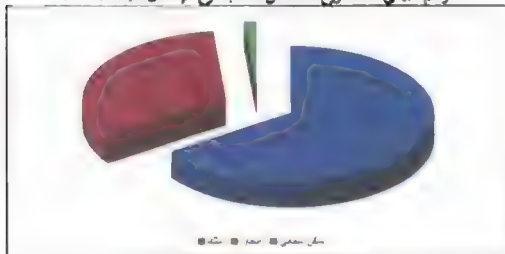
هنا، يمكن الاستعانة بالرسمين البيانيين ١٨ و ١٩ للإطلاع على كيفية انتشار المنازل حسب الشكل وطريقة الإشغال.

الرسم البياني 18: توزيع المنازل حسب نوعها، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

الرسم البياني 19: توزيع المساكن حسب نوع الإشغال، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما هو واضح من الرسمين ١٨ و ١٩ فإن أكثرية المساكن هي شقق سكنية وأكثر أنواع الإسكان انتشاراً هي في المنازل الملك، (الرسم البياني ١٨ و ١٩).

يمكن اخيراً البحث في العلاقة بين الوضع القانوني للمسكن، المتأثر بالوضع الاقتصادي، مع التوزيع الطائفي للسكان، الذي يُظهر بأن أعلى نسبة للتملك بين السكان هي عند الموارنة، حيث بلغت نسبة المقيمين من مالكي المنازل ٧٥,٨%، (جدول ٤٨).

الجدول 48: توزيع المساكن حسب الطائفة ونوع الاشغال، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الطائفة								المجموع
	شيعية	سنة	دروز	موارنة	أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
66.0	64.9	62.8	69.4	75.8	53.2	56.3	68.8	64.4	ملك
33.4	35.1	35.1	26.5	23.1	44.7	43.8	31.3	31.1	إيجار
0.60	0	2.1	4.1	1.1	2.1	0	0	4.4	سكن مجاني
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الملاحظ أن هناك بعض التفاوت بين الطوائف لناحية التملك. فالموارنة هم الأكثر تملكاً بنسبة ٧٥,٨%، أما الأرثوذكس فهم الأقل تملكاً بنسبة ٥٣,٢%. وتخف حدة التفاوت بين الطوائف الأخرى. فهي ٦٤,٩% عند الشيعة، و٦٢,٨% عند السنة، و٦٨,٨% عند الأرمن مثلاً. وتبلغ هذه النسبة ٦٦% على الصعيد الوطني. وهذا الارتفاع في نسبة المالكين الذي يقابله، بالطبع، تراجع في نسبة المستأجرين، يعود بالدرجة الأولى إلى قانون الإيجار في لبنان الذي لا يشجع على البناء من أجل الإيجار لعدة أسباب، نذكر منها:

- غياب التصحيح السنوي للإيجارات حسب معدل غلاء المعيشة، مما يفقدها قدرتها الشرائية.
- الشروط التعجيزية التي يفرضها هذا القانون على صاحب الملك، من أجل استرداد المسكن (شروط الاسترداد، التعويضات الباهظة...).

كما أن نسبة المنازل المستأجرة عند الأرثوذكس والكاثوليك هي الأعلى (٤٤,٧% و٤٣,٨%). أما نسبة المنازل المستأجرة عند الموارنة فهي الأدنى (٢٣,١%)، يليهم الدروز بنسبة ٢٦,٥%. في حين بلغت نسبة المنازل المستأجرة في لبنان ٣٣,٤%. صحيح أن نسبة المنازل المجانية قليلة جداً، إلا أن الأقليات سجلت أعلى نسبة لهذه المنازل حيث بلغت ٤,٤%،

يلهم الدروز بـ ٤,١%، وبلغت عند الشيعة ٠%. على الصعيد الوطني بلغت نسبة المنازل المجانية ٠,٦%، (الجدول ٤٨).

لا شك أن الوضع الاقتصادي لكل طائفة يؤثر في الوضع القانوني في المسكن. إلا أن ثقافة الطائفة تؤثر أيضاً لناحية حض أبنائها وتشجيعهم على تملك المنازل بغية تأمين الاستقرار، وبهدف الحد من الهجرة والنزوح. هذا ما تبينه النسب المرتفعة للطائفة المارونية في شراء المنازل، علماً أنها لم تكن الأفضل لناحية المداخليل الفردية أو الأسرية، (الجدول ٤٨).

بعد ما تقدم في هذا الفصل، الذي بحث مسألتي الإقامة والسكن، وكل ما يتعلق بهما، يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:

- عدد المقيمين في المنازل انخفض بشكل كبير عما كان عليه سابقاً، وذلك بسبب الهجرة إلى الخارج أو السكن خارج المنزل بهدف العمل. هكذا يتبين أن متوسط عدد السكان على مستوى العينة هو ٥,١ بينما هو ٤,٢ للمقيمين فعلاً.
- يرتفع متوسط عدد السكان في بعض المحافظات بشكل ملحوظ عن المحافظات الأخرى، كما هي الحال في البقاع والشمال، مثلاً.
- بعض المناطق تستقطب السكان أكثر من غيرها وخاصة محافظة جبل لبنان.
- يمكن الربط بين الهجرة وارتفاع الدخل حيث يبلغ متوسط الدخل للمهاجرين ضعف الدخل في لبنان. وهذا ما سيتضح أكثر في الفصل المخصص للهجرة.
- إن عدد السكان والأسر في المنازل مرتبط بالفقر أكثر مما هو مرتبط بارتفاع الدخل، لأن ارتفاع عدد المقيمين في المسكن لا ينعكس دائماً ارتفاعاً في المداخليل.
- تغير وضع السكن في لبنان حيث تزداد نسبة المساكن المملوكة وتراجع نسبة المساكن المستأجرة، بالإضافة إلى ازدياد مضطرب لنسبة الشقق السكنية.

الفصل السابع

الخصائص التربوية للسكان

نظراً للدور الذي يلعبه المستوى التعليمي في تشكيل الدخل، وفي تحديد بعض المتغيرات الديموغرافية (الولادات، العمر عند الزواج، متوسط العمر عند الوفاة...)، خصصنا له هذا الفصل الذي يبرز دور التربية في التأثير على الأوضاع الديموغرافية كون التربية تؤثر في فرص العمل عند السكان.

يتناول هذا الفصل عدة متغيرات تربوية أولها متابعة الدراسة - المتابعة الحالية والالتحاق السابق - بالإضافة إلى عرض توزيع الطلاب حسب المرحلة المنجزة بالإضافة إلى انتشار الطلاب اللبنانيين على المدارس الخاصة والرسمية.

١ - متابعة الدراسة

للتربية والتعليم تأثير مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. فمع ارتفاع المستوى التعليمي تنخفض نسبة الوفيات والولادات وتحسن الأوضاع المعيشية. والمجتمع المتعلم هو مجتمع واع لاحتياجاته، وقادر على وضع أهداف موضوعية والعمل على تحقيقها. وبالتالي، فإن تحليل الأوضاع التعليمية وعلاقة التعليم بالمتغيرات الأخرى هو من الأقسام الأساسية في هذا البحث. يمكن توزيع محاور الاهتمام في هذا الفصل على ثلاثة: الأول يدرس علاقة الجنس بالتعليم، الثاني يبحث في العلاقة بين العمر والجيل والتعليم، أما الأخير فهو يعرض العلاقة بين مكان الإقامة والوضع التعليمي.

من البديهي أن تتفاوت المستويات التعليمية بين الذكور والإناث، وخاصةً كلما عدنا في الزمن إلى الوراء، حيث نتوقع أن ترتفع الأمية كلما ارتفع عمر السكان وتزيد الاختلافات بين الذكور والإناث. يبين الجدول 49 توزيع الذكور والإناث (من عمر ٦ سنوات وأكثر) حسب متابعتهم للدراسة.

الجدول 49: توزيع السكان حسب متابعة الدراسة والجنس، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الجنس			
	أنثى	ذكر		
25.6	24.9	26.4	ملتحق حالياً	متابعة الدراسة
70.4	69.3	71.5	التحق في الماضي	
4.0	5.8	2.1	لم يلتحق أبداً	
100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يبين الجدول ١٠٤ أن نسبة الأمية على الصعيد الوطني بلغت ٤%، أما نسبة المتحقين حالياً بالتعليم فهي ٢٥,٦%، والذين التحقوا بالماضي بلغت نسبتهم ٧٠,٤%. أما على صعيد التوزيع الجنسي، فمن الواضح أن هناك اختلافاً في نسب المتحقين حالياً بين الذكور والإناث؛ فالإناث الملتحقات بالتعليم بلغت نسبتهن ٢٤,٩% مقابل ٢٦,٤% للذكور، (الجدول ٤٩).

بعد التعرف على الوضع التربوي والتعليمي وبين الذكور والإناث، نشير إلى أن نسبة الالتحاق في الماضي بالدراسة في محافظة الشمال هي الأدنى في لبنان، بحيث بلغت ٦٣,٢%، (الجدول ٥٠).

الجدول 50: توزيع السكان حسب المحافظات ومتابعة الدراسة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	متابعة الدراسة				
	لم يلتحق أبداً	التحق في الماضي	ملتحق حالياً		
100	5.1	63.2	31.7	الشمال	المحافظة
100	4.1	73.5	22.4	بيروت	
100	2.4	71.8	25.8	جبل لبنان	
100	4.1	69.8	26.1	الجنوب	
100	5.1	75.4	19.5	البقاع	
100	4.0	70.4	25.6	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وفي الوقت نفسه فإن في الشمال أيضاً أعلى نسبة للملتحقين حالياً (٣١,٧%) ويليهما الجنوب بنسبة ٢٦,١%. أما أقل نسبة فهي الموجودة في البقاع حيث بلغت ١٩,٥%. هذه النسب تتأثر بمتغيرين، فبالإضافة إلى الوعي الفعلي لأهمية متابعة الدراسة، فإن العمر يلعب دوراً أساسياً في هذا الموضوع إذ إن محافظتي الشمال والجنوب هما الأكثر فتوة على صعيد لبنان، وبالتالي تحتويان على أكبر عدد من الطلاب أو الأفراد الذين لم يبلغوا الخامسة والعشرين من العمر، (الجدول ٥٠).

ومن حيث متابعة الدراسة عند الطوائف، نرى أن ٦٠,٩% من السنة التحقوا بالدراسة سابقاً، وهي أدنى نسبة بين الطوائف، (الجدول ٥١). ويعود هذا، ربما، إلى الفقر الشديد الذي كانت تعاني منه الأسر السنيّة في بعض المناطق (طرابلس، الضنية، عكار...)، مما يدفع الأولاد إلى عدم دخول المدرسة، أو التسرب منها بسن مبكر من أجل العمل.

الجدول 51: توزيع السكان حسب الالتحاق بالدراسة والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع ^{١١٥}	الطائفة									
	شيعية	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات		
27.0	27.7	33.9	32.7	25.5	22.3	21.3	19.6	17.8	ملتحق حالياً	خارجية الدراسة
68.5	69.5	60.9	65.9	70.2	74.0	72.5	77.6	78.5	التحق في الماضي	
4.5	2.8	5.2	1.3	4.4	3.7	6.1	2.8	3.7	لم يلتحق أبداً	
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في غور ٢٠٠٩

أما الشيعة، عند الطوائف المسلمة، فهم الأقل التحاقاً حالياً بالتعليم (٢٧,٧%). والسنة هم الأكثر التحاقاً بنسبة ٣٣,٩%. والسنة هم أيضاً الأكثر التحاقاً عند كل الطوائف. أما الأقل التحاقاً فهم الأقليات بنسبة ١٧,٨% والأرمن بنسبة ١٩,٦%. أما الملتحقون في الماضي، فالأرمن والأقليات هم الأكثر نسبة (٧٧,٦% و ٧٨,٥%)، والسنة هم الأقل نسبة بـ ٦٠,٩%. كما تم الإشارة إلى ذلك سابقاً. للوهلة الأولى يمكن للمحلل أن يظن أن ارتفاع نسب الانتساب الحالي يدل على تقدم المستوى التربوي للطائفة. إلا أن هذه النسب تتأثر بفتوة الطائفة. فالطائفة الفتية (السنة مثلاً) تتمتع بنسبة كبيرة من الذين يقل عمرهم عن ٢٠ عاماً، أي ممن هم في سن التعلم. وعلى العكس، فإن الطائفة الهرمة لا تتمتع بارتفاع النسبة، وبالتالي ينخفض فيها عدد المتسبين حالياً إلى التعليم. وما يؤكد هذا التفسير هو ارتفاع نسبة الذين لم ينتسبوا أبداً إلى التعليم عند الطائفة السنية إلى ٥,٢%، مقابل نسبة ٣,٧% عند الأرثوذكس. أما على الصعيد الوطني فنسبة الملتحقين حالياً بالتعليم هي ٢٧%، ونسبة الذين سبق لهم والتحقوا ٦٨,٥%. أما الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالتعليم فبلغت نسبتهم ٤,٥%، (الجدول ٥١).

٢ - المستوى الدراسي

بعد التعرف على الالتحاق في الدراسة عند اللبنانيين لا بد من تحليل المعلومات المتعلقة بالمستويات الدراسية والبطالة. ومن المتوقع أن تختلف النسب بين الذكور والإناث نظراً لتأثير عدة متغيرات منها تأخر سن الزواج بحيث أصبحت الفتيات يتسجلن لمتابعة التعليم الجامعي نظراً لتأخرهن في الزواج بسبب تأخر سن الزواج عند الذكور الذين يهاجرون من أجل العمل خارجاً. هكذا فإن نسبة الإناث في المستويات الجامعية أكثر من نسبة الذكور حيث بلغت ٢٤,٢% مقابل ٢٠,٩% للذكور، (الجدول ٥٢).

الجدول 52: توزيع السكان الذين توقفوا عن الدراسة حسب المرحلة الدراسية والجنس، لبنان ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

المجموع	الجنس				
	أنثى	ذكر			
100	45.5	54.5	أفقي	روضة	المرحلة الدراسية
0 90	0.80	1.0	عمودي		
100	44.6	55.4	أفقي	أساسي	
22.2	19.3	25.2	عمودي		
100	53.3	46.7	أفقي	متوسط	
28.4	29.7	27.2	عمودي		
100	52.7	47.3	أفقي	ثانوي	
19.5	20.1	18.9	عمودي		
100	54.8	45.2	أفقي	جامعي	
22.6	24.2	20.9	عمودي		
100	47.2	52.8	أفقي	مهني	
6.4	5.9	6.9	عمودي		
100	51.1	48.9	أفقي		
100	100	100	عمودي		
					المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يعرض الجدول ٥٢ توزيع الجنسين حسب المستويات الدراسية المنتجة لكل من تجاوز ٦ سنوات، وإن كان لا يزال يتابع الدراسة. وسيتم تحليل الجدول على صعيدين: أفقي وعمودي. الأفقي يعرض نسبة الذكور ونسبة الإناث حسب كل مستوى دراسي منجز على حدة. أما العمودي فيوضح توزيع المستويات الدراسية حسب الذكور، أولاً؛ الإناث، ثانياً؛ وعلى الصعيد الوطني، ثالثاً.

أفقياً، من الملاحظ أن نسبة الذكور تزيد عن نسبة الإناث في ٣ فئات فقط: في الروضة، والتعليم الأساسي، والتعليم المهني. فيما عدا ذلك، فإن نسب الإناث من المستويات المتبقية هي أعلى من نسب الذكور، وخاصة في المستوى الجامعي حيث بلغت نسبة الإناث ٥٤,٨% مقابل ٤٥,٢% للذكور. يمكن التأكيد، من خلال هذه الأرقام، أن المستوى التعليمي للإناث هو أعلى من الذكور، وهو ما ينقض، وبشكل لا لبس فيه، ما تقدم حول أن الذكور يتعلمون أكثر من الإناث. فنتيجة كبيرة من الذكور تضطر إلى مغادرة مقاعد الدراسة بحثاً عن عمل يعملون فيه أسرهم وأنفسهم، على عكس الفتاة التي لا تزال لغاية الآن غير مطالبة بمساعدة الأسرة من خلال عملها، (الجدول ٥٢).

على صعيد التحليل العمودي، إن أكثر المستويات الدراسية انتشاراً عند الذكور هو المستوى المتوسط بنسبة ٢٧,٢%، يليها المستوى الأساسي بنسبة ٢٥,٢%، فالمستوى الجامعي بنسبة ٢٠,٩%. أقل نسبة بين الذكور هي لمستوى الروضة (أو يقرأ ويكتب) حيث بلغت ١% بالإضافة إلى المستوى المهني (٦,٩%). أما لدى الإناث، فإن المستوى المتوسط هو أيضاً الأكثر انتشاراً بنسبة ٢٩,٧%. إلا أن المستوى الجامعي هو ثاني المستويات التعليمية انتشاراً بنسبة ٢٤,٢%، يليه المستوى الثانوي بنسبة ٢٠,١%. فهذه الأرقام ترسخ الاستنتاج السابق بأن المستويات التعليمية عند الإناث هي أفضل من الذكور. أما على الصعيد الوطني، فإن المستوى المتوسط هو الأكثر انتشاراً بنسبة ٢٨,٤%، يليه المستوى الجامعي (٢٢,٦%). أما أقل المستويات فهو المستوى الأول أي الروضة بنسبة ٠,٩%، (الجدول ٥٢).

للمزيد من المعلومات حول المستويات الدراسية يقدم الجدول ٥٣ المستويات التعليمية للذين توقفوا عن متابعة الدراسة.

الجدول 53: السكان الذين توقفوا عن الدراسة (٢٥ سنة وأكثر) بحسب المرحلة المنجزة والعمر، لبنان،

٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الجنس				
	أنثى	ذكر			
100	42.9	57.1	أفقي	روضة	المرحلة الابتدائية
0.9	0.7	1.0	عمودي		
100	47.1	52.9	أفقي	أساسي	
20.9	18.9	23.1	عمودي		
100	56.8	43.2	أفقي	متوسط	
31.6	34.4	28.5	عمودي		
100	51.6	48.4	أفقي	ثانوي	
17.5	17.3	17.7	عمودي		
100	53.3	46.7	أفقي	جامعي	
23.3	23.8	22.7	عمودي		
100	43.3	56.7	أفقي	مهني	
5.9	4.9	7.0	عمودي		
100	52.1	47.9	أفقي	المجموع	
100	100	100	عمودي		

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

الأرقام الموجودة في الجدول ٥٣ لا تختلف عن تلك الموجودة في الجدول ٥٤، مما يرسخ النتيجة المستنتجة من أن الإناث ذوات مستويات علمية أفضل من الذكور على الصعيد الوطني.

الجدول 54: السكان الذين توقفوا عن متابعة الدراسة بحسب المرحلة المنجزة والعمر الخماسي، لبنان

٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	المرحلة المنجزة						
	مهني	جامعي	ثانوي	متوسط	أساسي	روضة	
100	12.7	40.6	9.1	27.9	9.8	0	25-29
100	10.1	31.7	18.5	30.4	9.3	0	30-34
100	4.5	22.4	24.5	32.7	15.5	0.4	35-39
100	4.7	21.5	19.3	36.1	18.0	0.4	40-44
100	3.7	13.9	21.8	35.6	24.1	0.9	45-49
100	2.6	17.1	17.1	32.2	30.9	0	50-54
100	2.8	13.2	19.8	33.0	25.5	5.7	55-59
100	1.2	14.5	13.3	33.7	36.1	1.2	60-64
100	0	16.7	11.9	26.2	45.2	0	65-69
100	2.6	12.8	10.3	12.8	56.4	5.1	70-74
100	0	0	0	9.1	90.9	0	75-79
100	0	0	7.7	23.1	61.5	7.7	80-84
100	0	0	0	0	100	0	85 وأكثر
100	5.9	23.3	17.5	31.6	20.9	0.9	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

لدراسة توزع الأفراد الذين توقفوا عن متابعة الدراسة، تم الاعتماد على الذين يبلغ عمرهم ٢٥ سنة وأكثر باعتبارهم قد توقفوا، بأغليبتهم، عن متابعة التحصيل العلمي. ومن الملاحظ أيضاً أن هناك غمطاً يتأثر بالعمر لناحية المستوى الدراسي المنجز. فالمستوى الأدنى (الروضة أو الإلمام بالقراءة والكتابة) هو الأقل انتشاراً، ولكن في هذه الفئة بالذات فإن النسبة تزيد مع ارتفاع العمر (في الأعمار الكبيرة). وهكذا الأمر بالنسبة إلى المستوى الأساسي، حيث هو المستوى الأكثر انتشاراً، ابتداءً من الفئة العمرية ٦٠-٦٤ عاماً، ليلبلغ أرقاماً مرتفعة جداً في الفئات التي تزيد عن ٧٠ عاماً. فهذا الأمر عائد إلى صعوبة التعليم قبل انتشار المدارس، وخاصة قبل العام ١٩٦٠.

أما الفئة التي تتوزع بشكل ملحوظ، بغض النظر عن الفئة، فهي المرحلة المتوسطة حيث تتراوح نسبتها من كل فئة عمرية بين الـ ٢٦% والـ ٣٦% في الفئات العمرية من ٢٥ إلى ٦٩ سنة. والأمر مماثل لهذا الواقع في مرحلة التعليم الثانوي. إلا أن الملاحظة الأهم هي تلك المتعلقة بالمستوى الجامعي الذي يشهد ارتفاعاً ملحوظاً بين فئة وأخرى. فالمستوى الجامعي بلغ ١٣,٩% عند الفئة العمرية ٤٥-٤٩ ويرتفع مع انخفاض العمر، وبشكل تدريجي إلى أن أصبح ٤٠,٦% عند الفئة التي تبلغ ٢٥-٢٩ سنة من العمر. وهو أمر إيجابي جداً. إلا أن هذا الأمر يبدو مختلفاً جداً بما يتعلق بالتعليم المهني، بحيث لم يلتحق به سوى ٥,٩% (الجدول ٥٤)، علماً أن هذه النسبة هي أدنى بكثير مما هي عليه في الدول الغنية بحيث لا تقل عن ٣٠%.

الجدول ٥٥: السكان الذين توقفوا عن الدراسة بحسب المرحلة المتوسطة والمحافظة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	المحافظة							
	البقاع	الجنوب	جبل لبنان	بيروت	الشمال			
100	0	7.1	28.6	28.6	35.7	أفقي	روضة	المرحلة المتوسطة
0.9	0	0.3	0.9	1.4	1.6	عمودي		
100	15.4	18.9	22.1	17.2	26.5	أفقي	أساسي	
20.9	18.2	20.4	16.9	21.4	29.7	عمودي		
100	16.6	16.6	34.1	15.8	17.0	أفقي	متوسط	
31.6	29.5	27.0	39.2	29.7	28.8	عمودي		
100	17.4	20.2	28.9	15.3	18.1	أفقي	ثانوي	
17.5	17.1	18.2	18.4	15.9	17.0	عمودي		
100	20.4	24.0	23.8	17.5	14.4	أفقي	جامعي	
23.3	26.7	28.8	20.2	24.3	18.0	عمودي		
100	25.8	17.5	20.6	20.6	15.5	أفقي	مهني	
5.9	8.6	5.3	4.4	7.2	4.9	عمودي		
100	17.8	19.4	27.4	16.8	18.6	أفقي	المجموع	
100	100	100	100	100	100	عمودي		

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يوضح الجدول ٥٥ توزع الأفراد الذين تجاوزوا الـ ٢٥ من العمر وتوقفوا عن الدراسة، حسب المرحلة الدراسية المتوسطة. من الملاحظ أن محافظة الشمال هي ذات أدنى نسبة في المستوى

الدراسي، أي الذين يقرأون ويكتبون يشكلون النسبة الأعلى حيث بلغت ثلث النسب في لبنان، أي ٣٥,٦%. بالإضافة إلى هذا الأمر، فإن أعلى نسبة للمستوى الاساسي هي في الشمال أيضاً حيث بلغت ٢٦,٥% على صعيد لبنان، مقارنة بـ ٢٢,١% لجبل لبنان، و ١٥,٤% للبقاع. في الوقت نفسه، فإن أعلى نسبة للتعليم المتوسط هي في جبل لبنان حيث بلغت ٣٤,١%، وأدنى نسبة هي في بيروت حيث بلغت ١٥,٨%. والأمر نفسه في جبل لبنان على صعيد المستوى الثانوي إذ بلغت النسبة ٢٨,٩%، والنسبة الأدنى هي أيضاً في بيروت (١٥,٣%). بلغت نسبة التعليم الجامعي في الجنوب ٢٤%، وهي الأعلى، تليها مباشرة النسبة في جبل لبنان (٢٣,٨%). أما أدنى نسبة فهي في الشمال حيث بلغت ١٤,٤%. وعلى صعيد التعليم المهني فإن أعلى نسبة هي في البقاع إذ بلغت ٢٥,٨%، وأدنى نسبة هي في الشمال (١٥,٥%)، (الجدول ٥٥).

على صعيد التحليل العمودي، أي على صعيد كل محافظة على حدة، فإن أعلى مستويين تربويين في الشمال هما الابتدائي والمتوسط (٢٩,٧% و ٢٨,٨%)، أي بعبارة أخرى، فإن ٥٩,٥% من أهل الشمال الذين أتموا دراستهم هم من حملة الشهادة المتوسطة أو ما دون. هذا، وقد بلغت نسبة الثانويين ١٧% والجامعيين ١٨%. ونسبة الذين تابعوا الدراسة المهنية بلغت ٤,٩%. أما في بيروت، فإن أعلى نسبة أيضاً هي للمرحلة المتوسطة، والنسبة التي تليها هي للمرحلة الجامعية (٢٩,٧% و ٢٤,٣% على التوالي). وقد بلغت نسبة الذين يحوزون على الشهادة المتوسطة وما دون ٥٢,٥%. إلا أن الوضع يختلف في جبل لبنان بشكل واضح، حيث تنخفض نسبة الاساسي لتبلغ ١٦,٩%، وترتفع نسبة المتوسط بشكل كبير لتبلغ ٣٩,٢%. هكذا، فإن نسبة الذين يحوزون على الشهادة المتوسطة وما دون هم ٥٧%، إلا أن أكثرتهم من المستوى المتوسط. بلغت نسبة الجامعيين في جبل لبنان ٢٠,٢%. وتتميز محافظة الجنوب عن غيرها حيث ترتفع فيها المستويات التعليمية بشكل ملحوظ. هكذا، فإن نسبة الاساسي والمتوسط انخفضت لتصل إلى ٢٠,٤% و ٢٧% بحيث تبلغ نسبة الذين يحملون الشهادة المتوسطة وما دون ٤٧,٧%. وفي الوقت نفسه، ترتفع نسبة الثانويين والجامعيين إلى ١٨,٢% و ٢٨,٨%. وأخيراً، في البقاع ترتفع أيضاً نسبة الجامعيين وتنخفض نسبة للمستويات التعليمية الدنيا. وهكذا، فإن نسبة الاساسي والمتوسط بلغت ١٨,٢% و ٢٩,٥% بحيث أصبحت نسبة الذين يحوزون على الشهادة المتوسطة وما دون ٤٧,٧%. أما نسبة الجامعيين فقد بلغت ٢٦,٧%، (الجدول 55).

الجدول 56: توزيع السكان حسب الطوائف والمرحلة الدراسية (٦ سنوات وأكثر)، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الطائفة								
	شيعا	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
1.0	0.9	5.0	1.7	1.8	1.3	0.9	2.0	2.4	روضة
22.8	25.4	30.3	12.2	15.8	17.2	18.2	31.7	25.2	أساسي
27.2	27.9	25.3	44.4	26.7	28.6	33.2	33.2	27.6	متوسط
18.8	15.9	16.4	14.4	18.9	20.3	16.4	13.7	16.2	ثانوي
23.7	22.3	16.6	20.0	29.0	24.2	25.7	16.1	19.0	جامعي
6.4	7.5	6.4	7.2	7.8	8.4	5.6	3.4	9.5	مهني
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يعرض الجدول ٥٦ توزيع أبناء الطوائف، من الذين أمثروا الـ ٦ سنوات وأكثر، حسب المرحلة الدراسية. وقد اخترنا المرحلة الدراسية هنا كتعبير عن المستوى العلمي والثقافي الذي من المفترض أن يحصله الفرد أثناء دراسته. فالتلميذ في الصف الثالث ثانوي يختلف كثيراً عن التلميذ الذي اكتفى بالشهادة المتوسطة مع أنهما من المستوى الدراسي "النحز" نفسه وهو "متوسط". والمسألة نفسها نجدها عند الطالب الجامعي في السنة الرابعة والتلميذ الذي اكتفى بالشهادة الثانوية... لهذا تم اعتماد المستوى الدراسي الحالي (للذين يتابعون الدراسة) أو المستوى الأخير (للذين توقفوا عن المتابعة) كمعيار في التعرف على المستوى الدراسي، (الجدول ٥٦).

يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات من خلال الجدول، أهمها:

- يعكس ارتفاع نسب الملتحقين بصغوف الروضة ارتفاع نسب الفتوة حتى الصغار في السن في كل طائفة، وخاصة عند السنة حيث تبلغ هذه النسبة ٥٠% من مجموع الملتحقين السنة. أما انخفاض النسبة فهي أيضاً مرتبطة بانخفاض نسب صغار السن كما هي الحال عند الأرثوذكس والكاثوليك (١,٣% و ٠,٩%).
- يمكن أن ينطبق هذا التحليل أيضاً على الأفراد ذوي مستوى التعليم الاساسي والتعليم المدرسي بشكل عام. فالطوائف المسلمة لديها مستويات تعليمية مدرسية أكثر من المسيحية^{١١٦} (٧٠,١% عند الشيعا، ٧٧% عند السنة، ٧٢,٧% عند الدروز)، مقابل

(٦٣,٢% عند الموارنة، ٦٧,٤% عند الأرثوذكس و٦٨,٧% عند الكاثوليك).

- أما لناحية المستوى التعليمي ومقارنته مع الطوائف الأخرى فمن الملاحظ أن الطوائف المسيحية ترتفع فيها مستويات التعليم حيث تتمتع نسبة كبيرة من أفرادها بمستوى جامعي. وهذه النسب أعلى من الطوائف المسلمة، باستثناء الأرمن. فهي مثلاً ٢٩% عند الموارنة و٢٤,٢% عند الأرثوذكس و٢٥,٧% عند الكاثوليك، في مقابل ٢٢,٣% عند الشيعة و١٦,٦% عند السنة و٢٠% عند الدروز، و١٦,١% عند الأرمن.
- لا يمكن استخلاص نمط محدد للتعليم المهني فهي تتوزع بشكل متقارب عند جميع الطوائف باستثناء الأرمن (٣,٥%) حيث تنخفض النسب عن مثيلاتها في الطوائف الأخرى.
- أما على الصعيد الوطني، ومن خلال العينة الثانية، فإن أكثر المستويات التعليمية انتشاراً هي المستوى المتوسط (٢٧,٢%)، يليه المستوى الجامعي بنسبة ٢٣,٧%، (الجدول ٥٦).

يعرض الجدول ٥٧ المستويات التعليمية للذين توقفوا عن متابعة الدراسة وذلك للمزيد من التوضيح حول المستوى التعليمي لدى الطوائف في لبنان.

الجدول 57: توزيع السكان حسب الطوائف والمرحلة الدراسية المنجزة للذين توقفوا عن الدراسة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الطائفة									
	أقليات	أرمن	كاثوليك	روم	أرثوذكس	موارنة	دروز	سنة	شيعة	
1.4	1.2	1.8	0.0	0.6	1.1	0.0	3.1	0.3	يقراً ويكتب	المرحلة المتوسطة
20.3	24.6	31.7	16.3	18.3	11.6	10.2	28.3	20.4	ابتدائي	
31.4	28.1	33.5	34.9	31.4	27.8	52.5	28.6	32.0	متوسط	
16.2	18.1	14.6	17.5	18.9	21.3	13.6	14.2	17.9	ثانوي	
24.0	17.0	15.2	25.3	22.9	31.0	17.8	19.2	21.9	جامعي	
6.7	11.1	3.0	6.0	8.0	7.2	5.9	6.6	7.5	مهني	المجموع
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	

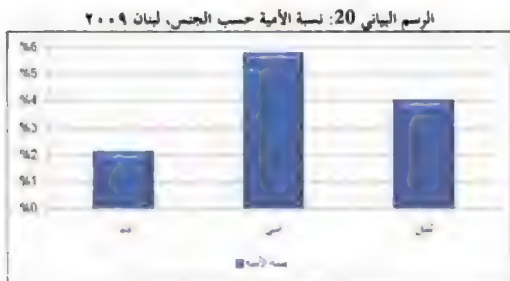
المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يؤكد الجدول ٥٧ ما سبق حول توزيع أبناء الطوائف حسب المستويات التعليمية. فالطوائف المسلمة أكثر ما تتركز حول المستويات المدرسية وخاصة في المستوى المتوسط. أما

الأفراد ذوي المستويات الجامعية فهم أكثر وجوداً عند الطوائف المسيحية ٣١% عند الموارنة، ٢٢,٩% عند الأرثوذكس و ٢٥,٣% عند الكاثوليك، مقابل ٢١,٩% عند الشيعة و ١٩,٢% عند السنة و ١٧,٨% عند الدروز). أما على الصعيد الوطني، فيأتي المستوى المتوسط، أولاً (٣١,٤%)، والمستوى الجامعي، ثانياً (٢٤%)، (الجدول ٥٧).

٣- مستوى الأمية

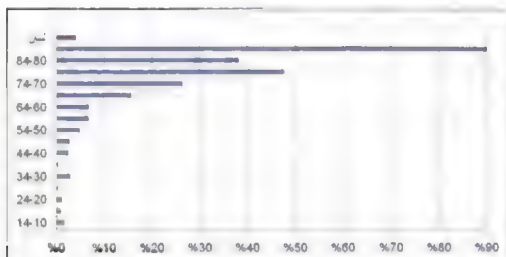
تشكل الأمية أحد أهم عوائق التنمية البشرية، مما يجعل التوقف عندها أمراً ضرورياً. فمن حيث الجنس ترتفع نسبة الأمية عند الإناث بسبب التمييز في معاملتهن، وخاصة في الأجيال السابقة حيث كان الآباء يرفضون إرسال بناتهم إلى المدارس. وهذا ما يرفع معدل الأمية عند الإناث إلى ٥٥,٨%، مقابل ٢,١% عند الذكور، و ٤% على الصعيد الوطني، (الرسم البياني ٢٠).



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وبدل الرسم البياني ٢١ على اختلاف نسبة الأمية حسب الفئات العمرية. فترتفع هذه النسبة وخاصة ابتداء من الفئة العمرية ٥٠-٥٤ وبشكل أكثر مع الفئة العمرية ٧٠-٧٤، (الرسم البياني ٢١).

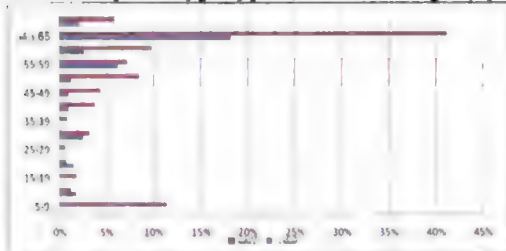
الرسم البياني 21: نسبة الأمية حسب الفئات العمرية، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

إلا أن الرسم ٢١ لا يعطي فكرة دقيقة عن نسبة الأمية، إذ لا بد من إدخال متغير آخر لا يقل أهمية عن العمر وهو الجنس، وهذا ما يوضحه الرسم ٢٢.

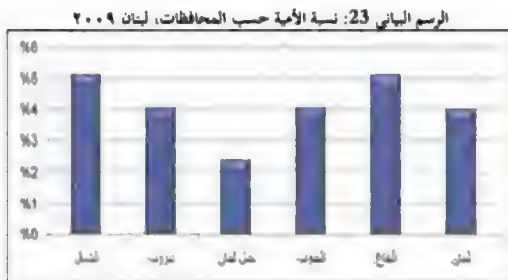
الرسم البياني 22: نسبة الأمية حسب العمر والجنس والفئات العمرية، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يدل هذا الرسم أن نسبة الأمية تتأثر بشكل كبير بالجنس. فنسبة الأمية عند الإناث هي أعلى من الذكور، وذلك في كل الفئات العمرية. والاختلاف بين الجنسين يزيد بشكل كبير مع التقدم في العمر، وخاصة في الفئات التي يزيد العمر فيها عن ٤٠ عاماً. وهذه النسب تعكس ما ذكر سابقاً حول توجيه الاهتمام أولاً إلى الذكور، ثم الإناث، في ما يتعلق بالتعليم. إلا أن الأرقام الحديثة دلت على أن الإناث، إذا ما التحقن بالدراسة، هن أكثر مشاركة من الذكور، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في مستويانهم التعليمية، (الرسم البياني ٢٢).

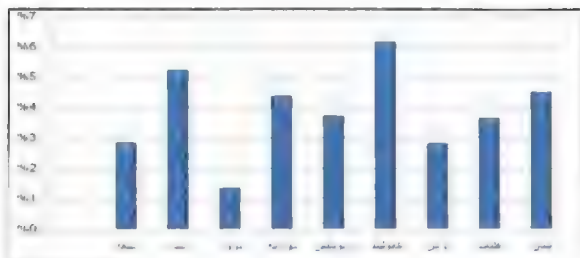
على صعيد آخر، وباستثناء جبل لبنان، فإن نسب الأمية لا تختلف كثيراً بين محافظة وأخرى. فهي تبلغ أدنى مستوى لها في جبل لبنان بنسبة ٢,٤% ثم ترتفع إلى ٤,١% في كل من بيروت والجنوب لتصل إلى أعلى مستوياتها في كل من الشمال والبقاع بنسبة ٥,١%، (الرسم البياني ٢٣).



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما الرسم البياني ٢٤ فيدل على نسبة الأميين حسب الطوائف في لبنان، بالإضافة إلى النسبة التي تعود إلى العينة الممثلة للبنان.

الرسم البياني 24: نسب الأمية لدى طوائف لبنان، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يُظهر الرسم البياني ٢٤ اختلاف نسب الأمية في لبنان عند الذين توقفوا عن الدراسة وعمرهم أكثر من ٦ سنوات. فأعلى نسبة في العينة كانت للكاثوليك حيث تجاوزت ٠.٦٪، تليها نسبة الأميين عند السنة التي تجاوزت ٠.٥٪، ثم عند الموارنة والأورثوذكس. وأقل نسبة للأميين كانت للدروز بنسبة ٠.١٣٪. وتعود هذه النسب العالية للأمية عند المسيحيين، ربما، إلى التسرب المدرسي للذين هجروا منهم خلال الحرب اللبنانية بالإضافة إلى ارتفاع نسب المستن في العينة وخاصة عند الكاثوليك.

٤- المؤسسات الدراسية

لبنان هو من الدول التي تشهد هيمنة للقطاع الخاص في التعليم على القطاع العام، من حيث استقطاب التلامذة، نظراً للصورة القائمة العالقة في أذهان اللبنانيين حول القطاع الرسمي. وهكذا يستقطب القطاع الخاص غير المجاني ٥٦٪ من التلامذة في لبنان، (الجدول ٥٨).

الجدول 58: توزيع الذكور والإناث حسب نوع المؤسسة الدراسية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الجنس				
	أنثى	ذكر			
100	50.1	49.9	أفقي	خاصة غير مجانية	نوع المؤسسة الدراسية
56.0	54.9	57.1	عمودي		
100	63.6	36.4	أفقي	خاصة مجانية	
1.8	2.2	1.3	عمودي		
100	51.8	48.2	أفقي	رسمية	
41.6	42.2	41.0	عمودي		
100	53.3	46.7	أفقي	غير ذلك	
0.60	0.60	0.60	عمودي		
100	51.1	48.9	أفقي		
100	100	100	عمودي		المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الملاحظ أن نسب الذكور في كل من المدارس الخاصة، والمدارس الخاصة غير المجانية متقارب جداً مع الإناث على المستوى الأفقي. فالذكور في المدارس الخاصة يشكلون ٤٩,٩% في مقابل ٤٨,٢% في المدارس الرسمية. أما ما يلقت الانتباه فهو الاختلاف بين الجنسين في المدارس الخاصة المجانية حيث تبلغ نسبة الإناث ضعفي نسبة الذكور، أي أن نسبة الإناث هي ٦٣,٦% من مجموع طلاب هذه المدارس. وهذا الأمر يعزز الرأي القائل بأن الكثير من الأسر لا تقيم بتعليم الإناث كما تقيم بتعليم الذكور، وخاصة أن هذه الأسر (التي ترسل بناتها إلى مدارس خاصة مجانية) هي غالباً من الأسر الفقيرة، (الجدول ٥٨).

أما على صعيد التحليل العمودي، فإن الطلاب الذكور بأكثريةهم (٥٧,١%) يرتادون المدارس الخاصة غير المجانية، يليهم طلاب المدارس الرسمية حيث بلغوا ٤٨,٢% وطلاب المدارس الخاصة المجانية الذكور هم ١,٣%، بالإضافة إلى ٠,٦% هم من طلاب مؤسسات مختلفة (معاهد للحالات الخاصة أو تعلموا في المنزل).

في ما يتعلق بالإناث، فإن طالبات المدارس الخاصة يشكلن ٥٤,٩% من المجموع، تليهن طالبات المدارس الرسمية بنسبة ٤٢,٢%، والخاصة المجانية ٢,٢%. وأخيراً عنى الصعيد الوطني، فإن طلاب المدارس الخاصة هم ٥٦% من المجموع، يليهم طلاب المدارس الرسمية (٤١,٦%)، فللمدارس الخاصة المجانية ١,٨%، (جدول ٥٨).

عنى صعيد آخر، يمكن دراسة كيفية توزع الطلاب في كل محافظة على المدارس حسب نوع المدرسة، إن كانت خاصة أو رسمية أو مجانية. فيتأثر هذا التوزيع بالطبيعة الاقتصادية لكل محافظة كما هو مبين في الجدول ٥٩.

الجدول 59: نوع المدرسة حسب المحافظة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	نوع المؤسسة الدراسية						
	غير ذلك	حكومية	خاصة مجانية	خاصة غير مجانية			
100	0.4	60.0	5.3	34.3	أفقي	الشمال	المحافظات
21.3	13.3	30.7	63.6	13.1	عمودي		
100	2.8	25.3	1.5	70.4	أفقي	بيروت	
15.7	73.3	9.5	13.6	19.7	عمودي		
100	0.2	36.3	1.1	62.5	أفقي	جبل لبنان	
26.6	6.7	23.2	15.9	29.7	عمودي		
100	0.2	45.6	0.4	53.8	أفقي	الجنوب	
19.9	6.7	21.8	4.5	19.1	عمودي		
100	0	37.4	0.2	62.3	أفقي	البقاع	
16.5	0	14.8	2.3	18.4	عمودي		
100	0.6	41.7	1.8	56.0	أفقي	المجموع	
100	100	100	100	100	عمودي		

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما هو مذكور أعلاه، فإن الوضع الاقتصادي للمحافظة يؤثر بشكل أساسي على توزع الطلاب. ففي الشمال، أحد أفقر المحافظات، لا يوجد إلا ٣,٣% من الطلاب فقط في المدارس الخاصة غير المجانية وهي النسبة الأدنى. وفي الوقت نفسه، نجد في الشمال أيضاً أعلى نسبة للمدارس الخاصة المجانية (٥,٣%)، مما يشكل ٦٣,٦% من طلاب لبنان في المدارس المجانية. والشمال أيضاً يتميز بأعلى نسبة من طلاب لبنان في المدارس الرسمية (٦٠%). كما أن

٣٠,٧% من طلاب المدارس الرسمية هم من طلاب الشمال. أما المحافظة التي تلي الشمال لناحية المدارس الخاصة المجانية والمدارس الرسمية فهي محافظة الجنوب، ولكن بفارق كبير عن محافظة الشمال، إذ يبلغ طلاب المدارس الخاصة في الجنوب ٥٣,٨% من مجموع الطلاب الجنوبيين، والمدارس الخاصة المجانية تستحوذ على ٠,٤% منهم فقط. أما المحافظة التي يتوزع طلابها على المدارس الخاصة أكثر من المحافظات الأخرى فهي جبل لبنان. صحيح أن نسبة طلاب المدارس الخاصة في جبل لبنان هي ٦٢,٥%، إلا أنها تحتوي على أعلى نسبة من الطلاب في هذه المدارس على صعيد لبنان بحيث تبلغ ٢٩,٧% من مجموع طلاب القطاع الخاص غير المجاني. هكذا، فإن هذه النتائج تثبت العلاقة المباشرة بين الوضع الاقتصادي ونوع المؤسسة الدراسية حيث توزع طلاب المحافظات الفقيرة على المدارس الرسمية والمجانية بينما توزع طلاب المحافظات الأخرى على المدارس الخاصة غير المجانية، (الجدول ٥٩).

وللمزيد من المعلومات حول الوضع التربوي للطوائف، يبين الجدول ٦٠ توزيع السكان فوق الست سنوات، حسب نوع المؤسسة الدراسية التي سبق لهم، أو يتيمون إليها حالياً.

الجدول 60: توزيع الطوائف حسب نوع المؤسسة الدراسية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الطائفة								نوع المؤسسة
	شعبة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
54.8	58.7	42.9	50.2	61.1	59.2	54.5	79.7	52.5	خاصة غير مجانية
2.1	0.2	3.3	1.4	2.6	0.5	2.3	1.5	1.5	خاصة مجانية
42.4	39.6	52.9	48.3	36.3	39.9	43.2	17.8	46.0	حكومية
0.8	1.5	1.0	0	0	0.5	0	1.0	0	غير ذلك
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

لا يمكن إهمال عامل "نوع المؤسسة التعليمية" في تحليل المعطيات التربوية. فالمدرسة الخاصة لها دلالة اقتصادية، بحيث من الواضح أن لا مقدرة لجميع الفئات على تحمل أقساط المدارس الخاصة التي تناهز الثلاثة ملايين ليرة عن الطالب الواحد، كمتبلغ متوسط. إلا أن العامل الثقافي والوعي بأهمية التربية يلعبان دوراً أساسياً أيضاً. وهذا لا يعني، طبعاً، أي انتقاص من دور وفعالية المدرسة الرسمية، بل يدل على مدى استعداد الأهل للتضحية بجزء كبير من دخلهم بغية تأمين أفضل تربية وتعليم (بالنسبة للأهل) في المدارس الخاصة. فالأهل يفضلون وضع أبنائهم في مدارس خاصة لا تعاني من الازدحام في الصفوف، وتؤمن للطلاب التعليم والنشاطات اللاصفية،

وخاصة في المدن حيث يمكن أن يناهز عدد الطلاب في صفوف المدارس الرسمية الأربعمائة طالباً. كما يمكن إضافة العامل الديني، حيث يفضل الأهل وضع أبنائهم في مدارس ذات طابع ديني يتناسب مع انتماءاتهم الطائفية الخاصة. أما المدارس الخاصة المجانية فتنتج ما هو عكس هذه المعطيات، إذ إن طلابها هم بغالبيتهم العظمى من الأسر ذات الدخل المتدني، ولا يخفى على أحد الوضع المتردي للمدارس الخاصة المجانية، الأمر الذي ينعكس سلباً على المستوى التعليمي للطلاب، (الجدول ٦٠).

في تحليل معطيات الجدول ٦٠، يتبين أن الأرمن هم أكثر الطوائف التي تتراد المدارس الخاصة غير المجانية، بنسبة تجاوزت الـ ٧٩٪. يليهم الموارنة بنسبة ٦١,١٪، والأرثوذكس بنسبة ٥٩,٢٪، ثم الشيعة بنسبة ٥٨,٧٪. أما النسبة الأقل فهي للسنّة حيث بلغت ٤٢,٩٪. فهذه الأرقام تعزز النظرية القائلة بأن أبناء الطائفة يفضلون المدارس التي تعبر عن انتماءهم الطائفي. وهذا الأمر أكثر ما يتضح عند الأرمن حيث يودعون أبنائهم في المدارس الأرمنية التي تقوم بتدريس اللغة الأرمنية، وهو ما لا تقوم به المدرسة الرسمية مثلاً. وفي الوقت الذي انخفضت نسبة السنّة في المدارس الخاصة غير المجانية، فإنها ارتفعت (أعلى نسبة) في المدارس المجانية إذ بلغت ٣,٣٪ مقارنة بـ ٠,٢٪ عند الشيعة و ٠,٥٪ عند الأرثوذكس. وهذا ينطبق أيضاً على طلاب المدارس الرسمية، فالسنّة هم الأكثر ارتياداً لها بنسبة ٥٢,٩٪، يليهم الدروز بنسبة ٤٨,٣٪. أما الأرمن فلمهم النسبة الأقل (١٧,٨٪)، وذلك يعود، بلا شك، إلى الأسباب المذكورة سابقاً، وخاصة ما يتعلق بتدريس اللغة الأرمنية، (الجدول ٦٠).

أما على الصعيد الوطني فإن المدرسة الخاصة تحتل المرتبة الأولى حيث ارتادها أو يرتادها ٥٤٪ من السكان، تليها المدرسة الرسمية بنسبة ٤٢,٤٪. أما حصة المدرسة الخاصة المجانية فلم تتجاوز ٢,١٪ من السكان، (الجدول ٦٠).

في نهاية عرض وتحليل المستويات التربوية يمكن التأكيد على ما يلي:

- تختلف المستويات التعليمية بشكل واضح بين محافظة وأخرى وقضاء وآخر. فمحافظة الشمال هي الأدنى لناحية الوضع التربوي. أما محافظة الجنوب فهي الأفضل في هذا المجال.
- هذا الاختلاف في الوضع التربوي يتأثر بعدة متغيرات، منها العمر (حيث تزيد نسبة المتعلمين في كل منطقة حسب فتوة هذه المنطقة)؛ والوضع الاقتصادي (يتراجع عدد المتعلمين ونوع مؤسساتهم التربوية حسب الوضع الاقتصادي السيء). هذا الأمر سيعيد

انتاج الأوضاع نفسها، أو الأسوأ منها وخاصة في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي (الفقر يزداد فقراً).

إن الأنثى في لبنان قد تساوت مع الذكر في الاختصاصات الجامعية، لا بل تفوقت عليه في بعض منها.

المدرسة الرسمية هي الأكثر انتشاراً في لبنان كمؤسسات ولكنها لا تعلم إلا أقل من نصف طلاب لبنان. أما المدرسة غير المجانية، فهي تستحوذ على أقل من ثلثي طلاب لبنان بقليل. وأكثرية هذه المدارس تابعة لمؤسسات دينية، ولا تخضع إلى رقابة الدولة الممثلة بوزارة التربية والتعليم. وهكذا، فمن الممكن أن تنقل الكثير من الإيديولوجيات والأفكار المختلفة والمتناقضة التي لا تساعد في بناء توجهات الدولة الحديثة، ولا تعمل على تدعيم وحدة المجتمع.

الفصل الثامن

العمل والعمال في لبنان

تفيد دراسة توزع المهن وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى، ولا سيما الدخل والمستوى التعليمي ومكان الإقامة والجنس، في التعرف بشكل أوضح على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. والمقصود بالوضع المهني هنا: الوضع المهني أولاً من حيث عمل الفرد أو عدمه، الوضع في المهنة، أي مركز الفرد في عمله، ونوع المهنة، أي طبيعة المهنة التي يشغلها الفرد.

يبحث القسم الأول من هذا الفصل في علاقة أهم المتغيرات بالوضع المهني في لبنان. أما القسم الثاني فهو مخصص للوضع في المهنة، والقسم الثالث لنوع المهن في لبنان. وهنا لا بد من توضيح هذه العبارات قبل عملية التحليل. فالوضع المهني يحدد إذا كان الفرد من أتم العاشرة من عمره أو أكثر، يعمل حالياً، أو كان يعمل سابقاً، أو هو يبحث عن عمل، أو إذا كان مقعداً غير قادر على العمل. أما الوضع في المهنة فهو يعرض لوضع الفرد تجاه مهنته، إن كان يعمل لحسابه، أم هو رب عمل يستخدم أجراً، أم هو أجير موظف. وأخيراً، فإن نوع المهنة يوضح نوع وطبيعة العمل الذي يشغله الفرد. ولا بد من الإشارة إلى أن بعض المهن قد جمعت في فئات أكثر عمومية سيتم إيضاحها لاحقاً.

١ - الوضع المهني في لبنان

يعتبر الوضع المهني في لبنان من أهم المتغيرات التي توضح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، وخاصة لناحية نسب البطالة وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى. سيتم تحليل علاقة الوضع المهني بالمتغيرات الأخرى، وأولها لناحية مكان الإقامة حسب المحافظات.

تختلف الأوضاع المهنية في لبنان بين الأقضية والمحافظات. لذلك لا بد من الإضاءة على هذه الاختلافات. في هذا المجال يصعب عرض بعض الجداول التي تبحث في اختلاف الوضع المهني حسب الأقضية بسبب كبر حجمها. لذلك لا بد من الاستعاضة عنها بتلك التي تبحث في الوضع المهني حسب المحافظات. هكذا، فإن نسبة الطلاب (أي الذين لا يعملون بسبب متابعة الدراسة) في الشمال بلغت ٢٧,٨% من النسبة في لبنان. وهذا الأمر يشير إلى انخفاض الأعمار في الشمال، (الجدول ٦١).

الجدول 61: توزيع السكان حسب المحافظات والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	المحافظة						
	البيقاع	الجنوب	جبل لبنان	بيروت	الشمال		
100	16.3	17.2	31.0	16.1	19.4	أقفي	يعمل حالياً
45.3	45.6	40.8	52.2	45.7	40.1	عمودي	
100	0	40.0	50.0	10.0	0	أقفي	مقعد
0 40	0	0.80	0.70	0.20	0	عمودي	
100	14.3	34.5	16.7	17.9	16.7	أقفي	يبحث عن عمل
3.3	2.9	6.0	2.1	3.7	2.5	عمودي	
100	16.4	21.8	18.2	16.4	27.3	أقفي	متقاعد
2.2	2.2	2.5	1.5	2.2	2.7	عمودي	
100	15.6	18.5	23.3	14.7	27.8	أقفي	طالب
21.7	21.0	21.1	18.8	20.0	27.5	عمودي	
100	17.5	20.0	25.0	16.9	20.6	أقفي	نساء في البيوت
26.2	28.3	27.5	24.4	27.7	24.6	عمودي	
100	0	66.7	33.3	0	0	أقفي	صاحب إيراد
0.10	0	0.40	0.10	0	0	عمودي	
100	0	19.0	4.8	9.5	66.7	أقفي	غيره
0.80	0	0.80	0.10	0.50	2.5	عمودي	
100	16.2	19.1	26.8	16.0	21.9	أقفي	المجموع
100	100	100	100	100	100	عمودي	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن تحليل المعطيات أفقياً وعمودياً. فالتحليل العمودي يعطي المعلومات المتعلقة بكل محافظة. أما التحليل الأفقي فيعطي المعلومات المتعلقة بكل فئة على حدة، ومدى انتشارها في كل من المحافظات. هكذا، يتبين أن في الشمال ٤٠,١% من الأفراد الذين تجاوزوا العاشرة من

العمر يعملون حالياً. أما نسبة الطلاب في الشمال فقد بلغت ٢٧,٥%، ونسبة النساء في المنازل بلغت ٢٤,٦%، ونسبة الذين يبحثون عن عمل ٣,٧%. ومن الملاحظ أن نسبة الذين لا يعملون لأنهم أصحاب إيرادات في الشمال بلغت ٠%، بالإضافة إلى نسبة المقعدين أيضاً، (الجدول ٦١).

أما في محافظة بيروت، فقد بلغت نسبة الذين يعملون حالياً ٤٥,٧% من مجموع الأفراد في بيروت. تلي هذه النسبة تلك العائدة إلى النساء في المنازل حيث بلغت ٢٧,٧%. أما نسبة الطلاب فقد بلغت ٢٠%. وكما في الشمال، فإن نسبة أصحاب المداخيل من الذين لا يعملون بلغت ٠%. أما نسبة المقعدين فكانت ٠,٥%. وأخيراً بلغت نسبة الذين يبحثون عن عمل من أهل بيروت ٢%. وأعلى نسبة من العاملين، مقارنة بالمحافظات الأخرى، كانت في بيروت إذ بلغت ٥٢,٢%. أما نسبة النساء في المنازل فكانت ٢٤,٤%، تليها نسبة الطلاب البالغة ١٨,٨%، (الجدول ٦١).

بلغت نسبة الذين يبحثون عن عمل ٢,١% من سكان جبل لبنان، بالإضافة إلى أن نسبة المتقاعدين التي بلغت ١,٥%. أما في محافظة الجنوب فقد وصلت نسبة العاملين إلى ٤٠,١% من المجموع، تليها نسبة النساء في البيوت (٢٧,٥%)، ومن ثم نسبة الطلاب (٢١,١%). أما نسبة المتقاعدين فقد بلغت ٢,٥%. إلا أن نسبة الذين يبحثون عن عمل ارتفعت إلى ٦%. أخيراً، في البقاع، ٤٥,٦% من مجموع السكان يعملون، تليهم نسبة ٢٨,٣% لربات المنازل و٢١% للطلاب. من جهة أخرى، بلغت نسبة الذين يبحثون عن عمل ٢,٩% مقابل ٢,٢% من المتقاعدين، (الجدول ٦١).

أما لناحية التحليل الأفقي، فمن الملاحظ أن أعلى نسبة للعاملين هي في جبل لبنان حيث بلغت ٣١%، ويفارق يبلغ أكثر من ١٣% من أقرب محافظة لها، وهي الشمال حيث بلغت نسبة العاملين ١٩,٤%. أما نسبة العاملين في الجنوب فقد كانت ١٧,٢%، تليها محافظة البقاع بنسبة ١٦,٣%، وأخيراً بيروت حيث بلغت النسبة ١٦,١%. وأعلى نسبة للنساء في المنازل كانت في جبل لبنان حيث بلغت ٢٥%، تليها في ذلك محافظة الشمال بنسبة ٢٠,٦%، والجنوب ٢٠%. وبلغت هذه النسبة في البقاع ١٧,٥%. وأخيراً فإن نسبة النساء في المنازل هي ١٦,٩% من المجموع.

وعلى صعيد آخر، يشير توزيع الطلاب حسب المحافظات إلى أن الشمال يحتوي على أعلى نسبة من الطلاب إذ بلغت ٢٧,٥% من مجموع الطلاب في لبنان. أما النسبة الثانية

فكانت من نصيب جبل لبنان إذ بلغت ٢٣,٣%، فمحافظة الجنوب بنسبة بلغت ١٨,٥%. أما أقل نسبتين للطلاب من المجموع فكانتا في البقاع وبيروت بنسبة ١٥,٦% و١٤,٧% على التوالي، (الجدول ٦١).

على صعيد البحث عن عمل، كانت أعلى نسبة للباحثين حالياً عن عمل في البقاع، إذ بلغت ٣٤,٥% من مجموع الباحثين عن عمل، وهي نسبة أعلى بكثير من أقرب محافظة تليها وهي بيروت حيث بلغت ١٧,٩%. وتساوت النسبة في الشمال وجبل لبنان حيث بلغت ١٦,٧%، وأدنى نسبة كانت في البقاع حيث بلغت ١٤,٣%. أما على صعيد المتقاعدين، فقد بلغت نسبتهم ٢٧,٣% في الشمال، والمحافظة الثانية هي الجنوب حيث بلغت ٢١,٨%، تليها محافظة جبل لبنان بنسبة ١٨,٢%. أما أدنى نسبة للمتقاعدين فقد تساوت فيها محافظتنا البقاع وبيروت بنسبة ١٦,٤%، (الجدول ٦١).

يمكن تقديم مجموعة من الخلاصات بعد التحليل الأفقي والعمودي للوضع المهني في لبنان حسب المحافظات، كما يلي:

- تأثرت محافظة الشمال بشكل مباشر بانخفاض متوسطات الأعمار فيها. انعكس هذا الأمر على ارتفاع نسبة الطلاب الذين سيتوجهون إلى سوق العمل في السنوات المقبلة. هؤلاء الشباب، إن لم يجدوا فرصاً للعمل سيتحولون إما إلى الهجرة وإما إلى البطالة، الأمر الذي سيزيد من الاضطرابات والمشاكل في المحافظة ذات الدخل الأدنى والنسبة الأدنى للعاملين أيضاً.
- لا تزال محافظة جبل لبنان تتمتع بأعلى نسبة للعاملين بأجر، وذلك لتركز الاستثمارات فيها، سيما في ضواحي بيروت؛ الأمر الذي يعزز من النزوح إليها، ويزيد بالتالي من حركة الإعمار فيها إلى درجة كبيرة.
- كما هو الحال في الشمال، فإن ارتفاع نسبة الذين يبحثون عن عمل في الجنوب يمكن أن يكون له تأثيرات خطيرة على هذه المحافظة، (الجدول ٦١).

من البديهي القول أن الوضع المهني يتأثر بالوضع العائلي. فالعمل بالنسبة للمتزوجين، وخاصة من الذكور، أساسي لا بل ضروري لاستمرارية الأسرة. لهذا، من الضروري النظر في تأثير كل من هذين المتغيرين في الآخر. هكذا، فإن نسبة الذين يعملون هي الأعلى عند المتزوجين وبلغت ٦٥%، (الجدول ٦٢).

الجدول 62: توزيع السكان حسب الوضع العائلي والمهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الوضع العائلي					
	لم يتزوج بعد	متزوج	أرمل	مطلق	منفصل	
100	32.5	65.1	1.5	0.6	0.3	يعمل حالياً
100	20	80	0	0	0	مقعد
100	39.3	58.3	1.2	0	1.2	يبحث عن عمل
100	1.8	98.2	0	0	0	متقاعد
100	89.8	9.3	0.9	0	0	طالب
100	6.3	81.6	11.1	0.9	0	يهتم/تهتم بالمنزل
100	33.3	66.7	0	0	0	صاحب إيراد
100	71.4	28.6	0	0	0	غيره
100	37.9	57.6	3.8	0.5	0.2	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تأكد المعطيات بشكل واضح من خلال الجدول ٦٢. فالعاملون حالياً هم بأكثريةهم متزوجون، أو سبق لهم الزواج كما سبق ذكره أعلاه، أي أن نسبة ٦٧,٥% من العاملين قد سبق لهم الزواج (٦٥,١% من المتزوجين حالياً، ١,٥% أرامل، ٠,٦% مطلّون و٠,٣% منفصلون). والمقعدون أيضاً هم من المتزوجين وذلك بنسبة ٨٠%. تبدأ الاختلافات بالظهور، وإن بشكل بسيط، من خلال نسبة الذين يبحثون عن عمل التي بلغت ٥٨,٣% مقابل ٣٩,٣% من العازبين. أما المتقاعدون فليس مستغرباً أنهم كلهم تقريباً من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم ٩٨,٢% لأنه من النادر أن يصدف وجود أفراد عازبين ممن تجاوزوا الـ ٦٤ من العمر، وخاصة عند الجيل الذي ولد قبل ٦٥ عاماً على الأقل، (الجدول ٦٢). أما الطلاب فهم، وبالعكس المتقاعدين، بأغليبيتهم العظمى من غير المتزوجين إذ بلغت نسبتهم ٨٩,٨%، مقابل ٩,٣% من المتزوجين حالياً، و٠,٩% للمتطلّمين (من الممكن أن هذه النسبة هي لنساء تملن فعند للدراسة من أجل تحصيل شهادة جامعية لتحسين وضعهن في العمل). لذلك تم استبدال عبارة "نساء بالمنازل" بعبارة أكثر دقة وهي "تحم أو يهتم بالمنزل" لأن العديد من الإناث يقيّن في منازل أهاليهن (طوعاً في بعض الأحيان) لمساعدتهن في أعمال المنزل أو الاهتمام بهن عند تقدمهن في العمر. هكذا، فإن نسبة الذين يهتمون بالمنزل هي ٩٣,٧% عند الذين سبق لهم الزواج (٨١,٦% للمتزوجين حالياً، ١١,١% للأرامل ٠,٩% للمطلّقين). أما أصحاب الإيرادات فهم أيضاً بأكثريةهم من المتزوجين (بسبب ارتفاع متوسط عمرهم عند الزواج) فبلغت

نسبتهم ضعفي نسبة العازبين (٦٦,٧% مقابل ٣٣,٣%). هكذا، يمكن القول أن الوضع المهني يتأثر بالوضع الاجتماعي وخاصة للاحية الزواج، (الجدول ٦٢).

مما لا شك فيه أن للجنس تأثيراً كبيراً على الوضع المهني في لبنان. صحيح أن الإناث يتمتعن بمستويات تعليمية أعلى من الذكور، إلا أنهن لم ينخرطن في المجال المهني بشكل فعال لغاية الآن. فالإناث اللواتي يعملن حالياً تبلغ نسبتهن ٣١,٧% من مجموع العاملین، (الجدول ٦٣).

الجدول 63: توزيع السكان حسب الجنس والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الجنس				
	أنثى	ذكر			
100	31.7	68.3	أفقي	يعمل حالياً	الوضع المهني
45.3	27.5	64.7	عمودي		
100	20	80	أفقي	مقعد	
0.4	0.2	0.7	عمودي		
100	48.8	51.2	أفقي	يبحث عن عمل	
3.3	3.1	3.6	عمودي		
100	9.1	90.9	أفقي	مقاعد	
2.2	0.4	4.1	عمودي		
100	46.7	53.3	أفقي	طالب	
21.7	19.4	24.2	عمودي		
100	98.3	1.7	أفقي	يهتم بالمنزل	
26.2	49.3	0.9	عمودي		
100	0	100	أفقي	صاحب إيراد	
0.1	0	0.2	عمودي		
100	9.5	90.5	أفقي	غيره	
0.8	0.2	1.6	عمودي		
100	52.2	47.8	أفقي	المجموع	
100	100	100	عمودي		

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وبما أن معطيات عديدة تتضح من خلال الجدول ٦٣، سيتم تقسيمها بين معطيات أفقية وأخرى عمودية. فعلى صعيد التحليل الأفقي للمعطيات يتبين الوضع المهني حسب الجنس،

مثلاً: نسبة الذكور العاملين ونسبة الإناث العاملات. يتبين الخلل في التوزيع المهني بين الذكور والإناث بشكل واضح. فنسبة العاملين عند الذكور تزيد عن ضعفي مثلثتها عند الإناث. ذلك أن بين العاملين يوجد ٦٨,٣% من الذكور ولا يوجد إلا ٣١,٢% فقط من الإناث. والتفاوت يزيد في فئة المتقاعدين حيث بلغت نسبة الذكور ٩٠,٩% والإناث ٩,١%. إلا أن ثلثت للنظر هو تغير التوزيع الجنسي في كل من فتي الذين يبحثون عن عمل للمرة الأولى والطلاب. ففي فئة الطلاب، وكما تبين سابقاً، ترتفع نسبة الإناث لتكاد تقارب نسبة الذكور (٥٣,٣% و ٤٦,٧%). أما نسبة الذين يبحثون عن عمل فتبلغ ٥١,٢% للذكور و ٤٨,٨% للإناث. لا بد من الإشارة إلى أن نسبة من الذكور، وإن كانت ضئيلة جداً، أجابوا بأنهم يهتمون بالمنزل (١٠,٧%)، (الجدول ٦٣).

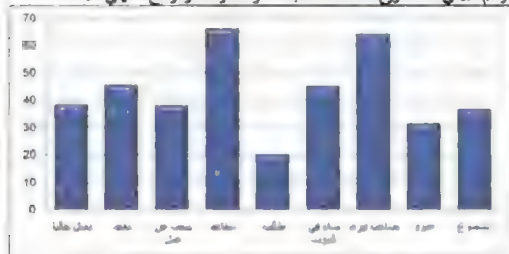
يمكن تفسير هذه الأرقام مرحلياً لمصلحة الذكور طالما لا يزال سوق العمل مائلاً بشكل واضح ناحية هؤلاء. إلا أن هذا الأمر يتغير تدريجياً حيث ارتفعت نسبة الباحثات عن عمل للمرة الأولى، وهن من الخريجات حديثاً في أغلب الأحيان، لتناهن نسبة الذكور. وهكذا، فإن سوق العمل سيشهد تحسناً تدريجياً لناحية إنغراط المرأة فيه، (الجدول ٦٣)؛ فضلاً عن أن الأزمة الاقتصادية التي لا يزال يعاني منها لبنان منذ العام ١٩٩٦، والتدهور الحاصل في القدرة الشرائية لدخول الأسر الناجم عنها، يدفع بالمزيد من النساء للبحث عن عمل.

في التحليل العمودي يمكن استنتاج معلومات مكملّة لما تقدم. فأكثرية الذكور هم من الناشطين حالياً، حيث تبلغ نسبة العاملين فيهم ٦٤,٧%. تلي هذه النسبة تلك التي تعود إلى الطلاب حيث بلغت ٢٤,٢%، ونسبة الذين يبحثون عن عمل من الذكور هي ٣,٦% والمتقاعدين ٤,١%. هذه النسب تتغير بشكل واضح عند الإناث، حيث بلغت نسبة العاملات ٢٧,٥%. والنسبة الأعلى عند الإناث هي لربات المنزل بنسبة ٤٩,٣%، أي حوالي نصف عدد الإناث. وبلغت نسبة الطالبات من الإناث ١٩,٤%، واللواتي يبحثن عن عمل ٣,١% (أي أخصاً قريبة من نسبة الذكور الذين يبحثون عن عمل). إلا أن نسبة المتقاعدات متدنية بشكل ملحوظ حيث بلغت ٠,٤%، وهو ما يثبت فرضية قلة عدد العاملات في الفترات الزمنية السابقة حيث يفترض بالتقاعد سنة ٢٠٠٩ أن تكون قد أمضت حوالي ٤٠ عاماً في الخدمة، أي التحقت في نهاية الستينيات وهي فترة لم تكن فيها المرأة ملتزمة بشكل فعال في سوق العمل، (الجدول ٦٣).

هكذا، يمكن التأكيد على أرجحية الذكور في العمل على الإناث، وخاصة في الفترات الزمنية السابقة. إلا أن هذا الأمر بدأ بالتحول. وهذا ما ستبثه الجداول اللاحقة.

من جهة أخرى، يمكن أن يتم تحليل المعطيات حول الوضع المهني من خلال التطرق إلى العمر وعلاقة العمر المتوسط بالوضع المهني. فلكل وضع مهني عمره المتوسط، إلا أن الأهم هو العمر المتوسط للمهن المنتشرة في لبنان حيث يتم التفريق بين مهن "هرمة" ومهن "شابة"، وهو ما سيتم بحثه لاحقاً. أما في البداية فيتم تحليل العلاقة بين متوسطات الأعمار والوضع المهني. ومن الطبيعي أن يكون أعلى متوسط للأعمار عند المتقاعدين حيث اقترب من الـ ٦٧ عاماً، (الرسم البياني ٢٥).

الرسم البياني ٢٥: توزيع السكان حسب العمر المتوسط والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يوضح الرسم البياني ٢٥ أن الوضع المهني يعكس توزيعاً في الأعمار بشكل غير متساوٍ. فالتقاعدون، وبطبيعة الحال، لديهم متوسط عمر أعلى من الطلاب. فمتوسط العمر عند الطلاب يقارب الـ ٢٠ عاماً. وتتساوى فئتا العمال والذين يبحثون عن عمل، تقريباً، في العمر المتوسط حيث يبلغ حوالي الـ ٣٨ سنة (وإن كان عمر العمال أعلى بقليل من الذين يبحثون عن عمل). أما النساء في المنازل فقد بلغ متوسط عمرهن ٤٥ عاماً. والمقعدون غير القادرين على العمل ٤٥,٥ عاماً. ويرتفع عمر أصحاب الإيراد إلى حوالي الـ ٦٤ عاماً. وأخيراً المتقاعدون حيث يبلغ متوسط عمرهم ٦٦,٢، (الرسم البياني ٢٥).

يمكن تقديم مجموعة من الاستنتاجات حول هذه الأرقام:

- العمر المتوسط للعمال والباحثين عن عمل مرتفع مما يشير إلى هرم القوة العاملة في لبنان بسبب قلة فرص العمل الجديدة وارتفاع عدد العاملين من كبار السن.

- ارتفاع أعمار ربّات المنازل، الأمر الذي يشير إلى أن نسبة لا بأس بها من الإناث من الأعمار الأصغر يعملن حالياً.
- يرتفع عمر أصحاب الإيرادات، الأمر الذي يشير إلى تمتعهم بمكتسبات حياتهم في الأعمار المتقدمة.
- هنالك نسبة لا بأس بها من المتقاعدين الذين فضلوا التوقف عن العمل قبل سن الـ ٦٤؛ الأمر الذي يفسر أن العمر المتوسط لم يرتفع كثيراً عن هذا العمر حيث بلغ ٦٦ عاماً. (عناصر الجيش والقوى المسلحة تقاعد عند بلوغ فترة الخدمة المحددة ومن الممكن قبل عمر الـ ٤٠، (الرسم البياني ٢٥).

كما يتأثر الوضع المهني بشكل مباشر بالوضع التربوي. ومن البديهي أن المهنة تتحسن مع ارتفاع المستوى التربوي. ومتابعة الدراسة تفترض الابتعاد عن سوق العمل، إلا أن بعض الذين يتابعون الدراسة هم من العاملين حيث بلغت نسبتهم ٧٪، (الجدول ٦٤).

الجدول 64: توزع السكان حسب متابعة الدراسة والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	متابعة الدراسة				
	لم يلتحق أبداً	التحق في الماضي	ملتحق حالياً		
100	1.4	91.6	7	يعمل حالياً	البيانات
100	20	80	0	مقعد	
100	4.8	85.7	9.5	يبحث عن عمل	
100	10.9	87.3	1.8	متقاعد	
100	0.9	13.6	85.5	طالب	
100	9.6	88.9	1.5	نساء في البيوت	
100	0	100	0	صاحب إيراد	
100	14.3	85.7	0	غيره	
100	3.9	73.6	22.5	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الملاحظ أن الذين يعملون بأكثرتهم التحقوا، أو سبق لهم الالتحاق بالمدرسة. فالجدول ٦٤ يوضح أن ١,٤٪ فقط من الذين يعملون الآن لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة، مقابل ٩١,٦٪ من المتحقّين سابقاً، و٧٪ من الذين يتابعون الدراسة حالياً. أما الملفت للنظر فهو ارتفاع نسبة الذين لم يلتحقوا بالمدرسة من الذين يبحثون الآن عن عمل حيث بلغت ٤,٨٪، مما

يدل على أن بعض الأفراد من الذين لم يتلقوا أي تعليم قد خسروا وظائفهم وهم يبحثون عن عمل الآن. إلا أن النتائج تصبح أكثر دقة مع ارتفاع نسبة الأميين بين المتقاعدين، وهو أمر طبيعي مع ارتفاع العمر (وهو الموجود بين المتقاعدين)، فبلغت نسبة الأميين بينهم ١٠,٩% مقابل ٨٧,٣% سبق لهم الدراسة. والجدير ذكره في هذا المجال أن ١١,٨% منهم عادوا إلى متابعة التحصيل الدراسي. وترتفع نسبة الأميين بين الذين يهتمون بالمنزل (وغالبيتهم من النساء)، إلى ٩,٦% مقابل ١,٥% ممن يتابعون الدراسة مع أنهم يهتمون بالمنزل، (الجدول ٦٤).

وأيضاً للمهن والدخل الدور الأكبر في التأثير على الأوضاع الثقافية والاجتماعية لكل جماعة. فكلما ارتفع الدخل ازدادت فرصة الأبناء بالحصول على تعليم جيد، الأمر الذي ينعكس لاحقاً على إمكانية حصولهم على فرص عمل أفضل. بالإضافة إلى التعليم، تزداد فرص الحصول على الرعاية الطبية والاجتماعية، ويزداد الوعي المرافق لاستخدام وسائل منع الحمل. سيتم عرض كل ما يتعلق بوسائل منع الحمل والرعاية الاجتماعية في الأقسام اللاحقة. أما في هذا القسم، فسيتم التطرق إلى المهن والدخل.

قبل التدقيق في أنواع المهن، لا بد من التعرف إلى الوضع المهني لكل طائفة على حدة. هكذا، فإن أعلى نسبة للمتقاعدين، حسب سكان الطائفة هي عند الأرثوذكس حيث بلغت نسبتهم ٣,٤% من مجموع السكان من الأرثوذكس، (الجدول ٦٥).

الجدول 65: توزيع السكان حسب الطائفة والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩

المجموع	الطائفة								
	أقليات	أرمن	كاثوليك	أرثوذكس	موارنة	دروز	سنة	شيعة	
44	55.1	51.9	45.6	44.7	50.6	50.5	34.9	41.9	يعمل حالياً
0.4	0.5	0	0	0.4	0.5	0	0.6	0.7	مقعد
3	3.7	1.4	2.9	4.6	3.9	0.9	2.9	4.6	يبحث عن عمل
1.9	2.8	2.3	2.9	3.4	2.7	1.4	1.7	1.1	متقاعد
22.4	15	19.6	19.7	19.8	17.8	24.3	28.4	22.7	طالب
27	22.9	23.8	28	27	24	22.9	28.8	28.2	نساء في البيوت
0.1	0	0	0.4	0	0.2	0	0	0.2	صاحب إيراد
1.1	0	0.9	0.4	0	0.2	0	2.7	0.7	غيره
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع
1.14	0.76	0.86	1.11	1.16	0.91	0.95	1.74	1.34	معدل الاعالة الاقتصادية ^١

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتأثر النتائج الموجودة في الجدول ٦٥ ببعض المتغيرات المذكورة أعلاه، وخاصة في ما يتعلق بمسألة العمر. وهذا ما سيظهر في فئتي الطلاب والمتقاعدين. ولا بد من الإشارة إلى أن كل المعطيات المتعلقة بالعمل تعود للأفراد الذين تجاوزوا العشر سنوات من العمر. على صعيد العمل الفعلي، من الملاحظ أن الأقليات والأرمن لديهم أعلى النسب (٥٥,١% و ٥١,٩%). أما أدنى النسب فهي تعود للشيعة والسنة (٤١,٩% و ٣٤,٩%). وعلى الصعيد الوطني (حسب العينة الثانية) ظهر أن الذين يعملون هم ٤٤% من السكان. تتأثر نسب النساء في المنازل بانخفاض نسب الذكور عند كل طائفة، وهذا ما نراه مثلاً عند السنة والأرثوذكس والكاثوليك حيث تتجاوز النسبة ٢٧%. إلا أن أكثر ما يؤثر بالوضع المهني هو العمر. فعند الطوائف الهرمة ترتفع نسب المتقاعدين وتخفض نسب الطلاب، والعكس صحيح عند الطوائف الفتية. هذه هي الحال، مثلاً، عند السنة حيث تبلغ نسب المتقاعدين ١,٧% (ثاني أدنى نسبة) والطلاب ٢٨,٨% (أعلى نسبة)، وبالعكس عند الأرثوذكس حيث توجد أعلى نسبة للمتقاعدين ٣,٤% ومن أدنى نسب الطلاب ١٩,٨%، والأمر شبيه بهذا الواقع عند الموارنة، (الجدول ٦٥).

يمكن تحليل معدل الاعالة الاقتصادية من خلال قسمة عدد غير الناشطين على عدد الناشطين الذين يعملون فعلياً. والرقم الناتج عن هذه المعادلة هو عدد الأفراد الذين يعيّلهم العامل بالإضافة إلى إعالة نفسه. ومن الملاحظ أن أعلى معدل للاعالة هو عند السنة حيث يقوم كل ناشط بإعالة ١,٧٤ شخص. أما أدنى معدل فهو عند الأقليات حيث يقوم الفرد بإعالة ٠,٧٦. تجدر الإشارة إلى أن المعدل لم يتأثر بالاختلاف بين الطوائف حيث أتت النتائج موزعة بين مختلف الطوائف، (الجدول ٦٥).

يمكن استنتاج معدلات البطالة من خلال الجدول ٦٦. فمعدل البطالة هو عدد الذين يبحثون عن عمل مقسوماً على مجموع عدد العاملين والذين يبحثون عن عمل. وأعلى معدل بطالة في لبنان هو عند الشيعة حيث بلغ ٩,٨٩% (الجدول ٦٦).

الجدول 66: توزيع السكان حسب الطائفة ومعدل البطالة، لبنان ٢٠٠٩

الطائفة	شيعة	سنة	دروز	موارنة	أرثوذكس	كاثوليك	أرمن	أقليات	المجموع
نسبة البطالة	9.89	7.67	1.75	7.16	9.33	5.98	2.63	6.29	6.45

المصدر: الدراسة الميدانية في لبنان التي أجريت في تموز ٢٠٠٩.

من الملاحظ ارتفاع نسب البطالة عند أكثرية الطوائف حيث تعدت الـ ٩,٨٩% عند الشيعة و ٩,٣٣% عند الأرثوذكس و ٧,٦٧% عند السنة. أما الطوائف القليلة التي لم تعان من هذه النسب المرتفعة فهي الدروز (١,٧٥%) والأرمن (٢,٦٣%). أما على الصعيد الوطني فقد بلغت نسبة البطالة رقماً مرتفعاً وهو ٦,٤٥%، (الجدول ٦٦). وهذا المعدل للبطالة في لبنان تؤكد الدراسة الوطنية لأحوال المعيشة للعام ٢٠٠٩ التي أجرتها إدارة الإحصاء، ونشرت بعض نتائجها في أواخر العام ٢٠١١.

٢ - الوضع في المهنة

بعد الاطلاع على أوضاع السكان لناحية علاقتهم بسوق العمل يمكن البحث في وضع السكان الذين يعملون في مهنتهم. فمنهم من يعمل بأجر (موظفون وعمال أجراء)، وآخرون هم أصحاب عمل وغيرهم يساعدون الأسرة من دون أجر، بالإضافة إلى الذين يعملون لصالحهم الخاص.

وأول ما يمكن تحليله في هذا الإطار، هو العلاقة بين الجنس والوضع في المهنة، فنسبة الإناث صاحبات العمل متدنية جداً نسبة للذكور فبلغت ١٩,٩%، (الجدول ٦٧).

الجدول 67: توزع السكان العاملين حسب الجنس والوضع في المهنة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	عمودي				
	أنثى	ذكر			
100	36.1	63.9	أنثى	يعمل بأجر	الوضع في المهنة
67	74.7	63.2	عمودي		
100	19.9	80.1	أنثى	صاحب عمل	
16.4	10.1	19.5	عمودي		
100	75	25	أنثى	يساعد الأسرة من دون أجر	
2.8	6.4	1	عمودي		
100	20.5	79.5	أنثى	يعمل لحسابه الخاص	
13.9	8.8	16.3	عمودي		
100	32.4	67.6	أنثى	المجموع	
100	100	100	عمودي		

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمتد الاختلاف بين الجنسين إلى الوضع في المهنة، وذلك بشكل واضح. فلناحية التحليل الأفقي للجدول ٦٧ الذي يحلل الوضع في المهنة للذين يعملون، من الواضح أن الذين يعملون بأجر بين الذكور هم أكثر من النساء حيث بلغت نسبة الذكور ٦٣,٩% مقابل ٣٦,١% للإناث. إلا أن الاختلاف الأكبر هو في نسبة أصحاب العمل حيث تنخفض نسبة الإناث بشكل كبير، إذ لا يوجد إلا ١٩,٩% منهن ربات عمل، مقابل ٨٠,١% للذكور. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من الإناث يساعدن الأسرة من دون أجر، وذلك بنسبة ٧٥%. أي يمكن أن يكتنّ يساعدن أزواجهن من أصحاب العمل. والأمر نفسه ينطبق على اللواتي يعملن لصالحهن إذ بلغت نسبتهن ٢٠,٥% فقط، (الجدول ٦٧).

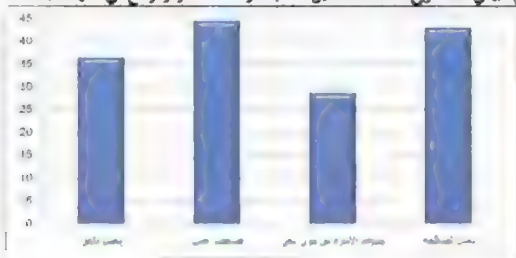
إلا أن التحليل العمودي يعطي المزيد من التفاصيل حول هذه المسألة. فنسبة النساء العاملات بأجر (موظفات مثلاً) هي أعلى من مثيلتها من الذكور. فنسبة العاملات بأجر من الإناث بلغت ٧٤,٧% من مجموع الإناث، ونسبة العاملين بأجر من الذكور هي ٦٣,٢% من مجموع العاملين. وتزيد نسبة العاملين لصالحهم أو أرباب العمل عند الذكور عن الإناث:

١٩,٥% من مجموع الذكور هم من أصحاب العمل، مقابل ١٠,١% من مجموع الإناث، و١٦,٣% من الذكور مقابل نصف هذه النسبة عند الإناث، أي ٨,٨%، (الجدول ٦٧).

يزيد الجدول ٧٣ من رسوخ الاستنتاج بأن الذكور أكثر تواجداً في سوق العمل. فبالإضافة إلى قلة نسب الإناث من ربات العمل، فإن نسبة الإناث اللواتي يساعدن أفراد الأسرة من دون مقابل مرتفعة بشكل ملحوظ، (الجدول ٦٧).

كما يمكن لتحليل الأعمار أن يكشف بعض الجوانب الهامة في سوق العمل اللبناني، وهذا ما يتبين حيث يرتفع متوسط الأعمار لأصحاب العمل ليقارب الـ ٤٤ عاماً، (الرسم البياني ٢٦).

الرسم البياني 26: توزيع السكان العاملين حسب متوسط الأعمار والوضع في المهنة، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

ينخفض العمر للذين يساعدون الأسرة من دون أجر إلى ٢٨,٥ سنة. أما الذين يعملون بأجر فهم أعلى منهم لتأخيه متوسط العمر الذي بلغ ٣٦ عاماً. أما أصحاب العمل فقد بلغ متوسط عمرهم ٤٤ عاماً، وهم أكبر من الذين يعملون لصالحهم حيث يبلغ عمرهم المتوسط ٤٣ عاماً. يمكن الاستنتاج أن عمر الأفراد مرتبط بوضعهم في العمل حيث يرتفع العمر مع ارتفاع المستوى المهني. والذين يساعدون الأسرة من دون أجر وأعلى عمر هم أصحاب العمل الذين من المفترض أن يكونوا الأعلى دخلاً، (الرسم البياني ٢٦).

يختلف الوضع في المهنة باختلاف المحافظات في لبنان، إذ إن بعض المحافظات تحتوي على نسب أعلى من غيرها لخاصية بعض الأوضاع للمهنة مثل محافظة الشمال التي تحتوي على ٥٠% من مجموع الأفراد الذين يساعدون الأسرة من دون أجر، (جدول ٦٨).

الجدول 68: توزيع السكان العاملين حسب المحافظات والوضع في المهنة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	المحافظة							
	البقاع	الجنوب	جبل لبنان	بيروت	الشمال			
100	14.8	16.5	30.8	17.2	20.7	أفقي	يعمل بأجر	الوضع في المهنة
67.0	61.8	66.3	67.6	71.7	66.8	عمودي		
100	17.3	17.3	28.8	12.6	24.1	أفقي	صاحب عمل	
16.4	17.7	17.1	15.5	12.8	19.1	عمودي		
100	15.6	3.1	18.8	12.5	50.0	أفقي	يساعد الأسرة من دون أجر	
2.8	2.7	0.5	1.7	2.1	6.6	عمودي		
100	20.5	19.3	33.5	15.5	11.2	أفقي	يعمل لصالحه	
13.9	17.7	16.1	15.2	13.4	7.5	عمودي		
100	16.0	16.6	30.6	16.1	20.7	أفقي	المجموع	
100	100	100	100	100	100	عمودي		

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

في تحليل الوضع في المهنة حسب المحافظات، يمكن أيضاً الاعتماد على التحليل الأفقي والعمودي. فمن خلال التحليل الأفقي يتبين أن محافظة جبل لبنان تحتوي على أعلى نسبة من الذين يعملون بأجر إذ تبلغ ٣٠,٨%، تليها في ذلك محافظة الشمال بنسبة ٢٠,٧%. أما أقل نسبة للعاملين فهي تلك الموجودة في البقاع حيث بلغت ١٤,٨% وهذا ما يتناسب مع نسب التوزيع الديموغرافي للمقيمين على المحافظات. والأمر نفسه يصح بالنسبة لأصحاب العمل حيث بلغت نسبتهم في محافظة جبل لبنان ٢٨,٨%، تليها في ذلك محافظة الشمال بنسبة بلغت ٢٤,١%. أما أقل نسبة لأصحاب العمل فهي في بيروت إذ بلغت ١٢,٦%. وبلغت نسبة الذين يساعدون الأسرة من دون أجر ٥٠%، وهي الأعلى، وذلك في الشمال. أما أقل نسبة فقد بلغت ٣% فقط في محافظة الجنوب. يختلف توزيع الذين يعملون لصالحهم. فقد أتت أعلى نسبة في جبل لبنان حيث بلغت ٣٣,٥%، يليها في ذلك البقاع حيث بلغت ٢٠,٥%. وأقل نسبة

هي في الشمال إذ بلغت ١١,٢%، (الجدول ٦٨).

أما على صعيد التحليل العمودي، فمن الملاحظ أن النسب الأعلى، وبشكل واضح وعلى صعيد كل المحافظات، هي للذين يعملون مقابل أجر. إلا أن هذه النسب تختلف بعض الشيء بين محافظة وأخرى. ففي الشمال، ٦٦,٨% يعملون بأجر، مقابل ١٩,١% من أصحاب العمل، ٦,٦% يساعدون الأسرة من دون أجر، و ٧,٥% يعملون لصالحهم. أما في محافظة بيروت، فالنسبة الأعلى (مقارنة ببقية المحافظات) تعمل لصالحها الخاص إذ بلغت ٧١,٧% و ١٢,٨% من أصحاب العمل، ٢,١% يساعدون الأسرة مجاناً، وحوالي ١٣% من الذين يعملون لصالحهم. أما في جبل لبنان، فإن الذين يعملون بأجر هم ٦٧,٦% و ١٥,٥% هم من أصحاب العمل، والنسبة الأقل هي التي تساعد الأسرة من دون مقابل مادي حيث تبلغ نسبتهم ١,٧%. أما الذين يعملون لصالحهم فهم ١٥,٢% من المجموع. في الجنوب، بلغت نسبة العمال بأجر ٦٦,٣%، مقابل ١٧,١% لأصحاب العمل، و ٠,٥% للذين يساعدون الأسرة. أما الذين يعملون لصالحهم الخاص فقد بلغت نسبتهم ١٦,١٥. أخيراً، في محافظة البقاع توجد النسبة الأعلى للذين يعملون لصالحهم مقارنة بالمحافظات الأخرى إذ بلغت ١٧,٧%، ونسبة الذين هم أرباب عمل ١٧,٧% أيضاً. وبلغت نسبة الذين يساعدون الأسرة ٢,٧%. أما النسبة الأعلى فهي للذين يعملون بأجر حيث بلغت ٦١,٨%، وهي الأدنى مقارنة ببقية المحافظات، (الجدول ٦٨).

لا بد من الإشارة إلى أمر لاف للنظر. ففي الشمال، ومع ارتفاع نسبة العاملين بأجر، وحتى نسبة أصحاب العمل، تظهر معدلات الدخل في المرتبة الأدنى مقارنة ببقية المحافظات؛ الأمر الذي يعكس تدني الأجور في هذه المحافظة بشكل كبير، (الجدول ٦٨).

٣- نوع المهنة

كما لا شك فيه أن نوع المهنة يعكس المستوى الاقتصادي المتأثر بشكل مباشر بالمستوى التربوي. فالمهنة العليا، ذات الدخل والهيبة، تتطلب مستوى علمياً متقدماً وهو ما يختلف أصلاً بين المحافظات والطوائف في لبنان. يمكن التحليل أولاً على أساس الاختلاف بين الجنسين. هكذا، فإن أعلى نسبة عند الإناث هي للواتي يعملن في القطاع الخاص حيث بلغت النسبة ٥٤%، (الجدول ٦٩).

الجدول 69: توزيع السكان العاملين حسب الجنس ونوع المهنة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الجنس			
	أنثى	ذكر		
100	19	81	أفقي	مزارع
1.9	1.2	2.3	عمودي	
100	12.5	87.5	أفقي	عامل*
2.9	1.2	3.7	عمودي	
100	12.3	87.7	أفقي	حرف مستقلة*
14.2	5.6	18.1	عمودي	
100	27.5	72.5	أفقي	مهن حرة*
3.7	3.2	3.9	عمودي	
100	30.4	69.6	أفقي	موظف في الدوائر الرسمية*
15.4	15	15.6	عمودي	
100	40.5	59.5	أفقي	مستخدم في القطاع الخاص
41.4	54	35.8	عمودي	
100	16.7	83.3	أفقي	صاحب متجر كبير أو مؤسسة
2.2	1.2	2.7	عمودي	
100	9.1	90.9	أفقي	رب عمل
3	0.9	4	عمودي	
100	10.6	89.4	أفقي	يعمل في الخدمات*
4.3	1.5	5.6	عمودي	
100	77.8	22.2	أفقي	يساعد أحد أفراد الأسرة
0.8	2.1	0.3	عمودي	
100	44.2	55.8	أفقي	صاحب متجر صغير
8.7	12.4	7	عمودي	
100	40	60	أفقي	غير ذلك
1.4	1.8	1.2	عمودي	
100	31.1	68.9	أفقي	المجموع
100	100	100	عمودي	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

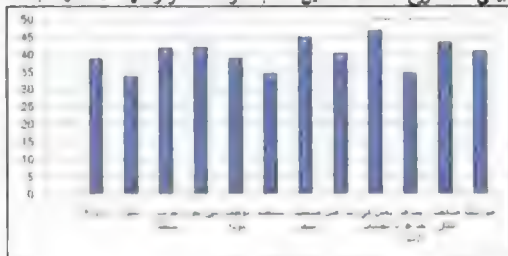
ليس الوضع المهني والوضع في المهنة المتغيرين الوحيدين اللذين يظهران تفوق الذكور على الإناث بشكل واضح. بل حتى، أيضاً، في نوع المهنة، حيث نجد أن أكثرية المهن يشغلها الرجال أكثر من الإناث. إلا أن بعض المهن تختلف عن الأخرى. فمن التحليل الأفقي يمكن تصنيف هذه المهن على الشكل التالي: مهن تقل فيها نسبة الإناث: الزراعة (١٩%)، العمال المياومون (١٢,٥%)، المهن الحرة (٢٧,٥%)، الحرف المستقلة (١٢,٣%)... أما المهن التي

ترتفع فيها نسبة النساء عن ٣٠% فهي قليلة جداً. وهذه المهن هي: الوظائف في القطاع الخاص (٤٠,٥%)، الوظائف في القطاع العام (٣٠,٤%)، والتجارة على النطاق الصغير، أي أصحاب الدكاكين (٤٤,٢%). أما "المهنة" الوحيدة التي ازدادت فيها نسبة الإناث عن الذكور فهي للواتي يساعدن أفراد الأسرة (غالباً من دون أجر) حيث بلغت نسبتهن ٧٧,٨%، (الجدول ٦٩).

على صعيد التحليل العمودي، الوظيفة في القطاع الخاص هي أكثر القطاعات المهنية انتشاراً عند الذكور والإناث، فهي تبلغ ٣٥,٨% عند الذكور و٥٤% عند الإناث. في المرتبة الثانية عند الذكور حلت المهن المستقلة (دهان، نجار، حداد...) بنسبة ١٨,١% في مقابل ٥,٦% للإناث (الخياطة مثلاً). أما المهنة الثانية عند الإناث فهي الوظائف في القطاع العام (١٥%). ومن الملاحظ أيضاً ارتفاع نسبة صاحبات المتاجر الصغيرة (أي دكاكين السمانة في الأحياء والقرى). وكذلك تزداد نسب المزارعين بين الذكور والإناث (٢,٣% و ١,٢%). من الملاحظ أيضاً تقارب نسب العاملين والعاملات في المهن الحرة (٣,٩% للذكور و ٣,٢% للإناث) وفي الوظائف العامة (١٥,٦% و ١٥% للإناث)، (الجدول ٦٩).

يمكن من خلال هذه الأرقام، الاستنتاج بأن الأنثى وإن كانت أقل وجوداً في سوق العمل، فهي بدأت تحسن من وضعها فيه، وتكاد تتساوى مع الرجل في الكثير من القطاعات باستثناء تلك التي من الصعب الدخول فيها لغاية الآن، وخاصة في العمل المياوم والمهن الحرة، (الجدول ٦٩).

الرسم البياني 27: توزيع السكان العاملين حسب متوسط العمر والمهنة الأساسية، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة لبيدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يوضح الرسم البياني ٢٧ مدى تأثر الأعمار بالمهن. فلمهن الأقل دخلاً، أو مرتبة، هي ذات المتوسطات الأقل، حيث العمال والمستخدمون (في القطاع الخاص) والذين يساعدون أفراد الأسرة هم الأقل عمراً (٣٣ و ٣٤ عاماً). ومن الملاحظ ارتفاع متوسط أعمار موظفي الدولة، الأمر الذي يشير إلى تناقص أعداد الموظفين الشباب بسبب انخفاض العرض في وظائف القطاع العام. أما أعلى متوسطات العمر فهي تلك التابعة لأصحاب المتاجر وأصحاب الدكاكين حيث يزيد عمرهم على ٤٣ عاماً. أما أعلى متوسط عمر فهو للذين يعملون في الخدمات حيث بلغ معدل العمر ٤٧ عاماً، (الرسم البياني ٢٧).

كما ورد سابقاً، فإن للعمل والمهن ارتباطاً وثيقاً بمتابعة الدراسة وعلاقة السكان بالدراسة، أي إن كانوا يتابعون الدراسة أم لا. هكذا، فإن أعلى نسبة للذين لم يتابعوا الدراسة هي بين الأفراد الذين يعملون في الزراعة وبلغت نسبتهم ٩,٥%، (الجدول ٧٠).

الجدول 70: توزع السكان العاملين حسب متابعتهم للدراسة ونوع المهنة، لبنان ٢٠٠٩

المجموع	متابعة الدراسة				
	لم يلتحق أبداً	التحق في الماضي	ملتحق حالياً		
100	9.5	85.7	4.8	مزارع	المهنة الأساسية
100	3.1	93.8	3.1	عامل	
100	3.2	96.8	0	حرف مستقلة	
100	2.5	95	2.5	مهن حرة	
100	1.2	88.7	10.1	موظف في الدوائر الرسمية	
100	0.4	89.2	10.4	مستخدم في القطاع الخاص	
100	4.2	95.8	0	صاحب متجر	
100	0	100	0	رب عمل	
100	0	100	0	يعمل في الخدمات	
100	0	77.8	22.2	يساعد أحد أفراد الأسرة	
100	2.1	93.7	4.2	صاحب متجر صغير	
100	0	93.3	6.7	غير ذلك	
100	1.5	91.8	6.8	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الأفضل تحليل نسب الالتحاق حسب المهنة الأساسية للذين لم يلتحقوا بالدراسة أبداً. فبعض المهن تتمتع بنسب مرتفعة للأمية. هكذا، فإن أعلى نسبة هي للمزارعين حيث بلغت ٩٠,٥%، تليها نسبة أصحاب للتاجر التي بلغت ٤٤,٢%، فنسبة الحرفيين المستقلين التي بلغت ٣٠,٢%، والعمال التي بلغت ٣٠,١%. ما يثير الانتباه هو وجود نسبة ٢٠,٥% من الأميين في المهن الحرة وهو أمر مستحيل بسبب حاجتهم إلى الشهادة الجامعية، ويمكن تفسير هذه النسبة بأنها خطأ في التبليغ حيث تم اعتماد التعبير الشعبي الذي يشير إلى المهنة الحرة بأنها أي مهنة أو حرفة غير تابعة (أي لا يوجد رابط تبعية بين عامل ورب عمل). أما النسب التي بلغت صفراً فهي تلك التي تعود إلى أرباب العمل والذين يعملون في الخدمات بالإضافة إلى الذين يساعدون الأسرة من دون مقابل، (الجدول ٧١).

الجدول 71: توزيع السكان الذين يعملون حسب نوع المؤسسة الدراسية ونوع المهنة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	نوع المؤسسة الدراسية				
	خاصة غير مجانية	خاصة مجانية	حكومية	غير ذلك	
100	26.3	0	73.7	0	مزارع
100	34.5	0	65.5	0	عامل
100	41.1	1.4	56.8	0.7	حرف مستقلة
100	55.3	0	44.7	0	مهن حرة
100	36.8	0	63.2	0	موظف في الدوائر الرسمية
100	61.7	0.9	36.9	0.5	مستخدم في القطاع الخاص
100	60.9	4.3	34.8	0	صاحب متجر
100	63.6	0	36.4	0	رب عمل
100	60.9	2.2	37.0	0	يعمل في الخدمات
100	22.2	0	77.8	0	يساعد أحد أفراد الأسرة
100	62.9	1.1	36.0	0	صاحب متجر صغير
100	53.8	0	46.2	0	غير ذلك
100	53.0	0.9	45.9	0.3	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تبدو العلاقة واضحة بين نوع المهن ونوع المؤسسة الدراسية. فالمهن الأعلى دخلاً والتي تتطلب أعلى شهادات جامعية (وخاصة المهن الحرة والوظائف في القطاع الخاص والذين

يعملون في الخدمات) تتفوق فيها نسبة المتعلمين في المدارس الخاصة غير المجانية. فأعلى نسبة للذين ارتادوا المدارس الخاصة هي عند أرباب العمل الذين بلغت نسبتهم ٦٣,٦% من خريجي المؤسسات التربوية الخاصة. أما نسبة الذين يعملون في الخدمات من خريجي المؤسسات الخاصة فقد بلغت نسبتهم ٦٠,٩%، وبلغت نسبة المستخدمين في القطاع الخاص ٦١,٧%، (الجدول ٧١).

أما أعلى نسبة خريجين من المؤسسات الرسمية فهي موجودة لدى المزارعين حيث بلغت ٧٣,٧%. أما الذين يساعدون الأسرة في العمل من دون مقابل فهم أيضاً بأكثرتهم من خريجي المؤسسات الرسمية حيث بلغت نسبتهم ٧٧,٨%. وقد بلغت نسبة طلاب المؤسسات الرسمية الذين شغلوا وظائف في القطاع العام ٦٠,٩%، بالإضافة إلى ٦٥,٥% من فئة العمال المياومين، (الجدول ٧١).

يمكن إذن من خلال معطيات الجدول التأكيد على ما سبق. فالمهن الأعلى دخلاً يسيطر عليها طلاب المؤسسات التعليمية الخاصة. أما المهن الأقل دخلاً فيكثر فيها طلاب المؤسسات الرسمية. هذا بالإضافة إلى حس الانتماء إلى المؤسسات الخاصة، إذ من الملاحظ أن طلاب المؤسسات الخاصة هم الأكثر وجوداً في وظائف القطاع الخاص، بينما طلاب المؤسسات الرسمية هم الأكثر انتشاراً بين موظفي القطاع العام، (الجدول ٧١).

أخيراً، فإن الطوائف في لبنان تتأثر بالعوامل السابقة، مجتمعة، أي بالتعليم ومتابعة الدراسة ومكان الإقامة، وحتى باختلاف التوزيع الجنسي بين طائفة وأخرى. هكذا، فإن الطائفة السنية هي الأعلى نسبة في الوظائف العامة حيث بلغت نسبة السنة في الوظائف العامة ٢٥%، (الجدول ٧٢).

الجدول 72: توزيع السكان الذين يعملون حسب الطائفة والمهنة الأساسية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الطائفة								
	أقليات	أرمن	كاثوليك	أرثوذكس	موارنة	دروز	سنة	شيعة	
2.2	0.9	0	0	2.1	1.4	3	5.3	1.1	مزارع
3.1	8.4	1	0	1.1	2.4	2	3.7	3.8	عامل
14.9	15.9	13.3	8.4	8.5	11.5	24.2	16.5	15.4	حرف مستقلة
3.8	6.5	0	3.7	7.4	3.8	3	2.7	3.3	مهن حرة
15.5	20.6	6.7	19.6	12.8	17.2	10.1	25	7.1	موظف في الدوائر الرسمية
38.9	29.9	53.3	42.1	46.8	46.4	42.4	30.9	42.9	مستخدم في القطاع الخاص
2.8	4.7	4.8	4.7	1.1	1.9	2	2.1	3.8	رب عمل
4.6	4.7	6.7	4.7	0	2.9	2	1.6	10.4	يعمل في الخدمات
11.6	8.4	12.4	12.2	17.1	11.5	9.1	8.5	10.4	صاحب متجر صغير
2.6	0	2	4.7	3.2	1	2	3.8	1.6	غير ذلك
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

مع أن توزيع المهن يختلف بين طائفة وأخرى، إلا أن هناك بعض الملاحظات الأساسية من خلال الجدول ٧٢:

- أكثر أنواع المهن انتشاراً هي للمستخدمين في القطاع الخاص، وخاصة عند الأرمن بنسبة ٥٣,٣%. هذا بالإضافة إلى أن كل الطوائف ترتفع فيها نسبة الموظفين في القطاع الخاص عن ٣٠%.
- أقل المهن انتشاراً هي مهنة المزارع حيث تراوحت نسبة العاملين فيها في كل طائفة بين ٠ و ٥,٣% كحد أقصى.

- بالإضافة إلى الزراعة، فإن العمال المياومين هم أيضاً قليلو العدد عند كل طائفة، وتراوح نسبهم بين (الكاثوليك) ٨,٤ و ٨٨% عند الأقليات.
- الحرف المستقلة هي أكثر انتشاراً عند السنة منها عند بقية الطوائف حيث بلغت نسبة السنة في الحرف المستقلة أكثر من ٢٤%، بينما انخفضت نسبة الحرف المستقلة عند الكاثوليك إلى ٨,٤%.
- أما في ما يتعلق بالوظائف العامة فهي كانت الأكثر انتشاراً عند السنة أيضاً بنسبة ٢٥%، بينما هذه النسبة لم تبلغ سوى ٧,١% عند الشيعة أو ١٧,٢% عند الموارنة.
- هذا الارتفاع في نسب الحرف الحرة والوظائف العامة عند السنة انعكس انخفاضاً في الفئتين اللتين تعتبران أعلى دخلاً. فنسبة المهن الحرة عند السنة هي ٢,٧% مقارنة بـ ٧,٨% عند الأرثوذكس و ٣,٨% للموارنة. وأرباب العمل عند السنة شكلوا ٢,١% من العينة، أما الشيعة فنسبتهم ٣,٨%، والكاثوليك ٤,٨%.
- من الملاحظ، أخيراً، ارتفاع نسبة أصحاب للتاجر بين الأرثوذكس أكثر من أي طائفة أخرى حيث بلغت نسبته ١٧,١%، مقابل ١٢,٤% للأرمن، وأقل نسبة كانت للأقليات حيث بلغت ٨,٤%.
- أما على الصعيد الوطني، فإن الوظائف في القطاع الخاص هي الأكثر انتشاراً بنسبة ٣٨,٩%، تليها الوظائف في القطاع العام بنسبة ١٥,٥%. أما أقل المهن انتشاراً فهي في الزراعة بنسبة ٢,٢%، (الجدول ٧٢).

من الملاحظ هنا تأثير الدراسة على المهن حيث تتوافق المستويات الدراسية المرتفعة مع ارتفاع في مستوى المهن والدخل المرافق لها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، من الملاحظ أيضاً تأثر نوع المهنة بالسلطة أو النفوذ الذي تتمتع به كل طائفة حيث تزداد نسبة العاملين في الوظائف العامة مع ازدياد نفوذهم مثلاً.

في ختام هذا الفصل يمكن صياغة بعض الاستنتاجات، أهمها:

- يتأثر الوضع المهني بعدة متغيرات، أهمها العمر واختلاف المستوى التعليمي، فانخفاض العمر يقلص من نسبة العاملين، وهذا الأمر يختلف أيضاً بين طائفة وأخرى ومحافظات وأخرى. سيتم التطرق إلى معدلات الأعمار في الفصول المقبلة.

تختلف نسب البطالة بشكل كبير بين الطوائف، وذلك بسبب الضغط السكاني بين أبناء الطوائف. فالطوائف الفتية تعاني من البطالة أكثر من غيرها. هكذا، فإن أغلبية الطوائف في لبنان لا تستفيد من النافذة الديموغرافية بشكل جيد.

بدأت المرأة اللبنانية بالدخول بشكل فعال، وإن كان بشكل بطيء، في سوق العمل. فالنساء اللواتي يعملن يتوزعن على مختلف فئات العمل، لا بل أن نسبتهن تفوق نسبة الرجال في بعض المهن.

للمستوى التعليمي، والمؤسسة الدراسية الأثر الكبير على الوضع المهني في لبنان. وهذا يتضح من خلال العاملين في المهن الأقل دخلاً الذين هم باكثرهم من المدارس الرسمية بالإضافة إلى ارتباط هذا الموضوع بالالتحاق في الدراسة حيث ينخفض المستوى المهني مع انخفاض المستوى الدراسي.

الفصل التاسع

الدخل في لبنان

يحتل توزيع الدخل، إن كان على الصعيد الفردي أو على الصعيد الأسري، حيزاً أساسياً في أي بحث اجتماعي، وخاصة على صعيد تأثيره بتوزيع السكان. فالدخل من أهم العوامل التي تحدد عدد السكان في المجتمعات الحديثة حيث تلجأ الأسرة إلى تحديد عدد الأولاد بناءً على عدة عوامل، وما الدخل إلا أحدها، لا بل وأهمها أيضاً.

يعرض هذا الفصل لتوزيع الدخل في لبنان وعلاقته بعدة متغيرات. فالدخل يتوزع هنا على ثلاثة مستويات: الأول، هو الدخل الفردي، أي كل ما يحصل عليه كل فرد في العائلة في الشهر الواحد. المستوى الثاني، هو الدخل الأسري أو مجموع المداخليل لكل أفراد الأسرة. أما المستوى الثالث، فهو المدخول الذي تحصل عليه ربة الأسرة لكونه يؤثر في خياراتها الأسرية، وخاصة في ما يتعلق بالانجاب واستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

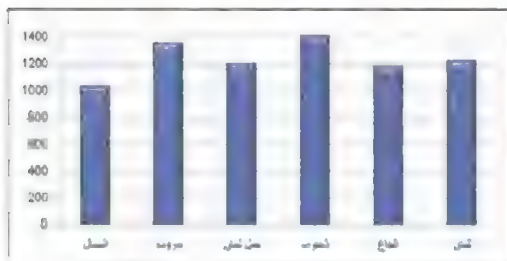
أما جداول هذا الفصل فهي مخصصة لبحث توزيع الدخل حسب المحافظات والأقضية، وعلاقة التوزيع النوعي والعمرى بالدخل، وتأثير الوضع التربوي بالمداخليل، وتأثير المهن في المداخليل، وأخيراً علاقة الطائفة باختلاف توزيع المداخليل بين اللبنانيين.

١- توزيع المداخليل حسب المحافظات والأقضية

من الطبيعي أن تختلف المداخليل بين المحافظات اللبنانية والأقضية، كما سبق وتبين اختلاف توزيع العاملين حسب مهنتهم. بالفعل، فإن أقل دخل شهري متوسط هو في محافظة الشمال إذ بلغ ١,٠٣٧ مليون ليرة لبنانية للأفراد.

تقدم متوسطات الدخل في كل محافظة فكرة أوضح عن مدى التفاوت هذا بالإضافة إلى لبنان الذي بلغ فيه متوسط الدخل الفردي ١,٢٢٦ مليون ليرة لبنانية، (الرسم البياني ٢٨).

الرسم البياني 28: توزيع المحافظات اللبنانية حسب متوسط الدخل الفردي (بآلاف الليرات اللبنانية)، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: القوائم العدائية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الواضح في الرسم أن الاختلاف الملاحظ أعلاه، لناحية نسب الفئات العريضة للدخل، انعكس اختلافاً لناحية المداخيل الفردية المتوسطة. فالجنوب الذي كان متقارباً مع بيروت، لناحية المداخيل، تفوق عليها لناحية الدخل المتوسط حيث كان الأعلى وبلغ ١,٤١٢ مليون ليرة، بينما بلغ متوسط الدخل في بيروت ١,٣٥٦ مليون ليرة. أما المحافظتان الأدنى فهما محافظة البقاع حيث بلغ المتوسط ١,١٨ مليون وهو يبقى أعلى بشكل ملحوظ من محافظة الشمال التي تظهر الأدنى دخلاً حيث بلغ المتوسط ١,٠٣٧ مليون ليرة، (الرسم البياني ٢٨).

لا بد من إدخال الأرقام المتعلقة بدخل ربات الأسر ضمن سياق التحليل للتعرف على كل ما يتعلق بهذا الأمر، وخاصة الاختلاف في مستويات الدخل بين المستوى العام ودخل ربات الأسر. هكذا، فإن متوسط الدخل لربات الأسر في لبنان بلغ ١,٠٢٤ مليون ليرة، وهو التالي أقل من متوسط المداخيل الفردية. يمكن، هنا، مقارنة المتوسطات كلها من خلال عرض جداول تمثل مداخيل ربات الأسر والمداخيل الأسرية، (الجدول ٧٣).

الجدول 73: توزيع المحافظات اللبنانية حسب فئات الدخل ومتوسط الدخل لربات الأسرة، لبنان ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

المحافظة	الدخل الفردي (بالآلاف)									
	أقل من 500 ألف	500-700	700-1,000	1,000-1,400	1,400-1,800	1,800-2,400	2,400-3,000	3,000-4,000	4,000-5,000 وأكثر	المجموع
الشمال	12.0	44.0	20.0	12.0	4.0	4.0	4.0	0	0	100
بيروت	17.6	41.2	17.6	23.5	0	0	0	0	0	100
جبل لبنان	23.9	23.9	17.4	13.0	6.5	6.5	6.5	0	0	100
الجنوب	12.5	31.3	0	37.5	6.3	0	12.5	0	0	100
البقاع	31.6	26.3	15.8	21.1	0	0	0	5.3	0	100
المجموع	20.3	31.7	15.4	18.7	4.1	3.3	4.9	0.8	0.8	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يبين الجدول ٧٣ مدى الاختلاف بين المداخيل الفردية ومداخيل ربات الأسر. فدخل ربات الأسر هو أدنى من المداخيل الفردية بشكل عام. ٧٦% من ربات الأسر في الشمال يتقاضين أقل من مليون ليرة، مقابل ٦٣% للدخل العام في الشمال الذي هو أقل من مليون ليرة. أما في الجنوب حيث أعلى متوسط دخل لربة الأسرة، فإن نسبة اللواتي يحصلن على أقل من مليون ليرة هي ٤٣,٨%، وهي أقل من النسبة العامة للدخل الذي يقل عن مليون ليرة والبالغة ٥٣,١%. هذه الأرقام تعكس واقعاً جيداً للنساء العاملات من ربات المنازل في محافظة الجنوب، (الجدول ٧٣).

تتغير المتوسطات بشكل ملحوظ بين المداخيل العامة والمداخيل الأسرية ومداخيل ربات الأسر. لكن لا بد من عرض المداخيل الأسرية على صعيد المحافظات قبل مقارنة الأنواع الثلاثة للدخل. فمن خلال الجدول ٧٤ يمكن الدلالة على ارتفاع المداخيل الأسرية بشكل كبير عن المداخيل العامة الفردية حتى وصل متوسط الدخل الأسري إلى ١,٩٠٤ مليون ليرة. (جدول ٧٤).

الجدول 74: توزيع المحافظات اللبنانية حسب فئات الدخل الأسري ومتوسط الدخل الأسري، لبنان

٢٠٠٩

مجموع المدخلات الشهرية (بالآلاف)												المحافظة
أقل 500 ألف	500-700	700-1,000	1,400-1,000	1,800-1,400	2,400-1,600	4,000-3,000	5,000-4,000	5,000 وأكثر	المجموع	متوسط الدخل الأسري		
3.2	30.9	25.5	14.9	8.5	4.3	6.4	3.2	3.2	100	1,751 1	الشمال	
4.5	18.0	23.6	14.6	9.0	10.1	10.1	1.1	9.0	100	2,269 7	بيروت	
6.8	26.1	24.2	14.3	8.7	8.7	5.6	2.5	3.1	100	1,758 1	حبل لبنان	
5.8	31.4	25.6	12.8	3.5	4.7	3.5	4.7	8.1	100	1,962 8	الجنوب	
6.0	31.3	24.1	9.6	3.6	3.6	9.6	8.4	3.6	100	1,907 8	القاع	
5.5	27.3	24.6	13.5	7.0	6.6	6.8	3.7	5.1	100	1,904 1	المجموع	

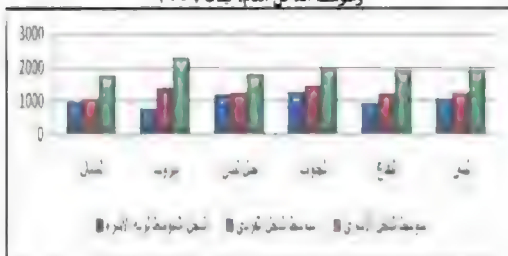
المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما هو الحال بالنسبة للدخل الفردي، فإن الدخل الأسري يختلف بشكل واضح بين محافظة وأخرى، حتى بلغ أعلى حد له في بيروت مع متوسط دخل بلغ ٢,٢٧ مليون ليرة، وأدنى حد له هو في الشمال حيث بلغ ١,٧٥ مليون ليرة، (جدول ٧٤).

إذا اعتبرنا أن الدخل الأسري الذي يقل عن ١,٦ مليون هو دخل منخفض، فإن هذه النسبة من الدخل هي الأعلى في محافظة الجنوب حيث بلغت ٦٢,٨% من الأسر، أما أدنى نسبة لهذه الفئة من الدخل فهي في محافظة بيروت بنسبة ٤٦,١%. لا بد من الإشارة هنا أن الدخل الأسري يتأثر بعدد الأسر داخل المنزل، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الأفراد داخل الأسرة. وبهذا لا يمكن اعتباره مؤشراً مستقلاً يدل على تقدم المستوى المعيشي للمحافظات، (الجدول ٧٤).

في مقارنة للمستويات المختلفة للمداخيل، وعلى الصعيد كافة (الفردي، الأسري ولربات الأسر)، يمكن للرسم البياني ٣٠ أن يدل على مدى الاختلاف، أو التشابه، في توزيع المداخيل على المحافظات. هكذا، بلغ متوسطا الدخل الفردي ودخل ربة الأسرة في الشمال أدنى معدل له في لبنان، وكذلك متوسط الدخل الأسري، (الرسم البياني ٢٩).

الرسم البياني 29: توزيع المحافظات اللبنانية حسب متوسط الدخل لربة الأسرة ومتوسط الدخل الفردي ومتوسط الدخل العام، لبنان ٢٠٠٩



تصدر: الدراسة القيدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتقارب متوسطات المداخل الأسرية بين المحافظات مع اختلاف بسيط لناحية الأعلى والأدنى من هذه المتوسطات، فأعلى متوسط هو في محافظة بيروت ومن ثم في محافظتي الجنوب والبقاع. أما أدنى متوسط فهو في الشمال. ويتكرر هذا النمط، لناحية أدنى دخل فردي هو في الشمال وأعلى دخل فردي هو في الجنوب. أما في ما يتعلق بربة الأسرة فإن أعلى دخل لربات الأسر هو أيضاً في الجنوب، في حين أن الدخل الأدنى هو في محافظة بيروت، (الرسم البياني ٢٩).

٢- التوزيع النوعي والعمرى للمداخل

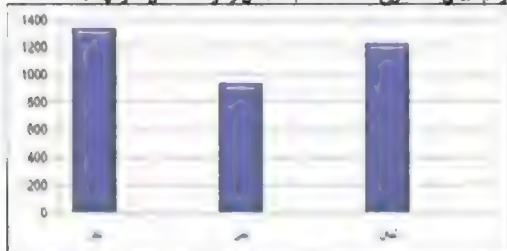
كما لا شك فيه أن الاختلاف النوعي يؤثر على توزيع الأجور، كما هو الحال مع المهن. فالدخل الذي تحصل عليه الإناث، حتى في المركز المهني نفسه، عادةً ما يكون أقل من دخل الرجل. وهذا ما تدل عليه متوسطات الأجور لدى كل من الذكور والإناث عند مقارنتها مع بعضها ومع الدخل المتوسط في لبنان. هكذا، فإن متوسط الدخل عند الإناث بلغ ٩٣٣,١ ألف ليرة مقارنة بـ ١,٣٣٤ مليون ليرة للذكور، (الجدول ٧٥).

الجدول 75: توزيع السكان حسب الجنس والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الدخل الفردي (بالألف)														
أقل من 500	500-700	700-1,000	1,000-1,400	1,400-1,800	1,800-2,400	2,400-3,000	3,000-4,000	4,000-5,000	أكثر من 5,000	المتوسط	الدخل المتوسط			
6	19.6	27.2	18.2	11.2	6.2	5.4	3.5	1	1.8	100	1,334	انثى	ذكر	
40.6	59.2	76.3	70.1	76.4	80.4	90.7	71.4	70	92.9	68.5		عمودي		
19	29.3	18.4	16.9	7.6	3.3	1.2	3	0.9	0.3	100	933	انثى	انثى	
59.4	40.8	23.7	29.9	23.6	19.6	9.3	28.6	30	7.1	31.5		عمودي		
10.1	22.6	24.4	17.8	10.1	5.3	4.1	3.3	1	1.3	100	1,226	انثى	المجموع	
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100		عمودي		

المصدر: الدراسة التمهيدية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

الرسم البياني 30: توزيع السكان حسب الجنس ومتوسط الدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة التمهيدية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن تحليل الجدول ٧٥ بطريقة أفقية وعمودية. فعلى الصعيد العمودي، تزيد نسبة الذكور، لنامية فئات الدخل، على نسبة الإناث في كل الفئات، إلا الفئة الأولى، أي عند الدخل الأدنى. هكذا، فإن نسبة الإناث اللواتي يتقاضين أقل من ٥٠٠ ألف ليرة هي ٥٩,٦%. أما في الفئات الأخرى، فكل النسب هي أقل من ٥٠% وخاصة في الفئات متوسطة الدخل حيث تتراوح النسب بين ٢٩,٩% كحد أقصى، و ٩,٦% كحد أدنى. تتوضح هذه الاختلافات في التحليل الأفقي الذي يبين توزيع كل فئة من فئات الدخل لدى كل من الذكور والإناث، (الجدول ٧٥).

في التحليل الأفقي، من الملاحظ أن نسبة الدخل ٧٠٠ ألف إلى ١ مليون هي الأعلى نسبة عند الذكور حيث حصلت على ٢٧,٢% من المجموع. بالإضافة إلى ذلك، فإن ٧١% من الذكور يحصلون على أجور أقل من ١,٤ مليون ليرة شهرياً. في المقابل، يظهر أن أعلى نسبة من المداخيل عند الإناث هي ٢٩,٣% لفئة الدخل ٥٠٠-٧٠٠ ألف. أما نسبة الإناث اللواتي يتقاضين أقل من ١,٤ مليون ليرة فقد بلغت ٨٣,٦% أي أن نسبة الإناث في فئات الدخل المنخفض أقل بكثير من الذكور، (الجدول ٧٥).

يمكن تطبيق هذا الاستنتاج على انخفاض المداخيل المرتفعة بين الإناث، حيث تحفض نسبة الإناث ذوات المداخيل المرتفعة (أكثر من ٣ مليون) إلى ٤,٢% من مجموع الإناث؛ أما هذه النسبة فهي ٦,٣% عند الذكور، (الجدول ٧٥).

بالإضافة إلى الجدول، فإن الرسم البياني ٣٠ يوضح الفرق الكبير بين متوسط الدخول عند الإناث والذكور مقارنة بالمتوسط اللبناني. فمتوسط مداخيل الذكور بلغ ١,٣٣ مليون ليرة، في حين أن متوسط المداخيل عند الإناث أقل منه بحوالي ٤٠٠ ألف ليرة إذ بلغ ٩٣٣ ألف ليرة، في مقابل متوسط المداخيل عند اللبنانيين الذي بلغ ١,٢٢٦ مليون ليرة، (الجدول ٧٥).

٣ - تأثير الوضع التربوي على توزيع المداخيل

يؤثر الوضع التربوي بشكل مباشر على توزيع المداخيل، وذلك على عدة صعد. فالتأثير المباشر يكون لناحية العلاقة بين المستوى التربوي والمركز المهني والدخل. ذلك أن التقدم التربوي ينعكس على تقدم المركز المهني، وبالتالي على ارتفاع الدخل. أما التأثير غير المباشر فهو في علاقة ارتفاع المستوى التعليمي مع زيادة الوعي لناحية تنظيم الأسرة، وبالتالي خفض عدد الأولاد والمباعدة بينهم، الأمر الذي يتيح الفرصة لربة الأسرة في أن تعمل، مما يزيد من دخل الأسرة.

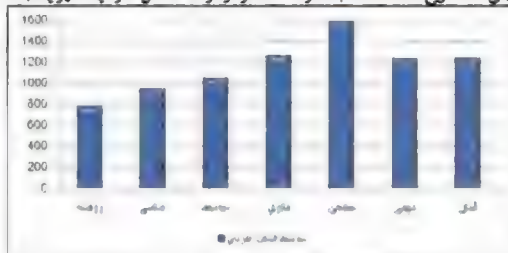
بلغت نسبة الذين يحصلون على دخل يقل عن مليون من الذين يتقنون القراءة والكتابة ٧٥%، بينما بلغت نسبتهم من حملة الشهادات الجامعية ٣٨,٤%. هذا الاختلاف الكبير بين النسب حسب المستويات الدراسية موضح في الجدول ٧٦.

الجدول 76: توزيع السكان حسب المرحلة المتبعة والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الدخل الفردي (بالآلاف)											
الفردي	المتوسط	أكثر من 5,000	4,000 - 5,000	3,000 - 4,000	2,400 - 3,000	1,800 - 2,400	1,400 - 1,800	1,000 - 1,400	700 - 1,000	500 - 700	أقل من 500
781 25	100	0	0	0	0	0	0	25	25	37.5	12 5
941 2	100	0 5	1	1	2	4.1	4.6	10.2	29.1	30 1	17 3
1,048 15	100	0.7	0.4	2 6	2.2	2 2	10.6	16 1	24 5	28 8	12
1,260	100	1.7	0.6	2.8	3.9	6.2	10 1	23	23	19 7	9
1,581 25	100	2 6	1 3	6.2	7 5	8 2	14 4	20.9	19.6	15 4	3 9
1,226 50	100	0	2.9	2 9	2.9	7.4	4.4	19.1	41.2	14.7	4 4
1,226	100	1 4	1	3 4	4 1	5 3	10	17.9	24.8	22.6	9 6
المجموع											

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

بالإضافة إلى ذلك، فإن النسبة الأكثر (٧٥%) من الذين لم يتخطوا مرحلة الروضة (أو القراءة والكتابة) يحصلون على أجر أقل من مليون. كما أن جميع أفراد هذه المرحلة التعليمية، يقل دخلهم الفردي عن ١,٤ مليون ليرة. بالفعل، فإن نسبة الذين يحصلون على دخل فردي يساوي ١,٤ مليون ليرة وأكثر، يزيد تدريجياً مع ازدياد مستوى التعليم. فنسبة المستوى الأساسي من الذين يحصلون على أكثر من ١,٤ مليون هي ١٣,٢%، وفي المستوى المتوسط بلغت النسبة ١٨,٧%، وفي المستوى الثانوي ٢٥,٣%، إلى أن تصل إلى أعلى نسبة لها في المستوى الجامعي حيث تبلغ ٤٠,٢%، لتعود النسبة لتتخفف من جديد إلى ما بين تلك التي تعود إلى التعليم المتوسط والتعليم الثانوي حيث بلغت ٢٠,٥%، (الجدول ٧٦).



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في ثور ٢٠٠٩

في تحليل متوسط الدخل الفردي يتضح الاختلاف بين المداعيل التي تتفاوت بشكل كبير حسب المستوى المنجز. هكذا، فإن متوسط الدخل يرتفع تدريجياً مع ارتفاع المستوى المنجز إلى أن يصل إلى أعلى مستوى له حملة الاجازات والشهادات الجامعية حيث يبلغ ما يقرب من ١,٥٨ مليون ليرة. أما أدنى مستوى لمتوسط الدخل الفردي فهو عند ذوي المستوى ما دون الأساسي أو الروضة إذ يبلغ ٧٨١ ألف ليرة. نجد الإشارة إلى أن متوسط الدخل عند المستوى المهني هو أقل من المستوى الثانوي والجامعي وبلغ ١,٢٢ مليون ليرة، (الجدول ٧٦ والرسم البياني ٣١).

تؤثر المؤسسة الدراسية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد. فمن يلتحق بمدرسة خاصة غير مجانية، عادةً ما يكون لديه فرصة أعلى في الحصول على دخل مرتفع. يعود هذا الأمر إلى سببين: الأول يتعلق بما لبعض المدارس الخاصة من دور في بناء طالب ذي مستوى علمي أعلى وشخصية مهية أكثر لخوض التعليم الجامعي نظراً لما تقوم به هذه المدارس من إعداد لطلابها في هذا المجال، وخاصة في مجال اللغة الأجنبية. وعلى صعيد آخر، فإن طالب هذه المدارس يتحدر أصلاً من أسرة ذات وضع اقتصادي أفضل من أسر طلاب المدارس الرسمية. هذا الوضع الاقتصادي المتحد مع نسيج متكامل من العلاقات الاجتماعية والبيروقراطية يتيح لتلميذ المدرسة الخاصة فرصة أفضل في الحصول على عمل ذي دخل مرتفع أكثر، ربما، مما يتاح لطلاب المدرسة الرسمية.

عند الإشارة إلى المدرسة الرسمية والخاصة، فإن الأمر نفسه يطبق على الجامعة الرسمية أو الخاصة. وهذا ما يوضحه الجدول ٧٧ أدناه، حيث من الملاحظ أن متوسط الدخل للطلاب

الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الخاصة هو الأعلى بين المتوسطات الأخرى وبلغ ١,٤٩٣ مليون ليرة لبنانية، (الجدول ٧٧).^٧

الجدول 77: توزيع السكان حسب نوع المؤسسة الدراسية والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

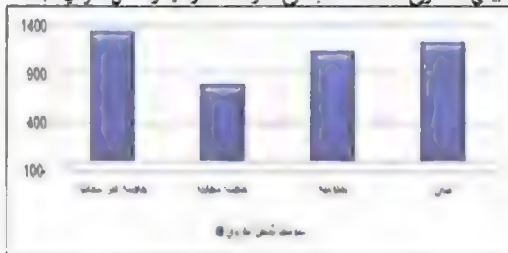
الدخل الفردي (بالآلاف)												توزيع على مستوى المؤسسات التعليمية	توزيع على مستوى المناطق
متوسط الدخل الفردي	المجموع	٥,000 وأكثر	٤,000-٥,000	٣,000-٤,000	٢,400-٣,000	١,800-٢,400	١,400-١,800	١,000-١,400	٧٠٠-١,٠٠٠	٥٠٠-٧٠٠	أقل من ٥٠٠ ألف		
1,342.7	100	2.0	1.2	4.5	5.3	6.3	10.6	17.6	22.1	19.8	10.8	توزيع على مستوى المؤسسات التعليمية	توزيع على مستوى المناطق
788.9	100	0	0	0	0	0	0	22.2	22.2	55.6	0	توزيع على مستوى المؤسسات التعليمية	توزيع على مستوى المناطق
1,129.9	100	0.80	0.80	1.9	3.0	4.5	10.2	17.6	28.9	23.4	8.9	توزيع على مستوى المؤسسات التعليمية	توزيع على مستوى المناطق
1,226	100	1.4	1.0	3.4	4.1	5.3	10.3	17.7	25.3	21.7	9.8	المجموع	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تنخفض مداخيل الطلاب الذين تلقوا تعليمهم في المؤسسات الرسمية بشكل ملحوظ عن المعدل العام. إلا أن المداخيل المنخفضة بشكل كبير هي تلك التي تعود إلى الطلاب الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الخاصة المجانية. فنسبة الذين يتقاضون دخلاً يقل عن ١,٤ مليون ليرة من الذين التحقوا بالمدارس الخاصة المجانية هي ١٠٠٪، في مقابل ٧٨,٨٪ للمدارس الرسمية، و٧٠,٣٪ للمدارس الخاصة. أما الذين يحصلون على دخل يزيد عن ٣ ملايين ليرة فقد بلغت نسبتهم ٧,٧٪ من الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الخاصة و٣,٥٪ في المدارس الرسمية، (الجدول ٧٧).

كما هو الحال في تحليل الجداول السابقة، يمكن المقارنة بين المتوسطات للسكان حسب المؤسسة التعليمية. هكذا، فإن طلاب المؤسسات الخاصة غير المجانية هم الأعلى دخلاً حيث بلغ متوسط دخلهم الشهري ١,٣٣٢ مليون ليرة لبنانية، (الرسم البياني ٣٢).

الرسم البياني 32: توزيع السكان حسب نوع المؤسسة الدراسية والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

إلا أن الأقل دخلاً هم الطلاب الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الخاصة المجانية (الذين يتحدرون عادةً من أفقر الأسر) وبلغ متوسط دخلهم ٧٨٩ ألف ليرة لبنانية. أما الطلاب الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الحكومية فقد بلغ متوسط الدخل عندهم ١,١٢٩ مليون ليرة، أي في مرتبة متوسطة ما بين الخاصة المجانية وغير المجانية، (الرسم البياني ٣٢).

٤ - الوضع المهني والدخل

يفعل الوضع المهني فعله في التأثير المباشر على الدخل من خلال نوع العمل والمنصب أو المركز في العمل. فلكل مهنة دخلها المتوقع. إلا أن العينة ممكن أن تؤثر على توزيع المداحيل بحيث نحصل فئات مهنية على دخل أعلى أو أدنى من المتوقع. لا بد من الإشارة هنا أن كل الجداول هي للأفراد الذين أمضوا العشر سنوات.

من الطبيعي أن يزداد الدخل الفردي للأشخاص الذين يعملون، ويقل بالتالي للمتقاعدين إلى أن يصل إلى حده الأدنى عند الذين لا يعملون أو يبحثون عن عمل. وفي هذه

الجدول لم يتم ادراج الأفراد الذين ليس لهم دخل أو الذين لم يجيبوا عن قيمة دخلهم. لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الإجابات ارتكزت على خيارات المستجوبين حسب ما ينظرون إلى وضعهم، مثلاً يمكن للمرأة العاملة أن تجيب بأنها ربة منزل، أو يمكن أن تحصل على مبالغ شهرية من زوجها أو من أبنائها. هكذا، فإن متوسط المداخيل لربات المنازل بلغ ٨١٠ آلاف ليرة، وهو أدنى متوسط في لبنان، (الجدول ٧٨).

الجدول 78: توزيع السكان (أكبر من ١٠ سنوات) حسب الوضع المهني والأجر الفردي، لبنان ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

الوضع المهني	النسبة المئوية	الدخل الفردي (بالآلاف)										النسبة المئوية
		أكثر من 5,000	4,000 - 5,000	3,000 - 4,000	2,400 - 3,000	1,800 - 2,400	1,400 - 1,800	1,000 - 1,400	700 - 1,000	500 - 700	أقل من 500	
يعمل حالياً	100	1.3	0.9	3.4	4.2	5.4	10.3	17.7	24.4	22.7	9.7	
مقاعد	100	0	0	0	40	0	20	0	40	0	0	
يبحث عن عمل	100	0	0	0	0	33.3	33.3	0	0	0	33.3	
متقاعد	100	0	0	0	0	3	9.1	36.4	27.3	15.2	9.1	
طالب	100	0	0	11.1	0	22.2	0	0	11.1	22.2	33.3	
سواء في البيت	100	0	0	4.2	0	0	4.2	4.2	29.2	37.5	20.8	
صاحب	100	50	50	0	0	0	0	0	0	0	0	
ليزاد	100	0	0	0	0	0	0	40	20	40	0	
غيره	100	0	0	0	0	0	0	40	20	40	0	
المجموع	100	1.3	1	3.3	4.1	5.3	10.1	17.8	24.4	22.6	10.1	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أقرب متوسط، على مستوى الفئات، من متوسط الدخل على الصعيد الوطني هو للذين يعملون حالياً حيث بلغ ١,٢٣١ مليون ليرة. وعلى صعيد هذه الفئة، فإن نسبة الذين يحصلون على دخل منخفض (أقل من ١,٤ مليون) بلغت ٧٤,٥%. أما نسبة العمال من الذين يحصلون على دخل مرتفع (٣ ملايين وأكثر) فقد بلغت ٥,٦%، (الجدول ٧٨).

ينخفض دخل المتقاعدين عن دخل العاملين حالياً، حيث بلغ متوسط دخلهم مليون ليرة لبنانية. ونسبة الدخل المنخفض هي ٨٨% بينما لا يحصل أحد منهم على دخل يفوق الـ ٣

مليون ليرة. ينخفض الدخل أيضاً بالنسبة لربات المنازل حيث تحصل ٩١,٤% منهن على أقل من ١,٤ مليون ليرة شهرياً، (الجدول ٧٨).

ما يلفت الإنتباه هو بعض الفئات في الجدول، وخاصة: الطلاب والمقعدون وأصحاب الإيرادات الذين ترتفع عندهم متوسطات الدخل وإن كانت أعدادهم منخفضة جداً، وهو الأمر الذي أثر في النتائج. هكذا، فإن متوسط الدخل عند أصحاب الإيرادات مرتفع جداً وبلغ حوالي ٤ أضعاف المتوسط اللبناني. أما بالنسبة للمقعدين فقد ارتفع عندهم متوسط الدخل إلى ١,٧ مليون ليرة لبنانية، والأمر نفسه ينطبق على الطلاب الذي بلغ متوسط دخلهم ١,٢ مليون ليرة، (الجدول ٧٨).

في تحليل كيفية توزيع المداخيل عند العاملين حالياً، من المتوقع أن يحصل أرباب العمل على أعلى دخل. إلا أن ما تبين في الواقع هو أن الذين يعملون لصالحهم هم الذين يحصلون على أعلى دخل، فبلغ متوسط الدخل عندهم ١,٣٧ مليون ليرة لبنانية (الجدول ٧٩).

الجدول 79: توزيع السكان العاملين حسب الوضع في المهنة والأجر الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الدخل الفردي (بالآلاف)													نسبة نسبة نسبة المجموع
متوسط الدخل الفردي	المجموع	5,000 وأكثر	4,000- 5,000	3,000- 4,000	2,400- 3,000	1,800- 2,400	1,400- 1,800	1,000- 1,400	700-1,000	500-700	أقل من 500		
1,172 75	100	0.9	1	2.5	3.1	4	11.7	19.8	27	20.3	9.7	نسبة	
1,348 15	100	2.6	0.7	5.9	5.9	6.5	7.2	11.1	20.9	30.1	9.2	نسبة	
1,370 55	100	2	0.7	3.4	8.1	10.8	7.4	15.5	16.2	26.4	9.5	نسبة	
1,226	100	1.3	0.9	3.2	4.3	5.4	10.4	17.8	24.6	22.7	9.6	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

هكذا، فإن نسبة الذين يعملون لصالحهم الخاص ويحصلون على دخل منخفض بلغت ٦٧,٧%. بينما بلغت نسبة الذين يحصلون على دخل أعلى من ٣ ملايين ليرة ٦,١%. في الوقت نفسه، فإن أصحاب العمل الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون هم ٧١,٣%. إلا أن نسبة الذين يحصلون على دخل مرتفع هي أعلى من الذين يعملون لصالحهم ووصلت إلى

٩,٢٪. هذا الأمر أدى إلى اختلاف بسيط في متوسط المداخل حيث بلغ متوسط مداخل أصحاب العمل ١,٣٤٨ مليون ليرة، (الجدول ٧٩).

إلا أن التفاوت الواضح هو بين العمال بأجر من جهة، أي الأجراء، وأرباب العمل والذين يعملون لصالحهم من جهة أخرى. فقد بلغت نسبة الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون ليرة ٧٦,٨٪ وهي الأعلى مقارنة بالفتتين الآخرين. بينما لم يحصل إلا ٤,٤٪ منهم على ٣ ملايين وأكثر. أخيراً بلغ متوسط الدخل لفئة الأجراء ١,١٧ مليون ليرة، (الجدول ٧٩).

يحصل العمال المياومون في لبنان على أدنى متوسط للدخل حيث بلغ ٥٦٩,٢ ألف ليرة. أما أعلى متوسط دخل فهو لأرباب العمل حيث بلغ ٢,٥٢٢ مليون ليرة، (الجدول ٨٠).

الجدول 80: توزيع السكان العاملين حسب نوع المهنة والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

نوع المهنة	الدخل الفردي بالألف											العدد
	أقل من 500 ألف	500-700	700-1,000	1,000-1,400	1,400-1,800	1,800-2,400	2,400-3,000	3,000-4,000	4,000-5,000	أكثر من 5,000	المجموع	
مزارع	7.1	64.3	7.1	14.3	0	0	0	7.1	0	0	891 1	100
عامل	43.3	30	23.3	3.3	0	0	0	0	0	0	569.2	100
حرف مستقلة	13.7	34.5	14.4	15.1	8.6	4.3	2.9	3.6	0.7	2.2	1,169 55	100
مهن حرة	0	10	20	20	6.7	16.7	16.7	6.7	3.3	0	1,778 5	100
موظف في المؤسسة الرسمية	1.3	11.1	33.3	32	17	3.3	1.3	0	0	0.7	1,163 4	100
مستعمل في القطاع الخاص	9.5	20	27.5	16.5	12.5	4.5	4	3	1.3	1.3	1,240	100
صاحب متجر	4.5	22.7	13.6	9.1	0	31.8	9.1	4.5	4.5	0	1,682 05	100
رب عمل	0	4.3	8.7	17.4	13	4.3	21.7	21.7	0	8.7	2,522 05	100
يعمل في الخدمات	2.4	28.6	45.2	2.4	2.4	4.8	9.5	2.4	0	2.4	1,233.5	100
يساعد أحد أفراد الأسرة	25	25	50	0	0	0	0	0	0	0	662.5	100
صاحب متجر صغير	16.3	31.4	19.8	18.6	8.1	1.2	1.2	2.3	0	1.2	983 85	100
غير ذلك	0	23.1	15.4	23.1	7.7	23.1	7.7	0	0	0	1,386	100
المجموع	9.4	22.5	25.1	17.9	10.7	5	4.2	3	0.8	1.4	1,226	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في أعوام ٢٠٠٩

تفاوت الدخل حسب نوع المهنة بشكل كبير. ذلك أن بعض المهنيين لا يصل متوسط دخلهم الشهري إلى أكثر من ٦٠٠ ألف ليرة لبنانية. بينما يبلغ دخل الآخرين ٤ أضعاف هذا الرقم. هكذا، فإن العمال المياومين هم أقل الفئات لناعية الدخل بحيث يحصل ١٠٠% منهم على أقل من ١,٤ مليون ليرة شهرياً مع متوسط دخل يبلغ ٥٦٩,٢ ألف ليرة. الفئة الثانية، الأقل دخلاً، هي فئة الأفراد الذين يساعدون أسرهم. وبلغت نسبة الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون ليرة ١٠٠% (١٠٠% يحصلون على أقل من مليون ليرة). أما متوسط الدخل فكان ٦٦٢ ألف ليرة. أما المزارعون (على قلة عددهم) فهم ليسوا أفضل حالاً إذ إن ٩٢,٩% منهم يحصلون على أقل من ١,٤ مليون ليرة، بالإضافة إلى ٧,١% يحصلون على دخل يتراوح بين ٣ و ٤ مليون ليرة. ومن الممكن أن يكون هؤلاء من أصحاب الحيازات والمشاريع الزراعية. أما متوسط الدخل فبلغ ٨٩١,١ ألف ليرة لدى فئة المزارعين. الفئة الأخيرة التي يقل متوسط دخلها عن مليون ليرة هم أصحاب المتاجر الصغيرة. وبلغت نسبة الذين يحصلون منهم على أقل من ١,٤ مليون ليرة ٨٦,١% مع متوسط دخل هو ٩٨٣,٨٥ ألف ليرة لبنانية، (جدول ٨٠).

كما ينخفض دخل الموظفين في القطاع العام عن المستخدمين في القطاع الخاص. ونسبة الأفراد الذي يحصلون على دخل يقل عن ١,٤ مليون ليرة هي ٧٧,٧%، مع ٠,٧% فقط يحصلون على أكثر من ٣ مليون ليرة. أما متوسط دخلهم فهو ١,١٦٣ مليون ليرة. والدخل المتوسط للمستخدمين في القطاع الخاص يبلغ ١,٢٤٠ مليون ليرة. كما أن نسبة الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون ليرة هي ٧٣,٥ (أي أقل من موظفي القطاع العام). ونسبة الذين يحصلون على دخل يزيد عن ٣ مليون هي ٥٥,٦% (جدول ٨٠).

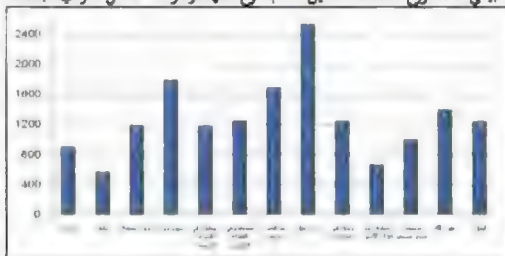
ومن الملاحظ أيضاً أن هناك تفاوتاً في المداخل داخل فئة العاملين في الخدمات. ذلك أن المداخل تتوزع بشكل كبير من أدنى فئات الدخل إلى أعلى الفئات. هكذا، بلغت نسبة الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون ٧٨,٦%. وفي الوقت نفسه فإن ٤,٨% يحصلون على أكثر من ٣ مليون، بالإضافة إلى ٩,٨% من فئة الدخل ٢,٤ إلى ٣ مليون. أما متوسط الدخل عند هذه الفئة فهو ١,٢٣٣ مليون ليرة، (الجدول ٨٠).

أعلى المداخل عند المهنيين هي لأصحاب المتاجر وأرباب العمل والمهنة الحرة. فأصحاب المتاجر المتوسطة والكبيرة يحصلون على متوسط دخل هو ١,٦٨ مليون ليرة. وبلغت نسبة الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون ليرة ٤٩,٩%. أما نسبة الذين يحصلون على دخل

متوسط يتراوح بين ١,٤ مليون و ٣ مليون فهي ٤٠,٩%. وأخيراً يحصل ٩% على دخل يزيد عن ٣ مليون ليرة. هذه النسب مشابهة للذين يعملون في المهنة الحرة. ذلك أن نسبة الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون بلغت ٤٠%. أما الذين يحصلون على دخل متوسط فنسبتهم ٤٠,١%. ونسبة ذوي الدخل المرتفع هي ٩,٩%. أما متوسط الدخل فبلغت ١,٧٧٨ مليون ليرة. أما عند أرباب العمل فبلغت نسبة الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون ٣٠,٤%, ونسبة ذوي الدخل المتوسط هي ٣٩%, والنسبة الباقية، أي ٣٠,٤%, تحصل على أعلى دخل حيث بلغ متوسطه ٢,٥٢ مليون ليرة، (الجدول ٨٠).

هكذا، فإن أرباب العمل هم الأعلى دخلاً. أما العمال فهم الأقل دخلاً. وتوزع متوسطات المداخل بين هاتين الفئتين حسب ما هو مبين في الرسم البياني ٣٣.

الرسم البياني 33: توزيع السكان العاملين حسب نوع المهنة ومتوسط الدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تدرج متوسطات المداخل، من الأعلى إلى الأدنى، وفقاً للشكل التالي: أرباب العمل (٢,٥٥٢ مليون ليرة)، المهنة الحرة (١,٧٧٨ مليون ليرة)، أصحاب المصالح التجارية (١,٦٨ مليون ليرة)، المستخدمون في القطاع الخاص (١,٢٤ مليون ليرة)، العاملون في قطاع الخدمات (١,٢٣٣ مليون)، الحرفيون المهرة (١,١٦٩ مليون ليرة)، الموظفون في القطاع العام (١,١٦٣ مليون ليرة)، أصحاب الدكاكين الصغيرة (٩٨٣ ألف ليرة)، المزارعون (٨٩١,١ ألف ليرة)، الذين يساعدون أفراد الأسرة (٦٦٢,٥ ألف ليرة) وأخيراً العمال المياومون بمتوسط دخل بلغ ٥٦٩,٢ ألف ليرة، (الجدول ٨٠ والرسم البياني ٣٣).

٥- الطائفة والدخل

بعد تحليل علاقة المتغيرات الأخرى بتوزيع الدخل يبقى تحليل العلاقة بين الطائفة والدخل في توزيع الدخل. فالإنتماء إلى طائفة، وإن كان لا يؤثر بمفرده على الدخل، فهو يفعل فعله، بالتضافر مع عوامل أخرى (منها التعليم وتأثيره على الوضع الاقتصادي)، في توزيع المداخليل وتفاوتها بين أبناء الطوائف المختلفة.

ترتفع نسبة الأرمن الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى للأجور (٥٠٠ ألف ليرة) إلى ١٤,٦% مقابل ٢,١% فقط عند الأرثوذكس، (الجدول ٨١).

الجدول 81: توزيع السكان حسب الطائفة والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الطائفة	الدخل الفردي (بالألف)												مؤشر جيني
	أقل من 500 ألف	500-700	700-1,000	1,000-1,400	1,400-1,800	1,800-2,400	2,400-3,000	3,000-4,000	4,000-5,000	5,000 وأعلى	المجموع	المتوسط الفردي	
شيعة	12.4	19.7	17.4	16.9	10.1	3.4	9.0	6.2	1.7	3.4	100	1,506.2	0.2490
سنة	7.7	26.5	27.6	17.7	8.8	5.0	2.8	2.2	1.1	0.60	100	1,124.9	0.3398
دروز	9.8	22.5	19.6	11.8	18.6	10.8	2.9	2.9	1.0	0	100	1,237.5	0.3916
موارنة	9.7	24.3	25.4	18.9	9.2	5.4	2.2	2.7	0.5	1.6	100	1,168.9	0.3150
لأم أرثوذكس	2.1	20.2	22.3	24.5	13.8	6.4	1.1	5.3	2.1	2.1	100	1,419.9	0.33236
لأم كاثوليك	9.6	16.3	33.7	20.2	7.7	3.8	6.7	1.0	0	1.0	100	1,148	0.4291
أرمن	14.6	23.3	21.4	23.3	7.8	2.9	1.0	3.9	1.0	1.0	100	1,114.5	0.3508
أقليات	14.3	25.7	29.5	9.5	6.7	6.7	5.7	1.9	0	0	100	1,044	0.3876
المجموع	9.6	21.3	22.7	18.9	10.6	5.9	4.3	3.7	1.3	1.6	100	1,226	0.2336

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

هكذا، تفاوتت المداخليل الفردية بشكل كبير من طائفة إلى أخرى، حيث يظهر أن نسبة بعض الفئات المرتفعة عند بعض الطوائف ومنخفضة عند أخرى. فنسب المداخليل المنخفضة المرتفعة عند السنة والأقليات أكثر من الطوائف الأخرى. أما المداخليل المتوسطة فنسبتها ترتفع عند الدروز والموارنة، بينما المداخليل المرتفعة هي الأكثر انتشاراً عند الشيعة والأرثوذكس. هنا، يمكن تصنيف المداخليل ضمن ٣ فئات عريضة:

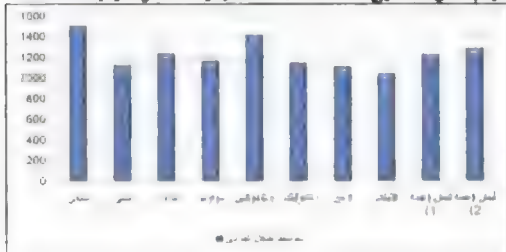
- دخل فردي منخفض (أقل من ١,٤ مليون ليرة). من الملاحظ أن هذه الفئة تستحوذ على الأغلبية العظمى من مداخيل لبنان الفردية. فالنسبة الوطنية بلغت ٧٢,٥%. أما أكثر الطوائف التي تركزت فيها المداخيل في هذه الفئة فكانت عند الأرمن (٨٢,٦%) والسنة (٧٩,٥%). أما أقل الطوائف التي تركزت فيها المداخيل ضمن هذه الفئة فهي عند الدروز (٦٣,٧%) والشيعية (٦٦,٤%).

- دخل فردي متوسط (بين ١,٤ مليون و ٣ مليون ليرة). تتركز هذه الفئة عند الدروز بنسبة ٣٢,٣%، تليها الشيعة بنسبة ٢٢,٥%. والطائفتان الأقل دخلاً في هذه الفئة هما الأرمن والسنة بنسبتي (١١,٧% و ١٦,٦%). أما في لبنان فقد بلغت هذه النسبة ٢٠,٨%، (الجدول ٨١).

- دخل فردي مرتفع (٣ مليون ليرة وأكثر). إنها الفئة الأقل انتشاراً عند جميع الطوائف. إلا أنها تختلف بين طائفة وأخرى. فالشيعة والأرثوذكس هما الطائفتان اللتان تحوزان على أعلى نسبة في هذه الفئة (١١,٣% للشيعة و ٩,٥% للأرثوذكس). وأقل الطوائف في هذه الفئة هما الأرمن والأقليات (٢% و ١,٩%). أما على الصعيد الوطني فقد بلغت هذه النسبة ٦,٦%.

تتضح هذه الأرقام أكثر من خلال عرض متوسط الدخل الفردي لكل طائفة حيث من الملاحظ أن الدخل المتوسط الأعلى هو عند الشيعة بحيث ناهز الـ ١,٥ مليون ليرة، (الرسم البياني ٣٤).

الرسم البياني 34: توزيع السكان حسب الطائفة ومتوسط الدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩



للمصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

بالإضافة إلى ارتفاع متوسط الدخل عند الشيعة فإن ثاني أعلى دخل متوسط هو عند الأرثوذكس (١,٤٢ مليون ليرة)، فالدروز (١,٢٣٧ مليون ليرة)، فالموارنة (١,١٧ مليون ليرة)، والكاثوليك (١,١٤٨ مليون ليرة)، والسنة (١,١٢٥ مليون)، والأرمن (١,١١٤ مليون)، وأخيراً الأقليات (١,٠٤٤ مليون). أما متوسط الدخل على الصعيد الوطني فقد بلغ ١,٢٢٦ مليون ليرة وذلك عند أفراد العينة الأولى، أما في العينة الثانية (النسبة لناحية الطوائف) فبلغ المتوسط رقماً قريباً جداً من المتوسط الأول وهو ١,٢٩٢ مليون ليرة باختلاف بلغ ٥% عن العينة الأولى، وهو رقم يعتبر مقبولاً من الناحية الإحصائية، (الرسم البياني ٣٤).

يمكن أيضاً تحليل المداخل الأسرية، أي مجموع مداخل الأفراد المقيمين في المنزل. ومن الطبيعي أن تختلف الفئات عما هو موجود في الجدول ٨٢ بسبب اتساع مدى المداخل. لم يتمكن الشيعة من الحفاظ على أعلى متوسط للدخل حيث تفوق عليهم الأقليات بمتوسط دخل أسري قدره ٢,٠٨٧ مليون ليرة. أما الشيعة فقد أتى متوسط دخلهم الأسري في المرتبة الثانية وبلغ ٢,٠١٣ مليون، (الجدول ٨٢).

الجدول 82: توزيع الأسر حسب الطائفة والدخل الأسري، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الدخل الأسري (بالآف)											
متوسط الدخل الأسري	المجموع	4,000-5,000	3,000-4,000	2,400-3,000	1,800-2,400	1,400-1,800	1,000-1,400	700-1,000	500-700	أقل من 500	
2,013 6	100	7 6	5 4	4 3	5 4	6 5	9 8	27 2	27 2	6 5	شيعة
1,904 7	100	6 3	2 1	5 3	5 3	6 3	16 8	27 4	26 3	4 2	سنة
1,974 5	100	8 2	.	10 2	4 1	4 1	16 3	22 4	24 5	10 2	دروز
1,897 3	100	2 2	4 3	8 7	10 9	9 8	14 1	20 7	25 0	4 3	موارنة
1,907 6	100	4 3	4 3	4 3	13 0	4 3	10 9	30 4	23 9	4 3	لام أرثوذكس
1,616 0	100	2 1	6 4	4 3	6 4	4 3	10 6	17 0	42 6	6 4	لام كاثوليك
1,744 8	100	2 1	2 1	10 4	4 2	8 3	16 7	25 0	25 0	6 3	أرمن
2,087 5	100	6 8	4 5	9 1	2 3	11 4	11 4	25 0	27 3	2 3	القبائل
1,967 26	100	5 5	4 4	7 3	7 6	6 4	12 0	24 5	26 8	5 5	المجموع

المصدر: الدراسة للبيانات التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتركز المداخليل الأسرية بأكثريتها في الفئتين ١,٠٠٠-١,٦٠٠ و ١,٠٠٠-٥٠٠. وتنخفض النسبة في الفئات كلما ارتفع الدخل. يؤثر متغير "عدد الأفراد الذين يعملون في الأسرة" على نتائج الجدول ٤٥ بحيث يرتفع الدخل الأسري كلما ارتفع عدد العاملين في الأسرة؛ هذا بالإضافة إلى ارتفاع عدد الأفراد في كل أسرة. يمكن مقارنة هذه الأرقام من خلال تقسيمها إلى ثلاث فئات من الدخل:

- الدخل المنخفض (أقل من ١,٦ مليون): من الملاحظ تأثير انخفاض عدد العاملين في الأسرة، فالكاثوليك هم ذوي أعلى نسبة من أصحاب الدخل الأسري المتدني إذ بلغت نسبتهم ٦٦% يليهم الشيعة (ذوي أعلى دخل فردي) بنسبة ٦٠,٩%. أما أدنى نسبة في هذه الفئة فكانت من نصيب الموارنة إذ بلغت ٥٠%, علماً أن هذه النسبة ترتفع إلى ٥٦,٨% في لبنان، (الجدول ٨٢).
- الدخل المتوسط (١,٦-٤ مليون ليرة): يبرز الموارنة كأصحاب الدخل المتوسط بين الأسر بنسبة ٤٣,٥%، يليهم الأرمن بنسبة ٣٩,٦%. أما أقل نسبة في الفئة المتوسطة فكانت من نصيب الكاثوليك والشيعة بنسبة (٢٥,٥ و ٢٦,١%)، أما نسبة الدخل المتوسط في لبنان فهي ٣٣,٢%، (الجدول ٨٢).
- الدخل المرتفع (٤ مليون وأكثر): من الملاحظ بعض أوجه الشبه بالنسبة للدخل المرتفع. فأقل نسبة تعود للأرمن بنسبة ٤,٢%. أما أعلى نسبة فهي للشيعة، يليهم بذلك الأقليات (١٣% و ١١,٤%)، أما في لبنان فبلغت هذه النسبة ٩,٩% من الأسر، (الجدول ٨٢).

بعد الانتهاء من تحليل توزيع المداخليل في لبنان، يمكن أن نقدم الخلاصات التالية:

- متفاوت الدخل بشكل واضح بين المناطق اللبنانية، بحيث تعتبر محافظة الشمال الأفقر على صعيد لبنان، وذلك باختلاف كبير عن بقية المحافظات. وتتصدر الأقضية الشمالية قائمة الأقضية الفقيرة في لبنان.
- يتأثر الدخل مباشرة بالعمر والنوع والمستوى التعليمي. فالذكور يحصلون على مداخل أعلى من النساء، وفي الوقت نفسه فإن الدخل يزداد مع تقدم العمر.
- يؤثر نوع العمل بمقدار الدخل، فيرتفع الدخل مع تقدم مستوى المهنة وهذا الأمر يبرز هوة كبيرة بين بعض المهن في لبنان تبرز واقع الاختلاف بين الفئات الاجتماعية-الاقتصادية.

يبرز اختلاف واضح بين الطوائف لناحية الدخل، فالأقليات والأرمن هم الأكثر فقراً أي الأقل دخلاً، بينما الطائفة الشيعية هي الأعلى دخلاً في لبنان. وهذا الأمر مرتبط بنوع العمل ونسبة البطالة عند هذه الطوائف.

الفصل العاشر

الحماية الاجتماعية في لبنان

تشكل الحماية الاجتماعية واحداً من أهم المعايير التي يحكم من خلالها على تقدم أو تخلف الدول. فم منذ تأسيس أنظمة الحماية والضمان الاجتماعي في العالم، إثر الحرب العالمية الثانية، تطور مفهومها إلى أن أصبحت حقاً أساسياً من حقوق الإنسان تنص عليه الدساتير وتسن لها القوانين.

لم تتطور أنظمة الحماية الاجتماعية في لبنان بالشكل المطلوب. فم منذ تأسيس نظام الضمان الاجتماعي في بداية الستينات من القرن العشرين والصندوق يعاني من الكثير من المشاكل، أهمها ما يتعلق بتمويل الصندوق، وآخر يتعلق بالوعي الشعبي على ضرورة تحويله من نظام اختياري (لغير المستخدمين) إلى نظام عام يغطي جميع اللبنانيين بشكل إلزامي. وقد أثرت هذه المشاكل مباشرة على تقديمات الصندوق وعلى الفئات التي يشملها، فهو ليومنا هذا لم يشتمل على فرع البطالة أو الشيخوخة.

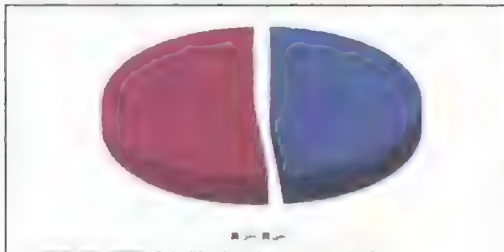
سيتم البحث في هذا الفصل في أهمية أنظمة الحماية الاجتماعية، أي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصناديق العامة والخاصة الأخرى، وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان من حيث دورها المتمم للدخل والعمل. وهكذا، فإن تحليل الجداول سيتناول علاقة أنظمة الحماية بعدة متغيرات، أولها ما يتعلق بالتوزيع النوعي للسكان.

١- توفر الضمان بين السكان

تشكل الاناث ٥١,٣% من المضمونين اجتماعياً في لبنان، (الرسم البياني ٣٥). ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال القوانين اللبنانية للضمان الاجتماعي التي تحرم المرأة المضمونة من ضمان زوجها إذا كان يعمل أو صاحب دخل. بينما يمكن للرجل أن يضمن زوجته.

وبما أن عدد الرجال في سوق العمل أكثر من عدد الإناث، فإن نسبة المضمونين منهم ستكون أقل من النساء لأن كل رجل غير مضمون في عمله لن يضمن من قبل زوجته. إلا أن وضع الضمان بشكل عام، في لبنان، سيئ لأن نصف عدد السكان فقط هم مؤمنون اجتماعياً، (الرسم البياني ٣٥).

الرسم البياني 35: توزيع السكان حسب الجنس وتوافر الضمان الاجتماعي، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة اللبنانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الضروري التعرف على نوع الضمان الذي يحصل عليه السكان وذلك حسب جنسهم. ومن هنا يمكن التأكد من مدى تأثير القوانين اللبنانية على توزيع الضمان بين السكان لخاصية ضمان الزوج والأبناء أو عديمه. وهكذا، فإن النساء المضمونات من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هن أكثر من الرجال بحيث بلغت النسبة ٤٦,٢% للذكور، مقابل ٥٣,٨% للإناث، (المجدول ٨٣).

الجدول 83: توزيع السكان حسب الجنس ونوع الحماية الاجتماعية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الجنس				
	أنثى	ذكر			
100	53.8	46.2	أفقياً	صندوق الضمان الاجتماعي	النسبة المئوية
53.6 ^١	56.3	50.8	عمودياً		
100	51.8	48.2	أفقياً	تعاونية موظفي الدولة	
16.4	16.5	16.2	عمودياً		
100	47.9	52.1	أفقياً	تأمين خاص	
12.2	11.4	13.1	عمودياً		
100	44.8	55.2	أفقياً	الجيش والقوى المسلحة	
12.6	11	14.3	عمودياً		
100	43.1	56.9	أفقياً	صندوق رسمي آخر	
3.7	3.1	4.3	عمودياً		
100	57.1	42.9	أفقياً	غير ذلك	
1.5	1.7	1.3	عمودياً		
100	51.3	48.7	أفقياً	المجموع	
100	100	100	عمودياً		

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من خلال التحليل الأفقي للمعطيات يمكن الاستنتاج أن التفاوت بين الذكور والإناث هو في الصناديق الضامنة للموظفين والأجراء مثل صندوق الضمان الاجتماعي حيث تتفوق نسبة الإناث المضمونات على الذكور (٥٣,٨% مقابل ٤٦,٢%)، وصندوق تعاونية موظفي الدولة (٤٨,٢% للذكور و٥١,٨%). والسبب في الاختلاف عائد إلى القانون الذي يرفع الضمان الاجتماعي في لبنان لناحية ضمان الزوج العامل، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً. أما في الصناديق الرسمية الأخرى، فينعكس الوضع حيث الرجال هم أصحاب النسبة الأعلى لناحية الضمان. ففي الصناديق التابعة للجيش والقوى المسلحة ٥٥,٢% من الذكور مضمونون مقابل ٤٤,٨% للإناث، وذلك بسبب ندرة عدد الإناث العاملات في هذا القطاع، فتكون أغلبية الإناث مضمونات بسبب انتساب أحد أفراد الأسرة إلى القوى المسلحة (زوج، أب، وفي بعض الأحيان ابن أو أخ). وفي شركات التأمين الخاص الأمر نفسه، حيث ٥٢,١% من المؤمن لهم من الذكور. ويعود ذلك أيضاً إلى رغبتهم في التأمين على أنفسهم إذا كانوا من دون تأمين آخر، (الجدول ٨٣).

أما في التحليل العمودي، فإن الأغلبية العظمى من المؤمنين اجتماعياً هم من المنتسبين أو المستفيدين من صندوق الضمان الاجتماعي حيث بلغت نسبتهم في لبنان ٥٣,٦%، وخاصة عند الإناث اللواتي بلغت نسبتهن ٥٦,٣% من مجموع المضمونين. أما في المرتبة الثانية، فقد حلت تعاونية موظفي الدولة التي يستفيد من تقديماتها ١٦,٥% من السكان المضمونين، من بينهم ١٦,٢% عند الذكور و١٦,٥% عند الإناث. أما في المرتبة الثالثة، فتأتي صناديق الجيش والقوى المسلحة التي تؤمن الحماية الاجتماعية لـ ١٢,٢% من السكان، أي ١٤,٣% من مجموع الذكور و١١% من مجموع الإناث. وفي المرتبة الرابعة حلت شركات التأمين الخاص التي تغطي ١٢,٢% من السكان أي ١٣,١% من الذكور و١١,٤% من الإناث. وفي المرتبة الأخيرة تأتي الصناديق المهنية التي تؤمن الحماية لما مجموعه ٥,٢% من السكان (الصناديق العامة المختلفة والأحوية الأخرى)، (الجدول ٨٣).

وهكذا، يمكن الاستنتاج أن صندوق الضمان الاجتماعي يؤمن أعلى نسبة من المضمونين، (الجدول ٨٣).

كما تجدر الإشارة إلى أن ٤٩% فقط من اللبنانيين يستفيدون من الحماية الاجتماعية. وتختلف نسب المضمونين تبعاً لعلاقتهم برب الأسرة، فنسبة المضمونين بين أرباب الأسر بلغت ٥٣,١%، (الجدول ٨٤).

الجدول 84: توزع السكان حسب علاقتهم مع رب الأسرة وتوافر الحماية الاجتماعية، لبنان ٢٠٠٩

(نسب مئوية)

المجموع	الحماية الاجتماعية			
	غير مستفيد	مستفيد		
100	46.9	53.1	رب الأسرة	العلاقة مع رب الأسرة
100	45.7	54.3	زوج	
100	54.1	45.9	ابن	
100	35	65	والد	
100	42.9	57.1	زوج ابن	
100	12.5	87.5	حفيد	
100	33.3	66.7	قراءة أخرى	
100	51	49	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تزيد نسبة المستفيدين عن غير المستفيدين في كل الفئات باستثناء فئة الأبناء حيث تبلغ ٤٥,٩%. أما أعلى نسب فهي العائلة للوالدين والأحفاد، فبلغت الأولى ٦٥% للمضمونين من الوالدين والثانية ٨٧,٥% للأحفاد. يمكن تفسير الاختلاف بين فئة الأبناء والأباء من خلال قانون الضمان الاجتماعي الذي يتوقف عن ضمان الأبناء الذكور في عمر الخامسة والعشرين. وبما أن الكثير من اللبنانيين لا يغادرون منازل أهلهم قبل الزواج، فإن عدداً كبيراً من الذكور الذين يزيد عمرهم عن ٢٥ سنة مقيمون مع أهلهم، وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكونوا عاطلين عن العمل. أما الأحفاد فإنهم يستفيدون من الضمان الاجتماعي للأهل ومن الصعب جداً أن نلقى حفيداً تغطي الخامسة والعشرين وهو في الوقت نفسه مقيم مع جده أو جدته في منزلها، (الجدول ٨٤).

وتباين النسب بين أفراد الأسرة لناحية الضمان وخاصة في ما يتعلق بالمستفيدين من صندوق الضمان الاجتماعي. فقد بلغت نسبة الأزواج الذين يستفيدون من الضمان الاجتماعي ٥٧,١%، (الجدول ٨٥).

الجدول 85: توزيع السكان المضمونين حسب العلاقة مع رب الأسرة ونوع الضمان، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	العلاقة مع رب الأسرة								
	رب الأسرة	زوج	ابن	والد	زوج ابن	حفيد	قرابة أخرى		
53.6	51.7	57.1	52.9	50	100	66.7	0	صندوق الضمان الاجتماعي	نوع الضمان
16.4	17.6	15.3	16.4	25	0	0	0	تعاونية موظفي الدولة	
12.2	10.6	10.5	13.1	8.3	0	33.3	100	تأمين خاص	
12.6	14.6	13.5	11.8	16.7	0	0	0	العيش والقوى المسلحة	
3.7	3.7	2.9	4	0	0	0	0	صندوق رسمي آخر	
1.5	1.9	0.7	1.7	0	0	0	0	غير ذلك	
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تقل نسبة أرباب الأسر المستفيدين من الضمان الاجتماعي مقارنة بالأزواج. فقد بلغت النسبة ٥١,٧% من مجموع المستفيدين من أرباب الأسر. وتأتي النسبة الثانية لأرباب الأسر المستفيدين من تعاونية موظفي الدولة حيث بلغت ١٧,٦%، (جدول ٨٥).

فهذا الترتيب شبيه بترتيب المضمونين بشكل عام. ففي المرتبة الثالثة والرابعة تأتي صناديق الجيش ومن ثم التأمين الخاص. والترتيب نفسه ينطبق على الأزواج مع انخفاض النسب كلها مقارنة بتلك التي تعود إلى أرباب الأسر باستثناء صندوق الضمان الاجتماعي، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً. ويتشابه توزيع نسب الضمان التابعة للأبناء مع أرباب الأسر والأزواج بحيث لا توجد أي اختلافات تذكر. أما ما يلفت النظر فهو ارتفاع نسبة الآباء المضمونين من صندوق موظفي الدولة، ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة الموظفين في القطاع العام بين جيل الآباء مقارنة بجيل الأبناء. هكذا، فإن نسبة الآباء المضمونين من صندوق موظفي الدولة وصلت إلى ٢٥% من الآباء المضمونين. أما الفئات الأخرى فلا ضرورة لعرضها هنا بسبب انخفاض عدد أفراد العينة من هاتين الفئتين، (الجدول ٨٥).

كما تتغير نسب المستفيدين من الضمان قليلاً مع تغير الوضع الاجتماعي. فغير المتزوجين يستفيدون من تقديمات الضمان الاجتماعي أكثر من المتزوجين، حيث بلغت نسبتهم ٥١,٦%، (الجدول ٨٥)

الجدول 86: توزيع السكان المضمونين حسب توافر الضمان والوضع الاجتماعي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب

مئوية)

المجموع	الضمان الاجتماعي		لم يتزوج بعد	الوضع الاجتماعي
	مضمون	غير مضمون		
100	51.6	48.4	لم يتزوج بعد	
100	46.9	53.1	متزوج	
100	46.4	53.6	أرملة	
100	46.2	53.8	مطلق	
100	50	50	منفصل	
100	49	51	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وتنخفض نسب المستفيدين عند كل الفئات مقارنة بالمستفيدين غير المتزوجين. فنسبة المستفيدين من المتزوجين هي ٤٦,٩%، ونسبتهم بين الأراامل ٤٦,٤%، و ٤٦,٢% عند

المطلقين، و ٥٠% عند المنفصلين. ويعود السبب في ذلك إلى أن الذين لم يسبق لهم الزواج هم أصغر سناً من الفئات الأخرى. وهكذا فإن أكثرهم من الذين ما زالوا يتمتعون بالضمان الاجتماعي لأهلهم، وذلك قبل بلوغهم سن الخامسة والعشرين، (الجدول ٨٦).

بعد تحليل توافر الضمان حسب الإقامة في المنزل والعلاقات الأسرية، يمكن الانتقال إلى دراسة الحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني الأوسع. فكما العمل والدخل، كذلك الضمان، يختلف بين محافظة وأخرى وقضاء وآخر. إلا أن النسبة لم تختلف بالطريقة نفسها كما في المتغيرين السابقين. فأعلى نسبة للمضمونين هي في الشمال والبقاع حيث أدنى نسبة للمداخيل والعمل. فقد بلغت نسبة المضمونين في الشمال ٥٢%، (الجدول ٨٧).

الجدول 87: توزيع السكان حسب المحافظات وتوافر الضمان الاجتماعي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

	الضمان الاجتماعي			
	غير مضمون	مضمون		
100	48	52	الشمال	المحافظات
100	53.1	46.9	بيروت	
100	51.7	48.3	جبل لبنان	
100	54.8	45.2	الجنوب	
100	48	52	البقاع	
100	51	49	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما نسبة المضمونين في بيروت والجنوب فهي الأدنى في لبنان. بلغت نسبة المضمونين ٤٥,٢% في الجنوب و ٤٦,٩% من سكان بيروت. يمكن تفسير هذه الأرقام من خلال الاختلاف بين المحافظات في نوع العمل بحيث ترتفع نسبة المضمونين في المحافظات التي تزيد فيها نسبة الموظفين، وخاصة في القطاع العسكري في الشمال. وهذا ينطبق أكثر الأمر على الموظفين في القطاع العام (تعاونية الموظفين، الصناديق العسكرية)، وموظفي القطاع الخاص (الضمان الاجتماعي)، (الجدول ٨٧).

هكذا، يمكن التأكيد على علاقة العمل بشكل مباشر في ارتفاع وانخفاض نسبة الضمان. صحيح أن المداخيل في القطاع الخاص منخفضة، إلا أن من حسناتها هو توافر الضمان

الاجتماعي، الأمر الذي يحسن قليلاً من وضع المحافظات والأقضية الأكثر فقراً في لبنان. ويمكن التفصيل في هذا الواقع من خلال عرض نوع الضمان حسب الأقضية والمحافظات.

٢ - المستفيدون والمؤسسات الضامنة

لدراسة الضمان حسب المحافظات، يمكن تحليل الجدول أفقياً وعمودياً. ففي التحليل العمودي يمكن التعرف على توزيع نسبة المضمونين في كل مؤسسة ضامنة على المحافظات. أما في التحليل الأفقي فيتم توزيع المضمونين في كل محافظة حسب المؤسسات الضامنة. هكذا فإن نسبة المضمونين في صندوق الجيش والقوى المسلحة في محافظة الشمال تبلغ ٢٣% من مجموع المضمونين في هذا الصندوق، (الجدول ٨٨).

الجدول ٨٨: توزيع المستفيدين من الحماية الاجتماعية حسب المؤسسة الضامنة والمحافظة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	نوع الضمان								
	صندوق الضمان الاجتماعي	تعاونية موظفي الدولة	تأمين خاص	الجيش والقوى المسلحة	صندوق رسمي آخر	غير ذلك			
100	35.9	40.7	7.9	12.2	2.7	0.6	الشمال		
23.8	15.9	59.3	15.4	23.0	17.6	9.5			
100	59.2	3.4	21.8	7.3	7.3	1.0	بيروت		
14.9	16.5	3.1	26.6	8.6	29.4	9.5			
100	57.1	9.1	13.6	14.4	5.5	0.3	جبل لبنان		
26.1	27.8	14.6	29.0	29.9	39.2	4.8			
100	64.3	11.1	13.1	7.0	0	4.5	الجنوب		
17.7	21.2	11.9	18.9	9.8	0	52.4			
100	57.0	10.3	7.0	20.7	2.9	2.1	البقاع		
17.5	18.6	11.1	10.1	28.7	13.7	23.8			
100	53.6	16.4	12.2	12.6	3.7	1.5	المجموع		
100	100	100	100	100	100	100			

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

في التحليل الأفقي، من الملاحظ أن نسبة الذين يستفيدون من تأمين خاص في محافظة الشمال هي ٨,٥% فقط من مجموع المضمونين في الشمال، لأن النسبة الأعلى للمضمونين هي التي تعود لتعاونية موظفي الدولة مع نسبة بلغت ٤٠,٧%، تليها نسبة المضمونين من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبلغت ٣٥,٩%. في محافظة بيروت، كانت النسبة الأعلى للمضمونين في الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يعكس ارتفاع نسبة الموظفين في القطاع الخاص (٥٩,٢%)، وانخفاض موظفي الدولة حيث بلغت نسبة المضمونين في صندوق التعاونية ٣,٤% فقط. أما نسبة المؤمنين في صندوق خاص فقد ارتفعت إلى ٢١,٨ في التأمين الخاص و١% في الصناديق الأخرى ليلعب المجموع ٢٢,٨%. يتشابه الوضع في محافظة جبل لبنان مع بيروت، فنسبة المضمونين في الضمان الاجتماعي بلغت ٥٧,١%، في مقابل ٩,١% للمضمونين من قبل صندوق تعاونية الموظفين. أما القطاع الخاص فقد غطى ١٣,٩% من المضمونين. في الجنوب، أعلى نسبة للمضمونين من الضمان الاجتماعي حيث بلغت النسبة ٦٤,٣%. أما تعاونية الموظفين فقد بلغت النسبة ١١,١%. ونسبة الذين يحصلون على تأمين خاص على أنواعه بلغت ١٧,٦% بينهم ٤,٥% يحصلون على أنواع أخرى من التأمين (يمكن أن تكون تابعة للمقاومة). وأخيراً، في محافظة البقاع، من الملاحظ ارتفاع نسبة الذين يحصلون على تأمين تابع للصناديق العسكرية حيث بلغت هذه النسبة ٢٠,٧%. أما نسبة المضمونين في تعاونية الموظفين فهي ١٠,٣% مقابل ٥٧% للضمان الاجتماعي. وهكذا، من خلال التحليل الأفقي، يمكن القول أن الشمال هو المحافظة الوحيدة التي يزيد فيها المضمونون في صندوق تعاونية الموظفين على صندوق الضمان الاجتماعي. وأن نسبة المضمونين في الصناديق العسكرية مرتفعة في البقاع، (الجدول ٨٨).

أما في التحليل العمودي، فيمكن إلقاء المزيد من الضوء على هذه الاستنتاجات بالإضافة إلى التعرف على نتائج أخرى ملفتة للنظر. فأعلى نسبة للمستفيدين من الضمان الاجتماعي هي في محافظة جبل لبنان وبلغت ٢٧,٨%، وأدنى نسبة هي في الشمال حيث بلغت ١٥,٩%، ويعود هذا، إلى التفاوت المناطقي في توزيع استثمارات القطاع، وبالتالي في خلق فرص العمل. أعلى نسبة للمستفيدين من تقديمات تعاونية الموظفين هي في الشمال حيث بلغت ٥٩,٣%، وهي أعلى بكثير من جميع مثيلاتها، حيث بلغت نسبة المستفيدين في محافظة بيروت ٣,١% فقط. أما التأمين الخاص فقد حلت محافظة جبل لبنان في أعلى الترتيب بنسبة ٢٩% تليها بيروت بـ ٢٦,٦%. أما أدنى نسبة فهي لمحافظة البقاع بـ ١٠,١%. إلا أن محافظة البقاع احتلت مركزاً متقدماً مع محافظتي الشمال وجبل لبنان لجهة الاستفادة من تقديمات الصناديق

العسكرية، فبلغت النسب على التوالي: ٢٨,٧% و ٢٣% و ٢٩,٩% بالترتيب. حلت محافظة جبل لبنان بالمرتبة الأولى أيضاً في ما يتعلق بالصناديق الرسمية الأخرى بنسبة ٣٩,٢%. أما في ما يتعلق بتقديرات الجهات الأخرى فإن الجنوب حصل على ٥٢,٤% يليه البقاع بنسبة ٢٣,٨%، الأمر الذي يمكن أن يدل على استفادة أهل هاتين المحافظتين من تقديرات الصناديق الحزبية الموجودة في المنطقة، (الجدول ٨٨).

ومن الواضح من خلال ما تقدم أثر الوضع المهني على توافر الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى نوعه. فنسبة المضمونين من الذين يعملون بأجر بلغت ٦٣,٧% فقط، (جدول ٨٩)، وهذا ما يتناق مع القوانين المرعية الاجراء التي تقضي بأن يسجل كل أجير في الضمان الاجتماعي، لا سيما إذا يعمل بدوام كامل.

الجدول ٨٩: توزيع السكان حسب الوضع في المهنة وتوافر الضمان الاجتماعي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب

متوية)

المجموع	الضمان الاجتماعي			
	غير مضمون	مضمون		
100	36.3	63.7	يعمل بأجر	الضمان الاجتماعي
100	64.4	35.6	صاحب عمل	
100	62.5	37.5	يساعد الأسرة من دون أجر	
100	70.8	29.2	يعمل لصالحه	
100	46.4	53.6	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تنخفض هذه النسبة مع اختلاف الوضع في المهنة، فأصحاب العمل المضمونون هم ٣٥,٦% فقط. أما نسبة المضمونين من الذين يساعدون الأسرة من دون أجر فهي ٣٧,٥% فقط. وأخيراً فإن أقل نسبة من المضمونين هي للذين يعملون لصالحهم حيث بلغت ٢٩,٢%، (الجدول ٨٩).

للمزيد من التفصيل حول توافر الضمان حسب الوضع المهني، يظهر أن المهنة الأساسية تؤثر بشكل كبير على توافر الضمان، فنسبة المضمونين من موظفي الدوائر الرسمية هي الأعلى وبلغت ٨٩,٢%، (الجدول ٩٠).

الجدول 90: توزيع السكان حسب المهنة الأساسية وتوافر الضمان، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الضمان الاجتماعي			
	غير مضمون	مضمون		
100	81	19	مزارع	القطاع الخاص
100	84.4	15.6	عامل	
100	82.6	17.4	حرف مستقلة	
100	40	60	مهن حرة	
100	10.8	89.2	موظف في الدوائر الرسمية	
100	33.8	66.2	مستخدم في القطاع الخاص	
100	66.7	33.3	صاحب متجر	
100	54.5	45.5	رب عمل	
100	36.2	63.8	يعمل في الخدمات	
100	55.6	44.4	يساعد أحد أفراد الأسرة	
100	66.3	33.7	صاحب متجر صغير	
100	73.3	26.7	غير ذلك	
100	44.9	55.1	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الواضح تأثير الضمان بنوع المهنة التي يشغلها العاملون والقطاع الذي تتبع له هذه المهنة. لذلك يظهر أن العمال والمزارعين والحرفيين هم أقل الأفراد تمتعاً بالضمان الاجتماعي. هكذا، فإن المزارعين المضمونين هم ١٩% والعمال ١٥,٦%. أما أصحاب الحرف المستقلة فقد بلغت النسبة عندهم ١٧,٤%. كما أن أصحاب المتاجر الصغيرة والكبيرة لا تتجاوز عندهم نسبة المضمونين ٣٣%. أما أرباب العمل فنسبة المضمونين منهم هي ٤٥,٥%. أما أكثر الفئات التي تحصل على حماية اجتماعية فهي فئة للموظفين في القطاع العام (٨٩,٢%)، والمستخدمين في القطاع الخاص (٦٦,٢%)، والعاملين في الخدمات (٦٣,٨%)، (الجدول ٩٠).

ويمكن أيضاً البحث في نوع الضمان حسب الوضع المهني. فمن المتوقع أن يحصل العاملون بأجر على أعلى نسب من الضمان الاجتماعي (الأكثر انتشاراً في لبنان). هكذا فإن أعلى نسبة للضمان هي عند الذين يعملون حالياً بأجر وبلغت النسبة ٥٦,٨% من مجموع الذين يعملون، (الجدول ٩١).

الجدول 91: توزيع السكان المضمونين حسب المؤسسة الضامنة والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	نوع الضمان						
	صندوق الضمان الاجتماعي	تعاونية موظفي الدولة	تأمين خاص	الجيش والقوى المسلحة	صندوق رسمي آخر	غير ذلك	
100	56.8	13	14.2	9.9	4.6	1.5	يعمل حالياً
100	40	0	0	60	0	0	مقعد
100	16.7	22.2	27.8	11.1	0	22.2	يبحث عن عمل
100	30	27.5	5	35	0	2.5	متقاعد
100	54	20.7	8.8	12	4	0.5	طالب
100	54.8	15.3	11.1	14.9	2.7	1.1	نساء في البيوت
100	0	0	50	0	0	50	صاحب إيراد
100	45.2	19.2	17.8	15.1	1.4	1.4	غيره
100	53.6	16.4	12.2	12.6	3.7	1.5	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

لا يمكن القول أن صندوق الضمان الاجتماعي هو الأكثر توافراً لدى كل الفئات. ففي فئة المقعدين ٦٠% يعتمدون على الصناديق العسكرية، علماً أن الكثيرين منهم مقعدون بسبب إصابات في الحرب أو الأعمال العسكرية، وبالتالي فإنهم باكثريتهم من العسكريين. أما الذين يبحثون عن عمل، فهم لا يزالون يعتمدون على الضمان الصحي التابع للأهل إذا وجد. وإذا كان عمرهم يزيد عن ٢٥ سنة، ينتقل التأمين من عهدة الأهل إلى الصناديق الخاصة. هذا يعني ارتفاع نسبة المؤمنين في صناديق خاصة حيث وصلت إلى ٥٠% (٢٧,٨% في التأمين الخاص و ٢٢,٢% في الصناديق الخاصة الأخرى). من الممكن الإشارة إلى ارتفاع عدد المستفيدين من صناديق الجيش في فئة المتقاعدين إلى نسبة ٣٥%، وذلك بسبب انخفاض مس التقاعد في الكثير من الأحيان إلى أقل من ٥٤ سنة في الجيش، أي أن أكثرية الذين ما يزالون على قيد الحياة من المتقاعدين هم من قدامى السلك العسكري. أما أصحاب الإيرادات فإن ١٠٠% منهم يعتمدون على الصناديق الخاصة بما فيها التأمين الخاص. ولا بد من الإشارة إلى ارتفاع نسبة

المستفيدين من الضمان الاجتماعي بين فئة الطلاب، وذلك بسبب كون الضمان الاجتماعي يجبر كل طالب غير مؤمن على الاشتراك في الصندوق، وهكذا ارتفعت النسبة إلى ٥٤٪، (الجدول ٩١).

وتختلف أنواع التأمين مع اختلاف الوضع في المهنة، فأصحاب المهن الحرة، والذين يعملون لصالحهم، يتميزون بوضع خاص حيث ترتفع لديهم نسبة التأمين الخاص إلى ٣٨,٣٪، (الجدول ٩٢).

الجدول ٩٢: توزيع السكان المضمونين حسب المؤسسة الضامنة والوضع في المهنة، لبنان، ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

المجموع	نوع الضمان							
	صندوق الضمان الاجتماعي	تعاونية موظفي الدولة	تأمين خاص	الجيش والقوى المسلحة	صندوق رسمي آخر	غير ذلك		
100	58.5	16.6	9.3	10.5	4	1	يعمل بأجر	نوع المهنة
100	44.1	7.4	27.9	5.9	11.8	2.9	صاحب عمل	
100	33.3	58.3	8.3	0	0	0	يساعد الأسرة من دون أجر	
100	46.8	4.3	38.3	8.5	0	2.1	يعمل لصالحه	
100	55.6	15.5	13.5	9.7	4.5	1.3	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

صحيح أن بعض الفئات ترتفع لديها نسبة التأمين الخاص، إلا أن الأكثرية تستفيد من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الصحي. فالذين يعملون بأجر يستفيدون من الضمان الاجتماعي بنسبة ٥٨,٥٪ في مقابل ١٦,٦٪ لتعاونية موظفي الدولة. أما أصحاب العمل فيستفيدون من صندوق الضمان الاجتماعي بنسبة ٤٤,١٪ تليها نسبة ٢٧,٩٪ للتأمين الخاص. أما الذين يساعدون الأسرة من دون أجر فأكثرهم يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة بنسبة ٥٨,٣٪، (الجدول ٩٢).

للمزيد من التفصيل يمكن عرض العلاقة بين نوع المهنة ونوع الضمان عند كل الفئات. هكذا، فإن أصحاب المتاجر يعتمدون بشكل كبير على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة ٨٧,٥٪، (الجدول ٩٣).

الجدول 93: توزيع السكان المضمونين حسب المهنة الأساسية ونوع الضمان، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	نوع الضمان						
	صندوق الضمان الاجتماعي	تعاونية موظفي الدولة	تأمين خاص	الجيش والقوى المسلحة	صندوق رسمي آخر	غير ذلك	
100	50	25	25	0	0	0	مزارع
100	80	20	0	0	0	0	عامل
100	37	7.4	40.7	3.7	11.1	0	حرف مستقلة
100	37.5	29.2	12.5	4.2	12.5	4.2	مهن حرة
100	25.3	41.3	3.3	28	1.3	0.7	موظف في الدوائر الرسمية
100	75.1	3.7	12.5	2.7	5.1	1	مستخدم في القطاع الخاص
100	87.5	12.5	0	0	0	0	صاحب متجر
100	33.3	6.7	40	6.7	13.3	0	رب عمل
100	76.7	3.3	13.3	3.3	3.3	0	يعمل في الخدمات
100	50	25	25	0	0	0	يساعد أحد أفراد الأسرة
100	34.4	9.4	28.1	15.6	6.3	6.3	صاحب متجر صغير
100	0	25	0	75	0	0	غير ذلك
100	55.7	15.3	12.8	10.3	4.7	1.2	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

لا بد من الإشارة إلى إمكانية استفادة المضمون من صندوق تأمين خارج قطاعه. مثلاً يمكن لصاحب متجر صغير أن يستفيد من الصناديق العسكرية لأنه ابن عسكري ولم يبلغ السن القانونية للخروج من نطاق التغطية، أو كونه المستفيدة هي زوجة أو ابنة العسكري أو أن صاحب المتجر هو عسكري متقاعد. بالإضافة إلى هذا الواقع فإن بعض اللبنانيين يعتمدون على الضمان الاختياري، وخاصة في الفئات التي لا تعمل في الوظائف العامة أو الخاصة. هكذا، فإن المزارعين يعتمدون على الضمان الاجتماعي بنسبة ٥٠%. أما أصحاب الحرف المستقلة فإنهم يلجأون إلى التأمين الخاص بنسبة ٤٠,٧%، بالإضافة إلى ٣٧% منهم يعتمدون على الضمان الاجتماعي. في فئة المهن الحرة، من الملاحظ توزيع المستفيدين على أكثر من نوع مؤسسة، ف ٣٧,٥% من السكان يعتمدون على صندوق الضمان الاجتماعي في مقابل ٢٩,٢% في تعاونية موظفي الدولة و ١٦,٧% يستفيدون من التأمين في القطاع الخاص (١٢,٥% تأمين خاص

و ٤,٥% صناديق مختلفة). أما الموظفون في الدوائر الرسمية فهم أكثر اعتماداً على تعاونية الموظفين بنسبة ٤١,٣%. وموظفو القطاع الخاص يستفيدون من تقديمات الضمان الاجتماعي بنسبة ٧٥% في مقابل ١٢,٥% في التأمين الخاص. أرباب العمل يعتمدون على التأمين الخاص بالدرجة الأولى (٤٠%) وفي الدرجة الثانية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (٣٣%). العاملون في الخدمات، وهم بأكثريهم في القطاع الخاص، يستفيدون بالدرجة الأولى من تقديمات الضمان الاجتماعي بنسبة ٧٦,٧%، (الجدول ٩٣).

لا بد للضمان، أي توافر الحماية الاجتماعية للسكان، أن يتأثر بالدخل الفردي والأسري. فالمضمونون هم بأكثريتهم من الموظفين، أو الأجراء أو من أرباب العمل والحرفيين والمهنيين الأحرار الذين يستطيعون دفع المستحقات الشهرية للضمان الاختياري أو التأمين الخاص. وبالتالي فإن الفئات التي لا تستفيد من التأمين هي الفئات الأقل دخلاً، أي الأكثر حاجة إلى الحماية الاجتماعية. وهكذا، فإن ٦٨,٩% من الذين يحصلون على دخل يقل عن ٥٠٠ ألف ليرة لا يستفيدون من أي تقديمات للصناديق المختلفة، (جدول ٩٤).

الجدول 94: توزيع السكان حسب فئات الدخل وتوافر الضمان الاجتماعي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الضمان الاجتماعي					
المجموع	مضمون	غير مضمون			
100	68.9	31.1	أفقياً	أقل من 500 ألف	الدخل الفردي (الخاص)
10.1	16.0	5.6	عمودياً		
100	63.9	36.1	أفقياً	500-700	
22.6	33.3	14.5	عمودياً		
100	27.2	72.8	أفقياً	700-1,000	
24.5	15.3	31.5	عمودياً		
100	29.6	70.4	أفقياً	1,400-1,000	
17.7	12.0	22.2	عمودياً		
100	33.0	67.0	أفقياً	1,800-1,400	
10.1	7.7	12.0	عمودياً		
100	48.2	51.8	أفقياً	2,400-1,800	
5.3	5.9	4.9	عمودياً		
100	46.5	53.5	أفقياً	3,000-2,400	
4.1	4.4	3.9	عمودياً		
100	51.4	48.6	أفقياً	4,000-3,000	

3.3	3.9	2.7	عمودياً		
100	50.0	50.0	أفقياً	5,000-4,000	
1.0	1.1	0.8	عمودياً		
100	14.3	85.7	أفقياً	5,000 وأكثر	
1.3	0.4	2.0	عمودياً		
100	43.5	56.5	أفقياً		المجموع
100	100	100	عمودياً		

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩.

يمكن تحليل الجدول ٩٤ بالطريقة الأفقية، التي توضح نسبة المضمونين في كل فئة دخل، والطريقة العمودية التي توضح توزيع السكان المضمونين حسب الفئات المختلفة للدخل. ففي التحليل الأفقي، من الملاحظ أن نسبة المضمونين ترتفع مع ارتفاع الدخل وصولاً إلى فئة معينة، حيث تستقر ثم تبدأ بالانخفاض. وذلك بسبب ارتباط الأجر بنوع العمل. فأكثريّة الوظائف (حيث ترتفع نسبة المضمونين) تتركز في فئات محددة للأجر. هكذا، فإن فئة الدخل ٥٠٠-٧٠٠ ألف تحتوي على ٣٦,١% من المضمونين فقط. إلا أن النسب ترتفع جداً في الفئة ٧٠٠ ألف - ١ مليون ليرة، فتصل إلى ٧٢,٨% وفي فئة ١ - ١,٤ وصلت إلى ٧٠,٤%. وتنخفض النسب قليلاً في الفئات التالية، ولكنها تظل أعلى من ٥٠%, لا بل تصل إلى أعلى درجة عند الذين يزيد دخلهم عن ٥ مليون ليرة حيث ترتفع بينهم نسب التأمين الخاص للذين لا يستفيدون من الصناديق العامة، (الجدول ٩٤).

أما في التحليل العمودي، فيمكن الاستدلال على توزيع المضمونين حسب فئات الدخل. ذلك أن أكثر الفئات استفادة من الحماية الاجتماعية هي فئة ٧٠٠ ألف - ١ مليون حيث تتركز أكثرية كبيرة للسكان فبلغت هذه النسبة ٣١,٥%, تليها الفئة التالية من فئات الدخل أي ١ - ١,٤ مليون حيث بلغت النسبة ٢٢,١%, فالفئة ٥٠٠-٧٠٠ ألف وبلغت النسبة ١٤,٥%. هكذا يمكن القول أن ٦٨,١% من السكان المضمونين يتركز دخلهم بين ٥٠٠ ألف و ١,٤ مليون ليرة، (الجدول ٩٤).

بعد تحليل العلاقة بين الدخل وتوافر الضمان، يمكن تحليل العلاقة بين المؤسسات الضامنة والدخل. فمن المتوقع أن ترتفع نسبة المضمونين في الصناديق العامة بين فئات الدخل المتوسط. هكذا، فإن أعلى نسبة للمستفيدين من صندوق الضمان الاجتماعي هم من فئة الدخل ٧٠٠ ألف - ١ مليون ليرة حيث بلغت نسبتهم ٣٤%, (الجدول ٩٥).

الجدول 95: توزيع السكان المضمونين حسب نوع الضمان وفئات الدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الدخل الفردي (بالآلاف)											
	أقل من 500 ليرة	5.000-4.000	4.000-3.000	3.000-2.400	2.400-1.800	1.800-1.400	1.400-1.000	1.000-700	700-500	أقل من 500 ليرة		
100	18	0,3	3	4,2	3	9,6	20,2	34	16,3	7,5	أفقياً	صندوق الضمان الاجتماعي
55 9	50	20	62,5	60,9	34,5	45,1	50,8	60,4	62,8	75,8	عمودياً	
100	0	0	0	2,3	5,7	14,8	30,7	28,4	14,8	3,4	أفقياً	تعاونية
14 8	0	0	0	8,7	17,2	18,3	20,5	13,4	15,1	9,1	عمودياً	موظفي الدولة
100	6,7	4	6,7	8	12	18,7	14,7	17,3	10,7	1,3	أفقياً	تأمين خاص
12,6	41,7	60	31,3	26,1	31	19,7	8,3	7	9,3	3	عمودياً	
100	0	0	1,4	1,4	5,4	13,5	25,7	37,8	10,8	4,1	أفقياً	الجيش والقوى المسلحة
12 5	0	0	6,3	4,3	13,8	14,1	14,4	15	9,3	9,1	عمودياً	
100	0	0	0	.	5,9	11,8	29,4	41,2	11,8	0	أفقياً	صندوق رسمي آخر
2,9	0	0	0	0	3,4	2,8	3,8	3,7	2,3	0	عمودياً	
100	12,5	12,5	0	0	0	0	37,5	12,5	12,5	12,5	أفقياً	غير ذلك
13	8,3	20	0	0	0	0	2,3	0,5	1,2	3	عمودياً	
100	2	0,8	2,7	3,9	4,9	12	22,2	31,5	14,5	5,6	أفقياً	المجموع
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	عمودياً	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

في التحليل الأفقي يمكن التعرف على نسبة المستفيدين من كل صندوق حسب فئة دخلهم. هكذا، يظهر أن الذين يستفيدون من صندوق الضمان الاجتماعي هم أصحاب الدخل الأقل من المتوسط. لقد بلغت نسبة المستفيدين من هذا الصندوق ودخلهم أقل من ١,٤ مليون ٧٨% من مجموع المستفيدين من هذا الصندوق. وتنخفض نسبة المستفيدين من الضمان الاجتماعي بعد فئة الدخل ١ - ١,٤ مليون بشكل كبير، وذلك في كل الفئات اللاحقة. أما بالنسبة لتعاونية الموظفين، فالأمر شبيه بالضمان الاجتماعي حيث ٧٧,٨% من المستفيدين هم من ذوي الدخل الذي يقل عن ١,٤ مليون ليرة. وأيضاً نسبة المستفيدين تنخفض مع ارتفاع الدخل وخاصة ابتداءً من الفئة ١,٨ - ٢,٤ مليون ليرة. إلا أن الوضع يختلف مع التأمين الخاص

حيث يتوزع المستفيدون على كافة الفئات من دون اختلافات كبيرة في النسب كما هو الحال أعلاه، وذلك باستثناء أصحاب الدخل الذي يقل عن ٥٠٠ ألف حيث هم أقل نسبة في هذا التوزيع (١,٣%). إلا أن أكثرية المستفيدين يزيد دخلهم عن ١,٤ مليون ليرة وبلغت نسبتهم ٥٦,١%. في الصناديق العسكرية، كما هو الحال في بقية الصناديق الرسمية الأخرى، أكثر المستفيدين هم الذين يقل دخلهم عن ١,٤ مليون ليرة، وبلغت نسبتهم ٧٨,٤%. ونقل نسب المستفيدين مع ارتفاع الدخل، وخاصة ابتداءً من الدخل الذي يزيد عن ١,٨ مليون ليرة.

في الواقع يظهر أن كافة الصناديق العامة تتشابه لناحية تركيز حوالي ٨٠% من المستفيدين في المدخيل التي تقل عن ١,٤ مليون ليرة. وأخيراً، بالنسبة للصناديق الخاصة الأخرى، فإن المضمونين هم إما من ذوي الدخل المنخفض وإما من أصحاب الدخل المرتفع، الأمر الذي يوضح أنهم يستفيدون إما من تقديرات خيرية (حزبية أو طائفية) أو من تقديرات لتعاونيات خاصة ببعض أصحاب المهن الحرة، (الجدول ٩٥).

ويمكن للتحليل العمودي ان يلقي المزيد من الضوء على توزيع التأمين تبعاً لفئة المدخيل. ففي الفئة الأولى للدخل يوجد تركيز كبير للضمان الاجتماعي بنسبة ٧٥,٨%، مع انخفاض كبير في نسبة التأمين الخاص بلغت ٣% فقط. والأمر يتشابه في أكثرية الفئات: ارتفاع للمستفيدين من الضمان الاجتماعي وانخفاض في التأمين الخاص، باستثناء بعض فئات الدخل وهي: ١,٤-١,٨ مليون حيث ترتفع نسب المستفيدين من أنواع التأمين كافة، ومنها التأمين الخاص الذي وصل إلى ١٩,٧%. أما الفئة ١,٨-٢,٤ مليون ففيها نسبة قليلة للمضمونين في صندوق الضمان مع ارتفاع نسبة التأمين الخاص إلى ٣١%. إلا أن أقل فئة تستفيد من الضمان الاجتماعي هي الفئة ٤-٥ مليون حيث فيها ٢٠% فقط في الضمان، والنسبة الأعلى هي للتأمين الخاص الذي بلغ ٦٠%. هذه الأرقام تؤكد الارتباط الوثيق بين توافر الضمان والمؤسسات الضامنة ونوع العمل والدخل، (الجدول ٩٥).

٣- الضمان الاجتماعي عند الإناث وربات المنازل

تبين من خلال البحث أن النساء هن أكثر الفئات معاناة من نقص الدخل والعمل. وهذا لا بد أن يؤثر على وضعهن لناحية الحماية الاجتماعية. لقد بلغت نسبة المضمونات من اللواتي يعملن ويتقاضين الأجر أقل من ١٠% من مجموع ربات المنازل. لهذا، فإن النسب التالية

تأثرت بهذا العدد القليل. مع ذلك، فإن أعلى نسبة للمضمونات هي للوآتي يتقاضين دخلاً يتراوح بين ٥٠٠ و ٧٠٠ ألف فبلغت نسبتهن ٢٨,٨%، (الجدول ٩٦).

الجدول 96: توزع ربات المنزل العاملات حسب الدخل وتوافر الضمان، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الدخل الفردي (بالألف)											
المجموع	4,000-5,000	3,000-4,000	2,400-3,000	1,800-2,400	1,400-1,800	1,000-1,400	700-1,000	500-700	أقل من 500 ألف		
100	1.3	1.3	3.8	2.5	6.3	22.5	21.3	28.8	12.5	مضمونة	الضمان الاجتماعي
100	0	0	7	4.7	0	11.6	4.7	37.2	34.9	غير مضمونة	
100	0.8	0.8	4.9	3.3	4.1	18.7	15.4	31.7	20.3	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وتنخفض نسبة المستفيدات من الضمان مع ارتفاع الدخل، إلا أن المسبب في ذلك هو انخفاض عدد ربات المنزل اللواتي يحصلن على دخل مرتفع في الدرجة الأولى. هكذا فإن أقل نسبة هي العائدة لربات المنازل اللواتي يحصلن على دخل أعلى من ٥ مليون ليرة. بالإضافة إلى تركيز النسب، كالعادة، في المداخل المنخفضة حيث ٨٥,١% من ربات المنازل المضمونات يقل دخلهن عن ١,٤ مليون ليرة، (الجدول ٩٦).

يمكن أن يختلف الوضع مع ربات المنازل مع اختلاف الدخل الأسري حيث يمكن أن يعوض هذا الأمر عن انخفاض مداخيلهن. بالفعل، فإن أعلى نسبة للمضمونات هي بين ربات المنازل اللواتي يتبعن إلى فئة الدخل الأسري الذي يتراوح بين ٤ و ٥ مليون ليرة فبلغت النسبة ٧٨,٩%، (الجدول ٩٧).

الجدول 97: توزيع ربات المنازل حسب توافر الضمان والدخل الأسري، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الضمان الاجتماعي		
	مضمون	غير مضمون	
100	57.1	42.9	أقل من 500 ألف
100	50	50	500-1000
100	42.1	57.9	1000-1600
100	42	58	1600-2000
100	55.6	44.4	2000-2400
100	41.2	58.8	2400-3000
100	37.1	62.9	3000-4000
100	21.1	78.9	4000-5000
100	65.4	34.6	أكثر من 5000
100	46.9	53.1	المجموع

الجدول 97

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وترتفع نسب المضمونات تدريجياً مع ارتفاع الدخل الأسري (باستثناء الفئة ٢-٤، ٢ مليون حيث بلغت نسبتهن ٤٤,٤%). إلا أن النسبة تنخفض بشكل حاد في الفئة الأعلى للدخل (أكثر من ٥ مليون) حيث بلغت ٣٤,٦% فقط. هكذا، فإن نسبة للمضمونات تأثرت بمستوى الدخل الأسري حيث يتوافق ارتفاع الدخل مع وعي اجتماعي بضرورة الحصول على التأمين، وهو ما يدفع بأفراد الأسرة، ورب الأسرة بالتحديد، لتأمين نوع من الحماية الاجتماعية لأفراد أسرته، (الجدول ٩٧).

٤ - الحماية الاجتماعية عند الطوائف

بعد الانتهاء من تحليل الحماية الاجتماعية وتوزيعها بين السكان حسب الوضع الاجتماعي والفئات المهنية وفئات الدخل، لا بد من التطرق إلى الحماية الاجتماعية وعلاقتها بالتوزيع الطائفي. فالطائفة في لبنان هي مصدر للحماية الاجتماعية حين لا يكون بمقدور الدولة تأمين هذا الأمر. ونظراً لأن الدولة مقصرة بشكل واضح عن تأمين الحماية الاجتماعية لجميع السكان (لا بد من التذكير بغياب الضمان الإلزامي أو ضمان الشيخوخة أو ضمان البطالة)، فإن

الطوائف تتدخل في كافة الأوقات لتعبد نوعاً من التوازن إلى أبنائها وذلك من خلال بعض المؤسسات الأهلية ذات الطابع الطائفي (مثلاً: صندوق التعاضد الأرثوذكسي). إلا أن الوضع يختلف من طائفة إلى أخرى. ففي حين تصل بعض الطوائف إلى الحلول مكان الدولة لناحية التقديمات بشكل شبه تام، فإن الطوائف الأخرى تعجز حتى عن فتح مستوصفات خاصة تخفف من أعباء أبنائها. هكذا، فإن الموارنة هم أعلى الطوائف لناحية تأمين الحماية الاجتماعية حيث يحصل ٦٠,٤% منهم على نوع من أنواع الحماية الاجتماعية، (الجدول ٩٨).

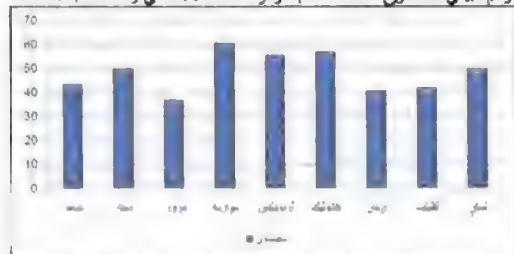
إلا أن الحماية هذه، لا تقتصر على ما تقدمه الدولة أو الطائفة، بل أيضاً ما تقدمه شركات التأمين الخاص، (١٤,٦% من الموارنة، و١٢,٣% عند الشيعة..)، كما سيظهر لاحقاً في الجدول ٩٩.

الجدول 98: توزيع السكان حسب توافر الضمان الاجتماعي والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الطائفة								مضمون	غير مضمون
	أقلبيات	أرمن	كاثوليك	أرثوذكس	موارنة	دروز	سنة	شيعة		
49.6	41.9	40.5	56.7	55.5	60.4	36.9	49.7	43.2		
50.4	58.1	59.5	43.3	44.5	39.6	63.1	50.3	56.8		
100	100	100	100	100	100	100	100	100		المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

الرسم البياني 36: توزيع السكان حسب توافر الضمان الاجتماعي والطائفة، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يتضح من خلال الجدول ٩٨ والرسم البياني ٣٦ المرافق له، أن نسبة الضمان أو الحماية الاجتماعية في لبنان متدنية بشكل كبير، بالإضافة إلى أنها متفاوتة بوضوح بين الطوائف. فنسبة الضمان تبلغ في حدها الأقصى ٦٠,٤% عند الموارنة، وبعدها الأدنى ٣٦,٩% عند الدرّوز. وهي مرتفعة بشكل ملحوظ عند الطوائف المسيحية بالمقارنة مع الطوائف الإسلامية. أما على الصعيد الوطني فتميز المشكلة الكبرى عند معرفة عدد المضمونين الذي لا يتجاوز نصف عدد السكان. فهذه الأرقام تعكس عدة وقائع؛ فهي، أولاً، تؤكد عجز الدولة عن تقديم نظام حديث يضمن التكافل بين أبنائها بسبب الأعباء التي يمكن أن تثرب على خزينة الدولة؛ وهي، ثانياً، تؤثر إلى أن أبناء الطائفة سيضطرون إلى الالتفاف حول طائفتهم باعتبارها المرجع الذي يحل محل الدولة لناحية تقديم الخدمات لرعاياها، وخصوصاً في القطاع الصحي، (الجدول ٩٨ والرسم البياني ٣٦).

في تحليل العلاقة بين الطائفة ونوع الضمان، يمكن التأكيد على أن الضمان يتأثر بنوع العمل الذي يختلف حسب الطوائف. لذلك، فإن الطائفة السنية هي الوحيدة التي يزيد فيها المستفيدون من تعاونية موظفي الدولة عن المستفيدين من الطائفة نفسها من صندوق الضمان الاجتماعي، إذ بلغت النسبة ٣٨,٩% مقابل ٣٧,٩%، (الجدول ٩٩).

الجدول 99: توزيع السكان حسب نوع الضمان الاجتماعي والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الطائفة									
	شيعا	سنة	درّوز	موارنة	أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات		
53 0	68.9	37.9	53.9	54	58.2	61.5	51.1	47.5	صندوق الضمان الاجتماعي	توزيع السكان حسب نوع الضمان الاجتماعي والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)
18.6	5.5	38.9	19.1	11.5	12.8	8.4	3.3	14.1	تعاونية موظفي الدولة	
12.2	12.3	9.1	11.2	14.6	5.7	12.6	17.8	19.2	تأمين خاص	
11.7	10.2	9.4	15.7	15.7	18.4	9.8	7.8	16.2	الجيش والقوى المسلحة	
3.3	0	3	0	4.2	5	4.2	16.7	2	صندوق رسمي آخر	
1.2	3	1.7	0	0	0	3.5	3.3	1	غير ذلك	
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

صحيح أن نسب الحماية الاجتماعية متدنية عند جميع الطوائف، إلا أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يزال يحتل المرتبة الأولى في الحماية الاجتماعية، وإن بنسب متفاوتة بين الطوائف. فنسبة المستفيدين من الضمان تتراوح بين ٣٧,٩% عند السنة، و٦٨,٩% عند الشيعة. أما هذه النسبة على الصعيد اللبناني فقد بلغت ٥٣%. هذه النسبة المنخفضة للنسبة في الضمان الاجتماعي تعوضها النسبة المرتفعة للمتسبين إلى تعاونية موظفي الدولة (٣٨,٩%)، مقابل ٥,٥% فقط عند الشيعة. وتعود هذه النسبة إلى ارتفاع عدد الموظفين في القطاع العام الذين ينتسبون بأغليتهم إلى تعاونية موظفي الدولة عند الطائفة السنية. أما التأمين الخاص فهو أكثر انتشاراً عند الأقليات (١٩,٢%)، والأرمن (١٧,٨%)، وهو الأقل انتشاراً عند الأرثوذكس (٥,٧%). الأرثوذكس هم أصحاب أعلى نسبة من المتسبين إلى صناديق التأمين العسكرية التابعة للجيش والأمن الداخلي وغيرها وذلك بنسبة ١٨,٤% مقارنة بالطوائف الأخرى، بينما الأرمن هم الأقل انتساباً إليها (٧,٨%). ينتسب الأرمن إلى صناديق رسمية أخرى بنسبة ١٦,٧% وهي الأعلى في هذه الفئة، (الجدول ٩٩).

بعد الانتهاء من عرض هذه المعطيات لا بد من الإشارة إلى بعض الخلاصات، أهمها:

- تعتبر نسبة المضمونين في لبنان، بمختلف الفروع الخاصة والعامة، نسبة منخفضة وغير مقبولة. فهي وإن تخطت النصف بقليل، إلا أنها من الضروري أن تصل إلى أقرب ما يمكن إلى النسبة الكاملة أي ١٠٠%.
- يعتمد أكثرية اللبنانيين على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يؤمن الحماية لأكثر من نصف المضمونين في لبنان.
- تقوم الصناديق الخاصة، المدنية والأهلية، بالحلل مكان الصناديق العامة حين يتطلب الأمر ذلك.
- صحيح أن الإناث هن أقل دخلاً من الرجال، إلا أن الأمر يتغير قليلاً لناحية الضمان والحماية الاجتماعية حيث يعتبر وضع الإناث أفضل بقليل من وضع الرجال.
- الأمر نفسه يصح في الأقضية والمحافظات الأقل دخلاً وخاصة في الشمال حيث ترتفع نسب الحماية الاجتماعية، وذلك بسبب ارتفاع نسب وظائف القطاع العام، وخاصة في السلك العسكري.

تتأثر الحماية الاجتماعية في الدرجة الأولى بنوع العمل أكثر من أي متغير آخر. فالأكثر انتساباً واستفادة من الحماية الاجتماعية هم العاملون في القطاعين العام والخاص. أما المهن الحرة وأرباب العمل فهم أكثر اعتماداً على الصناديق الخاصة. اتضح واقع تأثير العمل على الحماية بين الطوائف حيث توضح هذا الأمر من خلال اختلاف نوع الضمان مع اختلاف نوع العمل الذي يختلف أصلاً حسب الطوائف.

الفصل الحادي عشر

المهاجرون اللبنانيون الحاليون

كثرت الأدبيات اللبنانية عن أهمية الهجرة في تاريخ لبنان، التي بدأت منذ شق الفينيقيون غمار البحر، وما زالت مستمرة حتى اليوم مع الشباب الباحث عن العمل في شتى بقاع الأرض. الحقيقة أن الهجرة هي سيف ذو حدين بالنسبة للمجتمع اللبناني. فمن جهة، تعتبر الهجرة متنفساً طبيعياً لمجتمع ضاق بسكانه وقلت فيه فرص العمل وشحت فيه موارد المال؛ ومن جهة أخرى، فإن الهجرة تفرغ البلد من اليد العاملة الشابة فتسلب لبنان خيرة شبابه وتحرمه من الاستفادة من النافذة الديموغرافية التي يمر بها والتي لن تطول كثيراً.

من الطبيعي أن تتأثر الهجرة بعدة عوامل، وعلى رأسها العامل الاقتصادي، وخاصة الشق المهني منه. فمع تراجع فرص العمل يهاجر عشرات الألوف من اللبنانيين إلى الخارج. بالإضافة إلى الهجرة بهدف العمل، فإن الهجرة تتأثر بعوامل أخرى ومنها طلب العلم والحرب من الأوضاع الأمنية. ويمكن للهجرة أن تكون دائمة أو مؤقتة تنتهي عند انتهاء الهدف منها (تأمين وضع اقتصادي أفضل أو الانتهاء من التحصيل العلمي أو انتهاء الأوضاع الأمنية المضطربة...). وأخيراً فإن الأمكة التي يقصدها المهاجرون اختلفت بين فترة وأخرى، حسب العرض والطلب على الهجرة في بلدان الوجهة. إلا أن ما هو ثابت أن بعض البلدان هي قبلة أنظار اللبنانيين المهاجرين وهدفاً لهم، وعلى رأس هذه البلدان، نذكر أستراليا والولايات المتحدة وكندا والبرازيل وبالتأكيد دول الخليج العربي، المنبع الدائم-المتجدد لفرص العمل.

يهدف هذا الفصل إلى عرض واقع المهاجرين اللبنانيين الحاليين على ثلاثة صعد:
نوع الهجرة وأسباب الهجرة ومكان الهجرة.

١ - نوع الهجرة

تتصف الهجرة وفقاً لعدة عوامل، منها ما يجعل الهجرة دائمة، ومنها ما يقصرها على فترة زمنية محددة. فالهجرة بحثاً عن الأمان أو عن وضع اقتصادي أفضل تتحول إلى هجرة دائمة. أما الهجرة طلباً للعلم والعمل فيمكن أن تكون مؤقتة. فتحليل العلاقة بين أسباب الهجرة ونوعها يوضح هذه الصورة بشكل كبير. إن الهجرة بحثاً عن أوضاع أمنية مستقرة، تكون دائمة في معظم الأحيان، وذلك بنسبة ٨٤,٦% من حالات الهجرة المسجلة في لبنان، (الجدول ١٠٠).

الجدول 100: توزع المهاجرين حسب سبب الهجرة ونوعها، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	سبب الهجرة							
	فرصة عمل	الأوضاع الأمنية	الأوضاع الاقتصادية	الدراسة	غير ذلك			
100	40.5	19.8	0	8.1	31.5	أفقي	دائمة	أنواع الهجرة
63.8	52.3	84.6	0	50	81.4	عمودي		
100	64.7	7.8	2	13.7	11.8	أفقي	مؤقتة	
29.3	38.4	15.4	100	138.9	14	عمودي		
100	66.7	0	0	16.7	16.7	أفقي	غير محدد	
6.9	9.3	0	0	11.1	4.7	عمودي		
100	49.4	14.9	0.6	10.3	24.7	أفقي	المجموع	
100	100	100	100	100	100	عمودي		

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن تحليل الجدول على الصعيد الأفقي الذي يبين لكل نوع من أنواع الهجرة الأسباب التي أدت لها. وعلى الصعيد العمودي حيث يمكن اكتشاف نوع الهجرة المترافق مع كل سبب من الأسباب. إلا أن أول ما ينبغي النظر إليه هو تحليل نسب كل نوع من أنواع الهجرة بشكل عام. فقد بلغت نسبة المهاجرين بشكل دائم ٦٣,٨% والمهاجرين بشكل مؤقت ٢٩,٣%، وبشكل غير محدد ٦,٩%، (الجدول ١٠٠).

على صعيد التحليل الأفقي، من الملاحظ أن أكبر سبب مؤثر في الهجرة الدائمة هو البحث عن فرصة عمل وذلك بنسبة ٤٠,٥% تليها ١٩,٨% للهاربين من الأوضاع الأمنية. بالإضافة إلى ٣١,٥% للمهاجرين لأسباب أخرى. عند المهاجرين بشكل مؤقت تشكل فرصة

العمل السبب الأكثر تأثيراً بنسبة ٦٤,٧% من المجموع. أما السبب الثاني فيعود إلى الدراسة بنسبة ١٣,٧% من المهاجرين بشكل مؤقت. وأخيراً فإن الذين لم يحددوا نوع هجرتهم بعد هم من طالبي العلم (بنسبة ٦٦,٧%) والعمل (١٦,٧%)، (الجدول ١٠٠).

أما لناحية التحليل العمودي، فإن المهاجرين ذوي الهجرة الدائمة، يشكلون ٥٢,٣ من الباحثين عن فرصة عمل. ونسبة المهاجرين المؤقتين ٣٨,٤%. كما أن جميع المهاجرين هرباً من الأوضاع الاقتصادية يقولون أن هجرتهم مؤقتة. وكما سبقت الإشارة أعلاه فإن النسبة العظمى من المهاجرين هرباً من الأوضاع الأمنية هم مهاجرون دائمون. وأخيراً فإن نصف المهاجرين طلباً للعلم يقيمون في بلدان المهجر بينما يعود منهم ٣٨,٩% والنسبة الباقية أي ١١,١% لم يقرروا بعد، (الجدول ١٠٠).

تكثر الأماكن التي يقصدها المهاجر من لبنان، إلا أنها تتفاوت لناحية أهميتها في نظر المهاجرين. وهكذا، فإن البلدان التي يقصدها اللبنانيون تقسم وفق عدة فئات: الأولى هي بهدف العلم (فرنسا، ألمانيا، روسيا، بريطانيا، الولايات المتحدة وأستراليا). والثانية بهدف العمل (دول الخليج، أستراليا، أميركا الجنوبية والشمالية). والبلدان التي يقصدها المهاجرون هرباً من الأوضاع الأمنية والسياسية في بلدهم، هي: كندا، والبلدان المذكورة أعلاه. يمكن القول أن بلد المقصد يؤثر بشكل مباشر في نوع الهجرة وذلك بسبب التقديرات التي يمنحها للمهاجرين، وخاصة على صعيد التجنس. فمن المعروف أن الحصول على الجنسية في دول الخليج العربي، وبالتالي الانتقال من صفة "الوافد" أو "الأجنبي" إلى صفة "المواطن"، هو أمر شبه مستحيل ومستبعد لدى المهاجرين إلى هذه الدول. وبالتالي، فإن الإقامة في هذه الدول تكون مؤقتة وبهدف العمل فقط. أما الهجرة إلى الدول الأخرى، فتطول وتقتصر أو تستمر حسب التسهيلات في الحصول على الجنسية. وهذا الأمر ينطبق خاصة على دول أوروبا الشمالية وأميركا وأستراليا. يمكن التأكيد على هذه الأفكار من خلال تحليل المعطيات الإحصائية التي تشير إلى أن الهجرة إلى أستراليا هي هجرة دائمة وذلك عند ١٠٠% من المهاجرين إليها، (الجدول ١٠٠).

الجدول 101: توزيع المهاجرين حسب مكان الهجرة ونوعها، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	مكان الهجرة										
	الخليج العربي	استراليا	اميركا الشمالية	اميركا الجنوبية	أفريقيا	أوروبا الغربية	دول عربية أخرى	غير ذلك			
100	10.6	13	20.3	0.8	9.8	27.6	3.3	14.6	أفقياً	دائمة	نوع الهجرة
66.1	27.1	100	86.2	100	66.7	77.3	57.1	78.3	عمودياً		
100	52.9	0	7.8	0	5.9	17.6	5.9	9.8	أفقياً	مؤقتة	
27.4	56.3	0	13.8	0	16.7	20.5	42.9	21.7	عمودياً		
100	66.7	0	0	0	25	8.3	0	0	أفقياً	غير محدد	
6.5	16.7	0	0	0	16.7	2.3	0	0	عمودياً		
100	25.8	8.6	15.6	0.5	9.7	23.7	3.8	12.4	أفقياً	المجموع	
100	100	100	100	100	100	100	100	100	عمودياً		

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن تحليل الجدول ١٠١ بطريقة أفقية وعمودية:

أفقياً، نرى أن ٢٥,٨% من المهاجرين توجهوا إلى الخليج العربي، ٢٣,٧% إلى دول أوروبا الغربية، ١٥,٦% دول أميركا الشمالية، و٠,٥% إلى دول أميركا الجنوبية. هذه الأرقام تعكس واقع فرص العمل في هذه الدول بحيث يزدهر العمل في الخليج ويتراجع بشكل كبير في أميركا الجنوبية، (الجدول ١٠١).

في ما يتعلق بالمهاجرين الدائمين، ٢٧,٦% منهم يختارون أوروبا الغربية مقرأ لهم، ٢٠,٣% أميركا الشمالية، ١٣% أستراليا، و١٠,٦% الخليج العربي.

أما المهاجرون المؤقتون، ف٥٢,٩% منهم يذهبون إلى دول الخليج العربي، ١٧,٦% إلى دول أوروبا الغربية، مع الإشارة إلى أن الهجرة المؤقتة معدومة تماماً إلى أستراليا وأميركا الجنوبية. أما بالنسبة إلى الذين لم يحددوا خياراتهم، حتى الآن، ف٦٦,٧% منهم هم في الخليج، و١٦,٧% في أفريقيا، و٢,٣% في أوروبا الغربية، (الجدول ١٠١).

على صعيد التحليل العمودي، فإن للمهاجرين إلى الخليج العربي يقولون بنسبة ٥٦,٣% أن هجرتهم هي مؤقتة، ودائمة بنسبة ٢٧,١% (من الممكن أن تكون لغاية الوصول إلى سن التقاعد وهي فترة طويلة نسبياً). أما جميع المهاجرين إلى دول أستراليا وأميركا الجنوبية،

فإنهم يقيمون أن هجرتهم دائمة. كما أن ٨٦,٢% من المهاجرين إلى أمريكا، و٧٧,٣% إلى دول أوروبا الغربية، و٦٦,٧ إلى الدول الأفريقية يعتبرون أن هجرتهم دائمة. وهكذا فإن الهجرة هي مؤقتة في الدول التي تستقطب المهاجرين بهدف العمل فقط كدول الخليج، ودائمة في حالة الدول التي تستقطب المهاجرين لأسباب ديموغرافية (كندا مثلاً)، (الجدول ١٠١).

كما يمكن التعرف على نسب المهاجرين وتوزعهم على المحافظات حسب نوع الهجرة. فساكن الأطراف ينزحون طلباً لفرص أفضل للعمل فيقصدون العاصمة. أما سكان العاصمة فإنهم يغادرون بحثاً عن فرص أفضل للحياة فيتوجهون إلى الخارج. فكان الهجرة تحصل وفقاً لنمط منظم، من الأطراف إلى العاصمة ومن ثم الخارج. وكما أن الهجرة تتغير حسب المحافظة، فإن نوعها له علاقة أيضاً بالمحافظة. وهكذا فإن ٩١,٧% من المهاجرين من محافظة البقاع هم بشكل دائم، (الجدول ١٠٢).

الجدول 102: توزع المهاجرين حسب محافظة الإقامة الأصلية ونوع الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	المحافظة						
	البحقاع	الجنوب	جبل لبنان	بيروت	الشمال		
66.8	91.7	61	65.9	64	45.5	دائمة	نوع الهجرة
26.8	5.6	36.6	22	32	40.9	مؤقتة	
6.3	2.8	2.4	12.2	4	13.6	غير محدد	
100	100	100	100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أدنى نسبة للمهاجرين بشكل دائم هي في الشمال حيث بلغت ٤٥,٥%. أما الجنوب فقد بلغت هذه النسبة ٦١% من المجموع. وفي بيروت ٦٤%، وفي جبل لبنان ٦٥,٩%، (الجدول ١٠٢).

وإذا كانت نسبة للمهاجرين الدائمين هي الأعلى في البقاع، فيعود ذلك، ربما، إلى أن هذه المحافظة هي زراعية بامتياز. والقطاع الزراعي في لبنان يشهد أزمة حادة منذ عدة سنوات.

كما أن العلاقة برب الأسرة تؤثر بنوع الهجرة، إذ إن هجرة أرياب الأسر هي عادة مؤقتة، بسبب عودتهم إلى أسرهم مهما طال بهم الوقت. أما الأبناء فمن الممكن أن تكون هجرتهم دائمة بسبب كونهم لم يسبق لهم الزواج، وذلك عند الأثرية منهم. وبالفعل فإن

٧٢,٨% من الأبناء هم من المهاجرين بشكل دائم، (الجدول ١٠٣).

الجدول 103: توزع المهاجرين حسب العلاقة برؤ الأسرة ونوع الهجرة، لبنان ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

المجموع	العلاقة مع رب الأسرة				
	ابن	زوج	رب الأسرة		
66.8	72.8	54.5	39.3	دائمة	نوع الهجرة
26.8	21.9	36.4	50	مؤقتة	
6.3	5.3	9.1	10.7	غير محدد	
100	100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما أرباب الأسر، فإن ٥٠% منهم يقولون أن هجرتهم مؤقتة، و٣٩,٣% دائمة.

صحيح أن هناك تزايداً للإناث المهاجرات إلى الخارج بهدف العمل بسبب تضاؤل فرص العمل في لبنان، إلا أنهن ما زلن أقل بكثير من الذكور. كما أن سبب هجرتهم يختلف بعض الأحيان عن تلك العائدة للذكور الذين يهاجرون بهدف العمل أو العلم، بحيث الإناث يصفن سبباً ثالثاً، وهو الزواج، فيغادرن لبنان للإقامة في الخارج بجانب أزواجهن. أما العكس (وإن كان يحصل أحياناً) فهو ليس صحيحاً أبداً. وهكذا فإن نسبة الإناث اللواتي يهاجرن بشكل دائم ونحائي هي ٧٤,٦%، (الجدول ١٠٤).

الجدول 104: توزع المهاجرين حسب الجنس ونوع الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الجنس			
	أنثى	ذكر		
66.8	74.6	62.2	دائمة	مجموع
26.8	21.1	30.3	مؤقتة	
6.3	4.2	7.6	غير محدد	
100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما الذكور، وإن كانت نسبة الهجرة الدائمة عندهم أعلى من نسبة الهجرة المؤقتة بضعفين، فإن المهاجرين بينهم بشكل دائم هم أقل نسبة للمجموع من الإناث بحيث بلغت ٦٢,٢%، (جدول ١٠٤).

وللمستوى التعليمي أيضاً تأثير على نوع الهجرة وحجمها. فمثلاً ٣٤,٦% من المهاجرين الدائمين هم جامعيون، (الجدول ١٠٥).

الجدول 105: توزع المهاجرين حسب المرحلة الدراسية المنجزة ونوع الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	المرحلة المنجزة						
	مهني	جامعي	ثانوي	متوسط	أساسي		
100	11.8	34.6	12.6	22.8	18.1	دائمة	نوع الهجرة
100	5.9	45.1	15.7	25.5	7.8	مؤقتة	
100	16.7	25	33.3	25	0	غير محدد	
100	10.5	36.8	14.7	23.7	14.2	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

على صعيد المهاجرين بشكل دائم فإن أعلى نسب هي للمستوى الجامعي ومن ثم للمتوسط (٢٢,٨%). وأدنى نسبة هي للمستوى المهني (١١,٨%). أما على صعيد الهجرة المؤقتة، فإن أعلى نسبة هي أيضاً للجامعيين (٤٥,١%)، يليها المستوى المتوسط ٢٥,٥%، وأقل نسبة هي أيضاً للمستوى المهني (٥,٩%)، (الجدول ١٠٥).

بعد تحليل العلاقة بين نوع الهجرة حسب المتغيرات أعلاه، يمكن الانتقال إلى تحليل العلاقة بين الانتماء الطائفي ونوع الهجرة. فمن المتوقع أن تختلف هذه النسب مع اختلاف الطوائف. من الملاحظ أن الهجرة الدائمة، حسب كل طائفة على حدة، هي الأكثر انتشاراً عند السنة، وهذه النسبة هي ٧٢% من مجموع المهاجرين السنة، (الجدول ١٠٦).

الجدول 106: توزيع المهاجرين حسب الطائفة ونوع الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	نوع الهجرة				
	غير محدد	مؤقتة	دائمة		
100	2.0	28.6	69.4	أفقي	شيعية
36.8	8.3	27.5	26.8	عمودي	
100	8.0	20.0	72.0	أفقي	سنة
18.8	16.7	9.8	14.2	عمودي	
100	21.1	10.5	68.4	أفقي	دروز
10.5	33.3	3.9	10.2	عمودي	
100	8.3	33.3	58.3	أفقي	موارنة
10.5	16.7	15.7	11.0	عمودي	
100	7.1	28.6	64.3	أفقي	روم أرثوذكس
14.3	16.7	15.7	14.2	عمودي	
100	7.7	23.1	69.2	أفقي	روم كاثوليك
3.8	8.3	5.9	7.1	عمودي	
100	0	42.1	57.9	أفقي	أرمن
2.3	0	15.7	8.7	عمودي	
100	0	23.1	76.9	أفقي	أقليات
3.0	0	5.9	7.9	عمودي	
100	6.3	26.8	66.8	أفقي	المجموع
100	100	100	100	عمودي	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن تحليل الجدول ١٠٦ أفقياً وعمودياً، فعلى صعيد التحليل الأفقي يمكن التعرف على توزيع نوع الهجرة عند كل طائفة. أما في التحليل العمودي فيمكن التعرف على توزيع الطوائف حسب نوع الهجرة. هكذا، ومن خلال التوزيع الأفقي، فإن أنواع الهجرة عند اللبنانيين تؤكد أن الهجرة الدائمة هي الأكثر انتشاراً وإن بنسب متفاوتة. فعند الشيعة بلغت نسبة المهاجرين بشكل دائم ٦٩,٤%، أما عند الدروز فهي ٦٨,٤% وقد سبق الإشارة إلى أنها ٧٢% عند السنة. أما عند الطوائف المسيحية فهذه النسبة هي ٥٨,٣% عند الموارنة و٦٤,٣% للأرثوذكس وهي الأدنى عند الأرمن حيث بلغت ٥٧,٩%. أي أن نسبة المهاجرين بشكل دائم عند المسلمين هي أعلى من مثيلتها عند المسيحيين.

أما على صعيد التحليل العمودي، فإن المهاجرين هم بأكثرية، وحسب العينة الثانية، من الشيعة بنسبة بلغت ٣٦,٨% تليهم نسبة ١٨,٨% من السنة. وأدى نسب هي للكاتوليك (٣,٨%) والأرمن (٢,٣%). هذه الأرقام تدل على الاختلاف الكبير بين المهاجرين لناحية الانتماء الطائفي. حيث أن أبناء الطوائف الإسلامية هم الأكثر هجرة خارج البلد. على صعيد الهجرة الدائمة، الشيعة هم الأعلى نسبة. وقد بلغت نسبة المهاجرين بشكل دائم منهم ٢٦,٨% من مجموع المهاجرين بشكل دائم، تليهم نسبة ١٤,٢% للأرثوذكس والسنة، أما أدنى النسب فهي عند الكاثوليك والأقليات وبلغت ٧,١% و٧,٩% على التوالي. أما لناحية المهاجرين بشكل مؤقت، فإن الشيعة أيضاً هم الأعلى نسبة وبلغت ٢٧,٥% يليهم في ذلك كل من الأرثوذكس والأرمن والموارنة بنسبة بلغت ١٥,٧%، (الجدول ١٠٦).

٢- أسباب الهجرة

كما سبق وأشرنا، هناك ثلاثة أسباب رئيسية للهجرة من لبنان: البحث عن عمل، والعلم أو التخصص، والهرب من الأوضاع الأمنية. ٥٠% من المهاجرين الحاليين، تركوا لبنان بحثاً عن فرصة عمل، (الرسم البياني ٣٧).



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما الأسباب الأخرى للهجرة فهي: الأوضاع الاقتصادية السيئة (١٠% من المهاجرين)، والدراسة (١٠%) والأوضاع الأمنية (١٤%)، (الرسم البياني ٣٧).

كما سبق وذكر، فإن أمانة الهجرة في لبنان تحددها أسباب الهجرة. فالهجرة بهدف العمل تختلف عن الهجرة بهدف العلم، وهكذا، فإن الأولى تتجه بمعظمها صوب الخليج، والثانية صوب أوروبا الغربية. وهكذا فإن ٨٠% من المهاجرين إلى الخليج العربي يبحثون عن فرص أفضل للعمل، (الجدول ١٠٧).

الجدول 107: توزيع المهاجرين حسب مكان الهجرة وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	مكان الهجرة										
	الخليج العربي	استراليا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	أفريقيا	أوروبا الغربية	دول عربية أخرى	غير ذلك			
100	44	2.2	5.5	1.1	15.4	17.6	6.6	7.7	أفقي	فرصة عمل	
51.1	80	20	16.1	100	73.7	34	85.7	53.8	عمودي		
100	0	4.5	40.9	0	4.5	50	0	0	أفقي	الأوضاع الأمنية	
12.4	0	10	29	0	5.3	23.4	0	0	عمودي		
100	100	0	0	0	0	0	0	0	أفقي	الأوضاع الاقتصادية	
0.6	2	0	0	0	0	0	0	0	عمودي		
100	11.1	0	33.3	0	0	44.4	0	5.6	أفقي	الدراسة	
10.1	4	0	19.4	0	0	17	14.3	7.7	عمودي		
100	15.2	15.2	23.9	0	8.7	26.1	0	10.9	أفقي	غير ذلك	
25.8	14	70	35.5	0	21.1	25.5	0	38.5	عمودي		
100	28.1	5.6	17.4	0.6	10.7	26.4	3.9	7.3	أفقي	المجموع	
100	100	100	100	100	100	100	100	100	عمودي		

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن تحليل الجدول ١٠٧ أفقياً وعمودياً. التحليل الأفقي يبين توزيع الدول حسب كل سبب من أسباب الهجرة، أما التحليل العمودي فيوضح توزيع أسباب الهجرة حسب كل بلد من البلدان.

أفقياً، من بين الباحثين عن فرصة عمل، ٤٤% توجهوا إلى الخليج العربي، و١٧,٦% إلى أوروبا الغربية، و١٥,٤% إلى أفريقيا. أما الذين يهاجرون هرباً من عدم الاستقرار والأوضاع الأمنية السيئة، فقد توجهوا بأكثريتهم صوب أوروبا الغربية بنسبة ٥٠% وإلى أمريكا

الشمالية بنسبة ٤٩. أما بالنسبة للدراسة، فقد كانت دول أوروبا الغربية الوجهة المفضلة لديهم وذلك بنسبة ٤٤,٤% تليها دول أميركا الشمالية بنسبة ٣٣%, (الجدول ١٠٧).

كما سبق وذكر أعلاه، فإن الهجرة تتأثر بمكان الإقامة، وخاصة في الأسباب التي أدت إلى الهجرة. فمن المتوقع أن تأتي الاجابات في المحافظات الأكثر فقراً لتدل على الحاجة للهجرة من أحل العمل، وأن تأتي الاجابات في بيروت والجنوب لتدل على رغبة الأفراد في الابتعاد عن الأوضاع المضطربة. هكذا فإن نسبة الذين يهاجرون من محافظة الشمال بحثاً عن فرص عمل هي الأعلى مقارنة ببقية المحافظات، فبلغت ٦٩,٢%, (الجدول ١٠٨).

الجدول 108: توزيع المهاجرين حسب محافظة الإقامة وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	سبب الهجرة						
	فرصة عمل	الأوضاع الأمنية	الأوضاع الاقتصادية	الدراسة	غير ذلك		
100	69.2	0	3.8	0	26.9	الشمال	المحافظة
100	36.2	27.7	0	6.4	29.8	بيروت	
100	46.9	28.1	0	15.6	9.4	جبل لبنان	
100	58.5	4.9	0	9.8	26.8	الجنوب	
100	47.2	5.6	0	16.7	30.6	البقاع	
100	50	14.3	50	9.9	25.2	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما أسباب الهجرة في المحافظات الأخرى فتختلف حسب الأوضاع الخاصة لكل محافظة: فبيروت التي شهدت أعمال عنف طويلة فترة الحرب أتت فيها نسبة كبيرة من الاجابات لتدل على الهرب من الأوضاع الأمنية المضطربة، وذلك بنسبة ٢٧,٧%؛ وكما هو متوقع فإن أدنى نسبة للمهاجرين بحثاً عن فرص عمل أفضل هي في بيروت (مقارنة ببقية المحافظات) وبلغت النسبة ٣٦,٢%. في محافظة جبل لبنان، يأتي البحث عن العمل في المرتبة الأولى بنسبة ٤٦,٩% والهرب من الأوضاع الأمنية في المرتبة الثانية (شهد جبل لبنان جولات عنف عديدة طويلة الحرب). أما في محافظة الجنوب فإن الهجرة للبحث عن العمل ترتفع لتصبح الثانية بين المحافظات بنسبة ٥٨,٥%. إلا أن ما يثير الانتباه هو انخفاض نسبة للمهاجرين بسبب الأوضاع الأمنية في الجنوب (الذي بقي محتلاً طيلة ٢٢ عاماً) إلى ٤,٩% فقط. وأخيراً فإن محافظة البقاع سجلت أعلى

نسبة هجرة للدراسة بين المحافظات، بلغت ١٦,٧%، بينما يهاجر ٤٧,٢% من البقاعيين بحثاً عن فرص عمل، (الجدول ١٠٨).

كما سبق وتبين، فإن العلاقة برب الأسرة تؤثر بنوع الهجرة. ومن المؤكد أن تأثيرها سيّطال سبب الهجرة أيضاً، وخاصة عند الأبناء وهم الفئة الوحيدة التي تهاجر لطلب العلم حيث بلغت نسبتهم ١٢,٦%، (الجدول ١٠٩).

الجدول 109: توزيع المهاجرين حسب العلاقة مع رب الأسرة وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	العلاقة مع رب الأسرة			فرصة عمل	سبب الهجرة
	ابن	زوج	رب الأسرة		
50	43.4	55.6	80	فرصة عمل	
14.3	13.3	33.3	13.3	الأوضاع الأمنية	
0.5	0	0	3.3	الأوضاع الاقتصادية	
9.9	12.6	0	0	الدراسة	
25	30.7	11.1	3.4	غير ذلك	
100	100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

والأبناء يهاجرون بنسبة ٤٣,٤% بحثاً عن عمل بالإضافة إلى ١٣,٣% هرباً من الأوضاع الأمنية. ومن الملفت للنظر أيضاً، وجود نسبة مرتفعة من الأبناء الذين يهاجرون لأسباب أخرى (٣٠,٧%)، وهي في أكثر الأحيان بسبب الزواج عند الإناث. وما يؤكد هذا التفسير أن النسبة لهذه الإحابة عند أرباب الأسر والأزواج هي أقل بكثير بحيث بلغت ٣,٤% و ١١,١% على التوالي. أما المهاجرون من أرباب الأسر، فقد كانت النسبة الأعلى عندهم هي بهدف البحث عن فرص عمل (٨٠%)، (الجدول ١٠٩).

بعد تحليل توزيع سبب الهجرة على المتغيرات السابقة، يمكن الانتقال إلى تحليل العلاقة بين جنس المهاجرين والسبب الأساسي الذي يدفعهم إلى الهجرة. من الطبيعي أن تختلف أسباب

المهجرة بين الذكور والاناث؛ فهجرة الذكور هي في أكثر الأحيان بهدف العمل حسب ٦٦,١% من بينهم، (جدول ١١٠).

الجدول 110: توزيع المهاجرين حسب الجنس والسبب الأساسي للهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الجنس			
	أنثى	ذكر		
50	20.3	66.1	فرصة عمل	السبب الأساسي للهجرة
14.3	14.1	14.4	الأوضاع الأمنية	
0.5	0	0.8	الأوضاع الاقتصادية	
9.9	7.8	11	الدراسة	
25.2	57.8	7.6	غير ذلك	
100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

السبب الثاني الذي يدفع بالذكور للهجرة هي الأوضاع الأمنية وذلك بنسبة ١٤,٤% بالإضافة إلى ١١% للدراسة. أما عند الإناث فإن النسبة الأعلى للهجرة هي الأسباب الأخرى، فمن الأسباب التي تدفع الإناث إلى الهجرة هي الهجرة من أجل الزواج، وهذا ما ظهر في اختلاف النسب بين الذكور والإناث، فالذكور الذين يهاجرون لأسباب أخرى هم ٧,٦% أما الإناث فنسبتهم ٥٧,٨%. أما العمل فلم يكن السبب إلا بالنسبة لـ ٢٠,٥% من الإناث والدراسة عند ٧,٨% منهن، (الجدول ١١٠).

كما أن لأسباب الهجرة علاقة بنوع الاختصاص الجامعي. فأكثر الفئات هجرة بحثاً عن عمل، هم المختصون في مجال العلوم (٣٦,٧%)، (الجدول ١١١).

الجدول 111: توزيع المهاجرين حسب الاختصاص الجامعي وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الاختصاص الجامعي
---------	------------------

	علم نفس واجتماع	معلوما تية	حقوق وعلوم سياسية وشريعة	علوم اقتصاد ية	هندسة	طب وصيدلة	علوم	آداب		
100	0	3.3	30	33.3	3.3	0	36.7	3.3	فرصة عمل	أسباب الهجرة
100	0	0	30	40	0	0	20	10	الأوضاع الأمنية	
100	15.4	7.7	0	30.8	7.7	7.7	23.1	7.7	الدراسة	
100	0	20	20	13.3	26.7	0	0	20	غير ذلك	
100	2.9	7.4	22.1	25	8.8	1.5	23.5	8.8	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما النسبة الثانية فهي للمتخصصين في مجال الحقوق والعلوم السياسية من الذين يبحثون عن عمل بنسبة ٣٠%. غير أن الذين هاجروا بسبب الأوضاع الأمنية، فتوزعوا بشكل مبعثر باستثناء للمتخصصين في العلوم الاقتصادية فبلغت نسبتهم ٤٠%. إلا أن النسب العائدة للهجرة من أجل الدراسة فهي أكثر توزعاً على الفئات الأخرى، فالنسبة الأعلى هي للعلوم الاقتصادية (٣٠,٨%) ومن ثم العلوم (٢٣,١%)، (الجدول ١١١).

كما أن أسباب الهجرة تختلف باختلاف الوضع من حيث العمل. وهكذا ٤٣,٥% من الطلاب هاجروا من أجل الدراسة، (الجدول ١١٢).

الجدول 112: توزيع المهاجرين حسب الوضع من حيث العمل وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	سبب الهجرة						
	فرصة عمل	الأوضاع الأمنية	الأوضاع الاقتصادية	الدراسة	غير ذلك		
100	65	16.2	0.9	6.8	11.1	يعمل حالياً	البحر البحر
100	100	0	0	0	0	مقعد	
100	37.5	0	0	0	62.5	يبحث عن عمل	
100	100	0	0	0	0	متقاعد	
100	17.4	21.7	0	43.5	17.3	طالب	
100	16.1	6.5	0	0	77.4	نساء في البيوت	
100	50	14.3	0.5	9.9	25.2	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

ومن الطبيعي أيضاً أن ٦٥% من العاملين حالياً في الاغتراب، هاجروا لهذا الغرض. ومن المنفرد أيضاً أن الذين يبحثون عن عمل يهاجرون بأكثرهم لأسباب أخرى غير محددة، وذلك بنسبة ٦٢,٥%، بالإضافة إلى السبب الأساسي، أي البحث عن عمل بنسبة ٣٧,٥%. توضح النسبة المرتفعة للاجابة بـ "غير ذلك" ارتفاع نسبة النساء اللواتي يهاجرن من أجل الزواج حيث بلغت ٧٧,٤%. يمكن الإشارة أيضاً إلى أن المتقاعدين والمقاعدين يهاجرون للبحث عن فرص عمل بعد أن أصبح من شبه المستحيل حصولهم على عمل في لبنان، (الجدول ١١٢).

كما أن أسباب الهجرة مرتبطة ببعض الشيء بالطائفة. وهكذا فإن البحث عن أوضاع أمنية أفضل من تلك الموجودة في لبنان هو السبب الذي يدفع بـ ٢٨% من السنة للهجرة، وهي أعلى نسبة مقارنة بالطوائف الأخرى، (الجدول ١١٣).

الجدول 113: توزيع المهاجرين حسب الطائفة وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الطائفة								فرصة عمل	أسباب الهجرة
	أقليات	أرمن	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	موارنة	دروز	سنة	شيعة		
56.1	57.1	30	61.5	42.9	61.5	60	36	56.5		
13.8	7.1	20	7.7	25	19.2	0	28	2.2	الأوضاع الأمنية	
0.8	0	0	0	0	0	0	4	0	الأوضاع الاقتصادية	
9.8	14.3	15	0	0	3.8	20	8	17.4	الدراسة	
19.5	21.4	35	30.8	32.1	15.4	20	24	23.9	غير ذلك	
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما بالنسبة للطوائف الأخرى، فإن الشيعة يهاجرون هرباً من الأوضاع الأمنية بنسبة ٢,٢% فقط، وهي أدنى نسبة بعد تلك التي تعود إلى الدروز وهي ٥٠%. أما على صعيد الطوائف المسيحية، فإن ٢٥% من المهاجرين الأرثوذكس تركوا لبنان هرباً من الأوضاع الأمنية، يليهم في ذلك الأرمن بنسبة ٢٠% والموارنة بنسبة ١٩,٢%. أما على الصعيد الوطني (من خلال العينة الثانية) فإن النسبة بلغت ١٣,٨% من المجموع، (الجدول ١١٣).

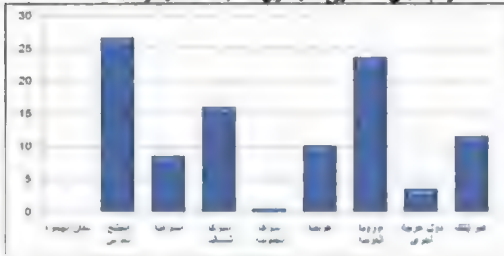
بالرغم من تفاوت النسب بين الطوائف، فإن البحث عن فرصة عمل هو السبب الذي يدفع بأعلى نسبة من الأفراد للهجرة. فالموارنة والكاثوليك هم الأكثر تأثراً بهذا الأمر حيث بلغت نسبتهم ٦١,٥% من المجموع. أما الدروز فقد بلغت نسبة الذين يهاجرون منهم بحثاً عن عمل ٦٠%. إلا أن أقل نسبة من الذين يهاجرون بحثاً عن عمل هي عند الأرمن (٣٠%)، وعند السنة (٣٦%)، وعلى الصعيد اللبناني (٥٦,١%)، (الجدول ١١٣).

أما الدراسة، فإنها السبب الذي يدفع ٩,٨% من اللبنانيين للهجرة. وترتفع هذه النسبة إلى ٢٠% عند المهاجرين الدروز، وإلى ١٧,٤% عند الشيعة و ٨% عند السنة، و ١٥% عند المهاجرين الأرمن، (الجدول ١١٣).

٣- مكان الهجرة

يرتبط مكان الهجرة بشكل مباشر بأسباب الهجرة. وخاصة في الفترة الأخيرة، بحيث أصبح المهاجرون يختارون أماكن الهجرة بطريقة مدروسة تلبي الأهداف التي يهاجرون من أجلها. وفي هذا المجال، يبدو أن دول الخليج هي التي يمكن أن تكون الأكثر استقطاباً للبنانيين، وذلك بنسبة تقرب من الـ ٢٦% من مجموع المهاجرين، (الرسم البياني ٣٨).

الرسم البياني 38: توزيع المهاجرين حسب مكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وتأتي في المرتبة الثانية أوروبا الغربية التي قصدتها حوالي ٢٤% من المهاجرين اللبنانيين. وفي المرتبة الثالثة أمريكا الشمالية بنسبة ١٦%، (الرسم البياني ٣٨).

وللمحافظة أيضاً دور في اختيار بلد الهجرة. هكذا، فإن ٣٥,٧% من المهاجرين في محافظة الجنوب، يقصدون دول الخليج العربي، وهي النسبة الأعلى للذين يقصدون الخليج بين كل المحافظات، (الجدول ١١٤).

الجدول 114: توزيع المهاجرين حسب المحافظة ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	مكان الهجرة										
	الخليج العربي	استراا يا	اميركا الشمالية	اميركا الجنو ية	أفريقيا	أوروبا الغربية	دول عربية أخرى	غير ذلك			
100	33.3	18.5	7.4	0	18.5	14.8	7.4	0	أفقي	الشمال	المحافظة
13.5	17	29.4	6.3	0	25	8.5	28.6	0	عمودي		
100	29.4	17.6	23.5	0	5.9	21.6	0	2	أفقي	بيروت	
25.5	28.3	52.9	37.5	0	15	23.4	0	4.3	عمودي		
100	25	0	20.5	2.3	2.3	15.9	6.8	27.3	أفقي	جبل لبنان	
22	20.8	0	28.1	100	5	14.9	42.9	52.2	عمودي		
100	35.7	0	11.9	0	19	26.2	2.4	4.8	أفقي	الجنوب	
21	28.3	0	15.6	0	40	23.4	14.3	8.7	عمودي		
100	8.3	8.3	11.1	0	8.3	38.9	2.8	22.2	أفقي	البقاع	
18	5.7	17.6	12.5	0	15	29.8	14.3	34.8	عمودي		
100	26.5	8.5	16	0.5	10	23.5	3.5	11.5	أفقي	المجموع	
100	100	100	100	100	100	100	100	100	عمودي		

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

حسب المحافظة، ٣٣,٣% من المهاجرين من الشمال هم في الخليج العربي، و ١٨,٥% في كل من أستراليا وأفريقيا. ويتوزع مهاجرو محافظة بيروت على الشكل التالي: ٢٩,٤% في الخليج، و ٢٣,٥% في أميركا الشمالية، و ٢١,٦% في أوروبا الغربية. ومن مهاجري جبل لبنان ٢٥% هم في الخليج العربي، و ٢٠,٥% في أميركا الشمالية، و ١٥,٩% في أوروبا الغربية. أما مهاجرو محافظة البقاع، فانتجهم إلى أوروبا الغربية بنسبة ٣٨,٩%، (الجدول ١١٤).

وهكذا نلاحظ من خلال هذه الأرقام تحولاً كبيراً في هجرة اللبنانيين حسب بلدان المقصد، عما كانت عليه حتى بداية سبعينيات القرن الماضي.

وعلى صعيد الاحتساب العمودي للمعطيات، فإن المهاجرين إلى دول الخليج يتوزعون في المرتبة الأولى على كل من بيروت والجنوب بنسبة ٢٨,٣%. أما أقل نسبة فهي التي تحاجر من البقاع باتجاه الخليج. بالنسبة للهجرة باتجاه أستراليا فإن محافظة بيروت هي الأكثر توجهاً إليها بنسبة ٥٢,٩%. أما المحافظة الثانية فهي الشمال بنسبة ٢٩,٤%. بالنسبة لأميركا الشمالية، فإن أكثرية المهاجرين إليها هم من محافظة بيروت بنسبة ٣٧,٥% وجبل لبنان بنسبة ٢٨,١%. أما

بالنسبة للمهاجرين إلى أميركا الجنوبية، فإن المحافظة الوحيدة التي تهاجر إليها هي الجنوب. أما في ما يتعلق بالهجرة إلى أفريقيا فإن حصة الأسد هي محافظة الجنوب حيث بلغت النسبة ٤٠٪، تليها محافظة الشمال بنسبة ٢٥٪. أبناء البقاع هم أكثر المهاجرين إلى أوروبا الغربية بنسبة ٢٩,٨٪، تليها كل من محافظتي الجنوب وبيروت (٢٣,٤٪). وأخيراً، فإن أبناء جبل لبنان يقصدون الدول العربية الأخرى بالدرجة الأولى حيث بلغت نسبتهم ٤٢,٩٪ من مجموع المهاجرين إلى هذه الدول، (الجدول ١١٤).

كما أن بلدان المهجر تختلف حسب الجنس، (الجدول ١١٥).

الجدول 115: توزع المهاجرين حسب الجنس ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الجنس			
	أنثى	ذكر		
100	34	66	مكان الهجرة	الخليج العربي
26.5	24.3	27.8	الجنس	
100	52.9	47.1	مكان الهجرة	استراليا
8.5	12.2	6.3	الجنس	
100	50	50	مكان الهجرة	اميركا الشمالية
16	21.6	12.7	الجنس	
100	0	100	مكان الهجرة	أميركا الجنوبية
0.5	0	0.8	الجنس	
100	10	90	مكان الهجرة	أفريقيا
10	2.7	14.3	الجنس	
100	38.3	61.7	مكان الهجرة	أوروبا الغربية
23.5	24.3	23	الجنس	
100	0	100	مكان الهجرة	دول عربية أخرى
3.5	0	5.6	الجنس	
100	47.8	52.2	مكان الهجرة	غير ذلك
11.5	14.9	9.5	الجنس	
100	37	63	مكان الهجرة	المجموع
100	100	100	الجنس	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وهكذا، ٦٦% من المهاجرين إلى الخليج العربي، و ٩٠% إلى أفريقيا، و ٦١,٧% إلى أوروبا الغربية، وجميع المهاجرين إلى الدول العربية الأخرى، هم من الذكور. بالمقابل، ٥٢,٩% من المهاجرين إلى أستراليا، و ٥٠% إلى أميركا الشمالية هم من الاناث، (الجدول ١١٥).

وفي مجموع الذكور، ٢٧,٨% هاجروا إلى الخليج العربي، و ٢٣% إلى أوروبا الغربية. أما الاناث، فهاجرن إلى دول الخليج ودول أوروبا الغربية بنسبة ٢٤,٣%، وبنسبة ٢١,٦% إلى أميركا الشمالية، (الجدول ١١٥).

يمكن للعلاقة برب الأسرة أن تؤثر مباشرة بمكان الهجرة. فمن المتوقع أن ترتفع نسبة المهاجرين من أرباب الأسر إلى الأمكنة التي تتوفر فيها فرص العمل. وبالفعل فإن أعلى نسبة للمهاجرين من أرباب الأسر هي في اتجاه دول الخليج العربي، حيث بلغت ٥٠% من مجموعهم، (الجدول ١١٦).

الجدول 116: توزيع المهاجرين حسب العلاقة مع رب الأسرة ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	العلاقة مع رب الأسرة			مكان الهجرة	
	ابن	زوج	رب الأسرة		
26.5	21.9	30	50	الخليج العربي	الدول العربية الأخرى
8.5	8.1	20	6.7	استراليا	
16	18.1	10	6.7	اميركا الشمالية	
0.5	0.6	0	0	أميركا الجنوبية	
10	10	0	13.3	أفريقيا	
23.5	25.6	20	13.3	أوروبا الغربية	
3.5	4.4	0	0	دول عربية أخرى	
11.5	11.3	20	10	غير ذلك	
100	100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتوزع النسب الباقية لأرباب الأسر على دول أفريقيا وأوروبا الغربية بنسبة ١٣,٣% لكل منهما، ومن ثم على دول أستراليا وأميركا الشمالية بنسبة ٦,٧%. أما بالنسبة للأرواح فإن

النسب تتوزع على الخليج في الدرجة الأولى بنسبة ٣٠٪، وكل من أستراليا وأوروبا الغربية ودول مختلفة بنسبة ٢٠٪ لكل منها. وأقل نسبة لأميركا الشمالية ١٠٪. وأخيراً بالنسبة للأنباء، فإن أعلى نسبة هي باتجاه دول أوروبا الغربية ٢٥,٦٪، تليها نسبة ٢١,٩٪ إلى دول الخليج العربي، و ١٨,١٪ إلى دول أميركا الشمالية. أي أن المهاجرين بين الأنباء يقصدون دول أوروبا الغربية بالدرجة الأولى بهدف العلم أولاً، مقارنة بطلب العمل بالنسبة للأنباء، (الجدول ١١٦).

كما يمكن للوضع العائلي أن يؤثر على مكان الهجرة، وخاصة بالنسبة لغير المتزوجين. وبما أن المتزوجين يشكلون ٦٨٪ من مجموع المهاجرين، فهم يمثلون الأكثرية في كل بلدان المهجر باستثناء أميركا الجنوبية، (الجدول ١١٧).

الجدول 117: توزع المهاجرين حسب الوضع العائلي ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	مكان الهجرة									
	الخليج العربي	استراليا	اميركا الشمالية	اميركا الجنوبية	أفريقيا	أوروبا الغربية	دول عربية أخرى	غير ذلك		
100	32.8	6.6	8.2	1.6	14.8	18	4.9	13.1	لم يتزوج	أقضي
30.5	37.7	23.5	15.6	100	45	23.4	42.9	34.8	بعد	عمودي
100	24.3	9.6	19.9	0	8.1	25	2.9	10.3	متزوج	أقضي
68	62.3	76.5	84.4	0	55	72.3	57.1	60.9	متزوج	عمودي
100	0	0	0	0	0	100	0	0	أرمل	أقضي
1	0	0	0	0	0	4.3	0	0	أرمل	عمودي
100	0	0	0	0	0	0	0	100	مطلق	أقضي
0 5	0	0	0	0	0	0	0	4.3	مطلق	عمودي
100	26.5	8.5	16	0.5	10	23.5	3.5	11.5	المجموع	أقضي
100	100	100	100	100	100	100	100	100		عمودي

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وفي ما يتعلق بالعازبين، ٣٢,٨٪ منهم غادروا إلى الخليج العربي، و ١٨٪ إلى أوروبا الغربية، و ١٤,٨٪ إلى أفريقيا. ويشكل العازبون ٣٠,٥٪ من المهاجرين الحاليين، (الجدول ١١٧).

أما متابعة الدراسة، فعلاقتها بسيطة جداً بمكان الهجرة، إذ إن الأغلبية الساحقة من المهاجرين هم من أنفوا دراستهم، ويشكلون، بالتالي، الأكثرية في جميع بلدان المهجر، (الجدول

(١١٨). ومن المؤكد أن الهجرة تتأثر بمتابعة الدراسة، وخاصة إذا كانت هذه الهجرة بمهدف العلم. هكذا، فإن أعلى نسبة من الذين يتابعون الدراسة يهاجرون إلى أوروبا الغربية بنسبة ٢٥%، (جدول ١١٨).

الجدول 118: توزيع المهاجرين حسب متابعة الدراسة ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	مكان الهجرة										
	الخليج العربي	استراليا	اميركا الشمالية	اميركا الجنوبية	أفريقيا	أوروبا الغربية	دول عربية أخرى	غير ذلك			
100	20.8	8.3	8.3	0	0	25	8.3	29.2	متابعة الدراسة	ملتحق حالياً	نتيجة الدراسة
12	9.4	11.8	6.3	0	0	12.8	28.6	30.4	مكان الهجرة		
100	27.3	8.5	17	0.6	11.4	23.3	2.8	9.1	متابعة الدراسة	التحق في الماضي	
88	90.6	88.2	93.8	100	100	87.2	71.4	69.6	مكان الهجرة		
100	26.5	8.5	16	0.5	10	23.5	3.5	11.5	متابعة الدراسة	المجموع	
100	100	100	100	100	100	100	100	100	مكان الهجرة		

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

بالنسبة للتحليل العمودي، يمكن تبيان توزيع المهاجرين من الاختصاصات المختلفة على كل من دول الهجرة. ففي دول الخليج تبلغ أعلى نسبة لاختصاصات العلوم والحقوق بنسبة ٣٠,٤%. أما بالنسبة لأميركا الشمالية فإن أعلى نسبة هي لاختصاص العلوم الاقتصادية بنسبة ٣١,٦%، تليها نسبة ٢١,١ للحقوق. أما بالنسبة لأميركا الشمالية فإن نسبة المهاجرين من اختصاص الحقوق بلغت ١٠٠%. أما في أفريقيا فقد بلغت نسبة المهاجرين الحائزين على شهادة الحقوق ١٠٠% أيضاً. وبالنسبة إلى المهاجرين إلى أوروبا الغربية فإن الحائزين على شهادة الحقوق والعلوم بلغت نسبتهم ٣١,٦% لكل منهما. والذين توجهوا إلى الدول العربية فإن نسبة ٦٦,٧% منهم من حاملي الشهادات في العلوم، (الجدول ١١٨).

ومن حيث المهنة، ٥٦,٧% من المهاجرين الحاليين يعملون كمستخدمين في القطاع الخاص، و١٤,٤% لديهم حرف مستقلة، و١٠,٣% هم أصحاب مهن حرة، و٦,٢% أرباب عمل، (الجدول ١١٩).

الجدول 119: توزيع المهاجرين حسب المهنة الأساسية ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	مكان الهجرة							
	الخليج العربي	استراليا	امريكا الشمالية	أفريقيا	أوروبا الغربية	دول عربية أخرى	غير ذلك	
1	0	0	0	0	4.2	0	0	مزارع
14.4	14.3	25	23.1	30.8	4.2	0	0	حرف مستقلة
10.3	8.6	0	15.4	15.4	8.3	20	0	مهن حرة
56.7	60	50	46.2	38.5	62.5	60	100	مستخدم في القطاع الخاص
4.1	2.9	0	15.4	0	0	20	0	صاحب متجر
6.2	8.6	25	0	0	8.3	0	0	رب عمل
5.2	2.9	0	0	7.7	12.5	0	0	يعمل في الخدمات
2.1	2.9	0	0	7.7	0	0	0	غير ذلك
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وبسبب تركيز معظم المهاجرين في خانة "مستخدم في القطاع الخاص"، أصبح الرابط بين متغيري هذا الجدول ذا دلالة ضعيفة.

أخيراً، وعلى صعيد تحليل العلاقة بين الوضع الاقتصادي الاجتماعي وبلدان الهجرة، يمكن البحث في توافر الضمان أو الحماية الاجتماعية للمهاجرين حسب بلدان الهجرة. المفاجئ في هذا التحليل أن أكثرية المهاجرين غير مضمونين، إذ تبلغ نسبة المضمونين ٢٦,٥% منهم فقط، (الجدول ١١٩).

الجدول 120: توزيع المهاجرين حسب الضمان الاجتماعي ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الضمان الاجتماعي	المجموع
------------------	---------

	مضمون	غير مضمون	
100	66	34	الخليج العربي
100	52.9	47.1	استراليا
100	90.6	9.4	اميركا الشمالية
100	100	0	اميركا الجنوبية
100	90	10	أفريقيا
100	61.7	38.3	أوروبا الغربية
100	85.7	14.3	دول عربية أخرى
100	87	13	غير ذلك
100	73.5	26.5	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما بالنسبة لتوزع الضمان حسب بلدان الهجرة، فإن أكثر بلد يقدم الضمان للمهاجرين اللبنانيين هو أستراليا حيث بلغت النسبة ٤٧,١%. أما في أوروبا الغربية فقد بلغت النسبة ٣٨,٣%، تليها نسبة ٣٤% لدول الخليج العربي. أما أقل نسبة من المضمونين فهي في أميركا الجنوبية، حيث لا ضمان لأي من المهاجرين، وفي أميركا الشمالية ٩,٤% للمهاجرين، (الجدول ١٢٠).

أخيراً، بالنسبة لهذا الفصل، لا بد من تحليل العلاقة بين الطائفة وبلد الهجرة لمعرفة إن كان هناك من علاقة بينهما. لا بد من الإشارة إلى أن المجموع هنا لا يشير إلى العينة الثانية بسبب قلة عدد المهاجرين ضمن أفراد هذه العينة. أما على الصعيد العام، فإن أعلى نسبة للمهاجرين الحاليين هي للشيعية إذ تبلغ ٢٦,٥%، (الجدول ١٢١).

الجدول 121: توزيع المهاجرين حسب الطائفة ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	مكان الهجرة									
	الخليج العربي	استراليا	أميركا الشمالية	أميركا الجنوبية	أفريقيا	أوروبا الغربية	دول عربية أخرى	غير ذلك		
100	24.5	13.2	11.3	0	18.9	20.8	3.8	7.5	شيعا	أفقي
26.5	24.5	41.2	18.8	0	50.0	23.4	28.6	17.4		عمودي
100	33.3	19.0	9.5	0	0	33.3	4.8	0	سنة	أفقي
10 5	13.2	23.5	6.3	0	0	14.9	14.3	0		عمودي
100	38.1	0	4.8	4.8	0	0	0	52.4	دروز	أفقي
10 5	15.1	0	3.1	100	0	0	0	47.8		عمودي
100	25.9	0	22.2	0	0	44.4	3.7	3.7	موارنة	أفقي
13 5	13.2	0	18.8	0	0	25.5	14.3	4.3		عمودي
100	17.2	3.4	31.0	0	13.8	6.9	10.3	17.2	روم أرثوذكس	أفقي
14 5	9.4	5.9	28.1	0	20.0	4.3	42.9	21.7		عمودي
100	42.9	0	0	0	7.1	42.9	0	7.1	روم كاثوليك	أفقي
7 0	11.3	0	0	0	5.0	12.8	0	4.3		عمودي
100	19.0	19.0	19.0	0	4.8	33.3	0	4.8	أرمن	أفقي
10 5	7.5	23.5	12.5	0	5.0	14.9	0	4.3		عمودي
100	21.4	7.1	28.6	0	28.6	14.3	0	0	أقليات	أفقي
7 0	5.7	5.9	12.5	0	20.0	4.3	0	0		عمودي
100	26.5	8.5	16.0	0.5	10.0	23.5	3.5	11.5	المجموع	أفقي
100	100	100	100	100	100	100	100	100		عمودي

على صعيد التحليل الأفقي، الذي يبين توزيع المهاجرين من كل طائفة على دول الهجرة، يظهر أن المهاجرين الشيعة يتوزعون على الدول الخليج بالدرجة الأولى بنسبة ٢٤,٥٪، تليها نسبة ٢٠,٨٪ لدول أوروبا الغربية. وعند السنة، أعلى نسبة هي أيضاً للمهاجرين صوب الخليج العربي بنسبة ٣٣,٣٪، تليها نسبة مماثلة باتجاه أوروبا الغربية. ويتجه المهاجرون الدروز إلى دول الخليج العربي بأعلى نسبة وهي ٣٨,١٪. إلا أن أعلى نسبة لديهم وهي ٥٢,٤٪ تنجّه إلى دول مختلفة. ويتجه للموارنة إلى دول أوروبا الغربية بالدرجة الأولى، بنسبة ٤٤,٤٪، والنسبة الثانية هي للمهاجرين صوب الخليج العربي بنسبة ٢٥,٩٪. أما الأرثوذكس، فهم يهاجرون أكثر الأمر صوب دول أميركا الشمالية بنسبة ٣١٪، والنسبة الثانية هي لدول الخليج العربي (١٧,٢٪). تتساوى نسب المهاجرين صوب الخليج وأوروبا الغربية عند المهاجرين الكاثوليك بنسبة ٤٢,٩٪ لكل منهما. كما أن أوروبا الغربية هي الوجهة المفضلة للأرمن بنسبة

٣٣,٣٪، تليها كل من دول الخليج وأميركا الشمالية وأستراليا بنسبة ١٩٪ لكل منها، (الجدول ١٢١).

بالنسبة للتحليل العمودي، فإن جميع الاجابات ستأثر بارتفاع نسبة المهاجرين الشيعة. هكذا، فإن المهاجرين إلى دول الخليج العربي بأكثرتهم من الشيعة وذلك بنسبة ٢٤,٥٪، تليهم ١٥,١٪ للدروز. أما المهاجرون إلى أستراليا فهم بالدرجة الأولى من الشيعة بنسبة ٤١,٢٪، و ٢٣,٥٪ من السنة. ترتفع نسبة الأرثوذكس بين المهاجرين إلى أميركا الشمالية لتصل إلى ٢٨,١٪، ونسبة الشيعة والموارنة هي ١٨,٨٪ لكل منهما. الشيعة هم أيضاً أكثر المهاجرين إلى دول أفريقيا بنسبة ٥٠٪ من المجموع. أما بالنسبة لدول أوروبا الغربية فالنسبة الأعلى هي للموارنة حيث بلغت ٢٥,٥٪ تليها نسبة الشيعة بـ ٢٣,٣٪. يمكن التأكيد إذن على تأثر مكان الهجرة بالانتماء الطائفي. فالشيعة يفضلون دول أفريقيا وأستراليا بالدرجة الأولى، أما الموارنة فهم يتجهون إلى أوروبا الغربية، بينما يفضل الأرثوذكس التوجه إلى أميركا الشمالية، والسنة إلى أستراليا، (الجدول ١٢١).

في نهاية هذا الفصل، يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:

- إن الهجرة الحالية من لبنان، هي بأكثرتها، هجرة دائمة تستهدف الذكور أكثر من الإناث وتستهدف الطوائف المسيحية والطوائف الإسلامية، تقريباً، على حد سواء.
- إن السبب الأساسي الذي يدفع باللبنانيين إلى الهجرة هو البحث عن عمل، لذلك فإن الوجهة الأساسية لهم هي الدول التي تكثر فيها فرص العمل، وخاصة دول الخليج العربي. ومن الطبيعي أن تكثر الهجرة في المحافظات التي تزيد فيها صعوبات الحياة وتسوء فيها الأوضاع الاقتصادية.
- تؤثر الهجرة على الأسر فتبعد عنها أربابها بهدف البحث عن عمل، وأبناءها بهدف الدراسة وبناءها بسبب الزواج.
- بالإضافة إلى أسباب الهجرة، فإن مكان الأسرة يتأثر بالجنس، حيث تقل الهجرة الأنثوية إلى بعض الدول وخاصة الدول العربية والأفريقية.
- تتأثر مداخل المهاجرين، وأوضاعهم المهنية والاجتماعية بإمكانة الهجرة. فأكثرية المهاجرين يحصلون على ما معدله ضعفي متوسط الدخل في لبنان.
- يتأثر المهاجرون كل حسب طائفته في اختيار الوجهة التي يهاجرون إليها، فالموارنة يفضلون دول أوروبا الغربية، والشيعة يتوجهون نحو دول أفريقيا، بينما السنة إلى دول الخليج العربي، والأرثوذكس إلى دول أميركا الشمالية.

الفصل الثاني عشر

حركة السكان في لبنان

مما لا شك فيه أن مؤشرات الخصوبة تدل بشكل مباشر على العلاقة بين التفكير الشعبي والانجاب. ومنطقياً فإن استخدام وسائل تحديد النسل والخصوبة هي دلالة على مدى انتشار الوعي في المجتمع وهو بدوره ناتج عن ارتفاع المستويات التعليمية. تعبر حركة السكان عن العديد من المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إليها، وخاصة في ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فحركة السكان في هذا الفصل هي تلك المتعلقة بالزواج والانجاب وكل ما يؤثر فيهما: العمر عند الزواج، متوسطات العمر عند الزواج الأول، بالإضافة إلى استخدام وسائل منع الحمل.

١- العمر عند الزواج

يعتبر العمر عند الزواج أحد أبرز المؤثرات على الخصوبة والانجاب. فمع ارتفاع العمر عند الزواج تنخفض خصوبة المرأة، وذلك بطريقة متزايدة مع تقدم العمر، إلى أن تختفي في النصف الثاني من العقد الخامس للعمر. وبدوره فإن العمر عند الزواج يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى المعطيات الثقافية. ففي بعض المجتمعات، لا تزال الخصوبة طبيعية لم تتأثر باستخدام وسائل تنظيم الأسرة بسبب عدم تقبل المجتمع لهذه الفكرة. وهنا، لا بد من عرض المعلومات المتعلقة بالزواج قبل تحليل تلك المتعلقة بالخصوبة وتحديد النسل.

بالنسبة للزواج، إن العمر عند الزواج الأول هو أول المتغيرات التي سيتم تحليلها حسب علاقته بكل من محافظة الإقامة، والعمر الحالي، والعلاقة مع رب الأسرة، والجنس، والطائفة. في البداية، يمكن تحليل العلاقة بين محافظة الإقامة الحالية والعمر عند الزواج الأول. ففي هذا المجال، كنا مثلاً نتوقع أن ترتفع نسبة المتزوجين في عمر متأخر في محافظة بيروت. وبالفعل،

فإن نسبة الدين تزوجوا في عمر يعادل ٣٠ عاماً أو يزيد في محافظة بيروت قد بلغت ١٩,١%، وهي النسبة الأعلى مقارنة بباقي المحافظات، (جدول ١٢٢).

الجدول 122: توزيع المتزوجين حسب المحافظة والعمر عند الزواج الأول. لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	المحافظة						
	الشمال	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	المجموع	
أقل من 15	0.7	2.6	1.9	2.3	0.74	1.7	العمر عند الزواج الأول
15-19	24.9	17.3	22.4	26	26.6	23.5	
20-24	39.4	32.3	31.5	33.6	35.6	34.4	
25-29	20.4	28.7	26.5	22.7	26.6	25	
30-34	11	12.7	12.7	10.7	7.6	11.1	
35-39	2.4	4.8	4	3.6	2.6	3.5	
40-44	0.7	1.2	0.9	0.6	0.4	0.8	
45-49	0.3	0.4	0	0.3	0	0.2	
أكثر من 50	0.3	0	0.3	0	0	0.2	
متوسط العمر عند الزواج	29.03	27.51	29.94	29.57	27.17	28.86	
المجموع	100	100	100	100	100	100	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

عند تحليل النسب على الصعيد الوطني، فإن النسبة الأعلى للذين تزوجوا هي في العمر ٢٠-٢٤ عاماً حيث بلغت ٣٤,٤%، هذا بالإضافة إلى ارتفاع النسب المحيطة بهذه الفئة حيث بلغت ٢٣,٥% للفئة ١٥-١٩، و٢٥% للفئة ٢٥-٢٩. أي أن نسبة الذين تزوجوا في لبنان بين عمر ١٥ و ٢٩ عاماً هي ٨٢,٩%. توزعت النسب الباقية على مختلف الفئات، وخاصة في فئة العمر ٣٠-٣٤ حيث بلغت ١١,١%، (الجدول ١٢٢).

في محافظة الشمال، تنخفض نسب الذين تزوجوا قبل عمر الـ ١٥ سنة إلى ٠,٧% وترتفع نسبة ١٥-١٩ لتكون ثاني أعلى نسبة مقارنة بالمحافظات بـ ٢٤,٩%. إلا أن النسبة الأعلى على صعيد الشمال وعلى صعيد لبنان هي للفئة ٢٠-٢٤ حيث بلغت ٣٩,٤%. وكما هو الحال على الصعيد الوطني، وفي كل المحافظات، فإن أعلى نسبتين هما المحيطان بهذه الفئة، فبلغت نسبة المتزوجين في العمر ١٥-١٩ سنة ٢٤,٩%. أما في العمر ٢٥-٢٩ فقد بلغت ٢٠,٤%. أي أن نسبة المتزوجين في العمر ١٥-٢٩ سنة هي ٨٤,٧%، (الجدول ١٢٢).

وفي محافظة بيروت، كان من المثير للدهشة ارتفاع نسبة المتزوجين في عمر يقل عن ١٥ سنة حيث بلغت ٢,٦%. وبلغت نسبة الذين تزوجوا في عمر ٢٠-٢٤ سنة ٣٢,٣%. أما في العمر ١٥-١٩ سنة فقد بلغت هذه النسبة ١٧,٣% (الأدنى مقارنة بالمحافظات الباقية)، بالإضافة إلى أنها بلغت ٢٨,٧% (الأعلى مقارنة ببقية المحافظات) للعمر ٢٥-٢٩. وكما الحال في بقية المحافظات، توزعت النسب على الفئات الأخرى. إلا أن نسبة الذين تزوجوا بين عمر ١٥-٢٩ بلغت ٧٨,٣%، وهي الأدنى بين المحافظات، (جدول ١٢٢).

في محافظة جبل لبنان، يمكن الإشارة إلى انخفاض نسبة المتزوجين في عمر ٢٠-٢٤ سنة إلى ٣١,٥% وهي أدنى نسبة بين المحافظات. أما الفئة ١٥-١٩ سنة فقد بلغت نسبة المتزوجين فيها ٢٢,٤%، بالإضافة إلى نسبة ٢٦,٥% للفئة ٢٥-٢٩ سنة. وبلغت نسبة المتزوجين في عمر ١٥-٢٩ سنة ٨٠,٤% بينما توزعت النسب الباقية على الفئات الأخرى، (الجدول ١٢٢).

أما في محافظة الجنوب فقد بلغت نسبة المتزوجين في عمر ٢٠-٢٤ سنة ٣٣,٦%. أما الفئة ١٥-١٩ سنة فقد بلغت نسبة المتزوجين فيها ٢٦%، بالإضافة إلى ٢٢,٧% في الفئة ٢٥-٢٩ سنة. هكذا، يصبح مجموع الذين تزوجوا بين عمري ١٥-٢٩ سنة في محافظة الجنوب ٨٢,٣%، (الجدول ١٢٢).

وأخيراً، في البقاع، توجد أعلى نسبة زواج للفئة ١٥-١٩ سنة مقارنة بباقي المحافظات حيث بلغت ٢٦,٦%. أما النسبة الأعلى في المحافظة فهي أيضاً للذين تزوجوا في عمر ٢٠-٢٤ حيث بلغت ٣٥,٦%. كما أن أعلى نسبة بين كل المحافظات للذين تزوجوا بين عمري ١٥ و٢٩ سنة هي في البقاع إذ بلغت ٨٨,٨%، (جدول ١٢٢).

على الصعيد الوطني، فإن متوسط العمر عند الزواج الأول بلغ ٢٨,٨٦ عاماً. أما على صعيد المحافظات، فإن محافظة الجنوب حلت ثانياً للاحقة ارتفاع المتوسط بعد جبل لبنان حيث بلغ ٢٩,٥٧ عاماً، تليها محافظة الشمال بعمر بلغ ٢٩,٠٣، في بيروت حيث المتوسط هو ٢٧,٥١ عاماً. إلا أن أدنى متوسط للعمر عند الزواج الأول هو في محافظة البقاع حيث بلغ ٢٧,١٩ عاماً. ستتضح متوسطات العمر عند الزواج الأول بشكل أدق عند ربطها بمتغيرات أخرى، وخاصة للاحقة الجنس والطائفة^٣، (الجدول ١٢٢).

مما لا شك فيه أن للجنس الأثر الأكبر في خفض أو رفع العمر عند الزواج الأول. فالأنثى في لبنان، تنتظر الرجل لكي يتقدم منها للزواج؛ هكذا، فإن الزواج يتأثر بإمكانية الذكور وجهوزيتهم للقيام بهذه الخطوة. إلا أن الذكور في لبنان يتأخرون في الدخول برابط الزواج، وخاصة بسبب العامل الاقتصادي الذي يجبرهم على العمل لفترة أطول من أجل تأمين المنزل (أحد أهم المتطلبات الزوجية). وبما أن العمر عند الزواج سيرتفع بالنسبة للذكور، فإن هذا الأمر سينعكس على مثيله عند الإناث اللواتي سيتنظرن الذكور، (الجدول ١٢٣).

الجدول 123: توزيع المتزوجين حسب الجنس والعمر عند الزواج الأول، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الجنس			
	أنثى	ذكر		
3.4	6.1	0	أقل من 15	العمر عند الزواج الأول
21.9	34.2	6.0	15-19	
34.1	37.7	29.5	20-24	
25.0	15.3	37.4	25-29	
11.1	4.5	19.7	30-34	
3.4	1.9	5.2	35-39	
0.8	0.2	1.5	40-44	
0.2	0	0.4	45-49	
0.1	0	0.3	٥٠ وأكثر	
100	100	100	المجموع	
28.86	27.2	31.3	متوسط العمر عند الزواج الأول	

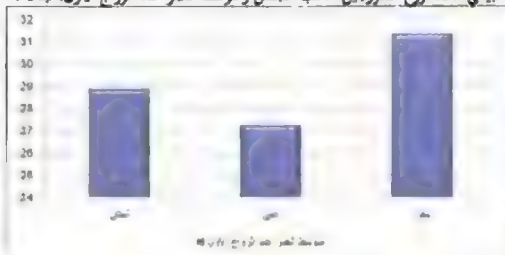
المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن تبيان الفرق في العمر عند الزواج الأول عند كل الفئات العمرية. فالذكور لا يتزوجون قبل الـ ١٥ عاماً، إلا أن ٦,١% من الإناث تزوجن قبل هذا العمر. في الوقت نفسه، فإن ٠,٢% فقط من الإناث تزوجن بعمر ٤٠ عاماً وما فوق، بينما بلغت نسبة الذكور الذين تزوجوا بعد هذا العمر ٢,٢%. ومن الملاحظ انخفاض السن عند الزواج بالنسبة للإناث، حيث يظهر أن نسبة مرتفعة جداً تزوجن بين عمر ١٥-١٩ سنة (٣٤,٢%) مقارنة بـ ٦% فقط عند الذكور من العمر نفسه. صحيح أن نسبة الذكور الذين تزوجوا في العمر ٢٠-٢٤ مرتفعة وبلغت ٢٩,٥%، إلا أنها ليست النسبة الأعلى بينهم، لأن النسبة في هذا العمر بين الإناث هي الأعلى وبلغت ٣٧,٧%. وهذا ما يدل على فارق في العمر عند الزواج بين الذكور والإناث. فضلاً عن

أنه إذا جمعنا النسب، فإن نسبة الذين يتزوجن عند الإناث بين عمر ١٥-٣٠ سنة هي: ٨٧,٢% بينما هي ٧٢,٩% عند الذكور، (الجدول ١٢٣).

كما أن احتساب متوسطي العمر عند الزواج الأول للذكور والإناث، يُظهر فارقاً بين الاثنين يبلغ تقريباً أربع سنوات، (الرسم البياني ٣٩).

الرسم البياني 39: توزيع المتزوجين حسب الجنس ومتوسط العمر عند الزواج الأول، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يبلغ متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور ٣١,٢ عاماً، مقابل ٢٧,٣ عاماً عند الإناث، و ٢٨,٨٦ عاماً على صعيد لبنان، (الجدول ١٢٣ والرسم البياني ٣٩). هنا، لا بد من الإشارة، مرة أخرى، إلى أنه من المحتمل أن تتأثر أعمار الإناث هبوطاً بسبب وجود ٥٥٠ من ربات البيوت بين أفراد العينة.

تؤكد هذه الأرقام صحة ما تم ذكره حول تأخر سن الزواج عند اللبنانيين وخاصة الذكور؛ الأمر الذي يستتبع تأخره عند الإناث، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان وخاصة الارتفاع الكبير لأسعار الشقق والأراضي المعدة للبناء.

والأكثر دلالة هو احتساب العمر عند الزواج لأفراد الأسرة المتزوجين، بحيث يظهر تطور هذا العمر عند ثلاثة أجيال: الجد أو الجدة، (المشار إليهما بـ"الوالد" في الجدول ١٤٠)، والأهل (رب الأسرة والزوج)، والأبناء.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن ٦٣,٢% من أفراد الجيل الأول (الأجداد) تزوجوا بعمر ١٩ سنة وما دون. وتحتبط هذه النسبة في هذه الفئة العمرية إلى ٩,٨% عند أفراد الجيل الثاني (رب الأسرة)، وهي معلومة عند أفراد الجيل الثالث (زوج الابنة).

أما أفراد الجيل الثاني (رب الأسرة) فتزوجوا بعمر (٢٠-٢٩ سنة) بنسبة ٦١,٥% (الجدول ١٢٤).

وفي ما يتعلق بأفراد الجيل الثالث (زوج الابنة)، فتزوجوا بعمر (٢٠-٢٤ سنة) بنسبة ٥٧,٢% وبعمر (٢٥-٣٤ سنة) بنسبة ٤٢,٩%، (الجدول ١٢٤).

الجدول 124: توزع المتزوجين حسب العلاقة برب الأسرة والعمر عند الزواج، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	العلاقة مع رب الأسرة					
	زواج ابن	والد	ابن	زواج	رب الأسرة	
1.7	0	5.3	0.2	4.8	0	أقل من 15 عاماً
23.5	0	57.9	20.2	39.3	9.8	15-19
34.4	57.2	26.4	40.4	33.5	28.1	20-24
25	14.3	10.5	26.9	15.4	33.4	25-29
11.1	28.6	0	8.8	5	19.9	30-34
3.5	0	0	2.7	2.2	6	35-39
0.8	0	0	0.8	0	1.6	40-44
0.4	0	0	0.2	0	0.8	45 وأكثر
100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما للعمر والجنس، فللمستوى الدراسي تأثير مباشر أيضاً على العمر عند الزواج الأول، وذلك لعدة أسباب؛ السبب الأول، المباشر، هو ارتفاع الوعي مع ارتفاع المستوى

التعليمي. أما السبب الثاني، فهو ارتباط المستوى التعليمي بالمهنة. فالأشخاص الذين يعملون بعد تخرجهم من الجامعة سيسعون إلى تأمين مستوى معين للمعيشة يتناسب مع مستوى شهاداتهم.

وهكذا، فإن ارتفاع المستوى التعليمي يؤدي إلى تأخر سن الزواج. إذ إن أدنى نسبة للمتزوجين قبل الـ ٢٠ من العمر كانت لذوي المستوى الجامعي وبلغت ٩,٩%، (الجدول ١٢٥).

الجدول 125: توزع المتزوجين حسب المرحلة الدراسية المنجزة والعمر عند الزواج الأول، لبنان ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

المجموع	المرحلة المنجزة						
	مهني	جامعي	ثانوي	متوسط	أساسي	روضة	
2.8	0	0	0.4	4.4	6.2	0	أقل من ١٥
21.3	14.4	9.9	21.0	25.0	28.3	28.6	15-19
34.0	33.3	40.1	36.2	31.3	30.5	35.7	20-24
25.7	40.0	30.3	27.3	25.0	17.8	14.3	25-29
11.5	11.1	14.8	11.8	10.1	10.3	14.3	30-34
3.5	1.1	3.6	1.8	3.2	5.6	7.1	35-39
0.8	0	1.0	1.1	0.4	1.2	0	40-44
0.2	0	0.3	0	0.4	0	0	45-49
0.1	0	0	0.4	0.2	0	0	50 وأكثر
	28.86	27.72	30.52	29.35	26.88	27.9	متوسط العمر عند الزواج الأول
100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

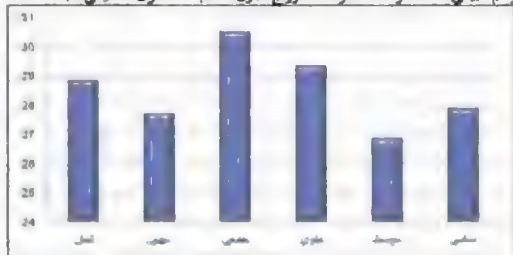
في التحليل العام للجدول، يظهر أن العمر الأكثر انتشاراً بالنسبة لعمر الزواج هو في الفئة ٢٠-٢٤، وذلك عند كل المستويات التعليمية، باستثناء المستوى المهني. إلا أن ما يميز كل مستوى عن الآخر هو توزع النسب حسب الفئات الأكبر أو الأصغر من فئة ٢٠-٢٤ سنة. هكذا فإن فئة الروضة، ترتفع عندها نسب الزواج قبل سن الـ ٢٠، أي ١٥-١٩ سنة إلى ٢٨,٦%. ولا يمكن التفصيل في تحليل هذه الفئة بسبب انخفاض عدد أفرادها بشكل واضح، (الجدول ١٢٥).

أما فئة التعليم الأساسي، فترتفع عندها نسبة الذين يتزوجون قبل الـ ٢٠ من العمر لتبلغ ٣٤,٥%، وهي الأعلى بين جميع الفئات الأخرى. أما الذين يتزوجون بعد عمر ٣٠ عاماً فقد بلغت نسبتهم ١٧,١%. وفي فئة التعليم المتوسط، بلغت نسبة المتزوجين قبل العمر ٢٠ عاماً ٢٩,٤%، بينما النسبة لمن تزوج بعد الـ ٣٠ هي ١٤,٣%. أما عند المستوى الثانوي، فإن النسبة لمن تزوج قبل الـ ٢٠ عاماً هي ٢١,٤%، ولمن هم أكثر من ٣٠ عاماً بلغت ١٥,١%. من الملاحظ هنا الارتفاع التدريجي لنسبة المتزوجين في الفئة ٢٥-٢٩ حيث بلغت عند فئة المرحلة الأساسية ١٧,٨%، ثم عند المرحلة المتوسطة ٢٥%، فالمرحلة الثانوية ٢٧,٣%، (الجدول ١٢٥).

أما في المرحلة الجامعية، فقد بلغت نسبة المتزوجين في العمر ٢٥-٢٩ سنة ٣٠,٣%، هذا بالإضافة إلى انخفاض نسب المتزوجين في عمر يقل عن ٢٠ عاماً إلى ٩,٩% فقط، وارتفاع نسبة المتزوجين بعد الـ ٣٠ من العمر إلى ١٩,٧%. وأخيراً، الفئة الوحيدة هي فئة ٢٥-٢٩ سنة التي ترتفع فيها نسبة المتزوجين من ذوي المستوى المهني إلى أعلى من الفئة السابقة لها، وبلغت ٤٠% من مجموع المتزوجين من ذوي المستوى المهني. وفي الوقت نفسه، فإن نسبة المتزوجين عند أصحاب هذا المستوى قبل الـ ٢٠ من العمر، هي ١٤,٤%، (الجدول ١٢٥).

يمكن الاستنتاج أن العمر عند الزواج الأول يرتفع مع ارتفاع المستويات الدراسية، وهذا ما تختصره معطيات الرسم البياني ٤٠.

الرسم البياني 40: متوسط العمر عند الزواج الأول حسب المستوى التعليمي، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

نلاحظ من خلال هذا الرسم البياني أن أعلى متوسط للعمر عند الزواج الأول هو في المستوى الدراسي الجامعي، بحيث بلغ ٣٠,٥٢، يليه في ذلك المستوى الثانوي (٢٩,٣٥ سنة)، فالمستوى الأساسي (٢٧,٩ سنة) والمتوسط ما قبل الأخير هو للمستوى المهني حيث بلغ ٢٧,٧٢ عاماً.

أخيراً، لا بد من تحليل العلاقة بين العمر عند الزواج الأول والطائفة. مثلما أثرت الطائفة على العديد من المتغيرات، أعلاه، فإن العمر عند الزواج الأول لا بد أن يتأثر بالانتماء الطائفي. هذا التأثير لا يعود إلى الاختلاف العقائدي والثقافي عند كل طائفة، بقدر ما يتأثر بمتغيرات التربية والعمل والتوزيع المناطقي العائدة إلى كل من الطوائف، (الجدول ١٢٦).

الجدول 126: توزيع المتزوجين حسب الطائفة والعمر عند الزواج الأول، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الطائفة								
	أقليات	أرمن	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	موارنة	دروز	سنة	شيعة	
17	2.3	2.9	2.0	2.4	3.7	1.5	5.5	4.1	أقل من 15
24.6	18.0	15.4	17.3	18.2	20.9	30.8	21.9	27.8	15-19
35.2	36.8	29.4	31.3	32.1	27.1	34.6	42.5	35.7	20-24
24.1	25.6	27.9	30.0	29.7	25.6	24.1	22.9	19.9	25-29
10.1	9.8	15.4	14.7	13.9	15.8	6.8	5.8	9.3	30-34
3.0	6.0	7.4	2.0	3.0	5.1	2.3	1.0	2.4	35-39
0.9	1.5	0.7	2.0	0	1.5	0	0	0.7	40-44
0.1	0	0.7	0.7	0	0	0	0.3	0	45-49
0.1	0	0	0	0.6	0.4	0	0	0	50 وأكثر
28.41	30.13	30.31	32.04	30.07	30.53	27.5	28.13	27.13	متوسط العمر عند الزواج الأول
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يُظهر هذا الجدول أن المتزوجين في لبنان بعمر ١٩ سنة وما دون، يشكلون ٢٦,٣%، وترتفع هذه النسبة إلى ٣١,٩% عند الشيعة، وإلى ٣٢,٣% عند الدروز، وإلى

٢٧,٤% عند السنة. غير أنها تحيط إلى ٢٤,٦ عند الموارنة، وإلى ٢٠,٦% عند الروم الأرثوذكس، وإلى ١٩,٣% عند الروم الكاثوليك.

أما في فئة الأعمار (٢٠-٢٩ سنة)، فيشكل المتزوجون في لبنان ٥٩,٣%، وترتفع هذه النسبة لتشكّل ٦٢,٤% عند الأقليات، و٦١,٣% عند الروم الكاثوليك، و٦١,٨% عند الروم الأرثوذكس، وإلى ٦٥,٤% عند السنة، غير أنها تحيط إلى ٥٢,٧% عند الموارنة، وإلى ٥٥,٦% عند الشيعة.

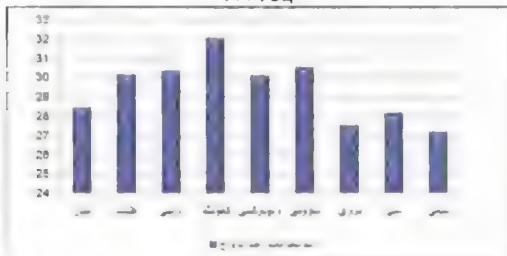
وفي ما يتعلق بالمتزوجين بعمر ٣٠ سنة وما فوق، فهم يمثلون ١٤,٢% في لبنان، وترتفع هذه النسبة إلى ٢٤,٢% عند الأرمن، وإلى ١٩,٤% عند الروم الكاثوليك، وإلى ١٧,٥% عند الروم الأرثوذكس، وإلى ٢٢,٨% عند الموارنة، غير أنها تحيط إلى ٩,١% عند الدرروز، وإلى ٧,١% عند السنة، وإلى ١٢,٤% عند الشيعة، (الجدول ١٢٦).

ومن الطبيعي أن يكون لهذا التفاوت الكبير في عمر الزواج بين الطوائف الإسلامية والمسيحية، أثر على عدد الولادات.

يمكن لمتوسط العمر عند الزواج الأول أن يلقي الضوء على الاختلاف الموجود أعلاه. بحيث يتبين الفرق بين الطوائف المسيحية والإسلامية بشكل واضح. لا بد من الإشارة إلى تقارب المتوسط على صعيد لبنان، العائد إلى العينة الثانية، مع المتوسط في العينة الأولى. هكذا، فقد بلغ المتوسط في لبنان ٢٨,٤ عاماً (وهو ٢٨,٨٦ في العينة الأولى)، (الرسم البياني ٤١).

الرسم البياني 41: توزيع المتزوجين حسب الطائفة ومتوسط العمر عند الزواج الأول حسب الطوائف،

لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

هكذا، عند الطوائف الاسلامية، يبلغ العمر عند الزواج ٢٧،١٣ عاماً عند الشيعة، و٢٧،٥ عاماً عند الدروز، و٢٨،١٣ عاماً عند السنة. (الرسم البياني ٤١).

أما المسيحيون، فهم يتأخرون في زواجهم أكثر من المسلمين، بحيث يبلغ العمر المتوسط عند الزواج الأول ٣٠،٠٧ عاماً عند الأرثوذكس، وعند الأرمن (٣٠،٣١ عاماً)، والموارنة (٣٠،٥٣ عاماً)، والروم الكاثوليك (٣٢،٠٤ عاماً). هكذا، فإن الاختلاف بين المسيحيين والمسلمين تراوح بين سنتين كحد أدنى و ٥ سنوات كحد أقصى، (الرسم البياني ٤١).

يمكن التأكيد، من خلال كل ما تقدم، على تأثير العمر عند الزواج بعدة متغيرات تدفعه إلى الارتفاع. وهذا يعني أن هذه المتغيرات تدفع بالعازبين إلى تأجيل زواجهم بحيث يتسنى لهم تأمين متطلبات الزواج. وهذا الوعي يرتفع تدريجياً مع ارتفاع المستوى التعليمي. أما الطائفة فإنها تتأثر بالمستوى العلمي والمهني للأفراد، وبدورها تؤثر في ارتفاع العمر عند الزواج. كما أن للثقافة الدينية تأثيراً على مفهوم الزواج وأهميته. فالزواج عند المسلمين يعتبر تميماً "لنصف دين المؤمن" وهو الوسيلة الأنجع لكبح الانحراف (بمعنى العلاقات خارج إطار الزواج) المتعلق بالجنس. أما المسيحية، فلا شيء يشير في تعاليمها إلى أهمية هذه المسألة، إلا أن الكنيسة في لبنان بدأت تنبه لخطورة ارتفاع العمر عند الزواج وارتباطه بانخفاض نسبة المتزوجين، فبدأت من جهتها تحث المؤمنين على ضرورة الزواج المبكر كوسيلة وحيدة للحفاظ على الطائفة من التناقص والانقراض^١.

٢ - الولادات والخصوبة

تعتبر الخصوبة واحدة من المؤشرات الهامة في التعرف على الوضع السكاني وتأثره بالواقع الاجتماعي والاقتصادي. إذ إن الولادات تتأثر بنوع الانتاج وبالوضع الاقتصادي.

يمكن التعرف، أولاً، على اختلاف عدد الولادات حسب المناطق، أي حسب المحافظات والأقضية. بالنسبة لعدد الولادات، فإن المقصود هنا هو عدد الولادات المسجلة، بين أفراد العينة، في السنوات الخمس الممتدة قبل البحث، أي من سنة ٢٠٠٤ إلى سنة ٢٠٠٨. هكذا، فإن النسبة الغالبة في كل المحافظات هي لعدد الولادات صفر أي غياب أي حالة ولادة في السنوات الخمس الأخيرة حيث تراوحت النسب بين ٧٤،١% كحد أدنى و ٨٥،٨% كحد أقصى، (الجدول ١٢٧).

الجدول 127: توزيع عدد الولادات في الأسرة في السنوات الخمس الأخيرة حسب المحافظات، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	المحافظة						
	الشمال	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع		
0	74.1	84.3	85.8	84.7	84.3	82.7	مجموع الولادات 2004-2008
1	20.5	12.4	12.3	11.2	10.1	13.5	
2	2.7	3.4	1.9	3.1	4.5	2.9	
3	0.9	0	0	1	1.1	0.5	
4	1.8	0	0	0	0	0.4	
المجموع							
متوسط عدد الولادات الخمسية (بالألف)	358	192	161	204	224	224	
متوسط عدد الولادات السنوية (بالألف)	71.6	38.4	32.2	40.8	44.8	44.8	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتأثر الولادات بشكل مباشر بمحافظات الإقامة. فتزداد الولادات في المحافظات التي شهدت تراجعا في المستوى الاجتماعي والاقتصادي. هكذا، فإن أعلى نسبة للولادات المفردة (ولادة واحدة) هي في محافظة الشمال، حيث بلغت ٢٠,٥% من مجموع الحالات. أما أقل نسبة في هذه الفئة فهي في البقاع حيث بلغت ١٠,١%. إلا أن الوضع يختلف في البقاع لناحية حالي ولادة، فهذه النسبة هي الأعلى في البقاع وبلغت ٤,٥% من المجموع، وأدنى نسبة هي في جبل لبنان (١,٩%). تتوزع الحالات الأخرى بين الشمال والبقاع، وهذا ما أثر على متوسط عدد الولادات حيث بلغ الرقم في الشمال ٣٥٨ بالألف في السنوات الخمس الأخيرة أو ٧٦ بالألف حالة في السنة. أما في البقاع فقد بلغ المتوسط الخمسي ٢٢٤ بالألف حالة وهو مساو للمتوسط في لبنان. أما أدنى متوسط لعدد الولادات فهو في جبل لبنان إذ بلغ ٣٢ بالألف حالة سوياً، (الجدول ١٢٧).

يمكن تحليل الولادات في الفترة الخمسية الأخيرة على صعيد الطوائف التي لا بد أن تتأثر بهذا المتغير الهام. هكذا مثلاً، فإن أعلى نسبة للأسر التي أنجبت طفلين هي عند الشيعة إذ بلغت ٤٣,٨%، (الجدول ١٢٨).

الجدول 128: توزيع الأسر المعيشية حسب عدد الولادات في السنوات الخمس الأخيرة والطائفة، لبنان
٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الطائفة								
	شيعية	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
100	17.8	17.1	18.4	18	17.2	19.8	19.8	19	0
100	14.9	23	19	21.6	24.4	13.6	8.2	16.2	1
100	43.8	18.8	12.6	6.3	12.6	0	25	12.6	2
100	33.3	33.3	0	0	33.3	0	0	0	3
100	0	50	0	50	0	0	0	0	4
100	16.87	18.07	10.84	13.25	16.87	6.02	8.43	9.64	نسبة الولادات
224	440	300	180	220	280	100	140	160	متوسط عدد الولادات الخمسية (بالألف)
45	88	60	36	44	56	20	28	32	متوسط عدد الولادات السوية (بالألف)

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

قبل تحليل الجدول ١٢٨، لا بد من الإشارة إلى أن مجموع الولادات في الفترة السابقة للبحث بلغ ١٢٣ حالة ولادة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨. توزعت هذه الولادات حسب ما هو مبين في الجدول. ففي الفئة التي لم تحصل فيها أي حالة ولادة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ تقاربت النتائج إلى حد كبير بين جميع الطوائف حيث تراوحت النسب بين ١٩,٨%، كحد أقصى، عند الأرمن والكاثوليك، و ١٧,١% عند السنة. في الفئة التالية، أي حالة ولادة واحدة، فإن الأرثوذكس هم أعلى فئة إذ بلغت نسبتهم ٢٤,٤% من العينة، يليهم في ذلك السنة بنسبة ٢٣%، أما أقل النسب فهي عند الأرمن إذ بلغت ٨,٢% من العينة. في الفئة "حالي ولادة (٢)" كان الشيعة أعلى نسبة حيث بلغت ٤٣,٨%، يليهم السنة (١٨,٨%)، وتساوت نسبة الدروز والأرثوذكس والأقليات (١٢,٦%)، وأقل نسبة هي للموارنة (٦,٣%). تضاعف عدد الولادات بشكل

ملحوظ، وهو واضح من توزيع النسب، فالأرثوذكس لديهم أعلى نسبة لفئة الثلاث ولادات، يليهم الشيعة والسنة. أما في الفئة الأخيرة، فلم تحصل حالات ولادة تزيد عن الأربع إلا عند السنة والموارنة، وبنسبة متساوية، (الجدول ١٢٨).

أما على صعيد حصة كل طائفة من مجموع الولادات الحاصلة في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩، فقد نالت الطائفة السنية أكبر حصة إذ بلغت نسبة الولادات فيها ١٦,٨٧٪، تليها الطائفتان الشيعية والأرثوذكسية بنسبة ١٦,٨٧٪. أما أقل نسبة من الولادات فقد حصلت عند الروم الكاثوليك بنسبة ٦,٠٢٪، (الجدول ١٢٨).

وبالنسبة لمعدل عدد الولادات في الفترة السابقة للبحث، يبرز اختلاف واضح بين الطوائف في لبنان، فالشيعة هم الأكثر إنجاباً حيث بلغ المتوسط الخمسي ٤٤٠ بالآلاف أي ٨٨ بالآلاف سنوياً. أما أدنى متوسط فهو عند الروم الكاثوليك إذ بلغ ٢٠ بالآلاف سنوياً، (الجدول ١٢٨).

يمكن للدراسة عدد الولادات لكل ربة منزل أن تدل على خصوصية النساء حسب المتغيرات التابعة، وأول هذه المتغيرات هو ما يتعلق بالمرحلة الدراسية المنجزة. فعند الولادات ينخفض مع ارتفاع المستوى الدراسي، والعكس صحيح. وهكذا، فإن أعلى نسبة لعدد الولادات التي تزيد عن ٧ ولادات هي عند الذين لا يتقنون القراءة والكتابة، (الجدول ١٢٩).

الجدول 129: توزيع ربات الأمر حسب المستوى الدراسي المنجز وعدد المواليد الأحياء لغاية تنفيذ الدراسة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	المرحلة الدراسية المنجزة								
	أمي	روضة	أساسي	متوسط	ثانوي	جامعي	مهني		
0	11.1	0	8.3	10.1	9.4	6.8	4.3	8.9	عدد المواليد الأحياء لغاية تنفيذ الدراسة
1-2	33.3	50.0	33.3	29.0	38.7	33.8	47.8	33.8	
3-4	35.2	50.0	30.8	42.0	33.0	44.6	39.1	37.5	
5-6	11.1	0	20.8	14.8	15.1	12.2	8.7	15.1	
7 وأكثر	9.3	0	6.7	4.1	3.8	2.7	0	4.7	
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	
متوسط عدد المواليد	3.08	2.50	3.26	3.05	2.87	2.95	2.57	3.03	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

لا بد من التذكير أن هذه الأرقام تعود إلى الاجابات المقدمة من ٥٥٠ رة منزل. لذلك يمكن للنتائج أن تتأثر بقلة عدد الاجابات. فعلى الصعيد الوطني، أعلى نسبة للاجبات هي عند النساء اللواتي أنجبين بين ٣-٤ ولادات وذلك بنسبة ٣٣,٨%، أما النسبة الثانية فهي للولادات بين ١ و ٢ وبلغت ٣٣,٨%. تنخفض النسب مع ارتفاع عدد الولادات إلى أن تصل إلى أدنى نسبة لها مع الولادات التي تزيد عن ٧ التي شكلت ٤,٧%. أما متوسط عدد الولادات الحية فهو ٣,٠٣ ولادات في لبنان، (الجدول ١٢٩).

يمكن مقارنة الأرقام بشكل معبر من خلال متوسط عدد المواليد الذي ينخفض مع ارتفاع المستوى الدراسي (وإن بأشكال متفاوتة) حيث أعلى متوسط هو عند الإناث ذوات المستوى التعليمي الأساسي، حيث بلغ ٣,٢٦. أما عند الأميين، فقد بلغ متوسط عدد الأولاد ٣,٠٨. وينخفض هذا المتوسط مع ارتفاع المستوى التعليمي إلى أن يصل إلى ٢,٨٧ عند الذين هم بمستوى ثانوي، (جدول ١٢٩).

٣- تحديد النسل

تلعب وسائل تحديد النسل دوراً كبيراً في تحديد الخصوبة في المجتمع، إلا أنها، في الوقت نفسه، تدل على وعي الأفراد والجماعات لأهمية استخدامها بما يتناسب مع المقدرة على إعالة عدد معين من الأولاد. وبالتالي فإن استخدام الوسائل الحديثة، غير التقليدية، يدل على أن الأفراد يبذلون المزيد من الجهد من خلال استخدام وسائل حديثة بحاجة إلى تدخل طبي - جراحي أو من خلال شراء أدوية ومستلزمات.

أول ما سيتم دراسته هو استخدام وسائل منع الحمل، أو عدمه، وذلك مقارنة بعدة متغيرات، أولها محافظة الإقامة. مثلما تبين سابقاً، فإن محافظة الإقامة قد أثرت في العديد من المتغيرات إن على الصعيد الدراسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي للسكان. وتؤثر أيضاً في استخدام وسائل منع الحمل، (الجدول ١٣٠).

الجدول 130: توزيع ربات المنزل حسب المحافظات واستخدام وسائل منع الحمل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	المحافظة						
	البيقاع	الجنوب	جبل لبنان	بيروت	الشمال		
46.4	52.8	39.8	48.1	43.8	46.4	نعم	استعمال وسائل منع الحمل
47.8	42.7	52	50	55.1	39.3	لا	
5.8	4.5	8.2	1.9	1.1	14.3	لا جواب	
100	100	100	100	100	100	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة اللواتي يستعملن وسائل منع الحمل في لبنان بلغت ٤٦,٤% من المجموع. وترتفع هذه النسبة إلى ٥٢,٨% في البقاع، وتبسط إلى ٤٨,١% في جبل لبنان. أما في الجنوب فتظهر أدنى نسبة للاستعمال وبلغت ٣٩,٨%. كما أن لنسب ربات المنازل اللواتي لم يجبن عن الأسئلة المتعلقة بهذا الأمر تعكس التحفظ حول الاجابة عن أسئلة تحمل نوعاً من الاحراج للمجبية. وترتفع هذه النسب في المحافظات كالشمال (١٤,٣%)، والجنوب (٨,٢%)، والبقاع (٤,٥%)، (الجدول ١٣٠).

كما كنا نتوقع أن تزداد نسب استخدام وسائل منع الحمل عند النساء ذوات المستوى التعليمي المرتفع. إلا أن هذا الأمر لم يبد واضحاً هنا، فالنسب متقاربة عند جميع النساء تقريباً، وتراوح بين ٤٠ و ٥٠% عند أغلبية النساء، باستثناء ذوات المستوى التعليمي الأدنى اذ بلغت نسبة الاستخدام بينهن ٧٥%، (الجدول ١٣١).

الجدول 131: توزيع ربات المنزل حسب المستوى التعليمي واستعمال وسائل منع الحمل، لبنان ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

المجموع	استعمال وسائل منع الحمل				
	لا جواب	لا	نعم		
100	11.1	50.0	38.9	أمي	المرحلة الدراسية المتبقية
100	0	25.0	75.0	روضة	
100	7.5	41.7	50.8	أساسي	
100	6.5	47.9	45.6	متوسط	
100	2.8	51.9	45.3	ثانوي	
100	2.7	50.0	47.3	جامعي	
100	4.3	52.2	43.5	مهني	
100	5.8	47.8	46.4	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما على صعيد الفئات الأخرى، فإن أدنى نسبة هي عند الأميات (٣٨,٩%)، بينما توزعت النسب الباقية بشكل متقارب بين بقية النساء. فنسبة الاستخدام تراوحت بين ٥٠,٨% كحد أقصى عند الإناث من المستوى الأساسي، و٤٣,٥% عند المستوى المهني وذلك كحد أدنى، (الجدول ١٣١). يمكن لتحليل نوع الوسائل المستخدمة أن يشير إلى المزيد من المعلومات حول هذه المسألة.

إلا أن ما يثير الانتباه هو الاختلاف في نسب رفض الإجابة، بحيث تناقصت نسبة الرفض مع ارتفاع المستوى الدراسي، فعند الأميات بلغت أقصاها أي ١١,١%، ثم وصلت إلى ٦,٥% عند المستوى المتوسط، لتصل إلى أدنى نسبة مع المستوى الجامعي حيث بلغت ٢,٧%. وهذا يعكس مدى تقبل النساء لهذا النوع من الأسئلة التي يمكن أن تشكل إحراجاً بالنسبة لهن، (الجدول ١٣١).

ومن حيث الوضع المهني، كان من المفترض أن ترتفع نسبة استخدام وسائل منع الحمل، عند النساء العاملات. إلا أن الواقع يخالف النظرية، فالنساء العاملات يستخدمن وسائل منع الحمل بنسبة ٤٣% فقط، (الجدول ١٣٢).

الجدول 132: توزيع ربات المنازل حسب الوضع المهني واستخدام وسائل منع الحمل، لبنان ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

المجموع	استعمال وسائل منع الحمل				
	لا	لا جواب	نعم		
100	3.0	54.0	43.0	تعمل حالياً	المرأة
100	0	0	100	تبحث عن عمل	
100	0	50.0	50.0	طالبة	
100	5.2	47.0	47.8	نساء في البيوت	
100	0	0	100	غيره	
100	4.5	48.7	46.9	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما اللواتي يبحثن عن عمل، فقد بلغت نسبة الاستخدام بينهن ١٠٠٪. إلا أن النسبة الأكثر تأثيراً على المجموع هي عند النساء اللواتي لا يعملن، بل هن ربات منازل، فقد بلغت نسبة الاستخدام ٤٧,٨٪. أما نسبة الاستخدام عند الطالبات فقد بلغت ٥٠٪. وعلى الصعيد الوطني فقد بلغت نسبة الاستخدام ٤٦,٩٪ من المجموع، (الجدول ١٣٢).

كما أن الدخل الأسري يؤثر في استخدام وسائل منع الحمل، عملاً بقاعدة ارتفاع عدد الأولاد مع انخفاض الدخل، والعكس صحيح. وهذا ما تبين في الجدول بحيث بلغت أعلى نسبة للاستخدام ٦٨,٢٪ عند فئة الدخل ٣-٤ ملايين ليرة، (الجدول ١٣٣).

الجدول 133: توزيع ربات الأسر حسب الدخل الأسري واستخدام وسائل منع الحمل، لبنان ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

المجموع	استعمال وسائل منع الحمل				
	لا جواب	لا	نعم		
100	0	68.4	31.6	أقل من 500 ألف	مجموع الداخلين الشهري (بالألف)
100	1.1	55.2	43.7	1,000-500	
100	1.3	44.9	53.8	1.600-1.000	
100	2.2	54.3	43.5	2.000-1.600	
100	5.0	60.0	35.0	2.400-2.000	
100	0	65.2	34.8	3.000-2.400	
100	4.5	27.3	68.2	4.000-3.000	
100	8.3	25.0	66.7	5.000-4.000	
100	0	40.0	60.0	أكثر من 5.000	
100	1.9	50.6	47.5	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما عند الفئات الأخرى، فقد أتت أدنى نسبة استخدام عند ذوات الدخل الأسري الذي يقل عن ٥٠٠ ألف إذ بلغت ٣١,٦%. أما الفئات التي تزيد فيها نسبة الاستخدام عن ٦٠% فهي فقط في الدخل المرتفع أي الذي يزيد عن ٣ ملايين ليرة، (الجدول ١٣٣).

كما ان استخدام وسائل منع الحمل يختلف حسب الطوائف، (الجدول ١٣٤).

الجدول 134: توزيع ربات المنازل حسب الطائفة واستخدام وسائل منع الحمل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب

مئوية)

المجموع	استعمال وسائل منع الحمل				
	لا جواب	لا	نعم		
100	5.7	45.7	48.6	شيعة	الطائفة
100	4.2	42.3	53.5	سنة	
100	5.1	48.7	46.2	دروز	
100	3.8	58.5	37.7	موارنة	
100		57.1	42.9	روم أرثوذكس	
100	4.3	30.4	65.2	روم كاثوليك	
100		68.0	32.0	أرمن	
100	10.7	42.9	46.4	أقليات	
100	4.5	48.7	46.9	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

فيظهر من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة لاستخدام وسائل منع الحمل هي عند النساء في طائفة الروم الكاثوليك، بحيث تبلغ ٦٥,٢%.

أما على صعيد الطوائف الأخرى، فإن الأرمن هم أقل طائفة تستخدم وسائل منع الحمل وذلك بنسبة ٣٢%، ويليهام الموارنة بنسبة ٣٧,٧% فالأرثوذكس بنسبة ٤٢,٩%. وترتفع هذه النسبة إلى ٥٣,٥% عند السنة، وإلى ٤٨,٦% عند الشيعة، وإلى ٤٦,٢% عند الدروز، أي عند الطوائف الإسلامية التي يرتفع فيها عدد الأولاد في الأسرة، (الجدول ١٣٤).

كما أن ٨٣,٦% من النساء اللواتي يستخدمن حالياً وسائل منع الحمل، لديهن النية في استخدامها مستقبلاً، (الجدول ١٣٥).

الجدول 135: توزيع ربات المنازل حسب النية في استخدام وسائل منع الحمل والنية في استخدامها لاحقاً، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	استعمال وسائل منع الحمل					
	لا جواب	لا	نعم			
100	0	16.4	83.6	أفقي	نعم	النية في استخدام وسائل منع الحمل المستقبل
26.5	0	9.1	47.8	عمودي		
100	1.4	65.1	33.4	أفقي	لا	
63.6	15.6	86.7	45.9	عمودي		
100	50	20.4	29.6	أفقي	لا جواب	
9.8	84.4	4.2	6.3	عمودي		
100	5.8	47.8	46.4	أفقي	المجموع	
100	100	100	100	عمودي		

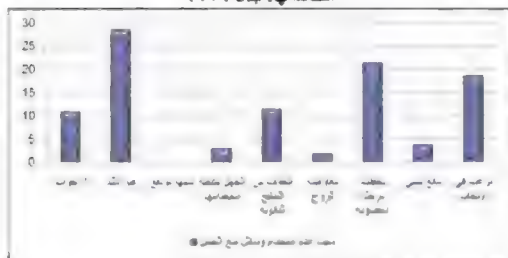
المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما بالنسبة للوآلي لا يستخدمون وسائل منع الحمل فإن أكثريتهن لا يبنون استخدامها لاحقاً وذلك بنسبة ٦٥,١%. تتوزع الأجوبة حول النية في الاستخدام بشكل شبيه للاستخدام الحالي، فنسبة اللوآلي يبنون استخدام إحدى الوسائل هي ٤٧,٨% فقط، (الجدول ١٣٥).

وبعد التعرف على توزيع النسب للوآلي يستخدمون وسائل منع الحمل، لا بد من التعرف على الأسباب التي تمنعهم من استخدامها. فالاستخدام يمكن أن تحده معوقات عدة، منها ما هو ديني (الأديان لا تزال تنظر نظرة حذرة إلى هذا الموضوع أو أنها ترفضه أصلاً). ومن هذه الأسباب ما هو طبيعي (كعدم الحاجة إليها بعد سن محددة). إلا أن "غير ذلك" بمعنى أسباب أخرى كجواب ظهرت بحيث ناهزت نسبة المجيبات ٢٨%، (الرسم البياني ٤٢).

الرسم البياني 42: توزيع ربات المنازل اللواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل حسب السبب في عدم

استخدامها، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما السبب الثاني لعدم الاستخدام فكان تخطي الإناث لسن الخصوبة، وذلك بنسبة وصلت إلى حوالي ٢٢%. النسبة الثالثة هي في كون ربات المنازل يرغبن في الانجاب وذلك بنسبة ١٨%. ومن الملاحظ أيضاً أن النسب الباقية توزعت على عدة إجابات، وخاصة لناحية الخوف من النتائج الثانوية وذلك عند ١٢% من المجيبات، والموانع الدينية عند حوالي ٨%؛ هذا بالإضافة إلى إجابات أخرى، (الرسم البياني ٤٢).

كما أن سبب عدم استخدام وسائل منع الحمل يختلف حسب المحافظة. ففي محافظة الشمال نجد أعلى نسبة للواتي يرغبن في الانجاب باعتباره سبباً لعدم الاستخدام، (٢٧,٨%)، وهي الأعلى أيضاً، مقارنة ببقية المحافظات، (الجدول ١٣٦).

الجدول 136: توزيع ربات الأسر اللواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل حسب المحافظة، لبنان ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

المجموع	سبب عدم استعمال وسائل منع الحمل								
	ترغب في الإنجاب	مانع ديني	تخطت مرحلة الخصوبة	معارضة الزوج	تخاف النتائج الثانوية	عدم المعرفة	ثمنها مرتفع	غير ذلك	
100	27.8	2.8	25.0	5.6	22.2	0	0	16.7	الشمال
100	11.4	4.5	22.7	2.3	11.4	9.1	0	38.6	بيروت
100	26.5	2.9	16.2	0	16.2	2.90	1.5	33.8	جبل لبنان
100	20.8	6.3	33.3	4.2	8.3	0	0	27.1	الجنوب
100	15.8	5.3	26.3	0	5.3	5.3	0	42.1	البقاع
100	20.9	4.3	23.9	2.1	12.8	3.4	0.4	32.1	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

والسبب الثاني لعدم الاستخدام في الشمال هو تخطي الإناث لمرحلة الخصوبة (٢٥%). أما السبب الثالث فهو الخوف من النتائج الثانوية، وذلك بنسبة ٢٢,٢% من اللواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل في الشمال. ومن الملاحظ انخفاض نسبة الاجابات التي تحدثت عن مانع ديني إلى ٢,٨% فقط. أما في محافظة بيروت، فإن الإجابات كانت أكثر توزعاً، فالأسباب الأخرى غير المحددة نالت الحصة الأعلى وذلك بـ ٣٨,٦% من المجموع. أما الاجابات الأخرى فكانت لتخطي مرحلة الخصوبة في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢,٧%، و ١١,٤% للواتي يخفن من النتائج الثانوية أو اللواتي يرغبن في الإنجاب، (الجدول ١٣٦).

وفي جبل لبنان، كانت النسبة الأكبر لاجابات غير محددة، والمرتبة الثانية هي للواتي يرغبن في الإنجاب وذلك بنسبة ٢٦,٥%. أما الأسباب الأخرى فكانت لتخطي سن الخصوبة والخوف من النتائج الثانوية بنسبة ١٦,٢% لكل منهما. في الجنوب بلغت نسبة اللواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل بسبب تخطي سن الخصوبة ٣٣,٣% وهي الأعلى. أما اللواتي يرغبن بالإنجاب فقد بلغت نسبتهم ٢٠,٨%. في البقاع، أعلى نسبة لاجابات هي للواتي لم يحددن أي جواب بنسبة ٤٢,١%. أما السبب الثاني فقد كان تخطي سن الخصوبة وذلك بنسبة ٢٦,٣%، (الجدول ١٣٦).

كما تعددت الأسباب التي تحول دون استخدام السيدات لوسائل منع الحمل. وكانت الرغبة في إنجاب المزيد من الأولاد السبب الأساسي في عدم الاستخدام (بنسبة ٢٢,٢% على الصعيد الوطني). والرغبة في الإنجاب كانت مانعاً أساسياً عند الشيعة والأرثوذكس (٢٠,١% و ١٨,٤٧%) أكثر من الطوائف الأخرى، (الجدول ١٣٧).

الجدول 137: توزيع ربات المنازل اللواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل حسب الطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المعدل	المجموع	الطائفة									
		أقليات	أرمن	رؤم كاثوليك	رؤم أرثوذكس	موارنة	دروز	سنة	شيعة		
22.2	100	9.23	6.16	6.16	18.47	16.93	9.23	13.85	20.01	ترغب في الإنجاب	سبب عدم استعمال وسائل منع الحمل
4.3	100	15.38	15.38	15.38	0	15.38	0	23.08	15.38	مانع ديني	
19.1	100	13.63	18.18	11.36	15.90	11.36	13.63	6.82	9.09	تخطت مرحلة الخصوبة	
1.9	100	0	28.57	0	28.57	0	0	14.29	28.57	معارضة الزوج	
13.6	100	8.89	13.33	17.78	8.89	15.56	17.78	13.33	4.44	تخافا للتنازع الثانوية	
3.7	100	13.33	40	13.33	13.33	0	13.33	6.67	0	عدم المعرفة	
1.2	100	0	0	0	0	100	0	0	0	ثمنها مرتفع	
34.0	100	11.54	17.31	7.69	11.54	15.39	7.69	12.50	16.35	لا جواب	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما السبب الآخر فهو تخطي المرأة لمرحلة الخصوبة (١٩% على الصعيد الوطني). ومن الملاحظ أن الطوائف المسيحية حصلت على أكبر حصة من هذه الإجابة (بسبب ارتفاع الأعمار فيها) حيث أجابت ١٨,١٨% من الأرمن و ١٥,٩% من الأرثوذكس بهذا الأمر، مقابل ٦,٨٢% من السنة فقط. الخوف من النتائج الثانوية لوسائل منع الحمل حل ثلثاً، وخاصة

عند الدروز اللواتي أجن بنسبة ١٧,٧٨% مقابل ٤,٤٤% فقط للشيعة. أما المانع الديني، فلم يحز على كثير من الاجوبة (٤,٣% على الصعيد الوطني)، إلا أنه يرتفع عند السنة إلى ٢٣,٠٨%. وتوزعت الأسباب الباقية بين معارضة الزوج وعدم المعرفة بالوسائل، بالإضافة إلى الخوف من ارتفاع ثمنها. ومن الملاحظ انخفاض نسبة الاجابة عن احتمال عدم موافقة الزوج والموانع الدينية، الأمر الذي يعكس عياً مرتفعاً لضرورة استخدام وسائل منع الحمل بين ربات المنازل في لبنان، (الجدول ١٣٧).

تجدر الإشارة إلى تدني الأسباب التي تعتبر "تقليدية" وهي ممانعة الزوج للاستخدام والعقيدة الدينية.

يتأثر استخدام وسائل منع الحمل بعدة متغيرات، حسب كونها تقليدية أو حديثة. فالوسائل التقليدية معروفة عند الجميع، أما الوسائل الحديثة فهي تتطلب درجة معينة من الوعي. وأهم ما على ربة الأسرة أن تعيه هو ارتفاع نسبة الخطأ من استخدام الوسائل التقليدية. وبما أن درجات الوعي تتفاوت بين المناطق فبالأكيد ستتفاوت الوسائل المفضلة حسب المناطق.

الجدول 138: توزع ربات المنازل حسب الوسيلة المفضلة لديهن والمحافظة الأساسية، لبنان ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

المجموع	الوسيلة الأولى المستعملة حالياً									
	الحبوب	اللولب	الحقن	واقعي ذكري	ربط أنابيب	فترة الأمان (العد)	الاستحباب	غيرها		
100	15.4	69.2	0	7.7	7.7	0	0	0	الشمال	المناطق الريفية
100	56.5	17.4	0	8.7	0	13.0	0	4.3	بيروت	
100	41.2	26.5	0	2.9	5.9	20.6	0	2.9	جبل لبنان	
100	46.7	30.0	3.3	6.7	0	13.3	0	0	الجنوب	
100	33.3	27.8	5.6	5.6	0	22.2	5.6	0	البقاع	
100	41.5	30.5	1.7	5.9	2.5	15.3	0.8	1.7	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الملاحظ في الجدول ١٣٨ الارتفاع الشديد لاستخدام اللولب بنسبة ٦٩,٢% في الشمال، الذي يليه استخدام الحبوب (١٥,٤%). كما أن معظم الوسائل المستخدمة في الشمال

هي وسائل حديثة. أما في بيروت فتبلغ نسبة اللواتي يستخدمن الحبوب ٥٦,٥%، وهي الأعلى مقارنة ببقية المحافظات، أما النسبة الثانية فهي للولب وبلغت ١٧,٤%، وبلغت نسبة الوسائل التقليدية ١٣%، (الجدول ١٣٨).

وتعود النسبة الأعلى في جبل لبنان لاستخدام الحبوب ٤١,٢%. أما النسبة الثانية فهي للولب بنسبة ٢٦,٥%. وبلغت نسبة الوسائل التقليدية ٢٠,٦%. وفي الجنوب، بلغت نسبة اللواتي يستخدمن الحبوب ٤٦,٧%، والنسبة الثانية هي للولب بنسبة ٣٠%، والوسائل التقليدية هي ١٣,٣%. وأخيراً، في البقاع، فإن النسبة الأعلى هي أيضاً للحبوب ٣٣,٣%. أما اللولب فقد بلغت نسبة استخدامه ٢٧,٨%. وترتفع نسبة استخدام الوسائل التقليدية إلى ٢٧,٨%، وهي الأعلى بين المحافظات كلها، (الجدول ١٣٨).

بشكل عام تعود النسبة الأعلى في لبنان للحبوب. وأقل الوسائل هي الانسحاب. أما الوسائل الدائمة (اللولب وربط الأنابيب) فهي أقل انتشاراً من الوسائل المؤقتة (الحبوب والواقعي والحقن). وهذا يعكس رغبة في تحديد الولادات والمباعدة بينها أكثر من توقيفها بشكل تام، (الجدول ١٣٨).

كما هو مذكور أعلاه، فإن نسبة الوعي تؤثر باستخدام وسائل منع الحمل، ولا دليل على ارتفاع الوعي أكثر من المستوى الدراسي. هكذا، يمكن تحليل العلاقة بين المستوى الدراسي والوسيلة المستخدمة لتحديد النسل. لا يبدو أن هناك تأثيراً واضحاً في استخدام وسائل منع الحمل بالمستوى الدراسي، فالحبوب هي الوسيلة الأكثر استخداماً بغض النظر عن المستوى الدراسي، باستثناء المستوى الأساسي حيث الأكثر استخداماً هو اللولب بنسبة ٤٢,٩٥%، (جدول ١٣٩).

الجدول 139: توزيع ربات المنزل اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل حسب الوسيلة المستخدمة حالياً، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المجموع	الوسيلة الأولى المستعملة حالياً									
	الحبوب	اللولب	الحقن	واقعي ذكرى	ربط أنابيب	فترة الأمان (العدد)	الانسحاب	غيرها		
100	50.0	14.3	7.1	0	7.1	14.3	0	7.1	أمي	المرحلة الدراسية المتقدمة
100	38.1	42.9	4.8	9.5	0	4.8	0	0	أساسي	
100	37.5	37.5	0	2.5	2.5	15.0	2.5	2.5	متوسط	
100	47.6	23.8	0	4.8	0	23.8	0	0	ثانوي	
100	47.4	15.8	0	10.5	5.3	21.1	0	0	جامعي	
100	0	66.7	0	33.3	0	0	0	0	مهني	
100	41.5	30.5	1.7	5.9	2.5	15.3	0.8	1.7	المجموع	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما في ما يتعلق ببقية المستويات الدراسية، فإن النسبة الأعلى هي للحبوب وخاصة عند الأميات حيث بلغت النسبة ٥٠%. إلا أن استخدام اللولب منخفض بينهن إذ بلغت النسبة ١٤,٣%. أما في المستوى الأساسي، فإن نسبة استخدام الحبوب هي ٣٨,١%. في المستوى المتوسط تساوت نسبة استخدام الحبوب مع اللولب وذلك بنسبة ٣٧,٥% لكل منهما. وفي المستوى الثانوي بلغت نسبة استخدام الحبوب ٤٧,٦% واللولب ٢٣,٨%، وأخيراً في المستوى المهني لم تصرّح ربات المنازل عن استخدام الحبوب، بل أن النسبة الأعلى هي للواتي يستخدمن اللولب وذلك بنسبة ٦٦,٧%، (الجدول ١٣٩).

وتجدر الإشارة إلى أن الوسائل التقليدية لم تتأثر بارتفاع المستوى الدراسي، لا بل على العكس ارتفعت نسبة استخدام الوسائل التقليدية مع ارتفاع المستوى الدراسي. هكذا، فإن نسبة استخدام الوسائل التقليدية بين المستوى المتوسط بلغ ١٧,٥%، بينما بلغت نسبة الوسائل التقليدية ٢٣,٨% في المستوى الثانوي و ٢١,١% في المستوى الجامعي. هنا لا بد من التذكير بأن عدد العينة، بين ربات المنازل هي ٥٥٠، الأمر الذي من شأنه أن يزيد، ربما، من نسبة الخطأ، (الجدول ١٣٩).

أخيراً، يمكن التأكد من تأثير استخدام الوسائل بطائفة ربة الأسرة، للتأكد من عدم تأثير هذا المتغير بالمتغيرات الأخرى. هكذا، فإن الحبوب هي الوسيلة الأكثر انتشاراً عند الروم الكاثوليك، إذ بلغت نسبة استخدامها ٢٤%، (الجدول ١٤٠).

الجدول 140: توزيع ربات المنازل حسب الطائفة والوسيلة المستخدمة حالياً، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المعدل	المجموع	الطائفة									
		أقليات	أرمن	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	موارنة	دروز	سنة	شيعة		
45.9	100	8.00	10.67	24.00	2.67	9.33	8.00	16.00	21.33	الحبوب	الوسيلة الأولى المستخدمة حالياً
28.2	100	9.76	14.63	4.88	14.63	4.88	14.63	24.39	12.20	اللؤلؤ	
1.2	100	0	0	0	0	100	0	0	0	الحقن	
5.9	100	0	0	0	40	0	40	20	0	واقعي ذكري	
1.2	100	0	0	0	0	0	0	100	0	ربط أنابيب	
15.3	100	5.26	31.58	5.26	5.26	13.16	5.26	7.89	26.31	فطرة الأمان (العد)	
1.2	100	0	0	0	0	0	66.67	33.33	0	الانصحاب	
1.1	100	66.67	0	0	0	33.33	0	0	0	غيرها	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما هو مبين في الجدول ١٤٠، فإن حبوب منع الحمل هي الأكثر انتشاراً بنسبة ٤٥,٩%، وهو أمر غير مستغرب لعدة أسباب: فهي من أكثر الوسائل فعالية، ومن أكثرها توافراً وأقلها ثمناً، بالإضافة إلى إمكانية التوقف عن استخدامها حالما تدعو الحاجة (عكس الوسائل الجراحية مثلاً). وهذه الوسيلة هي أكثر رواجاً عند الكاثوليك أولاً بنسبة ٢٤%، فالشيعة بنسبة ٢١,٣٣%، وهي الأقل رواجاً بين الأرثوذكس بنسبة ٢,٦٧%، (جدول ١٤٠).

أما ثاني أكثر الوسائل استخداماً، على الصعيد الوطني، فكان اللؤلؤ بنسبة ٢٨,٢%. الإناث الستة هن أكثر للمستخدمات لهذه الوسيلة بنسبة ٢٤,٣٩%، يليهن كل من الأرمن والدروز والأرثوذكس بنسبة ١٤,٦٣%. أما الأقل اعتماداً على اللؤلؤ فهن الإناث الموارنة

والروم الكاثوليك بنسبة ٤٨,٤%. وفترة الأمان، وهي من الوسائل التقليدية، وتعرف أيضاً بعد الأيام أو الامتناع، فهي ثالث الوسائل انتشاراً بنسبة ١٥,٣% في لبنان. وهذه الوسيلة منتشرة بين الأرمن بنسبة ٣١,٥٨% وعند الشيعة بنسبة ٢٦,٣١%، وهي أقل انتشاراً بين الطوائف الأخرى. وتختلف النسب المخصصة للوسائل الأخرى. إلا أن هذه الوسائل الثلاث هي الأكثر انتشاراً وبنسبة ٨٩,٤%، (جدول ١٤٠).

في نهاية هذا الفصل، يمكن إدراج بعض الاستنتاجات الأساسية:

- يتأثر العمر عند الزواج الأول بعدة متغيرات، إلا أن أهمها كان المنطقة والطائفة، بحيث يرتفع العمر عند الزواج الأول عند الطوائف المسيحية وينخفض عند المسلمين. هذا بالإضافة إلى ارتفاعه في بعض المحافظات وخاصة في جبل لبنان والجنوب.
- يتأثر العمر المتوسط عند الزواج الأول أيضاً بالمستوى التعليمي بشكل واضح، فيرتفع مع تقدم المستوى التعليمي. بالإضافة إلى تأثره بالجنس، بلغ الفرق بين الذكور والإناث أكثر من ٤ سنوات لصالح الذكور.
- تختلف الخصوبة بشكل واضح بين محافظة وأخرى، بحيث يزداد عدد المواليد بشكل واضح في المحافظات "الزراعية" مثل الشمال والبقاع. بالإضافة إلى انخفاض متوسط عدد المواليد مع ارتفاع المستوى الدراسي لربة الأسرة.
- ترتفع، في السنوات الأخيرة، الولادات عند الشيعة والسنة بشكل كبير، بينما تنخفض عند الروم الكاثوليك.
- لم تتضح أي علاقة بين استخدام وسائل منع الحمل والمتغيرات الأخرى. إلا أن نسب الاستخدام لا تزال منخفضة بحيث لا تتجاوز النصف في معظم الأحيان.

استنتاجات عامة

حاول هذا البحث، من خلال كل ما تقدم، الاجابة عن الأسئلة والتأكد من الفرضيات التي تمت صياغتها في المقدمة.

لقد تبين من خلال هذا البحث أن الوضع المهني في لبنان يتأثر بعدة متغيرات، أهمها العمر واختلاف المستوى التعليمي. فانخفاض العمر يقلص من نسبة العاملين، وهذا الأمر يختلف أيضاً بين طائفة وأخرى ومحافظة وأخرى. وتختلف نسب البطالة بشكل كبير بين الطوائف، وذلك بسبب الضغط السكاني بين أبنائها. فالطوائف الفتية تعاني من البطالة أكثر من غيرها. وهكذا، فإن أغلبية الطوائف في لبنان لا تستفيد من النافذة الديموغرافية بشكل جيد، وإن كانت الطوائف المسيحية هي في أوج هذه الفترة البالغة الأهمية في مسألة العلاقة بين التركيب العمري والنشاط الاقتصادي.

لا يقتصر النشاط الاقتصادي على الرجال فحسب، فقد بدأت المرأة اللبنانية تشق طريقها في عالم العمل والأعمال، وإن كان بخطى بطيئة. وهذا التقدم على الصعيد المهني ما هو إلا انعكاس لتقدم المستوى الدراسي للمرأة في الفترة الأخيرة. وهكذا، يظهر جلياً أثر الالتحاق الدراسي على تقدم المستوى المهني في لبنان. لكن لا بد من الإشارة إلى أن الدخل عند الذكور لا يزال أعلى من الدخل عند الإناث، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الدخل مع التقدم في العمر.

لم يقتصر الاختلاف في الدخل على الاناث والذكور، بل هو تجلى بشكل واضح بين المحافظات حيث تدنت نسبة الدخل في الشمال إلى أدنى مستوى في لبنان. وهذا لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن أثر التعليم على هذا الواقع مرتبط بتراكمات تاريخية من الإهمال والفقر منذ تأسيس دولة لبنان الكبير وحتى يومنا هذا.

أما الاستنتاج الأبرز على صعيد الدخل والقوة الاقتصادية فهو في تخطي المقولة التي تزعم بأن الطوائف الإسلامية هي الأشد فقراً. ذلك أن الواقع تخطى المسألة الطائفية البحتة. فالطوائف المسيحية لم تحصل على أعلى معدلات الدخل، وفي الوقت نفسه، حصل الشيعة فقط على معدل مرتفع للدخل بين الطوائف المسلمة. هذا الاختلاف في الوضع المعيشي والدخل تأثر أيضاً بارتفاع المستوى التعليمي، ما ينعكس تحسناً ملموساً لناحية الفرص المهنية المتقدمة.

وعلى الصعيد المرتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، فإن الضمان الاجتماعي يؤمّن الحماية الاجتماعية لأكثر من نصف اللبنانيين. ولكن نسبة المضمونين (في القطاعين العام والخاص) لم تشمل جميع اللبنانيين، الأمر الذي يترك عدداً كبيراً منهم عرضة لجميع المخاطر الاجتماعية والصحية. إلا أن وضع المضمونين في الأقضية والمحافظات المحرومة كان أفضل من وضعهم على صعيد الدخل، وذلك بسبب انتشار الوظائف العامة الأقل دخلاً، ولكن الأكثر تأمناً للحماية الاجتماعية والضمان لعائلات الموظفين.

يختلف توزيع السكان بين المحافظات والأقضية بحيث يزداد عدد السكان في المحافظات التي تستقطب العمل (مثل جبل لبنان)، وينخفض في المحافظات التي تصدر اليد العاملة (البقاع). ينعكس هذا الواقع على انخفاض متوسط عدد المقيمين في المنزل بسبب النزوح إلى المحافظات الأخرى، وخاصة بين من هم في سن العمل.

ولا تزال ظاهرة ارتفاع عدد السكان في المنزل منتشرة في لبنان، وهو من أحد مؤشرات تدني المداخيل المرتبط بارتفاع أسعار المساكن وعدم توافر العوامل والظروف التي تشجع المواطنين على الإيجار.

أما بالنسبة للهجرة، فقد تأثر بها اللبنانيون بمختلف طوائفهم. فالهجرة أصابت أبناء الطوائف اللبنانية كافة وكانت بمثابة الحل التاريخي الذي اتبعه اللبنانيون منذ ما يقرب القرن والنصف من الزمن، وذلك من أجل البحث عن فرص أفضل للعمل، وهذا ما جعلها في أكثر الأحيان هجرة دائمة وغير مؤقتة. لذلك استقطبت الهجرة المسيحيين والمسلمين على حد سواء، الأمر الذي ساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية عند أهل هؤلاء المهاجرين.

أما أكثر المحافظات تأثراً بالهجرة فكانت الأكثر حرماناً والأقل دخلاً حيث يلجأ أرباب الأسر إلى الهجرة بشكل كثيف بهدف تأمين متطلبات الحياة لأبنائهم وأسرتهم. ويأتي تأثير مكان الهجرة على الجنس بشكل واضح، وظهر ذلك من خلال تراجع أعداد المهاجرات إلى

الخبيج العربي بسبب تركيز نوع الهجرة على طلب العمل في هذه الدول. وكان للهجرة أثر واضح على تحسن المداخل حيث بلغت ضعفي معدلات المداخل التي يحصل عليها اللبنانيون في لبنان. ومن الملاحظ في لبنان مدى تأثير الهجرة على رفع الوضع الاقتصادي للسكان وذلك من خلال التحويلات التي يرسلونها لأهلهم. وهذا الواقع أدى إلى رفع المستوى الاقتصادي للسكان وخاصة ممن هاجر ذوهم. وهنا لا بد من الإشارة إلى ارتفاع نسبة الهجرة عند الشيعة وخاصة إلى أفريقيا مما ساهم في تحسن وضعهم الاقتصادي مقارنة بالطوائف الأخرى.

يمر اللبنانيون في مرحلة النافذة - أو الفرصة - الديموغرافية وخاصة عند بعض الطوائف المسيحية، ولكن سرعان ما تصبح كل الطوائف في أوج هذه المرحلة. وهو ما يمكن أن يكون له أحد المفعولين: إما مفعول إيجابي من خلال تأمين فرص عمل وخلق تنمية مستدامة، أو مفعول سلبي من خلال عدم التمكن من استغلال هذه المرحلة بشكل جيد مما يزيد من تعقيدات المجتمع اللبناني لناحية توافر فرص العمل وانتشار البطالة بين أبنائه.

هذه الفرصة الديموغرافية، التي تعكس مجتمعاً يتجه إلى الاستقرار على الصعيد السكاني، لن تلبث أن تتحول إلى تراجع في مستوى الشباب وتتوجه صوب شكل المجتمع الهرم في البنية السكانية في لبنان. هذه الدينامية الديموغرافية أكثر ما تظهر عند المسلمين، الأكثر فتوة من المسيحيين. هذا بالإضافة إلى تأثير المحافظات والأقضية اللبنانية بالتوزيع الطائفي على صعيد متوسطات الأعمار في لبنان.

إلا أن هذه الفتوة عند المسلمين بدأت بالتراجع بعد أن تأثرت بمعطيات أهمها تحسن الوضع الاقتصادي، كما هو الحال عند الشيعة. وتتضح هذه الدينامية السكانية في الأهرام التي تعود إلى كل طائفة، وظهر ذلك من خلال تحسن القاعدة عند بعض الطوائف الإسلامية، وخاصة عند الشيعة.

يتأثر العمر عند الزواج الأول بعدة متغيرات، أهمها المستوى التعليمي والانتماء الطائفي. فالترية والتعليم اللذان أثرا على الزواج، وبالتالي على الخصوبة، امتد تأثيرهما ليشمل العمر عند الزواج في المحافظات والأقضية في لبنان، وذلك حسب توزيع الطوائف على كل منها. وهكذا، فإن العمر عند الزواج الأول عند المسلمين أقل من مثيله عند المسيحيين. والأمر يصح أيضاً في المحافظات والأقضية التي يزيد فيها المسلمون على المسيحيين. ولا بد من الإشارة إلى تأثير العمر عند الزواج الأول بالجنس، حيث يرتفع المتوسط عند الذكور بحوالي الأربع سنوات عن الإناث.

لم يغب أثر الموروث الثقافي، لناحية التأثير بالمجتمع الزراعي ولناحية مستوى التعليم، عن التأثير بالخصوبة وعدد المواليد. فالمحافظات والأقضية الزراعية يزيد فيها عدد المواليد عن المحافظات الأخرى. هذا بالإضافة إلى تأثير الخصوبة بالمستوى التعليمي لربة الأسرة حيث ينخفض عدد المواليد مع ارتفاع المستوى الدراسي.

ترافق هذا الارتفاع في عدد الولادات مع انخفاض ملحوظ في استخدام وسائل منع الحمل وتحديد النسل. فالرغم من توافر هذه الوسائل، وتقبل المجتمع لها، إلا أن نسبة كبيرة من ربات المنازل لا يستخدمنها لغاية الآن.

تتجمع للملاحظات والاستنتاجات لتصل إلى خلاصة مفادها أن الأثر الأكبر للدينامية الديموغرافية في لبنان لم يكن الانتماء الطائفي، وإن كان هذا الاستنتاج هو الظاهر للعيان. إلا أن الأثر الطائفي هو ثانوي إذا ما قورن ببقية التأثيرات، وعلى رأسها الوضع الاقتصادي للجماعات الطائفية في لبنان. والاقتصاد والتربية لا ينفصلان. ففي حين يعتبر البعض أن الوضع الاقتصادي هو المؤثر الأبرز على امكانية التحصيل العلمي، إلا أن هذا القول لا ينطبق على تاريخ الجماعات الطائفية في لبنان. فمع قدوم الارساليات الأجنبية إلى لبنان، كان الموارد طائفة شابة، تتفوق على الدروز في القوة والعدد (في جبل لبنان). وكان أن تقبل المسيحيون (وخاصة الموارنة والكاثوليك) المدارس الإرسالية أكثر من المسلمين. فخلق هذا الواقع تفاوتاً تعليمياً بين المسلمين والمسيحيين، وخاصة إذا تمت المقارنة بين ذوي الدخل المنخفض. وسعى بعض الذين أتموا علومهم في المدارس الإرسالية إلى إتمام علومهم العالية. إلا أن المؤكد أن المتعلم سيرسل أولاده إلى المدارس، وهذا من شأنه تعميق الهوة بين المتعلمين وغير المتعلمين.

مع ازدياد المستوى التعليمي عند إحدى الجماعات، فإن حظوظها في إيجاد فرص أفضل للعمل ستزداد. وإذا جمعنا بين هذه الحقيقة وواقع أن العديد من المناصب الحكومية والامتيازات المالية بقيت بيد الموارنة، أقله لغاية اتفاق الطائف، فيمكن أن نستنتج تحسن الواقع الاقتصادي عند المسيحيين بشكل يفوق المسلمين. ومن المسلمّات أن تحسن الواقع الاقتصادي في المجتمع يؤدي إلى كبح الدينامية الديموغرافية، وخاصة في ما يتعلق بالخصوبة. فالعمر عند الزواج الأول سينخفض بسبب الدراسة التي تمتد إلى نهاية العشرينيات من العمر. وبضاف إلى ذلك، الرغبة في تأمين عمل مناسب لتطلعات الأفراد بعد الدراسة المطولة. وهذا التأخر في عمر الزواج يصيب الذكور بشكل خاص، لكنه سرعان ما سينعكس على الإناث اللواتي يعشن في المجتمع نفسه. وتأخر سن الزواج عند الإناث ينعكس بشكل مباشر على خصوبتهن فيخفضها بشكل

إلا أن انخفاض الخصوبة الطبيعية ليس السبب الوحيد في الحد من التزايد السكاني في المجتمع. يمكن أن يضاف إليه رغبة السكان في تقنين الإنجاب بما يتناسب مع تطلعاتهم المستقبلية، وخاصة الرغبة برغد الحياة في ظل تزايد المتطلبات وغلاء أسعارها. هذا ما يدفع بالخصوبة إلى المزيد من الانخفاض.

هذا التفاوت الديموغرافي بين المسيحيين والمسلمين بدأ بالتراجع في المرحلة الأخيرة، وخاصة على صعيد الطائفة الشيعية، مقارنة بالمسيحيين والطوائف الإسلامية الأخرى، وذلك بسبب تقدم مستويات التعليم عندها، بالإضافة إلى ارتفاع مداخيلها الملحوظ الذي يعد الأعلى في لبنان. هذا الواقع انعكس انخفاضاً في نسبة الفئات الفتية مقارنة بالمراحل السابقة، أو مقارنة بالطوائف الإسلامية الأخرى حالياً. يمكن لهذا الواقع أن يظهر استنتاجاً مفاده أن لكل طائفة ظروفاً موضوعية تتضافر مع بعضها بعضاً لتؤثر بدنيامية سكانها فتنشطها أو تكبحها. وأبرز هذه العوامل هي المستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، ومقدار القوة السياسية للجماعة. فالسنة هم الطائفة الأقل دخلاً والأكثر فتوة في لبنان. أما الشيعة، فهم الأعلى دخلاً والأقل فتوة بين المسلمين. هكذا، يمكن القول أن التفاوت موجود ضمن الطوائف، وذلك على صعيد المذاهب المتعددة.

لا بد لهذه التأثيرات أن تطول الطوائف الإسلامية الأخرى، وإن على المدى غير القريب، الأمر الذي سيؤثر في الحد من التزايد السكاني عندها. وفي انتظار أن تشتد هذه التأثيرات يمكن القول أن التفاوت السكاني باق بين المسلمين والمسيحيين في المرحلة القرية المقبلة، ولكن مع تراجع حدّته عند الشيعة مقارنة بالسنة.

يمكن القول أن السكان في لبنان ما زالوا محافظين على تجانسهم، ولكن عند المسيحيين فقط. فالمسيحيون، في شكل عام، بدأوا مرحلة تحول على صعيد البنية السكانية ستؤدي بهم في السنوات المقبلة إلى مرحلة من الهرم حيث يزداد عدد الكبار في السن، بينما ينخفض عدد المواليد بسبب انخفاض الخصوبة، بالإضافة إلى التراجع المستمر في نسبة الشباب بسبب استمرار الهجرة في صفوفهم. أما على صعيد المسلمين، فإن التجانس الذي كان موجوداً في السابق بدأ بالتحول حيث يشهد الشيعة مرحلة من التغيرات الديموغرافية تتمثل في ارتفاع الأعمار المتوسطة والوسيط، وذلك بشكل ملحوظ مقارنة بالطوائف الإسلامية الأخرى. وهذا الواقع قد أنتج انخفاضاً في نسبة الشيعة مقارنة بالسنة. فالسنة، كما تبين من خلال نتائج البحث الميداني،

هم الطائفة الأكثر عدداً في لبنان. أما الشيعة فهم الطائفة الثانية لناحية العدد. وهذا الأمر يعود إلى كبح بطيء لدينامية السكان بسبب تأثير المتغيرات التربوية والاقتصادية والسياسية الآتية الذكر.

من الممكن اعتبار نتائج الدراسة الميدانية مثيرة للاهتمام والقلق في آن واحد. ففي الوقت الذي تندر فيه الدراسات التي تشير إلى توزع الطوائف في لبنان تأتي هذه الدراسة لتشير إلى واقع الطوائف فيه بشكل يثير الدهشة في بعض الأحيان، حيث تختلف بعض النتائج عن بعض الأحكام المسبقة المنتشرة في لبنان. أما ما يثير القلق فهو إمكانية استغلال هذه النتائج من البعض للإشارة إلى ضرورة تغيير واقع سياسي واستبداله بآخر.

تنأى هذه الدراسة بنفسها عن الاستغلال السياسي، فهدفها الإشارة إلى أهمية العوامل التربوية والاقتصادية في التأثير على الواقع السكاني. وفي دولة يتم فيها استغلال الواقع الطائفي إلى أقصى الحدود للحصول على أكبر قدر ممكن من السلطة، لا بد من التأكيد على أن التركيب الديموغرافي للسكان دائم التغير. ومن بالغ الخطورة إبقاء الارتباط القائم بين الحجم الديموغرافي والحجم في السلطة. هكذا، لن ينعم لبنان باستقرار فعلي وطويل الأمد طالما أن الواقع السياسي يتحول مع كل تغيير في نسبة كل طائفة مقارنة بمجموع السكان. وفي ظل الاحتقان القائم اليوم على صعيد البلدان العربية كافة التي تشهد تحركات شعبية تزيد من الفرز الطائفي في المنطقة، إن كان بقصد أو بدون قصد، من الأفضل، بل من الضروري، العمل على بدء التحرك، على الصعيدين الشعبي والرسمي، لفك الارتباط بين الطائفية باعتبارها نظاماً سياسياً - اجتماعياً قائماً على التوافق والتسويات، وبين ممارسة سلطة الدولة في لبنان في ظل الحلقة المفرغة التي يعيشها المجتمع اللبناني بين الوضع الاقتصادي والحجم الديموغرافي والموقع في السلطة.

وأخيراً، لا بد من التأكيد أن نتائج هذه الدراسة في كل تفاصيلها خاضعة لمعطيات العينة التي طمحت لأن تمثل المجتمع اللبناني. فجاءت معبرة عن الواقع في أماكن كثيرة، كما كانت، في أماكن متعددة، بعيدة عن، أو قريبة من الواقع. وهذا، في كل حال، من سلبات العينة، ومن مشاكلها العديدة، وخصوصاً إذا كانت ذات أسئلة مغلقة وبنسبة قليلة من المجتمع المدروس. ويبقى الأهم هو كيفية النظر إلى هذه المعطيات، تحليلاً وتفسيراً واستخراج نتائج. وهو ما حاولت أن أقوم به. عسى أن أكون قد وفقت.

لائحة الجداول الاحصائية

- الجدول 1: توزيع سكان جبل لبنان بين ١٧٨٣ و ١٨٤٠، حسب الطوائف وبعض المراجع ٣٧
- الجدول 2: توزيع السكان على بعض المناطق والمدن اللبنانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر ٣٨
- الجدول 3: توزيع سكان لبنان في عهد القائمقاميتين، حسب بعض المصادر وتوزعهم على الطوائف بين ١٨٤٧ و ١٨٦٠ ٣٩
- الجدول 4: توزيع سكان المتصرفية حسب الطوائف عام ١٨٦٣ ٤٠
- الجدول 5: توزيع السكان حسب الطوائف عام ١٩١٩ في المتصرفية ٤٢
- الجدول 6: تطور عدد سكان بيروت بين ١٨٦٠ و ١٩١٤ في مرحلة المتصرفية ٤٣
- الجدول 7: توزيع السكان حسب الطوائف في مدينة بيروت عام ١٨٨٩ ٤٣
- الجدول 8: سكان لبنان حسب تعداد ١٩٢١ وتوزيعهم الطائفي ٤٥
- الجدول 9: توزيع السكان حسب الطوائف في أبرز المدن اللبنانية في العام ١٩٢١ ٤٥
- الجدول 10: توزيع سكان لبنان على الطوائف حسب إحصاء ١٩٣٢ ٤٦
- الجدول 11: توزيع سكان لبنان على المحافظات بين ١٩٢٢ و ١٩٣٢ ٤٨
- الجدول 12: توزيع سكان لبنان حسب الطوائف ومعدل زيادة كل طائفة، عام ١٩٤٣ ٤٩
- الجدول 13: أعداد المهاجرين من لبنانيين ١٩٢٧ و ١٩٣٢ ٥١
- الجدول 14: توزيع سكان لبنان حسب المحافظات عام ١٩٦٤ ٥٢
- الجدول 15: توزيع سكان لبنان حسب الجنس والعمر الحماسي بالألف، عام ١٩٧٠ ٥٣
- الجدول 16: توزيع سكان لبنان حسب الطوائف، عام ١٩٨٤ ٥٥
- الجدول 17: توزيع سكان لبنان حسب العمر الحماسي والجنس، عام ١٩٩٦ ٥٧
- الجدول 18: سكان لبنان لعام ٢٠٠٤ ٥٩
- الجدول 19: توزيع السكان حسب المحافظات في عام ١٩٩٧ و ٢٠٠٤ ٦١
- الجدول 20: تطور معدلات النمو السكاني في لبنان بين ١٩٢٢ و ٢٠٠٤ (نسب مئوية) ٦٢
- الجدول 21: توزيع السكان حسب الجنس والمحافظات، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٢٠

الجدول 22: توزيع السكان حسب الطائفة والجنس، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٢١
الجدول 23: توزيع الطوائف حسب نسب الذكورة في كل منها، لبنان ٢٠٠٩.....	١٢٤
الجدول 24: توزيع الأعمار المتوسطة والوسيطه حسب المحافظات اللبنانية، لبنان ٢٠٠٩.....	١٢٥
الجدول 25: توزيع الأعمار المتوسطة والوسيطه حسب الطوائف اللبنانية، لبنان ٢٠٠٩.....	١٢٦
الجدول 26: توزيع السكان حسب الطائفة والعمر الخماسي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٢٨
الجدول 27: توزيع السكان حسب فئات الأعمار العريضة ومعدلات الإعالة والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٣٠
الجدول 28: توزيع السكان حسب علاقتهم برب الأسرة ونوع الإقامة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٣٨
الجدول 29: توزيع السكان حسب الوضع العائلي ونوع الإقامة في المنزل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٣٩
الجدول 30: توزيع السكان حسب العمر بالفئات العريضة ونوع الإقامة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٤٠
الجدول 31: توزيع السكان على المحافظات حسب نوع الإقامة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٤١
الجدول 32: توزيع السكان (١٠ سنوات وأكثر) حسب الوضع المهني والإقامة في المنزل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٤٢
الجدول 33: توزيع العاملين حسب المهنة الأساسية ونوع الإقامة في المنزل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٤٣
الجدول 34: توزيع المداخيل الفردية للسكان حسب نوع الإقامة في المنزل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٤٤
الجدول 35: توزيع السكان حسب الطائفة ونوع الإقامة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٤٥
الجدول 36: توزيع السكان حسب محافظة الإقامة الحالية والمحافظة السابقة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٤٧
الجدول 37: توزيع السكان حسب سبب تغير الإقامة والمحافظة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٤٨
الجدول 38: توزيع المساكن حسب عدد الأفراد داخل الأسر المعيشية وعدد الأسر الزوجية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٤٩
الجدول 39: توزيع السكان حسب المحافظات وعدد الأفراد داخل الأسرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٥٠
الجدول 40: توزيع السكان حسب عدد الأفراد داخل الأسر والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٥١
الجدول 41: توزيع السكان حسب المحافظات وعدد الأسر الزوجية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٥٢
الجدول 42: الأسر المعيشية حسب عدد الأسر الزوجية وفئات الدخل الأسري، لبنان، ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٥٣
الجدول 43: توزيع السكان حسب الطوائف وعدد الأسر الزوجية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٥٤
الجدول 44: توزيع السكان المقيمين حسب عدد الأفراد ومساحة المنزل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٥٥

- الجدول 45: توزيع المساكن حسب مجموع المداخل الشهرية ومساحة المسكن، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٥٦
- الجدول 46: توزيع المساكن حسب شكلها ومساحتها، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٥٧
- الجدول 47: توزيع المساكن حسب الوضع القانوني وشكل المسكن، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٥٩
- الجدول 48: توزيع المساكن حسب الطائفة ونوع الاشغال، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٦١
- الجدول 49: توزيع السكان حسب متابعة الدراسة والجنس، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٦٤
- الجدول 50: توزيع السكان حسب المحافظات ومتابعة الدراسة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٦٥
- الجدول 51: توزيع السكان حسب الالتحاق بالدراسة والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٦٦
- الجدول 52: توزيع السكان الذين توقفوا عن الدراسة حسب المرحلة الدراسية والجنس، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٦٧
- الجدول 53: السكان الذين توقفوا عن الدراسة (٢٥ سنة وأكثر) بحسب المرحلة المتخجرة والعمر، لبنان، ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٦٩
- الجدول 54: السكان الذين توقفوا عن متابعة الدراسة بحسب المرحلة المتخجرة والعمر الخماسي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٧٠
- الجدول 55: السكان الذين توقفوا عن الدراسة بحسب المرحلة المتخجرة والمحافظات، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٧١
- الجدول 56: توزيع السكان حسب الطوائف والمراحل الدراسية (٦ سنوات وأكثر)، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٧٣
- الجدول 57: توزيع السكان حسب الطوائف والمراحل الدراسية المتخجرة للذين توقفوا عن الدراسة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٧٤
- الجدول 58: توزيع الذكور والإناث حسب نوع المؤسسة الدراسية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٧٩
- الجدول 59: نوع المدرسة حسب المحافظة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٨٠
- الجدول 60: توزيع الطوائف حسب نوع المؤسسة الدراسية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٨١
- الجدول 61: توزيع السكان حسب المحافظات والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٨٦
- الجدول 62: توزيع السكان حسب الوضع العائلي والمهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٨٩
- الجدول 63: توزيع السكان حسب الجنس والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٩٠
- الجدول 64: توزيع السكان حسب متابعة الدراسة والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٩٣
- الجدول 65: توزيع السكان حسب الطائفة والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ١٩٥

الجدول 66: توزيع السكان حسب الطائفة ومعدل البطالة، لبنان ٢٠٠٩.....	١٩٦
الجدول 67: توزيع السكان العاملين حسب الجنس والوضع في المهنة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٩٧
الجدول 68: توزيع السكان العاملين حسب المحافظات والوضع في المهنة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	١٩٩
الجدول 69: توزيع السكان العاملين حسب الجنس ونوع المهنة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	٢٠١
الجدول 70: توزيع السكان العاملين حسب متابعتهم للدراسة ونوع المهنة، لبنان ٢٠٠٩.....	٢٠٣
الجدول 71: توزيع السكان الذين يعملون حسب نوع المؤسسة الدراسية ونوع المهنة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	٢٠٤
الجدول 72: توزيع السكان الذين يعملون حسب الطائفة والمهنة الأساسية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	٢٠٦
الجدول 73: توزيع المحافظات اللبنانية حسب فئات الدخل ومتوسط الدخل لربات الأسرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	٢١١
الجدول 74: توزيع المحافظات اللبنانية حسب فئات الدخل الأسري ومتوسط الدخل الأسري، لبنان ٢٠٠٩.....	٢١٢
الجدول 75: توزيع السكان حسب الجنس والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	٢١٤
الجدول 76: توزيع السكان حسب المرحلة المنجزة والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	٢١٦
الجدول 77: توزيع السكان حسب نوع المؤسسة الدراسية والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	٢١٨
الجدول 78: توزيع السكان (أكبر من ١٠ سنوات) حسب الوضع المهني والأجر الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	٢٢٠
الجدول 79: توزيع السكان العاملين حسب الوضع في المهنة والأجر الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	٢٢١
الجدول 80: توزيع السكان العاملين حسب نوع المهنة والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	٢٢٢
الجدول 81: توزيع السكان حسب الطائفة والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	٢٢٥
الجدول 82: توزيع الأسر حسب الطائفة والدخل الأسري، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	٢٢٧
الجدول 83: توزيع السكان حسب الجنس ونوع الحماية الاجتماعية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	٢٣٣
الجدول 84: توزيع السكان حسب علاقتهم مع رب الأسرة وتوافر الحماية الاجتماعية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	٢٣٤
الجدول 85: توزيع السكان المضمونين حسب العلاقة مع رب الأسرة ونوع الضمان، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).....	٢٣٥

- الجدول 86: توزيع السكان المضمونين حسب توافر الضمان والوضع الاجتماعي، لبنان ٢٠٠٩
٢٣٦..... (نسب مئوية)
- الجدول 87: توزيع السكان حسب المحافظات وتوافر الضمان الاجتماعي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٣٧
- الجدول 88: توزيع المستفيدين من الحماية الاجتماعية حسب المؤسسة الضامنة والمحافطة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٣٨
- الجدول 89: توزيع السكان حسب الوضع في المهنة وتوافر الضمان الاجتماعي، لبنان ٢٠٠٩
٢٤٠..... (نسب مئوية)
- الجدول 90: توزيع السكان حسب المهنة الأساسية وتوافر الضمان، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٤١
- الجدول 91: توزيع السكان المضمونين حسب المؤسسة الضامنة والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٤٢
- الجدول 92: توزيع السكان المضمونين حسب المؤسسة الضامنة والوضع في المهنة، لبنان، ٢٠٠٩
٢٤٣..... (نسب مئوية)
- الجدول 93: توزيع السكان المضمونين حسب المهنة الأساسية ونوع الضمان، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٤٤
- الجدول 94: توزيع السكان حسب فئات الدخل وتوافر الضمان الاجتماعي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٤٥
- الجدول 95: توزيع السكان المضمونين حسب نوع الضمان وفئات الدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩
٢٤٧..... (نسب مئوية)
- الجدول 96: توزيع ربات المنزل العاملات حسب الدخل وتوافر الضمان، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٤٩
- الجدول 97: توزيع ربات المنازل حسب توافر الضمان والدخل الأسري، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٥٠
- الجدول 98: توزيع السكان حسب توافر الضمان الاجتماعي والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٥١
- الجدول 99: توزيع السكان حسب نوع الضمان الاجتماعي والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٥٢
- الجدول 100: توزيع المهاجرين حسب سبب الهجرة ونوعها، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٥٦
- الجدول 101: توزيع المهاجرين حسب مكان الهجرة ونوعها، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٥٨
- الجدول 102: توزيع المهاجرين حسب محافظة الإقامة الأصلية ونوع الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٥٩
- الجدول 103: توزيع المهاجرين حسب العلاقة برب الأسرة ونوع الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٦٠
- الجدول 104: توزيع المهاجرين حسب الجنس ونوع الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٦٠
- الجدول 105: توزيع المهاجرين حسب المرحلة الدراسية للنخبة ونوع الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٦١
- الجدول 106: توزيع المهاجرين حسب الطائفة ونوع الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٦٢

- الجدول 107: توزيع المهاجرين حسب مكان الهجرة وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٦٤
- الجدول 108: توزيع المهاجرين حسب محافظة الإقامة وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٦٥
- الجدول 109: توزيع المهاجرين حسب العلاقة مع رب الأسرة وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) .. ٢٦٦
- الجدول 110: توزيع المهاجرين حسب الجنس والسبب الأساسي للهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ٢٦٧
- الجدول 111: توزيع المهاجرين حسب الاختصاص الجامعي وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٦٧
- الجدول 112: توزيع المهاجرين حسب الوضع من حيث العمل وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).... ٢٦٩
- الجدول 113: توزيع المهاجرين حسب الطائفة وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٧٠
- الجدول 114: توزيع المهاجرين حسب المحافظة ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ٢٧٢
- الجدول 115: توزيع المهاجرين حسب الجنس ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٧٣
- الجدول 116: توزيع المهاجرين حسب العلاقة مع رب الأسرة ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).... ٢٧٤
- الجدول 117: توزيع المهاجرين حسب الوضع العائلي ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٧٥
- الجدول 118: توزيع المهاجرين حسب متابعة الدراسة ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ٢٧٦
- الجدول 119: توزيع المهاجرين حسب المهنة الأساسية ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٧٧
- الجدول 120: توزيع المهاجرين حسب الضمان الاجتماعي ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٧٧
- الجدول 121: توزيع المهاجرين حسب الطائفة ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ٢٧٩
- الجدول 122: توزيع المتزوجين حسب المحافظة والعمر عند الزواج الأول، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٨٢
- الجدول 123: توزيع المتزوجين حسب الجنس والعمر عند الزواج الأول، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٨٤
- الجدول 124: توزيع المتزوجين حسب العلاقة برب الأسرة والعمر عند الزواج، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية).... ٢٨٦
- الجدول 125: توزيع المتزوجين حسب المرحلة الدراسية للتحفة والعمر عند الزواج الأول، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٨٧
- الجدول 126: توزيع المتزوجين حسب الطائفة والعمر عند الزواج الأول، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٨٩
- الجدول 127: توزيع عدد الولادات في الأسرة في السنوات الخمس الأخيرة حسب المحافظات، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٩٢
- الجدول 128: توزيع الأسر المعيشية حسب عدد الولادات في السنوات الخمس الأخيرة والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)..... ٢٩٣

- الجدول 129: توزيع ربات الأسر حسب المستوى الدراسي المنجز وعدد المواليد الأحياء لغاية تنفيذ الدراسة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ٢٩٤
- الجدول 130: توزيع ربات المنزل حسب المحافظات واستخدام وسائل منع الحمل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ٢٩٦.....
- الجدول 131: توزيع ربات المنزل حسب المستوى التعليمي واستخدام وسائل منع الحمل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ٢٩٧
- الجدول 132: توزيع ربات المنازل حسب الوضع المهني واستخدام وسائل منع الحمل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ٢٩٨
- الجدول 133: توزيع ربات الأسر حسب الدخل الأسري واستخدام وسائل منع الحمل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ٢٩٩
- الجدول 134: توزيع ربات المنازل حسب الطائفة واستخدام وسائل منع الحمل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ٣٠٠
- الجدول 135: توزيع ربات المنازل حسب النية في استخدام وسائل منع الحمل والنية في استخدامها لاحقاً، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ٣٠١
- الجدول 136: توزيع ربات الأسر اللواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل حسب المحافظة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ٣٠٣
- الجدول 137: توزيع ربات المنازل اللواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل حسب الطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ٣٠٤
- الجدول 138: توزيع ربات المنازل حسب الوسيلة المفضلة لديهم والمحافظة الأساسية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ٣٠٥
- الجدول 139: توزيع ربات المنزل اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل حسب الوسيلة المستخدمة حالياً، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ٣٠٧
- الجدول 140: توزيع ربات المنازل حسب الطائفة والوسيلة المستخدمة حالياً، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية) ... ٣٠٨

لائحة الرسوم البيانية

- الرسم البياني 1: نسبة الذكورة عند الطوائف في لبنان، حسب إحصاء ١٩٣٢..... ٥٠
- الرسم البياني 2: نسبة الأميين حسب المحافظات في إحصاء ١٩٣٢..... ٥١
- الرسم البياني 3: هرم الأعمار في لبنان عام ١٩٧٠..... ٥٤
- الرسم البياني 4: نسبة الذكورة في لبنان، ١٩٧٠..... ٥٤
- الرسم البياني 5: هرم الأعمار في لبنان عام ١٩٩٦..... ٥٨
- الرسم البياني 6: نسبة الذكورة للسكان المقيمين في لبنان عام ١٩٩٦..... ٥٨
- الرسم البياني 7-أ: هرم الأعمار، لبنان ٢٠٠٤..... ٦٠
- الرسم البياني 8: نسبة الذكورة، لبنان ٢٠٠٧..... ٦٠
- الرسم البياني 9: نسب الذكورة في لبنان بين أعوام ١٩٧٠ و ٢٠٠٧ (نسب مئوية)..... ٦٣
- الرسم البياني 10: توزيع السكان في لبنان حسب المحافظات بين ١٩٣٢ و ٢٠٠٤ (نسب مئوية)..... ٦٣
- الرسم البياني 11: نسب الذكورة في المحافظات اللبنانية، لبنان ٢٠٠٩..... ١٢٣
- الرسم البياني 12: هرم الأعمار للشيع، لبنان ٢٠٠٩..... ١٣٢
- الرسم البياني 13: هرم الأعمار للمسن، لبنان ٢٠٠٩..... ١٣٢
- الرسم البياني 14: هرم الأعمار للموارة، لبنان ٢٠٠٩..... ١٣٣
- الرسم البياني 15: هرم الأعمار، لبنان ٢٠٠٩..... ١٣٣
- الرسم البياني 16: متوسط عدد الأفراد المقيمين في الأسرة المعيشية حسب المحافظات، لبنان ٢٠٠٩..... ١٥٠
- الرسم البياني 17: توزيع المساكن حسب الطائفة والمساحة المتوسطة للسكن، لبنان ٢٠٠٩..... ١٥٨
- الرسم البياني 18: توزيع المنازل حسب نوعها، لبنان ٢٠٠٩..... ١٦٠
- الرسم البياني 19: توزيع المساكن حسب نوع الإشغال، لبنان ٢٠٠٩..... ١٦٠
- الرسم البياني 20: نسبة الأمية حسب الجنس، لبنان ٢٠٠٩..... ١٧٥
- الرسم البياني 21: نسبة الأمية حسب الفئات العمرية، لبنان ٢٠٠٩..... ١٧٦
- الرسم البياني 22: نسبة الأمية حسب العمر والجنس والفئات العمرية، لبنان ٢٠٠٩..... ١٧٦
- الرسم البياني 23: نسبة الأمية حسب المحافظات، لبنان ٢٠٠٩..... ١٧٧
- الرسم البياني 24: نسب الأمية لدى طوائف لبنان، لبنان ٢٠٠٩..... ١٧٨
- الرسم البياني 25: توزيع السكان حسب العمر المتوسط والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩..... ١٩٢

- الرسم البياني 26: توزيع السكان العاملين حسب متوسط الأعمار والوضع في المهنة، لبنان ٢٠٠٩..... ١٩٨
- الرسم البياني 27: توزيع السكان العاملين حسب متوسط العمر والمهنة الأساسية، لبنان ٢٠٠٩..... ٢٠٢
- الرسم البياني 28: توزيع المحافظات اللبنانية حسب متوسط الدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩..... ٢١٠
- الرسم البياني 29: توزيع المحافظات اللبنانية حسب متوسط الدخل لربة الأسرة ومتوسط الدخل الفردي ومتوسط الدخل العام، لبنان ٢٠٠٩..... ٢١٣
- الرسم البياني 30: توزيع السكان حسب الجنس ومتوسط الدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩..... ٢١٤
- الرسم البياني 31: توزيع السكان حسب المرحلة المنحزة ومتوسط الدخل الفردي الشهري، لبنان ٢٠٠٩..... ٢١٧
- الرسم البياني 32: توزيع السكان حسب نوع المؤسسة الدراسية والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩..... ٢١٩
- الرسم البياني 33: توزيع السكان العاملين حسب نوع المهنة ومتوسط الدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩..... ٢٢٤
- الرسم البياني 34: توزيع السكان حسب الطائفة ومتوسط الدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩..... ٢٢٦
- الرسم البياني 35: توزيع السكان حسب الجنس وتوافر الضمان الاجتماعي، لبنان ٢٠٠٩..... ٢٣٢
- الرسم البياني 36: توزيع السكان حسب توافر الضمان الاجتماعي والطائفة، لبنان ٢٠٠٩..... ٢٥١
- الرسم البياني 37: توزيع المهاجرين حسب السبب الأساسي للهجرة، لبنان ٢٠٠٩..... ٢٦٣
- الرسم البياني 38: توزيع المهاجرين حسب مكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩..... ٢٧١
- الرسم البياني 39: توزيع المتزوجين حسب الجنس ومتوسط العمر عند الزواج الأول، لبنان ٢٠٠٩..... ٢٨٥
- الرسم البياني 40: متوسط العمر عند الزواج الأول حسب المستوى التعليمي، لبنان ٢٠٠٩..... ٢٨٨
- الرسم البياني 41: توزيع المتزوجين حسب الطائفة ومتوسط العمر عند الزواج الأول حسب الطوائف، لبنان ٢٠٠٩..... ٢٩٠
- الرسم البياني 42: توزيع ربات المنازل اللواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل حسب السبب في عدم استخدامها، لبنان ٢٠٠٩..... ٣٠٢

المصادر والمراجع

١ - المصادر باللغة العربية

- إين خلدون؛ المقدمة، دار القلم، الطبعة الرابعة، ١٩٨٤، بيروت.
- أبو عيانة، فتحي محمد؛ دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، ط ٣، ٢٠٠٢، بيروت.
- أبو نحر، جوزيف؛ الإكليروس والملكية والسلطة، دار النهار للنشر، ٢٠٠٧، بيروت.
- اسماعيل حقي بك، (إشراف)؛ لبنان مباحث علمية واجتماعية، (١٩١٧)، تقلص وفهرسة ف. أ. البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٩، بيروت.
- بزي، علي؛ بنت جبيل، الذاكرة والحرب، دار النهار للنشر، ٢٠٠٧، بيروت.
- الدويهي، البطريق إسطفان؛ المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، دار لحد خاطر، بيروت.
- الجسر، باسم؛ ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان وهل وسقط؟ دار النهار للنشر، ١٩٧٨، بيروت.
- جلي، علي عبد الرزاق؛ علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، ١٩٨٤، بيروت.
- حريق، إيليا؛ التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٢، بيروت.
- الحكيم، يوسف؛ بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، ١٩٨٠، بيروت.
- حماده، سعيد؛ النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، منشورات الجامعة الأميركية، ١٩٣٦، بيروت.
- حيدر أحمد، علي راغب؛ المسلمون الشيعة في كسروان وجبيل، دار الهادي، ٢٠٠٧، بيروت.
- خليفة، عصام؛ الحدود الجنوبية للبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩، بيروت.
- الخوري، فؤاد اسحق؛ إمامة الشهيد وإمامة البطل، مركز دار الجامعة، ١٩٨٨، بيروت.
- دعبس، ألبير؛ لبنان وإلغاء الطائفية السياسية والإدارية، شمالي إند شمالي، ٢٠٠٣، بيروت.

- ديب، كمال؛ أمراء الحرب وتجار الهيكل، دار النهار للنشر، ٢٠٠٧، بيروت.
- ديب، كمال؛ هذا الجسر العتيق، دار النهار للنشر، ٢٠٠٨، بيروت.
- الزين، علي؛ فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، دار الكلمة، ١٩٧٩، بيروت.
- سلهب، نصري؛ المسألة المارونية، بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، بيروت.
- سمّاحة، نقولا، الكنيستان المارونية والأرثوذكسية في مجال الخدمة الاجتماعية، أطروحة دكتوراه لبنانية غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٣، بيروت.
- شرارة، وضاح؛ الأمة القلقة، دار النهار للنشر، ١٩٩١، بيروت.
- الصليبي، كمال؛ منطلق تاريخ لبنان، منشورات كارافان، ١٩٧٩، نيويورك، بيروت.
- الصليبي، كمال؛ بيت بمنازل كثيرة، مؤسسة نوفل، ١٩٩١، بيروت.
- الصليبي، كمال؛ تاريخ لبنان الحديث، دارالنهار للنشر، ١٩٧٢، بيروت.
- ضاهر، مسعود؛ الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان ١٦٩٧-١٨٦١، معهد الانماء العربي، ١٩٨١، بيروت.
- ضاهر، عبدالله؛ للمسلمون السنة في متصرفية جبل لبنان، نوبليس، ٢٠٠٧، بيروت.
- ضو، الأبطرس؛ تاريخ الموارنة، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، بيروت.
- طرابلسي، فواز؛ تاريخ لبنان الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨، بيروت.
- طرابلسي، فواز؛ صلات بلا وصل، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٩، بيروت.
- عطيه، عاطف؛ المجتمع، الدين والتقاليد، جروس برس، ١٩٩٢، طرابلس.
- عطيه، عاطف؛ الدولة المؤجلة، دار أمواج ومكتبة بيسان، ٢٠٠٠، بيروت.
- فغالي، كمال؛ الوضع الديموغرافي في لبنان، مختارات، ٢٠٠٣، بيروت.
- فيدمر، روبرت؛ "السكان"، في: سعيد حماده، (محرر)، النظام الاقتصادي والاجتماعي في سوريا ولبنان، منشورات الجامعة الأميركية، ١٩٣٦، بيروت.
- كفروني، يوسف؛ الاحصاء في العلوم الاجتماعية، المركز العربي للدراسات والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠.
- كفروني، يوسف؛ البحث الكمي في العلوم الاجتماعية/ التطبيقات الاحصائية باستخدام SPSS، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ٢٠١١.
- كراسويل، روبرت؛ القرابة والملكية العقارية في الريف اللبناني، ترجمة ميشال أبي فاضل، مجد، ١٩٨٣، بيروت.

- مراد، محمد؛ التملك والسلطة في الجنوب اللبناني (١٩٢٠-١٩٧٥)، منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٩، بيروت.
- المقدسي، أسامة؛ ثقافة الطائفية، ترجمة نائر ديب، دار الآداب، ٢٠٠٥، بيروت.
- مكّي، محمد علي؛ لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، دار النهار للنشر، ١٩٧٧، بيروت.
- ملح، جان؛ الوزارات اللبنانية وبياناتها، ١٩٤٣-١٩٨١، مكتبة لبنان، ١٩٨١، بيروت.
- نصر، سليم؛ كلود دوبار؛ الطبقات الاجتماعية في لبنان، ترجمة جورج أبي صالح، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢، بيروت.
- نوفل رزق الله، حلا؛ الوضع السكاني في لبنان، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، بيروت.
- نوفل، حلا؛ قضايا السكان والتنمية في لبنان بعد مرور ١٥ سنة على مؤتمر القاهرة، في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١٣ تموز ٢٠١٠، بيروت.
- يحيى، أنيس؛ الدروز والصراع على تاريخ الدروز، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ٢٠١٠، بيروت.
- يحيى، أنيس؛ الدروز والتحول الكبير، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ٢٠٠٩، بيروت.

٢- الدراسات الاحصائية والمسوحات السكانية باللغة العربية

- ادارة الاحصاء المركزي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، المسح العنقودي متعدد المؤشرات ٢٠٠٩، ٢٠١٠، بيروت.
- وزارة الشؤون الاجتماعية وادارة الاحصاء المركزي، المسح اللبناني لصحة الأسرة ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، بيروت.
- وزارة الشؤون الاجتماعية وادارة الاحصاء المركزي، تقرير الأوضاع المعيشية للأسر ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، بيروت.
- وزارة الشؤون الاجتماعية وادارة الاحصاء المركزي، تقرير الأوضاع المعيشية للأسر ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، بيروت.

- وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن - الكتاب الثاني: سكان لبنان، ٢٠٠٠، بيروت.

٣- المصادر باللغة الفرنسية

- CHESNAIS, Jean-Claude ; **La transition démographique: étapes, formes, implication séconomiques**, PUF, 1986, Paris.
- CORM, Georges; **Géopolitique du conflit libanais**, coé. La découverte, FMA, Paris.
- COURBAGE, Youssef et Philipe Fargues, **La situation démographique au Liban**, Tome 2, Publications de l'Université Libanaise, 1973, Beyrouth.
- IRFED ; **Le Liban face à son développement** ,présentation condensée, 1960-1961, 1963, Beyrouth.

٤- المصادر باللغة الانكليزية

- ABERNATHY, Virginia; **The Demographic TransitionRevisited: Lessons for foreign Aid and U.S immigration policy.**
- **A comparison of the limits to growth with thirty years ofreality**, Csiro, Canberra – Australia.
- BLOOM, David et al.; **The demographic dividend: a new perspective on the economic consequences of population change**, Population Matters (a RAND program), California, 2003.

- GERLAH, Reyer, Michiel A. Keyzer; **Limits to Growththeory, Coordination and Growth**: essays in honor of Simon Kuipers, Kluwer Academic Press, Dordrecht, 2001.
- Lenin; **The working class and Neo-Malthusianism**, in Pravda 137, June 13 1913. And Lenin Collected Works, Progress Publishers.
- McNICOLL, Geoffrey; Glorifying Malthus: **Current Debate on ‘Demographic Dividend’ in India**, in: Economic and political weekly, June 21 2008, New Delhi India.
- MEADOWS, Donella and others; **Limits to growth**, Signet, New York, 1974.
- ROSS, John; **Understanding the Demographic Dividend**, Policy Project Publications, Washington DC, 2004.
- SIMMONS, Mathew R.; **Revisiting the Limits to Growth**, An energy white paper, New York, 2000.
- SIMON, Julian L.; **An unreported revolution in populationeconomics**, The Public Interest, No. 101, Fall 1990.

٥- المصادر الالكترونية

٥-١ الكتب الالكترونية

- MALTHUS, Thomas; **An Essay on the Principle ofPopulation**, The Project Gutenberg EBook, chapter 1.

٥-٢ المجلات الالكترونية

- MANICORE, Jean-Marc; **what was there in the famous, Report to the Club of Rome”?**, E-article, December 2003.

- MOULTRIE, Tom; **The Demographic Dividend – possible policy or meaningless mirage:**
www.hsrc.ac.za/Document-2296.phtml.
- WADE, Nicholas; **In dusty archives, a theory of affluence.**
The New York Times, August 7 2007, page 2 (online edition).

المقدمة والفصل الأول

Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation démographique au Liban, Tome ¹

2, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1973.

^٢ لا يخفى على أحد الوضع السياسي القائم أثناء انعقاد مؤتمر الطوائف، فالاحصائيات اختلفت حول تحديد نسبة المسيحيين والمسلمين فنواجحت نسبة للمسيحيين بين ٤٢ و ٤٨%. أضف إلى ذلك المقولة الشهيرة التي سادت آنذاك: "لا غالب ولا مغلوب"، مما دفع إلى الواجهة صيغة جديدة قضت بالانتقال من مبدأ ال٥٠+٦ إلى مبدأ المناصفة في توزيع المقاعد النيابية بين المسلمين والمسيحيين.

^٣ للمزيد من التفصيل حول تصنيف النظريات بين طبيعية واجتماعية، انظر:

- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٢، ص: ٢٧٣.

- علي عبد الرزاق حلي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٨٣.

^٤ حلي، المرجع نفسه، ص٨٣.

^٥ حلي، المرجع نفسه، ص: ٨٥-٨٦.

Thomas Malthus, An Essay on the Principle of Population, The Project Gutenberg ^٦

EBook, chapter 1

Malthus, opt cit, ch 7 ^٧

Ibid, ch 9 ^٨

Nicholas Wade, In dusty archives, a theory of affluence, The New York Times, ^٩

August 7 2007, page 2 (online edition)

^{١٠} للمزيد من المعلومات أنظر ما كتبه جوليان سيمون حول التحاوزات التي ارتكبت في مختلف الدول من أجل الحد من الولادات أو تقليص عدد السكان، في:

Julian L. Simon, An unreported revolution in population economics, The Public Interest, No. 101, Fall 1990, pp. 89-100.

^{١١} للمزيد من المعلومات حول كيفية تأسيس نادي روما، أنظر الموقع الرسمي للنادي، في:

<http://www.clubofrome.org/eng/about/4>

^{١٢} "دويللاميزو، ديبس ميلوز، يورجنزفردر ويليام بيهرنز الثالث. الباحثون هم مجموعة من الأكاديميين في معهد ماسشوستس للتكنولوجيا MIT.

^{١٣} Donella Meadows and others, Limits to growth, Signet, New York, 1974, p:99.

^{١٤} للمزيد من التفصيل، والمراجعة نقدية لأثر هذا البحث، أنظر:

- Jean-Marc Manicore, what was there in the famous "Report to the Club of Rome?", E-article, December 2003, URL:

http://www.manicore.com/anglais/documentation_a/club_rome_a.html

- Reyer Gerlagh, Michiel A. Keyzer, Limits to Growth theory, Coordination and Growth: essays in honor of Simon Kuipers, Kluwer Academic Press, Dordrecht, 2001, pp: 219-232.
- Graham Turner, A comparison of the limits to growth with thirty years of reality, Csiro, Canberra - Australia, 2008.
- Mathew R. Simmons, Revisiting the Limits to Growth, An energy white paper, ^{١٧} New York, 2000, p. 10
- Simmons, opt cit, p: 8.^{١٨}
- ^{١٩} - علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، مذكور سابقاً، ص: ٨٨-٨٩.
- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، مذكور سابقاً، ص: ٢٨١-٢٨٢.
- ^{٢٠} - جلبي، مذكور سابقاً، ص: ٩٠-٩٢.
- أبو عيانة، مذكور سابقاً، ص: ٢٨٢-٢٨٤.
- ^{٢١} - علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، مذكور سابقاً، ص: ٩٦-٩٨.
- David Bloom et al., The demographic dividend: a new perspective on the ^{٢٢} economic consequences of population change, Population Matters (a RAND program), California, 2003, p: 14
- Bloom et al, Ibid, p: 16. ^{٢٣}
- ^{٢٤} جلبي، مذكور سابقاً، ص: ٩٩-١٠١.
- أبو عيانة، مذكور سابقاً، ص: ٢٨٨-٢٨٩.
- Lenin, The working class and Neo-Malthusianism, in Pravda 137, June 13 1913. ^{٢٥}
- And Lenin Collected Works, Progress Publishers, 1977, Moscow, Volume 19, pages 235-237. <http://www.marxists.org/archive/lenin/works/1913/jun/29.htm>

^{٢٦} . للمزيد من التفصيل حول نظرية الانتقال الديموغرافي Transition Démographique، انظر:

- John Ross, Understanding the Demographic Dividend, Policy Project - Publications, Washington DC, 2004, p p: 1-7.
- Tom Moultrie, The Demographic Dividend - possible policy or - meaningless mirage, in: www.hsrb.ac.za/Document-2296.phtml
- Geoffrey McNicoll, Glorifying Malthus: Current Debate on 'Demographic - Dividend' in India, in: Economic and political weekly, June 21 2008, New Delhi India, p p: 63 - 69.
- Bloom et al., opt. cit, p p: 25-43. -
- Jean-Claude Chesnais, La transition démographique: étapes, formes, - implications économiques, PUF, Paris, 1986, p p: 6-9.
- ^{٢٧} . حصص هذه النظرية لمراجعة نقدية من حيث تأثيرها على سياسات الولايات المتحدة للاحية السماح للمهاجرين الأحاب من العيش على أراضيها. انظر:
- Virginia Abernathy, The Demographic Transition Revisited: Lessons for foreign Aid and U.S immigration policy.

^{٢٨} . على سبيل الذكر لا الحصر: الثورة الصناعية، التقدم الصناعي والتكنولوجي في القرن العشرين، الحريان العالميات، الأزمات الاقتصادية العالمية وآخرها الأزمة التي عصفت بأمريكا والعالم في أيلول ٢٠٠٨...

الفصل الثاني

Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation démographique au Liban, ' Tome 2, Publications de L'Université Libanaise, Beyrouth, 1974, p : 10.

^١ "الفرسخ هو وحدة قياس فارسية معربة، تراوحت بين الثلاثة أميال والستة عند الفرس والعرب. إلا أن المقياس المستخدم من قبل "مولي" هو "الفرسخ الأوروبي" (Lieue بالفرنسية أو League بالانكليزية) وهو يساوي حوالي ٣,٩ كلم.

^٢ Courbage et Fargues, opt. cit. p: 11.

^٣ مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان ١٦٩٧-١٨٦١، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص: ٢٣٨.

^٤ مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٣١.

^٥ Courbage et Fargues, La situation demographique.. opt. cit p. 13.

^٦ Ibid. p: 12.

^٧ Ibid. p: 14.

^٨ Courbage et Fargues, La situation démographique..opt cit. pp: 12-14.

^٩ مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٣٨.

^{١٠} Courbage et Fargues, La situation demographique..opt cit, p:11

^{١١} مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٣٨.

^{١٢} مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٤٨.

^{١٣} المرجع نفسه، ص: ٢٥٧.

^{١٤} حول الأحداث الطائفية التي جرت بين ١٨٥٨ و ١٨٦٠ وذهب ضحيتها الأكراف من مختلف الطوائف، أنظر:

- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، الطبعة الثالثة، دار النهار للنشر، ١٩٧٢، بيروت، ص: ١٣٢-١٤٢.

^{١٥} يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، ١٩٨٠، بيروت، ص: ٤٣.

^{١٦} روبرت كراسويل، القرابة والملكية العقارية في الريف اللبناني، ترجمة ميشال أبي فاضل، مجد، ١٩٨٣، بيروت،

ص: ٢٩.

^{١٧} العديد من المراجع اعتمدت على التعدادات والإحصاءات نفسها، نذكر منها:

- علي راغب حيدر أحمد، المسلمون الشيعة في كسروان وجبيل، دار الهادي، ٢٠٠٧، بيروت، ص: ١٠٨-١٠٩

^{١٨} Courbages et Fargues, La Situation.. opt. cit, p p: 14-15.

^{١٩} Ibid. p: 16.

^{٢٠} نتجدر الإشارة إلى أننا قمنا بتركيب الجدول ٧ بناءً على معطيات إحصائية من عدة مصادر ولذلك نورد هذه المصادر في أسفل الجدول، وهو الشكل الذي استخدمه في كافة الجداول المركبة من مصادر مختلفة.

^{٢١} هذا ما هو معن اليوم عن مساحة لبنان، أما فيغير فقد ذكر أن مساحة لبنان حسب الوثائق الفرنسية العائدة لعام ١٩٣٢ هي ٩١٩٩ كلم^٢. أنظر:

روبرت فيغير، "السكان"، في: سعيد حمادة، (محرر)، النظام الاقتصادي والاجتماعي في سوريا ولبنان،

مشورات الجامعة الأميركية، ١٩٣٦، بيروت، الجدول ٤، ص: ٦.

^{٢٢} يذكر كبراج وفارغ أن الإحصاء نفذ عام ١٩٢٢، أما مسعود ضاهر وأعرن فيختبرون أنه نفذ عام ١٩٢١،

والنسب يعود إلى تنفيذ الإحصاء، كما درجت العادة، في آخر يوم من العام أي في ٣١-١٢-١٩٢١.

^{٢٣} للمزيد من المعلومات حول تعداد ١٩٢١ والاتجاهات الموجهة إليه، أنظر:

- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: ٥٧.

- روبرت فيغير، "السكان" .. في: النظام الاقتصادي والاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: ١.

^{٢٤}. كمال الصليبي، بيت منازل كثيرة، مؤسسة نوفل، ١٩٩١، بيروت، ص: ٧٢.

^{٢٥}. يجدر الإشارة إلى أن كل باحث اتبع مجموعة مختلفة من الأرقام. وأنا فضلت أن أعتمد تلك التي قدمها فيدر في كتاب النظام الاقتصادي والاجتماعي في سوريا ولبنان، الذي اكتفى بأعداد الموجودين على الأراضي اللبنانية. فريد من المعلومات حول نتائج المسح الذي أجري عام ١٩٣٢، أنظر:

- سعيد حمادة، (محرر)، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، مذكور سابقاً، ص: ٤٥٣.

- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، رياض الريس للكتاب والنشر، ٢٠٠٨، بيروت، ص: ١٥٢

- محمد مراد، التملك والسلطة في الجنوب اللبناني (١٩٢٠-١٩٧٥)، منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٩، بيروت، ص: ٤٧.

- Courbage et Fargues, opt. cit., p : 21

^{٢٦}. للمزيد حول هجرة الأرمن إلى لبنان، أنظر:

- فيدر، "السكان"، في النظام الاقتصادي، مذكور سابقاً، ص: ٢٤-٢٧.

- أما تفسير هذا الأمر بالأرقام فيكون وفق معادلة الزيادة السكانية: $P_t = P_0(1+r)^t$. حيث (1932-1921) $t = 11$ و السكان في الفترة الأولى أي ١٩٢١ هم ١٢٠٦٥١ والسكان في الفترة ١٩٣٢ هم ٥٣٠٤٦٣. وبعد تطبيق القاعدة نحصل على 40% $t =$. هذا الرقم من المستحيل أن يكون صحيحاً من دون أن نأخذ في عين الاعتبار ادراج الأرمن في التعداد (بلغت نسبة الزيادة السكانية السنوية معدلاً يتراوح بين ١,٦ و ٢,٦% عند الطوائف الأخرى).

فيدر، "السكان"، في النظام الاقتصادي، مذكور سابقاً، ص: ٥

^{٢٨}. المصدر نفسه، ص: ٥.

^{٢٩}. فيدر، "السكان"، في النظام الاقتصادي، مذكور سابقاً، ص: ٦.

^٣. المصدر نفسه، ص: ٧.

^{٣١}. كمال ديب، هذا الجسر العتيق، دار النهار للنشر، ٢٠٠٨، بيروت، ص: ٣٢٧.

^{٣٢}. للمزيد من التفصيل، أنظر:

- كمال فغالي، الوضع الديموغرافي في لبنان، مختارات، ٢٠٠٣، بيروت.

^{٣٣}. كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٣٢٧

^{٣٤}. Courbage et Fargues, opt. cit, p : 22.

^{٣٥}. فيدر، مذكور سابقاً، ص: ١٥-١٦.

^{٣٦}. للمزيد من التفصيل حول أثر الهجرة في تناقص أعداد المسيحيين أنظر:

- كمال فغالي، الوضع الديموغرافي في لبنان، مذكور سابقاً، ص ٣٨

- Courbage et Fargues, opt. cit. p : 22-23.

^{٣٧}. Courbage et Fargues, opt. cit. p : 25

^{٣٨}. أورد المرجع الذي استندنا إليه في استخدام هذه الأرقام أن الجدول يعود إلى عام ١٩٦٤، ومصدره هو: المجموعة

الإحصائية الصادرة عن مديرية الإحصاء المركزي في عام ١٩٦٧. إلا أن الصحيح أن هذه الأرقام هي لتوقع عدد السكان الذي أجرته للمديرية بناءً على نتائج الدراسة التي أجرتها عام ١٩٦٤ وبلغ فيها عدد السكان: ٢,١٧٩,٩٠٠ نسمة. للمزيد من الإيضاح، أنظر:

- المرجع الذي أورد أرقام الجدول: محمد مراد، التملك والسلطة في الجنوب اللبناني، مذكور سابقاً، ص: ٥١.

- المرجع الذي استندنا منه أن السنة هي ١٩٦٧ هو كرايغ وقارغ، المذكور سابقاً، ص: ٢٤.

١٠. كمال ديب، هذا البحر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٢٣١. (قمنا بتصحيح النسب لثبوت استناداً إلى الأعداد، ذلك أن الأرقام التي قدمها الباحث بلغ مجموعها ١٠٤%)
١١. اعتمدنا على الأرقام التالية: عدد السكان حسب بشة لإيرفد عام ١٩٥٩ = ١,٦٢٦,٠٠٠، عدد السكان عام ١٩٧٠ = ٢,٢٦٥,٠٠٠ أنظر:

Courbage et Fargues, opt. cit, p: 24. -

١٢. مصري سلهب، للمسألة المارونية، يسان النشر والتوزيع، بيروت، ص: ٢١، نقلاً عن: Ghassan Tueini, une guerre pour les autres.

١٣. كمال ديب، هذا البحر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٢٣٠.

١٤. المرجع نفسه، ص: ٢٣٢.

١٥. حلا نوفل رزق الله، الوضع السكاني في لبنان، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣، ص: ٧٨.

١٦. المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي، الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأمر ٢٠٠٧، بيروت، ٢٠٠٨، ص: ٢٥. يشير هنا إلى أننا لم نضع هرم الأعمار لعام ٢٠٠٩ الذي قدمت إدارة الإحصاء المركزي في "منح وضع الأطفال والأمهات عام ٢٠٠٩" وذلك بسبب شكلها.

١٧. بلغ الفرق بين عملي عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ حوالي ٧٠٠ ألف نسمة بسبب اختلاف العينة فالأولى لم تشمل الفلسطينيين المقيمين في المخيمات أما الثانية فلم تشمل المقيمين خارج للمخيمات. أنظر:
- حلا نوفل رزق الله، الوضع السكاني في لبنان، مذكور سابقاً، ص: ١٢.
١٨. لا بد أن يشير إلى غربة هذا المعدل وكأنه عائد إلى خطأ في المعالجة أو التحليل من قبل منفذي الدراسة. فالانخفاض الشديد في معدل النمو السكاني (من ٣,٥ إلى ٠,٦٤، وعودته إلى ٢,٩) لا يمكن أن ينتج عن سبب طبيعي، وإن كان من إمكانية تأثره بالأزمة الاقتصادية الشديدة التي عصفت بلبنان إبان أزمة "بنك انترنا" في منتصف السنينيات.

الفصل الثالث

١. كمال الصليبي، بيت منازل كثيرة، مؤسسة نوفل، ١٩٩١، بيروت، ص: ٩٢-٩٣. وفي اختلاف التسمية بين جبل لبنان وجبل الدرور والفرق بينهما في تلك الفترة:
- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ١٦.
٢. أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، ترجمة نادر ديب، دار الآداب، ٢٠٠٥، بيروت، ص: ٦٣.
٣. التفصيل حول تراتب عائلات جبل لبنان وأهميته في العلاقات اليومية، أنظر:
- المقدسي، مذكور سابقاً، ص: ٦٥-٦٦.
٤. المرجع نفسه، ص: ٦٨.
٥. المرجع نفسه، ص: ٦٨.
٦. حول اصطلاحات البيزنطيين للموارنة، ومناقشة البطرك الدويهي في هذه المسألة، أنظر:
- كمال الصليبي، بيت منازل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ١٢٥-١٢٦. ويقول مكى أن اضطهاد الموارنة جاء على يد العياقة قل البيزنطيين، أنظر:
- محمد علي مكى، لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، دار النهار للنشر، ١٩٧٧، بيروت، ص: ١٧.

٧. حول ارتباط الموارنة بالأرض، واعتبارهم هم لبنان أنظر:

- كمال ديب، هذا الجسر الحق، مذكور سابقاً، ص: ٦٨-٧٠. ويعطي فؤاد خوريوصفاً أكثر دلالة للعلاقة بين الموارنة ولبنان، فهو يندمج بالموارنة والموارنة بلبنان فيصبحا شيئاً دينياً واحداً. أنظر:
- فؤاد اسحق الحوري، إلمة الشهيد وإمامة البطل، مركز دار الجامعة، ١٩٨٨، بيروت، ص: ١٩٧. ومن أجل الاطلاع على نظرة داعية إلى تاريخ الموارنة، أنظر:
- الطربوك إسطفان الدويهي، لفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، دار لحد خاطر بيروت.
- الأب بطرس ضو، تاريخ الموارنة، ستة أجزاء، وخصوصاً الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، ١٩٧٧، بيروت.
- يوسف السوداء، تاريخ لبنان الحضاري، دار النهار للنشر، بيروت.
- ٨. الصليبي، بيت بمنزل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ٦٣.
- ٩. أنظر في هذا الخصوص:

- كمال الصليبي، مطلق تاريخ لبنان، منشورات كارافان، ١٩٧٩، نيويورك، بيروت، ص: ٤٢-٤٣، ٩١-٩٢. أيضاً:
- كمال الصليبي، بيت بمنزل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ١٣١-١٣٨.

١٠. الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ٢٠.

١١. حواد بولس، لبنان والبلدان المجاورة، مؤسسة بدران، ١٩٧٣، بيروت، ص: ٣٤٦.

١٢. الصليبي، بيت بمنزل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ١٠٧.

١٣. يقول البابا ليو الثاني موجهاً كلامه إلى البطريرك الماروني: " نشكر القدر الإلهي، بحلمه العظيم، أن يقي عبيده المؤمنين، من بين الكنائس الشرقية، مصاتين في وسط الكفر والبدع كالورد بين الأشواك". أنظر:

- المرجع نفسه، ص: ١٦٩. وبالنسبة إلى دور الفرنسيسكان، ص: ١٥٤-١٥٩.

١٤. حول نشأة هذا المذهب وبدائيات وجوده في لبنان وتفاعله مع محيطه، في نظرة داخلية، أنظر:

- أنيس نجيم، المروز والصراع على تاريخ الدروز، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ٢٠١٠، بيروت.

- أنيس نجيم، المروز والتحول الكبير، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ٢٠٠٩، بيروت.

١٥. بولس، لبنان والبلدان المجاورة، مذكور سابقاً، ص: ٢٩٨.

١٦. أنظر في هذا الخصوص: محمد علي مكّي، لبنان من الفتح العربي... مذكور سابقاً، ص: ٩٣-٩٤.

١٧. عاطف عطيه، الدولة للوجلة، دار أمواج ومكنية بيسان، ٢٠٠٠، بيروت، ص: ١٧.

١٨. Georges CORM, Géopolitique du conflit libanais, coé. LA découverte, FMA,

Paris, p: 66

١٩. للتفصيل حول الوجود الشيعي في لبنان، أنظر:

- عمي الزين، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، دار الكلمة، ١٩٧٩، بيروت. وحول الوضع السوسيوسياسي للشيعة في لبنان، أنظر:

- وصاح شرارة، الأمة القلقة، دار النهار للنشر، ١٩٩١، بيروت. وحول وضعهم أيام العثمانيين والتأكيد على عروبتهم، أنظر:

- كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، دار النهار للنشر، ٢٠٠٧، بيروت، ص: ٤٣.

٢٠. حول هذه الحروب وانكفاء الشيعة، أنظر للتفصيل:

- محمد علي مكّي، لبنان من الفتح العربي... مذكور سابقاً، ص: ٢١٧-٢٢٢. أنظر أيضاً:

- كمال الصليبي، بيت بمنزل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ١٣٩-١٤٢. ويحتر كمال ديب، أن المسالك حاولوا إبادة انشيعة، أنظر:

- كمال ديب، أمراء الحرب... مذكور سابقاً، ص: ٤١-٤٢.

٢١. مكّي، لبنان من الفتح العربي... مذكور سابقاً، ص: ٢٦٤.

- ^{٢١} . حول انتماء السنة إلى المدن وتوليهم شؤون الإدارة والخدمات العامة، أنظر:
- فؤاد اسحق الخوري، إمامة الشهيد وإمامة البطل، مذكور سابقاً، ص ٥٥-٥٩. وحول العلاقة المفصلة بين الدين والدولة عد أهل السنة أنظر:
 - المرجع نفسه، ص: ١٢٤-١٢٦.
 - ^{٢٢} . أنظر في هذا الخصوص، للتفصيل:
 - الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ٢٢-٢٧. أنظر أيضاً التحليل القيم الذي قدمه فؤاد الخوري حول تعامل السلطة المركزية مع الطوائف باعتبارها معارضة وخارجة على الطاعة ورافضة الانضواء تحت راية الخليفة أو السلطان، ومع الأقليات باعتبارها تابعة وطائعة ومنصرفة إلى شؤونها وأعمالها، وهؤلاء من الطوائف المسيحية على اختلافها، وهذا ما يعسر سبب انتمائها للدين، في:
 - فؤاد اسحق الخوري، إمامة الشهيد وإمامة البطل، مذكور سابقاً، ص: ٩٣-١١٩.
 - ^{٢٣} . أنظر في هذا الخصوص:
 - إيبيا حريق، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ص: ٤٣-٥٠، ويعتبر حريق أن الأفكار السياسية لم تكن مستمدة "من المبدأ الطائفي للبناء الاجتماعي... والتضامن الاجتماعي لم يكن قائماً على هذا المبدأ، بل على صلة القرى والمرتبطة الاجتماعية"، المرجع نفسه، ص: ٦٣.
 - ^{٢٤} . محمد علي مكّي، لبنان من الفتح العربي...، مذكور سابقاً ص: ٢١٥.
 - ^{٢٥} . كمال الصليبي، بيت بمنزل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ١٦٠.
 - ^{٢٦} . أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً، ص: ٦٧.
 - ^{٢٧} . إين خلدون، المقدمة، الطبعة الرابعة، دار إلّقلم، ١٩٨٤، بيروت، ص: ١٤٤.
 - ^{٢٨} . المرجع نفسه، ص: ١٣٩.
 - ^{٢٩} . فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ٢٣.
 - ^{٣٠} . يعتبر إين خلدون أن طبيعة الملك (الحكم) الأفراد بالجد.
 - إين خلدون، المقدمة، مذكور سابقاً، ص: ١٦٦.
 - ^{٣١} . أنظر في هذا الخصوص التحليل الحديث لهذا الصراع وتداعياته، في:
 - كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٧٤-٧٥.
 - ^{٣٢} . أنظر في هذا الخصوص التحليل القيم لهذه العامية وما نتج عنها:
 - أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً، ص: ١٠٣-١٠٥.
 - ^{٣٣} . كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص: ٨٠.
 - ^{٣٤} . للتفصيل حول ثورة الفلاحين وصعود نجم طائوس شاهين وتحوله إلى قائد يتصرف تصرف الشيوخ والزعماء، أنظر:
 - أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً، ص: ١٦٤-١٨٧.
 - ^{٣٥} . أنظر للتفصيل:
 - أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً، ص: ١٩٧-٢٠٤.
 - ^{٣٦} . ذكره أسامة المقدسي، في:
 - المرجع نفسه، ص: ٢٠٤.
 - ^{٣٧} . أنظر للتفصيل: أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً، ص: ٢١٩-٢٢٠. "إن مقتل سبعة عشر أميراً شهابياً مسلماً في حاصبيا على يد المروز يشير إلى الطبيعة الاجتماعية التي وسعت العنف". ص: ٢١٩.
 - ^{٣٨} . حول ظروف تشكل المجتمع الأهلي ومواصفاته، أنظر:
 - عاطف عطية، الدولة للوجلة، مذكور سابقاً، ص: ١٢٣-١٣٠.

- ^{١٠}. أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً، ص: ٢٠٩.
- ^{١١}. حول أساب محازر دمشق، ومحاولة إعطائها أسباباً اقتصادية، إلى جانب الأسباب الطائفية، ومنها مساواة التنظيمات بين المسلمين والمسيحيين. أنظر:
- فوز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ٦٢-٦٤.
- ^{١٢}. للتفصيل حول الإدماج الكامل لجبل لبنان في السياسة الثمانيّة والاقتصاد العالمي من خلال نظام التصريفية وتكريس الطائفية رسمياً، أنظر:
- أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً، ص: ٢٥٤-٢٦٠.
- ^{١٣}. موار طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ٨٣-٨٥.
- ^{١٤}. كمال ديب، هذا الجسر... مذكور سابقاً، ص: ٨١. نقلاً عن دعبس رحمة، لبنان وإلغاء الطائفية السياسية، ص: ١٥٥.
- ^{١٥}. هذه الوثائق، وغيرها أيضاً، مذكورة في:
- منير سمّاخيل، النهار السنوي، ١٩٧٢-١٩٧٣، الطائفية، ص: ٤٧-٤٩. نقلاً عن:
- عاطف عطيه، الدولة الموحدة، مذكور سابقاً، ص: ٦٣-٦٤.
- ^{١٦}. كمال الصليبي، بيت بمنزل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ٢١٠.
- ^{١٧}. كمال فغالي، الوضع الديموغرافي في لبنان، مذكور سابقاً، ص: ٣٨.
- ^{١٨}. يذكر كمال ديب عبارة تلفظ بها ويؤمن إداة أمام قريه كارلوس إدة، كما يلي: "إسمع يا كارلوس، بدي منك نفق بالبرابرل وما تروح تشتمل سياسة بلبنان. بعد عشرين سنة ما رح يبقى ولا مسيحي بلبنان"، (باريس، صيف ٢٠٠٠)، أنظر:
- كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٩.
- ^{١٩}. حول تعاقب النفوذ السياسي للطوائف في لبنان، من الموارنة إلى السنّة، إلى الشيعة، أنظر:
- المرجع نفسه، وخصوصاً الفصل السادس، الاحباط المسيحي وصعود لبنان للإسلام، ص: ٢٣٥ وما بعد.
- ^{٢٠}. حول موقف المسلمين في طرابلس من لبنان الكبير، أنظر:
- سالم كيارة، طرابلس في ذاكرة الوطن، مذكور سابقاً، حيث يبين انقسام السياسيين بين عمالي لسلطات الانتداب سؤيد لاستقلال لبنان، وبين معارض.
- ^{٢١}. أنظر في هذا الخصوص:
- فوز طرابلسي، صلات بلا وصل، رياض الرئيس للكتب والنشر، ١٩٩٩، بيروت، وخصوصاً الفصل السادس، ص: ١٧٣-٢٢٢.
- ^{٢٢}. الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص ٢٠٣.
- ^{٢٣}. المرجع نفسه، ص: ٢٠٧.
- ^{٢٤}. للزبد من التفصيل، أنظر:
- كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٢٣٤.
- ^{٢٥}. للزبد من التفصيل، نذكر ما قام به الجنرال غورو حين وقف أمام قبر صلاح الدين ليقول متهمكاً: "لقد عدنا يا صلاح الدين"، بالإضافة إلى العديد من التصريحات التي تفضل الموارنة صراحةً على بقية الطوائف. أنظر:
- كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٩١.
- ^{٢٦}. للزبد من للمعلومات حول أهمية لبنان بالنسبة للموارنة واعتباره رسالة فريدة في المنطقة، أنظر:
- فؤاد اسحق الحزوري، إمامة الشهيد وإمامة البطل، ص: ٢٠٤-٢٠٨.
- كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٨٩-٩٠.
- ^{٢٧}. الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ٢١٤.
- ^{٢٨}. كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٩١.

^{٩٤}. أنظر: ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: ٢٦١-٢٦٢.

^{٩٥}. المرجع نفسه، ص: ٢٦٢.

^{٩٦}. المرجع نفسه، ص: ٢٦٥.

^{٩٧}. وصاح شرارة، الأمة الفتقة، مذكور سابقاً، ص: ٢٠٣.

^{٩٨}. المرجع نفسه، ص: ٢٢٥.

^{٩٩}. كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٩٧.

^{١٠٠}. كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث مذكور سابقاً، ص: ٢١٤-٢١٥.

^{١٠١}. مقدمة القرار ٣٩٩

^{١٠٢}. لمزيد من التفصيل حول حيثيات إعلان لبنان الكبير، أنظر:

- ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، مذكور سابقاً، ص: ١٥٦-١٥٧.

^{١٠٣}. للتفصيل حول موقف بعض الشعب المسيحية من جبل لبنان وضرورة توسيع حدوده ليستطيع الاستمرار، أنظر:

- عصام حليقة، الحدود الجنوبية للبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩، بيروت، ص: ٢٥-٢٨.

^{١٠٤}. كمال صليبي، بيت منازل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ١٧٩.

^{١٠٥}. للتفصيل حول ظروف نشأة الميثاق الوطني وأهميته في السياسة اللبنانية، أنظر:

- باسم الجسر، ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان وهل وسقط؟ دهر النهار للنشر، ١٩٧٨، بيروت، وخصوصاً ص: ٨١-٨٧.

^{١٠٦}. أنظر في هذا الخصوص:

- جان ملح، الوزارات اللبنانية وبياناتها، ١٩٤٣-١٩٨١، مكتبة لبنان، ١٩٨١، بيروت، ص: ١٧.

^{١٠٧}. واصل الحركة، لثبات بين الشقاق والوفاق، في: الحق في الذاكرة، المؤسسة اللبنانية للمسلم الأهلي الدائم، ١٩٨٨، بيروت، ص:

٢٥٩.

^{١٠٨}. للمزيد من التفصيل حول اقتراح إميل أدة وعلاقته بإحصاء عام ١٩٣٢ (يقدم كمال ديب بعض الأرقام المختلفة عن تلك التي

يقدمها كل من فواز طرابلسي ويوسف كرجاج)، أنظر:

- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ١٥٣.

- كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٩٥. أنظر أيضاً:

- عصام حليقة، الحدود الجنوبية للبنان، مذكور سابقاً، ص: ٨٣.

^{١٠٩}. للاطلاع على أرقام إحصاءات ١٩٣٢، أنظر:

- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ١٥٣.

Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation.. opt. Cit. p : 21

^{١١٠} للإطلاع على هذه الأرقام وغيرها فيما يتعلق بتوزيع المقاعد النيابية، وذلك نقلاً عن غير ديعيس، لبنان وإلغاء الطائفية السياسية

والإدارية، شمالي إند شمالي، ٢٠٠٣، ص: ١٥٢-١٥٣ و ١٥٩-١٧١، أنظر:

- كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٩٨.

^{١١١}. حول العلاقة بين السياسيين ورجال الأعمال غداة الاستقلال، أنظر:

- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ١٥٩، ١٨٥-١٨٨، ١٩٥-١٩٩.

^{١١٢}. المرجع نفسه، ص: ٢٢٢.

^{١١٣}. بدأ الحديث على زيادة عدد المقاعد المخصصة للمسلمين في مجلس النواب ومسارها بمقاعد للمسيحيين منذ الستينيات، انظر:

- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، ص: ٢٦١.

^{١١٤} عن الدور السياسي للإحصاءات، أنظر:

Courbage et Fargues, La Situation...opt.cit. p: 20.

٨. أنظر في هذا الخصوص:

- أثير مصور، الانقلاب على الطائف، دار الجديد، ١٩٩٣، بيروت، ص: ١٧٥.

٩. مفهوم الرؤساء الثلاثة بعد ذاته مفهوم غريب، إذ لا يوجد في أي دولة مثيل يعبر عن هذا الواقع، فترئيس الدولة هو الوحيد الذي يتمتع بهذه الصفة، أما في لبنان فمن الممكن اعتبار هذا الواقع تجسداً لبدأ غير معنٍ وهو مبدأ الثالثة.

١٠. يشير مفهوم التزيكا إلى المرحلة التي اتفق فيها "الرؤساء الثلاثة" (الرئيس إلياس الحراوي والرئيس نبيه بري والرئيس رفيق الحريري) على إدارة شؤون البلاد بطريقة ينتقدها البعض أمّا اختصرت مؤسسات الدولة بأشخاص الرؤساء الثلاثة.

الفصل الرابع والخامس

١. لتتصّل حول أهمية المقاطعات في نظام الالتزام وتراتب المقاطعات وعلاقتهم فيما بينهم ومع السلطة المركزية، أنظر:

- مسعود ضاهر، الجذور التاريخية... مذكور سابقاً، ص: ١٣.

٢. حول العلاقات بين قوة المقاطعات وتمدد نفوذها إلى خارج مقاطعتها وتبعية مقاطعات أخرى، أنظر:

- مسعود ضاهر، الجذور التاريخية... مذكور سابقاً، ص: ٢٢٦-٢٢٧.

٣. من المعروف أن الأمير فخر الدين الثاني قتل هو وأبوه وحده على يد السلطة العثمانية، وفي الأمير بشير الشهابي الثاني ومات في المنفى.

٤. حول دور فخر الدين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وممارسته التجارة بالواسطة مع توسكاته ودخوله في النظام الاقتصادي العالمي في ذلك الحين من خلال شراء أسهم في بنك جبل الرحمة من عائدات بيع الحرير، أنظر:

- جويبر أبو غرا، الإكليروس والملكية والسلطة، دار النهار للنشر، ٢٠٠٧، بيروت، ص: ١٤-٣٢.

٥. حول نزوح الموارنة من الشمال باتجاه جبل الدروز، أنظر:

- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ١٢-١٣.

٦. هذه النصبة المنسوبة للأرض التي أظهرها كل من الموارنة والدروز في جبل لبنان حدثت بتدبير أركهارت إلى القول: "في غير مكان فلاح الإنسان الأرض، أما في لبنان، فقد صنعها". ذكر هذا القول:

- أسامة نلقدي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً، ص: ٧٥.

٧. حول ما نشأ عن نظام الالتزام من إمكانات عدم الدفع والتخلص من تعهدات الالتزام ونشوء مراكز قوى في الأطراف استقلت أو حاولت الاستقلال، أنظر:

- محمد مراد، التملك والسلطة في جنوب لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٩، بيروت، ص: ٧٩-٨٤.

٨. مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٢٨.

٩. المرجع نفسه، ص: ٢٣١.

١٠. المرجع نفسه، ص: ٢٣٤.

١١. المرجع نفسه، ص: ٢٣٥.

١٢. المرجع نفسه، ص: ٢٣٨-٢٣٩.

١٣. لتتصّل حول تفرد بشير شهاب بالحكم بعد القضاء على بشير جنبلاط والاحتلال المصري للبلد وما نشأ عنه من تداعيات، أنظر:

- مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٤٠-٢٤٣.

١٤. لتتصّل حول دور القرييين في توسيع مساحة القاطنات المسيحية وزيادة نفوذها بتوسيع الاحصائيات، ومن أجل الوصول إلى مآرب أخرى، أنظر

- مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٤٣-٢٥٣.

١٥. أنظر في هذا الخصوص نماذج من هذه الوثائق التي جمعها منير اسماعيل، في:
- منير اسماعيل، الطائفة، النهار السنوي، ١٩٧٢-١٩٧٣، ص: ٤٧-٤٩.
 - ١٦. مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٦٤-٢٦٥.
 - ١٧. جوزيف أبو غرنا، الإكليروس والملكية، مذكور سابقاً، ص: ٦٩-٧٠.
 - ١٨. فوار طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ٧٣.
 - ١٩. المرجع نفسه، ص: ٨٠-٨١.
 - ٢٠. اسماعيل حقي بك (إشراف)، لبنان مباحث علمية واجتماعية، (١٩١٧)، تقدم وفهرسة ف. أ. البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٩، بيروت.
 - ٢١. رفيق التميمي ومحمد مجحت، ولاية بيروت (١٩١٦)، دار لحد خاطر (طبعة مصورة) ١٩٧٩، بيروت.
 - ٢٢. سعيد حمادة، (عمر)، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، منشورات الجامعة الأميركية، ١٩٣٦، بيروت.
 - ٢٣. أنظر في هذا الخصوص:
 - محمد مراد، التملك والسلطة في الجنوب اللبناني، مذكور سابقاً، ص: ٤١-٤٣. وقد ورد خطأ في جمع عدد السكان انشعبة في ص: ٤٢ بحث ورد ٧٢٧٩٦ بينما الصحيح ٦٢٧٩٦. وبالتالي تغيرت النسب المئوية للطوائف في ص: ٤٣، الجدول رقم ٥. والصحيح هو ما ورد أعلاه.
 - ٢٤. محمد مراد، التملك والسلطة، مذكور سابقاً، ص: ٤٤.
 - ٢٥. علي حيدر أحمد، الشيعة في كسروان وجبيل، مذكور سابقاً، حيث تختلف النسب طيلة فترة التصرفية وتتراوح بين ١٠,٧٥% و ٨٠,٧٥%. إلا أن أكرية النسب تدور حول ٥٥%، ص: ١٠٨.
 - ٢٦. حول عدد سكان لبنان الكبير ونسبة كل طائفة فيه، أنظر الجداول العائدة لإحصاءي ١٩٢١ و ١٩٣٢ في:
 - سعيد حمادة، النظام الاقتصادي، مذكور سابقاً، ص: ٤٥٤-٤٥٨. ولغة اختلاف طفيف مع الجدول الذي وضعه مراد مستنداً إلى مؤسسة المحفوظات الوطنية التي ذكرت عدد اللوسويين (أي اليهود) ٣٥١٨ نسمة دون ذكر مقفلي اسم الطائفة (ص: ٤٧)، بينما ذكر كتاب النظام الاقتصادي مقفلي اسم الطائفة وعددهم ٦٣٩٣ نسمة دون أن يذكر عدد اللوسويين (ص: ٤٥٥).
 - ٢٧. مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٦٩-٢٧٠.
 - ٢٨. محمد مراد، التملك والسلطة، مذكور سابقاً، ص: ٤٤-٤٥.
 - ٢٩. علي حيدر أحمد، الشيعة في كسروان، مذكور سابقاً، ص: ٨.
 - ٣٠. محمد مراد، التملك والسلطة، مذكور سابقاً، ص: ٥١-٥٣. أما ما يتعلق بالعلاقة بين الملكية والسلطة وحركة النزوح ودخول الجنوب بقوة في السياسة اللبنانية منذ إعلان دولة لبنان الكبير، فيشكل الأطروحة الأساسية لهذا الكتاب.
 - ٣١. المرجع نفسه، ص: ٥٤.
 - ٣٢. للمزيد من التفاصيل حول الزراعة التقليدية وارتباط الحرف بها وتطور زراعة التبغ، انظر:
 - محمد مراد، التملك والسلطة، مذكور سابقاً، ص: ٥٣-٥٨.
 - ٣٣. للتفصيل، أنظر:
 - رفيق التميمي ومحمد مجحت، ولاية بيروت، مذكور سابقاً، ص: ٢٩١-٣٣٨.
 - ٣٤. يذكر مراد أن زراعة التبغ دخلت إلى جبل عامل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر واكتسبت أهميتها لاحقاً. أنظر:
 - محمد مراد، الملكية والسلطة، مذكور سابقاً، ص: ٥٧-٥٨.

٣٥. IRFED, Le Liban face à son développement, presentation condensée, 1960-1961, Beyrouth, 1963, P:30

Ib, P:38. ٣٦

Ib, P:47-48. ٣٧

٣٨. مراد، الملكية والسلطة، مذكور سابقاً، ص: ٥٤، ٥٦-٥٧. والتفصيل حول دور القصابات الجنوبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أنظر:
- علي بزي، بنت جليل، الذاكرة والحرب، دار النهار للنشر، ٢٠٠٧، بيروت، ص: ٤٥-٤٧.
 - ٣٩. عبدالله ضاهر، للمسلمون السنة في متصرفية جبل لبنان، نوبليس، ٢٠٠٧، بيروت، ص: ١٤٣.
 - ٤٠. المرجع نفسه، ص: ٣١-٣٢، ٦٨-٦٩.
 - ٤١. للتفصيل حول الوضع التعليمي وأهم الشخصيات الأدبية والفنية، أنظر: عبد الله ضاهر، مذكور سابقاً ص: ٣٧-٤٤. والوضع الاقتصادي، ص: ٥٢-٦٣. وأهم الذين تولوا مناصب عليا في إدارة المتصرفية وفي الولايات العثمانية، ص: ٨١-٩٥، ١٠٧-١٠٨.
 - ٤٢. المرجع نفسه، ص: ١٥.
 - ٤٣. المرجع نفسه، ص: ١٤٣-١٤٥.
 - ٤٤. المرجع نفسه، ص: ١٤٣.
 - ٤٥. المرجع نفسه، ص: ١٤٥.
 - ٤٦. للتفصيل حول التشابه في العادات والتقاليد الاجتماعية في ولاية بيروت، وما يختلف بسبب الانتماء الديني والمذهبي، أنظر:
 - التميمي ومجتمعات ولاية بيروت، مذكور سابقاً، القسم الجنوبي، ص: ١٦٤-١٦٥، والقسم الشمالي، ص: ١٩٩-٢٠٠. - ٤٧. وحدة العادات والتقاليد الاجتماعية اللبنانية وتنوع مصادر الثقافة اللبنانية ضمن إطار هذه الوحدة، كانت موضوع اطروحة عاطف عطيه حول وحدة المجتمع اللبناني، أنظر:
 - عاطف عطيه، المجتمع، الدين والتقاليد، جروس برس، ١٩٩٢، طرابلس، وخصوصاً الفصل الأخير منه. - ٤٨. التميمي ومجتمعات ولاية بيروت، مذكور سابقاً، القسم الجنوبي، ص: ١٦٢، القسم الشمالي، ص: ١٩١.
 - ٤٩. حول الإحصاء الذي جرى في العام ١٣٢٩، أنظر:
 - إسماعيل حقي بك، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، مذكور سابقاً، ص: ٦٤٣. وقد ظهرت النسبة مماثلة تقريباً في إحصاء يعود إلى سنة ١٩١٩، في:
 - مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: ٥٥. - ٥٠. المرجع نفسه، ص: ٥٥.
 - ٥١. التميمي ومجتمعات ولاية بيروت، القسم الجنوبي، ص: ٣٧.
 - ٥٢. المصدر نفسه، ص: ٥٥.
 - ٥٣. المصدر نفسه، القسم الشمالي، ص: ١٧٩، ٢٣٤.
 - ٥٤. حول التعليم في بيروت ودور الاسراليات الأجنبية والرهينات في التعليم والتقدم الاجتماعي للمسيحيين في المدن والقرى المسيحية، أنظر:
 - المصدر نفسه، القسم الجنوبي، ص: ١٤٧، ١٦٦؛ القسم الشمالي، ص: ٢٠٥-٢٠٨، ٢٣٧، وفي أماكن متفرقة من الكتاب. - ٥٥. المصدر نفسه، القسم الجنوبي، ص: ١٦٣.
 - ٥٦. المصدر نفسه، ص: ١٦٥.
 - ٥٧. المصدر نفسه، القسم الشمالي، ص: ١٧٦.
 - ٥٨. المصدر نفسه، ص: ١٨٨، ١٩٢.
 - ٥٩. التميمي ومجتمعات مذكور سابقاً، القسم الجنوبي، ص: ١٦٣، القسم الشمالي، ص: ١٩٣..
 - ٦٠. المصدر نفسه، القسم الجنوبي، ص: ١٦٥.
 - ٦١. المصدر نفسه، القسم الشمالي، ص: ١٦٧، ١٦٩.

١١. المصدر نفسه، القسم الجنوبي، ص: ١٥٢-١٥٣.
١٢. المصدر نفسه، ص: ١٦٣.
١٣. المصدر نفسه، ص: ١٦٣.
١٤. المصدر نفسه، ص: ١٦٣.
١٥. المصدر نفسه، ص: ١٦٣.
١٦. المصدر نفسه، ص: ١٦٣.
١٧. المصدر نفسه، ص: ١٦٣. وهنا من المهم التأكيد أن زواج المتعة كان يعتبر عاراً في بعض المناطق الشيعية. كما لم يمارس كل الشيعة زواجاً للمتعة وإن كان شرعياً. وفي هذه المسألة مثال على الفرق بين ما هو شرعي وما هو عارض للاعراف والتقاليد.
١٨. التسمي ومبحث، مذكور سابقاً، القسم الجنوبي، ص: ١٦٤.
١٩. تعتبر هذه التقسيمات التي اعتمدها التسمي ومبحث رائدة في مجال الدراسات السوسولوجية التي تناولت جزءاً من لبنان في بداية القرن العشرين، وهي متممة لكتاب مباحث علمية واجتماعية الذي انجز باشراف المتصرف حقي بك. ولعل الدراسة الثانية التي تناولت الطبقات في لبنان بعد هاتين الدراستين في الربع الأخير من القرن العشرين هي:
- سليم نصر وكلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان، ترجمة جورج أي صالح، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢، بيروت، وخصوصاً القسم الثالث، ص: ١٣٣-٣٠١.
٢٠. المصدر نفسه، القسم الشمالي، ص: ١٩٣.
٢١. المصدر نفسه، ص: ١٩٤.
٢٢. المصدر نفسه، ص: ١٩٤.
٢٣. التسمي ومبحث، مذكور سابقاً، ص: ١٩٥-١٩٦.
٢٤. المصدر نفسه، ص: ١٩٦.
٢٥. المصدر نفسه، ص: ١٩٦.
٢٦. المصدر نفسه، ص: ١٩٧.
٢٧. للتفصيل حول الملكية العقارية في الجبل والمناطق للملحقة، أنظر:
- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: ١٩٤-١٩٨. وحول نظام العمل في الريف اللبناني من محاصرة وإيجار وشراكة والترام، أنظر: ص: ٢٤٢-٢٤٦.
٢٨. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: ٥٠.
٢٩. حقي بك، مباحث علمية واجتماعية، مذكور سابقاً، ص: ٤٧٢.
٣٠. المصدر نفسه، ص: ٦٤٣.
٣١. أنظر في هذا الخصوص،
- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: ٤٦، والهامش رقم ٨.
٣٢. حقي بك، مباحث علمية واجتماعية، مذكور سابقاً، ص: ٤٧٢-٤٧٣.
٣٣. حقي بك، مباحث علمية واجتماعية، مذكور سابقاً، ص: ٤٩٩.
٣٤. المصدر نفسه، ص: ٤٣٤.
٣٥. المصدر نفسه، ص: ٣٥-٤٥٥، وخصوصاً، ص: ٤٥٤-٤٥٥.
٣٦. المصدر نفسه، ص: ٥٣١-٥٤٣.
٣٧. المصدر نفسه، ص: ٥٤٣.
٣٨. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: ٤٨.
٣٩. المرجع نفسه، ص: ١٩٥.
٤٠. جوزيف أبو غرا، الأكليروس والملكية، مذكور سابقاً، ص: ٣٧-٥٧.

١٠٠. المرجع نفسه، ص: ٤٩.
١٠١. المرجع نفسه، ص: ٥٠.
١٠٢. المرجع نفسه، ص: ٢١٦-٢١٧.
١٠٣. المرجع نفسه، ص: ٤٨.
١٠٤. روبرت فيدمر، "السكان" في: سعيد حمادة (محرر)، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، مذكور سابقاً، ص: ١.
١٠٥. المصدر نفسه، ص: ٢.
١٠٦. المصدر نفسه، ص: ٥.
١٠٧. المصدر نفسه، ص: ٧.
١٠٨. المصدر نفسه، ص: ٩. ٩. والتفصيل، أنظر: ص ٦-٩.
١٠٩. فيدمر، مذكور سابقاً، ص: ١٠.
١١٠. المصدر نفسه، ص: ١١.
١١١. المصدر نفسه، ص: ١٢.
١١٢. الأرقام في الجدول تعود إلى عيتين: الأولى وهي الأرقام الأتقية حيث كل طائفة مثلة بكامل عدد الاستمارات (١٠٠ أو ٥٠). أما العينة الثانية وهي الأرقام العمودية فهي تعود إلى عينة مسحوبة من العينة الأصلية تمثل ٣٦٧ استمارة موزعة حسب نسب الطوائف حالياً في لبنان.
١١٣. من النسبة المتوقعة أي ٥٠% لكل من الجنسين.
١١٤. نسبة الذكور والإناث مرتكزة على العينة الثانية.
١١٥. معدل الذكور في لبنان على أساس العينة الثانية.
١١٦. الأرقام للمثلة للبنان مرتكزة على العينة الثانية.
١١٧. الأرقام للمثلة للبنان مرتكزة على العينة الثانية.
١١٨. نسبة الإعاقة الديموغرافية: (عدد السكان دون ١٥ + عدد السكان أكثر من ٦٥) / عدد السكان بين ١٥ و ٦٥.
١١٩. يقصد هنا بعبارة Smoothing أو التعميم، التقنية المستخدمة من قبل برنامج الـ PAS لتصحيح المعلومات الواردة في أهرام سكانية تمثل عدداً محدوداً من السكان.
١٢٠. الأهرام الأصلية التي لم يجر عليها التصحيح موجودة في قسم للملحقات في نهاية البحث.
١٢١. سنة ١٩٨٤ هي، للمصاحفة، السنة التي نشرت فيها الأحزاب الشيوعية الدراسة التي تشير إلى أن الشيعة هم الأكثر نسبة في لبنان.
- أنظر:
- نصري سلهب، المسألة للمارونية، مذكور سابقاً، ص: ٢١.

الفصل السادس والفصل السابع

١٢٢. بلغ متوسط عدد الأفراد داخل الأسرة الواحدة في لبنان ٤,٢٣، أنظر: وزارة الشؤون الاجتماعية، دراسة الأحوال المعيشية ٢٠٠٧، مذكور سابقاً، ص: ٢٥.
١٢٣. السكن الهامى يمكن أن يكون بموافقة صاحب المنزل مثل أن يكون أحد الأقرباء أو الوالدين أو بطريقة الاحتلال أي السكن بالقوة، وهو ما حدث في بعض المناطق اللبنانية في الحرب اللبنانية، وما حدث أيضاً بعد أحداث أيار ٢٠٠٨.
١٢٤. الأرقام التي تمثل لبنان تعود إلى العينة الثانية.
١٢٥. هذه النسب تعود إلى مجموع نسب الأفراد ذوي المستويات التعليمية التالية: الروضة - الأساسي - المتوسط - الثانوي.

الفصل الثامن والفصل التاسع

- ^١ معدل الإعالة الاقتصادية: عدد السكان غير الناشطين \ عدد الذين يعملون فعلياً.
- ^٢ المقصود بالعامل هو لليوم الذي يتقاضى أجراً يومياً بدل عمله، عادة ما يكون هذا العمل بنوياً.
- ^٣ الحرف المستقلة: دهان، بخار، حديد، سنكري... (شرط أن يكون الفرد صاحب العمل)
- ^٤ المهن الحرة: طبيب، محامي، مهندس...
- ^٥ تضم الوظائف في القطاع العام كل من يتقاضى أجره من الدولة ومن ضمنهم العسكري.
- ^٦ كل من يعمل في قطاع الخدمات من دون أن يتقاضى أجراً ثابتاً، مثل: سائقو سيارات الأجرة، الصرافون...
- ^٧ تجدر الإشارة إلى أن متوسط الدخل في الجدول ٧٦ و ٧٧ لم يبلغ ١٠,١٢٠ مليون (وهو متوسط الدخل في لبنان) بل إن المتوسط في كل جدول أتى أعلى من السابق. ذلك ان الرقم الذي يدل على المتوسط في الجدول ٧٦ يكون للمتوسط للذين تابعوا أو التحقوا بمؤسسة تعليمية، وفي الجدول ٧٧ يكون المتوسط للذين حصلوا على شهادة جامعية. تم استبدال هذين المتوسطين بالمتوسط اللبناني وذلك لتسهيل المقارنة.
- ^٨ بلغ عدد المقعدين في هذا الجدول: ٥ من أصل ١٠٥٢ بحبيب، اثنان منهم يحصلون على دخل شهري يتراوح بين ٧٠٠ ألف ومليون ليرة، ومقعدان يحصلان على دخل يتراوح بين ٢,٤ و ٣ مليون ليرة. وهذا التوزيع القليل للأفراد أثر في الحصول على متوسط مرتفع للدخل.
- ^٩ بلغ عدد الطلاب في هذا الجدول ٩ من أصل ١٠٥٢، ٦ منهم أقادوا بأنهم يحصلون على دخل شهري يقل عن مليون ليرة، وطالبان يحصلان على دخل يتراوح بين ١,٨ و ٢,٤ مليون، وطالب واحد فقط يحصل على دخل يتراوح بين ٣ و ٤ مليون. هذه الأرقام أدت إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي. هذا الواقع وإن كان مستغرباً فإنه غير مستحيل، فالقانون اللبناني مثلاً يورث أبناء الموظف معاش والدهم في حالة وفاة الأم وذلك إلى أن يبلغ الذكور الخامسة والعشرين من العمر والفتيات إلى أن تتزوج آخر ابنة منهن.
- ^{١٠} كلما انخفض مؤشر جيني عن ٠,٥ واقترب من ٠ كلما كان تركيز المعطيات قوياً.

الفصل العاشر والحادي عشر والثاني عشر

- ^١ بلغت نسبة المضمونين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ٥٣,١%، أنظر: وزارة الشؤون الاجتماعية، دراسة الأحوال المعيشية... ٢٠٠٧، مذكور سابقاً، ص: ٤٢.
- ^٢ يمكن مقارنة هذه الأرقام بتلك التي قدستها إدارة الإحصاء المركزي في:
- إدارة الإحصاء المركزي، مسح وضع الأطفال والأمهات في لبنان ٢٠٠٩، ٢٠١١، بيروت، ص: ٨٢.
- ^٣ تم حساب متوسط العمر عند الزواج الأول تبعاً لسنوات العزوبة عند الأفراد بين ١٥-٤٩ عاماً. لا بد من الإشارة إلى أن الأرقام قد تكون أقل من الوضع في لبنان إلا أن ذلك يمكن أن يتأثر بالعينة التي توجهت إلى ربات الأسر، أي أن على الأقل ٥٥٠ فرداً من أفراد العينة يجب أن يكون قد سبق لهم الزواج (ربات الأسر) وإلا لم تملأ معهن الاستمارات، ومن المتوقع أن يؤثر هذا الانخفاض على الإناث أكثر من الذكور.
- ^٤ للتفصيل حول تشجيع الكنيسة اللارونية على الزواج ومحاولات تأمين المساكن للمتزوجين حديثاً بالإضافة إلى تقديم التسهيلات لهم، أنظر:
- نقولا سماحة، الكنيسة اللارونية والأرثوذكسية في مجال الخدمة الاجتماعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٣، بيروت.

من خلال هذا العرض المكثف للتحويلات الديموغرافية والسياسية، نجد أن لبنان، أقله منذ القرن التاسع عشر، يعاني من مسألة ارتباط النظام السياسي بالتغيرات الديموغرافية: عند كل تحول في ديموغرافية الطوائف تنتقل معه القوة الوازنة من طرف إلى آخر، وتنشأ صراعات بين الطوائف، باعتبارها وحدات سياسية تدوم سنوات وسنوات، وتأخذ أحياناً طابعاً دموياً، قبل أن تنضج التسويات والحلول التي من خلالها يعاد تصحيح الصيغة أو نظام التعايش السياسي. فيقضي هذا التصحيح بإعادة توزيع الصلاحيات والمصالح والحقوق، وأحياناً المناصب بين الطوائف. فتنتزع الصلاحيات ومراكز القرار من طوائف لتعطى إلى طوائف أخرى، وكأن المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الطائفة أو تلك مرتبط بمعدل الخصوبة عندها أو بمعدل الهجرة. مع الملاحظة بأنه إذا اقترنت المكاسب السياسية لطوائف بمكاسب اقتصادية لا يلبث معدل الخصوبة عندها أن يأخذ بعد مدة من الزمن منحى انحدارياً يقابله ارتفاع في معدل الخصوبة لدى الطوائف المغبونة اقتصادياً. وهكذا، تعود المعادلة الديموغرافية-السياسية إلى نقطة الصفر، وتعود معها الصراعات الطائفية.

